

حاشية امام المحققين وناج المدقة
الشيخ الصبان علي الماوي
السلام عليكم الله

فهم ج
آمين

(وجهات نشر الماوي المذكور على السلام)

(طبع بالمطبعة الميمنية)

على نفقة أصحابها (مصطفى البابي الحلبي وأخوه بكري وعيسى)

(مصر)

ما شاء الله

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)
الحمد لله

نحمدك يا من أفاض على رياض عقولنا غيوث سحاب التصورات والتصديقات وأطلع في سموات بصائرنا
شموس معرفة الكليات والجزئيات ونشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك المزمع على أجناس المخلوقات
بأنواع الهبات ونشهد أن سيدنا محمد عبدك ورسولك المبعوث بالبرهان الواضح والقول الشارح والآيات
البيّنات صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ما ترنحت أشكال الغصون بأنفاس النسمات وأفصح ذو منطق
عمافي خزائن ضميره من المكنونات (أما بعد) فيقول راجي الغفران محمد بن علي الصبان أحسن الله عمله وبلغه
في الدارين آمه لمعلمنا المولى اللطيف على هذا العبد الضعيف بقراءة الشرح الصغير على السلم لشجنتنا
الرحلة الأستاذ المولى علي مؤلفه عليه رضوان الرب الأكرم وباقرائي ذلك الكتاب الجليل غفر من مهرة
الطلاب ونحصل منها ما يسره الله تعالى من تقريرات شريفة وتحقيقات بدعيّة منيفة ونكت أليمة
ودقائق لودعية نظمتم في سلك التصنيف وجعلتها حاشية على هذا الشرح المنيف فإني بحمد الله تسر
الناظرين بشهادة مكانها وعلوّ شأنها إذ يكمل المحصلين وبرزت بعون الله عز وجل شمسي سماه التحقيق
مهمة الجذاب عن أن يكون لها على الشرح المذكور شقيق واعلم أني وقعت لهذا الشرح على حاشيتين
الأولى الحاشية المنسوبة للعلامة الكبير الشهير عطية الأجهوري رحمه الله تعالى وأصلها تقريراتي كتبها
بعض أفاضل أخواننا على نسخة من الشرح بعضها من تقريري مؤلفه حين إقراءه إيّاه وبعضها مما خطه له فأمسى
شجنتنا إذ كور تقريريده هو وأدعياها من الشرح الكبير وغديره ولكون أصلها ذلك كلن فيها تساهل كثير
صغبه على غالبه الثانية حاشية أجبنا الفضل المتقن الشيخ أحمد بن يونس الطليفي وفقني الله وإياه والمسلمين
وهذه كنت آليت على نفسي لمتن أن لا أنظر فيها بعد إقراء الشرح وناليف الحاشية لما أتممت إقراءه
وتسويدها سرت حاشية فالتفت منها بحاسن فأنقذت ووجدته فانه من بحاسن حاشيتي ما لا يحصى ووافق خاطره
خاطري في أشياء وتساهل في مواضع كثيرة جدا سنشير إلى بعضها ولو بمجرد ذكر ما يخالفه كما يعلم جميع ذلك
بالوقوف على حاشيتي وحاشيته وما توفيقيا بالله عليه نوكت واليه أنيب (قوله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله)

ينبغي لكل متكلم في فن أن يتبرك بذكر طرف مما يتعلق بالبسملة والجدلة من جهة ذلك الفن فأقول أما
 البسملة فعلى كونها جملة خبرية تكون القضية شخصية أن قدر نحو ابتدئ أو أنا مبتدئ أو ابتدئ بالاضافة
 العهدية وكلية أن قدر نحو يبتدئ كل مؤمن أو المؤمن يبتدئ أو ابتدئ باللام والاضافة اللتين للاستغراق
 (أقول) وخزبة أن قدر نحو يبتدئ بعض المؤمنين أو بعض ابتدئ أو يبتدئ المؤمن أو ابتدئ باللام
 والاضافة اللتين للجنس في ضمن بعض غير معين وهذه اللام هي المسموعة في اصطلاح البيانيين لام العهد الذهني
 ومهملة أن قدر نحو يبتدئ المؤمن أو ابتدئ باللام والاضافة اللتين للجنس في ضمن الفرد غير مقيد بالعضوية
 أو الكلية وبعض هذه الواجهة أظهر من بعض كما لا يخفى على البصير وجوز بعضهم أن تكون كلية القضية
 هنا باعتبار اضافة اسم الى الجلالة استغراقية وشخصيتها باعتبارها عهديه وأورد عليه أن مدار الكلية وغيرها
 على الموضوع لا على المجرور وأجيب بأن المجرور وموضوع في المعنى فالمعنى اسم الله تعالى ابتدئ به ولهذا قال
 النحاة المجرور وخبر عنه في المعنى ونظر المنطقي الى المعنى لا اللفظ (أقول) وعلى قياس اعتبار اضافة الاسم في
 كلية القضية وشخصيتها تعتبر في جزئيتها وأسمائها أقول لا يصح أن تكون القضية الطبيعية بان يراد
 الجنس من حيث هو لا باعتبار الموضوع لفظا فلا يصح أن يراد من المؤمن مثلا الجنس من حيث هو لانه لا يقع
 منه ابتداء أو مساحبة أو استعانة ولا باعتبار اضافة اسم اذ لا يصح أن يراد جنس الاسم من حيث هو لانه لا ينطق
 به حتى يقع ابتداءه أو مساحبة أو استعانة وأعلم ان لكل نسبة قضية كيفية في نفس الامر تسمى مادة وعنصر
 ويسمى اللفظ الدال عليها في القضية الملفوظة وحكم العقل بتكليف النسبة بها في القضية المعقولة جهة
 والكيفيات أربعة الضرورية وهي وجوب النسبة عقلا والدوام وهو استمرارها عقلا والامكان المنقسم قسمين
 عاما وهو سلب الضرورة عن الطرف المخالف للحكم وخاصا وهو سلب الضرورة عن الطرف المخالف والطرف
 الموافق والاطلاق وهو تحقيق النسبة بالفعل وقد قسموا القضية باعتبارها خمسة عشر قسمها هي الجهات
 الضرورية السبع الضرورية المطلقة والمشرطة العامة والمشرطة الخاصة والوقعية المطلقة والوقعية
 اللاداعية والمنشطرة المطلقة والمنشطرة اللاداعية والدوام الثلاث الداعية المطلقة والعرفية العامة والعرفية
 الخاصة والممكنات الممكنة العامة والممكنة الخاصة والمطلقات الثلاث المطلقة العامة والوجودية اللاداعية
 والوجودية اللا ضرورية كما سيأتي بسطه اذا عرفت ذلك فكيفية القضية هنا اما الامكان عاما وخصا واما
 الاطلاق لا غيرهما فيصح أن تكون من احدى الممكنتين أو المطلقات الثلاث بان يقال بسم الله الرحمن الرحيم
 بالامكان العام أو بالامكان الخاص أو بالاطلاق العام أو بالاطلاق لاداعيا أو بالاطلاق لا ضرورية ونحو
 بعضهم جعلها من غير ذلك غير مستقيم أما على كون جملة البسملة انشائية فليست قضية بالكلية لان القضية
 هي الخبر ومن أراد تحقيق خبريتها وانشائها فليرجع الى رسالتنا الكبرى على البسملة وأما الجدلة فعلى
 كونها خبرية تكون القضية شخصية أن جعلت الالعهد وكلية أن جعلت للاستغراق وخزبة أن جعلت
 للجنس في ضمن بعض غير معين ومهملة أن جعلت للجنس في ضمن الفرد غير مقيد بالعضوية أو الكلية (أقول)
 لا مانع من جعل القضية هنا طبيعية بأن يراد جنس الجنس من حيث هو ويصح توجيه القضية هنا بالاطلاق
 العام وبالامكان بقسميه الا ان خص الجد بالجد القديم فبالامكان العام وبالاطلاق العام وبالضرورة
 والدوام اما على كونها انشائية أي لانشاء الثناء بضمونها لانشاء مضمونها حتى يشكل كما سيأتي ايضاحه
 فليست قضية بالكلية لما مر (أقول) بقى ههنا بحث نفيس وهو ان في الجدان جعلت العهد والمعهود والجد
 القديم فقط بقسميه حده تعالى لنفسه وحده لاصفيائه امتنع كون اللام لك اذ شأن الماولك الحدوث وان
 جعلت للعهد والمعهود ما مر مع حده أصغيا له أو لجنس الجد القديم و جنس الحد الحادث أو لاستغراق
 أفرادهما فان أريد لكل على حدته صح كونها لك بالنسبة للحادث ولغيره بالنسبة للقديم وان أريد المجموع
 من حيث هو مجموع صح كونها لك لان مجموع القديم والحادث حادث فاعرف ذلك (قوله العالم بالكلية
 والجزئيات) من المعلوم ان تعليق الحكم بالمشقة يوثق بعلمية المشتق منه فتعني العبارة عملية العلم لثبوت

العالم بالكلية
والجزئيات

الجلد لله ولا يخفى ما فيه إما أولاً فلا من الجدا الجدا القديم بناء على ان المراد بالجد ما يشبهه كما هو المتبادر وليس
ثبوته له معال بالعلم وأما ثانياً فلا ثبوت جدد الخودات له تعالى ليس بخصوص العلم بل لكونه الاله الحق المنعم
بجميع النعم المتصف بالصفات الجميلة العلم وغيره من الخلق والورق اهـ ويجاب عنها بان العال هذا ليس بنفس
الحكم الذي هو الثبوت المذ كوز بل الشبهة فان قلت انعم ودع عليه لا يكون الاعتبار يا قلت المراد بالاختياري
ما يشمل الاختياري حكما وهو ما دخل ما في صدور فعل اختياري ولو بالشرطية فدخل فيه ذات الله وجميع
صفاته والكميات جميع كلى نسبة الى الكل من نسبة الجزء الى كله فان السكاي كهيئة الانسان جزء من حقيقة
فرد كزيد اذ حقيقته المشابهة الانسانية مع الشخص والجزئيات جميع جزئ نسبة الى الجزء من نسبة الكل
الى جزئه ومن الجزئيات ذات الله تعالى وان كان لا يطابق عليها اسم الجزء في تأدبا اذ المراد بالتصور في تعريف
الجزئ التصور ولو بوجه وفي قوله والجزئيات رد على الفلاسفة الذين ينكرون علم الله بالجزئيات كما ينكرون
حشر الاجساد ويقولون يقدم العالم وقد كفر وهم هذه الثلاثة لكن أول بعض المحققين كلامهم في المسائل
الثلاثة بما يخرجهم من الكفر وجلب ذلك بطول (قوله الهادي العقول) بجر العقول على الاضافة
ونصبها على المفعولية والهداية الدلالة وتتعدى الى المفعول الثاني باللام ولا يلزم من كونها بمعنى الدلالة
ان تتعدى تعددتها فلا يقال ان الدلالة تتعدى على ثم تارة يراد منها مطلق الدلالة كما في قوله تعالى وأما نود
فهدى بناهم وتارة يراد الموصلة كما في قوله تعالى انك لانهم ردى من أحببت والانسياق يراد بالعقول النفوس لانها
المدرسة حقيقة والعقول آلات أو يقدر مضاف أى ذوى العقول وال فيها جنسية أو عهديه والمعهود عقول
العلماء الاستغرافية لثلاثين فية قوله الى حل الخ اذ لم يحد كل عقل الى ذلك (قوله الى حل صعب العقول) الحل
مصدر حل محل بالضم بمعنى الفك اما محل ضد يحرم فبالكسر واما محل بمعنى ينزل فبالضم والكسر وبهما قرئ
قوله تعالى ومن يحل عليه غضبي في الكلام استعارة نصر بجهة أصالية اذا شبه التسهيل بالفك أو مكنية اذا شبه
صعب العقول بالحبال المعقدة تشبيها مضمرا في النفس وجعل الحل تخيلا واضافة صعب الى المعقول على معنى
من التبعية أو على معنى لام النسبة أى الصعب المنسوبة للمعقول من نسبة الجزء لا كل أو على معنى في يجعل
المعقول نظرا فاجازا من ظرفية الجزء في الكل والمراد بالمعقول ما قابل المنقول وهو المدرك بالعقل من غير
مدخلية النقل وربما سمى به خصوص المنطق واودته هنا تورث ركازة مع قوله بطرق الخ كما يظهر يادنى
تأمل (قوله بطرق اكتساب التصورات والتعديقات) الباء لالة متعلقة بحل والطرق جميع طريق
يذكر ويؤتى جميع التصور والتعديق مع انهما مصدران لاختلاف النوع اذا التصور يكون تصور
موضوع ويكون تصور محمول ويكون تصور ونسبة يكون اذعان لها على ما سيأتى والتعديق يكون تصديقا
بنسبة قضائية جلية ويكون تصديقا بنسبة قضائية شرطية الى غير ذلك وجميع الطريق مع ان اكتساب
التصورات بطريق واحد وهو القول الشارح واكتساب التعديقات بطريق واحد وهو القياس فهما
طريقتان اما لانه كثير اما يراد بالجمع ما فوق الواحد لاسمى في هذا الفن واما لانه اعتبر بعدد أنواع كل من
الطريقتين وافرادا واما لانه أراد بالطرف هذين الطريقين ومبادئهما فبادى القول الشارح الكميات الخمس
ومبادئ القياس القضايا ثم استعمل الطرف فيما ذكر مجازا بالاستعارة لانها حقيقة في المحسوسات (قوله
والصلاة والسلام) ان جعلت هذه الجملة تحيرية لفظا انشائية معنى وجعلت جملة الجدد كذلك فلا كلام
في صحة العطف وكذلك ان جعلنا خبر بتمين لفظا ومعنى لحصول المقصود منها على هذا التقدير أيضا أما
جملة الجدد فلا اخبار بمضمونها من جملة افراد الجدد هو وصف بجميل وأما جملة الصلاة والسلام فلما قاله
بعضهم من أن المقصود منها التعظيم لا حقيقة الدعاء وهو حاصل الاخبار بمضمونها أما اذا جعلنا متخالفين في
صحة العطف الخلاف الجارى في عطف الانشاء على الخبر وعكسه والمنع رأى البيهقيين وان ما لك وابن عصفور
فاذلاه عن الاكثرين والجواز رأى اصغار وجماعة آخر بن فالاول حينئذ جعل الواو استثنائية لانها تدخل
على الاسمية كما في قوله تعالى وأجل مسمى عنده كما تدخل على المضارع في نحو لنين لكم ونقر في الارحام وان

الهادي العقول الى حل
صعب المعقول بطرق
اكتساب التصورات
والتعديقات والصلاة
والسلام

قصرها بعضهم على الثاني والعنود إلى الصلاة إلى الصلاة من الإجماع وإلى السلام لمسا كلمة الصلاة والانسب
 أن آل فيها العهد والعهد والصلاة والسلام الا كملان (قوله على سيدنا محمد) أي كائنات على سيدنا محمد فالخير
 لمجموع الأمة عاقلين ويحتمل أنه الأول وخبر الثاني محذوف دلالة خبر الأول عليه فتكون جملة الثاني وخبره
 المحذوف معترضة بين الأول وخبره أو الثاني وخبر الأول محذوف دلالة خبر الثاني عليه فتكون الواو بينهما
 عاطفة جملة على جملة وأولى هذين الاحتمالين أولهما لان الحذف أليق بالأول ولا يخفى انه تقرير الاستفارة
 التبعية في على والسيد فيل فعل فياؤه الأولى الساكنة زائدة والثانية المتحركة أصالية منقلبة عن واو اجتماعها مع
 الياء وسبق احدهما بالسكون من سادسودا إذا فاق شرفا ومحمد بدل أو عطف بيان وقولهم المبدل منه في نيه
 الطرح أغاي كما قاله جماعة أو من حيث العمل لا المعنى كما قاله آخرون أو معناه كما قاله المصنفين أن البديل
 مستقل بنفسه لا منهم لتبوعه كالنعت والبيان (قوله الجامع لأجناس الكمالات والفصائل) نعت لمحمد
 لا للسيد نال لا يلزم تقديم البديل أو عطف البيان على النعت مع أنه يقدم على جميع التوابع عند اجتماعها
 على التجميع والجنس والنوع والصنف والضرب والقسم بمعنى واحدة واحدة والاثنا عشر الثلاثة الأولى عرفا فكان
 الأول أعم من الثاني والثاني أعم من الثالث ذكرها الشارح على هذا الترتيب تقديرا لا لعم كما تقول زيد
 حيوان إنسان زنجي والكمالات جمع كل وهو المزية أعم من أن تكون قاصرة فهي التي تهتق وإن لم يتعد
 أثرها للغير كالعلم أو متعددة وهي التي لا تتحقق إلا بتعدد أثرها للغير كالكرم وتسمى الأولى فضيلة وجعلها
 فضائل والثانية فاضلة وجعلها فواضل فعطف الفضائل على الكمالات من عطف الخاص على العام للجميع
 أو لكثرة الفضائل عن الفواضل وظاهر أن تسمية الأولى فضيلة والثانية فاضلة مجردة اصطلاح والأفـ كل من
 الأسمين من الفضل وهو الزيادة فكل صفة زائدة على محلها تستحق لفظاً أن تسمى فضيلة وفاضلة والمراد بجمعها
 أجناس الكمالات اتصافه بالفرد الأعلى من كل جنس منها فان قلت الكمالات جمع فله فلا يدل على ما فوق
 العشرة قلت القلة والكثرة انما يعتبران في تكررات الجوع دون معارفها كما صرح به غيره واحداً من المحققين
 منهم شيخ الاسلام زكريا في شرحه على البخاري في كتاب الإيمان عند قوله صلى الله عليه وسلم آية الإيمان حب
 الانصار وآية النفاق بغض الانصار فعرف الجوع صالحة لقلته والكثرة وفي كلام الشارح نوع من البسديج
 وهو بناء السجج أو النظم على روي ومنه في النظم قول الحريري

يا ضابط الدنيا الدنيا منها * شرك الردي وقرارة الاكدار

دار متى ما أضحكك في يومها * أبكت غدا تباهيها من دار

(قوله المختار) هو هنا اسم مفعول فألفه منقلبة عن ياء مفتوحة لتحريكها وانفتاح ما قبلها وان كان يحى
 اسم فاعل أيضاً فالفه منقلبة عن ياء مكسورة لاسم وقوله من أفضل الأنواع أي من أفراد أفضل الأنواع إذا المختار
 فرد فيكون المختار منه أفراداً أو أفضل الأنواع هو النوع الإنساني على مذهب جمهور أهل السنة بخلاف المعتزلة
 وبعض أهل السنة في تفضيلهم النوع المسمى وان اتفق الجميع ما عدوا الزنجى على ما يتبادر من كشفه من
 أفضلية جبريل على أفضلية النبي صلى الله عليه وسلم على سائر المخلوقات وأل في الأنواع للاستغراق وتفضيل
 الكامل على الناقص انما يكون نقصاً إذا فضل عليه بخصوصه أما إذا فضل عليه في ضمن عام فلا كما هنا ولما كان
 لا يلزم من اختياره من بين أفراد أفضل الأنواع أشرفية أصله وقبيلته قالوا أشرف الخواص إضافة أصناف إلى
 ما بعدهم للبيان والارومات جمع أرومة كسهولة وهي الأصل والقبائل جمع قبيلة وهي الجماعة أصلهم واحد
 وفي كلامه التامع إلى قوله صلى الله عليه وسلم إن الله اصطفى كنانة من ولد اسمعيل واصطفى قريشاً من كنانة
 واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم فأنخير من خيار من خيار ولم يقل من خيار مرة رابعة
 ليوافق ما قبله لكرهتهم تكرار اللفظ فوق ثلاث مرات قال الامام ابن تيمية وقد أفاض الخبر أن العرب أفضل من
 النجم وان قريشاً أفضل من العرب وان بني هاشم أفضل من قريش وان المصطفى صلى الله عليه وسلم أفضل من
 هاشم فهو أفضل الناس نسباً ونفساً وليس فضل العرب بقريش فبني هاشم مجرد كون المصطفى منهم وان كان

على سيدنا محمد الجامع
 لأجناس الكمالات
 والفضائل المختار من
 أفضل الأنواع وأشرف
 أصناف الارومات

هذا من الفضل بل هم في أنفسهم أفضل وبذلك ثبت للنبي صلى الله عليه وسلم أنه أفضل نسبا وأنفسا والألزم
الدور كذا ذكره المناوي (قوله وعلى آله وأصحابه) أن أريد بالآل من تحرم عليهم الزكاة وهم مؤمنو
بنبي هاشم وبنو المطالب عند امامنا الشافعي ومؤمنو بني هاشم فقط عند الامام مالك كان بين الآل والأصحاب
عموم وخصوص من وجه فغطاهم على الآل لادخال الصحب الذين ليسوا بالآل كابي بكر وعمر وعثمان وإن
أريد بالآل أتقياء الامة أو جميع أمة الاجابة كما هو الانسب في مقام الدعاء على ما قالوا كان بينهم العموم
والخصوص المطلق فالعطف لشرف الاصحاب وانما قلت على ما قالوا لان المرضي عندي أن لا يطلق القول
بانسبية ارادة أمة الاجابة في مقام الدعاء بل التفصيل بحسب ذلك الدعاء فان كان حاله يناسب ارادة أهل بيته
جلى الآل عليهم كفى قولك اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهب عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا
وإن كان يناسب ارادة اتقياء جلى عليهم كفى قولك اللهم صل على محمد وعلى آله الذين جعلتهم بالقوى وحفظتهم
من المعاصي وإن كان يناسب ارادة أمة الاجابة جلى عليهم كفى قولك اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين
شرفتهم باتباعه (قوله ذوى العقول الزكية) الاحسن انه صفة للآل والأصحاب وإن المراد بالعقول النفوس لانها
المخاطبة والمدركة حقيقة ولا مستلزام زكاة النفوس زكاة العقول دون العكس لان ميل النفس الى الشهوات
وميل العقل الى الحكمة لا يمكن أن أريد بالآل أتقياء الامة كان المراد بالزكاة النامية أو الطاهرة من دنس
المعاصي وإن أريد به أمة الاجابة كان المراد النامية أو الطاهرة من دنس الكفر (قوله وصائبى الانظار) الاضافة
على معنى فى أى الصائمين فى انظارهم يقال صاب وأصاب أى وافق الواقع والانظار جمع نظر وسأيت وفى نسخة
وصواب الانظار على أن الاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف والمعطوف عليه على النسخة الاولى ذوى
وعلى النسخة الثانية العقول فان قلت فى اضافة الصفة الى الموصوف اضافة الشئ الى نفسه لان الصفة عين
الموصوف قلت المتجعة عندي جوازها نظر الى تغايرها بدلالة الصفة على ما لم يدل عليه الموصوف من المعنى القائم
به على انه قد نقل يس أن العلامة ابن عرفة قال أن الحق مذهب الكوفيين من جواز اضافة الشئ الى نفسه اذا
اختلف اللفظ ومنها قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة اه وقولهم من اضافة الصفة الى الموصوف أى
ما كان صفة الى ما كان موصوفا أو المراد الصفة والموصوف بال معنى اللغوى فلا يراد ان اللفظ لا يتقدم على المنعوت
ولا يضاف اليه (قوله وعلى التابعين) هم المجتبعون بالصحاب ولو يسيرا أو بدون رواية على الاصح عند المحدثين
وقوله ومن تبعهم ضمه يره يرجع الى التابعين فقط على الاقرب والمراد بمن تبعهم من عمل عليهم وإن لم يكن على
عقدهم والباء فى باحسان بمعنى فى والمراد باحسان العمل الصالح الايمان وغيره من الطاعات أو الايمان قد دخل
عصاة المؤمنين والاول أنسب بتبيينهم بقوله من ذوى الانوار وبدائع الاسرار وإن أمكن ان يراد أنوار وأسرار
الايمان والثانى أنسب بمقام الدعاء لكن أن أريد بالآل جميع أمة الاجابة لم يحسن ان يراد بمن تبع التابعين
ما يشمل عصاة المؤمنين لدخول من تبعهم حينئذ فى الآل ولا وجه لتخصيصهم بالذكور نائبا كما انه اذا أريد بالآل
أتقياء الامة لم يحسن ان يراد بمن تبعهم من تبعهم فى الاعمال الصالحة لما ذكرناه فافهم والانوار جمع نور وهو بمعنى
الضياء والضوء لغة وقال أهل الهيئة النور ما كان عرضيا كنور القمر فانه عارض له من الشمس بمقابلته
وانطباع ضوءه افسه لشدة صفاته والضوء والضياء كان ذاتيا كنزوه الشمس وضائى الكواكب ومما
استدلوا به قوله تعالى هو الذى جعل الشمس ضياء والقمر نورا وبدائع جمع بديع فعيل بمعنى مفعول وهو
المخترع لاعلى مثال سابق ويأتى بمعنى اسم الفاعل أيضا ومنه بديع السموات والارض يطلق البديع على
الزق ومنه الحديث ان تهامة كبد ببع العسل حلا وأوله حلاو آخره شهابى العسل لانه لا يتغير بخلاف اللبن
قاله فى المختار والاسرار جمع سر وبأنى المعان الانسب منها هنا الشئ الذى يكتم لعزته وحسنه واطرافه بدائع
الى الاسرار اما معنى من أو من اضافة الصفة للموصوف (قوله أما بعد) بنصب الطرف على نسبة لفظ المضاف
اليه أى ارادته وملاحظته وبنائه على الضم على نسبة معناه أى ارادته لدول المضاف اليه وملاحظته مع قطع
لنظر عن لفظه وعدم ملاحظته وانما بنى فى هذه الحالة لشبهه بأحرف الجواب فى الاستغناء به عن اللفظ الذى

والقبائل وعلى آله
وأصحابه ذوى العقول
الزكية وصائبى الانظار
وعلى التابعين ومن
تبعهم باحسان من ذوى
الانوار وبدائع الاسرار
(أما بعد)

بعد هاولما انتفى هذا الاستغناء في الحالة الاولى لان اللفظ المنوي كالثابت لم يبين فيها الظرف هذا ما يظهر لي
 في معنى نية اللفظ ونسبة المعنى وفي وجه البناء في الحالة الثانية دون الاولى ولعله أقرب مما غيرنا فاعلم وانما
 كان بناؤه على حركة ليعلم أنه له أصل في الاعراب والاختصاص من التقاء الساكنين وانما كانت الحركة ضمة
 لتكمل له جميع الحركات وتختلف حركاته بناء على حركاته والاولى كون الظرف متعلقا بالجزء وهو أقول
 المحذوف والمعنى مهم ما يمكن من شيء فأقول بعدما تقدم اني كنت الخ لاطلاق الشرط حينئذ وعدم تقييده بهذه
 البعدية بخلاف ما اذا جعل متعلقا بالشرط والمعلق على شيء مطلق أقوى تحقلا من المعلق على مقيد ولان تقييد
 القول المجعول جزء بهذه البعدية أدل على امتثال طلب البدء بالبسملة والجدلة من تقييد الشرط بها وانما قدروا
 القول لجوب استقبال الجزء بالنسبة الى الشرط وكون الشارح شرح كتاب السلم أمر مضى فكيف
 يعلق على مستقبل وهو الشرط ولان مضمون الجزء هنا وهو كونه شرح فيما مضى كتاب السلم أمر ثابت سواء
 صدق منه في هذا الشرح المختصر التسمية فبا بعدها أولا فاسم معنى تقييده بكونه بعدما صدر منه هنا بناء على
 المختار من تعليق الظرف بالجزء لكن قال الفاضل الورداني في حاشيته على التصريح انما يحتاج الى ما ذكر
 كان الشرط هنا للتعلق لكن قد مر أنه لجزء الاستلزام والربط اهـ بقاءه يعكز على تقدير القول بتصريح
 الاسم في شرح قول ابن مالك وحذف ذي الفاعل في نثر الخ بوجوب حذف الفاعل مع حذف القول ويجاب بأنه
 غير متفق عليه في المعنى والجمع حكاية قول بوجوب ذكر الفاعل في الاختيار حتى مع حذف القول وأن الجزء
 في قوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم الآية فذوقوا أي فيقال لهم ذوقوا (قوله فاني الخ) توطئة
 لبيان السبب الحامل على تأليف هذا الشرح المختصر الا أنني في قوله ثم رأيت الخ والتأكيدها لشرف الخبر
 أو لتزيله منزلة المشكوك فيه أو المنكر تواضعا من الشارح حيث استصغر نفسه عن أن يكون شرح كتاب
 السلم الشرح الموصوف بما يأتي وجعل ذلك منه حقيقا بان يشك فيه أو ينكر فأكد ذلك (قوله قد كنت
 شرحت فيما مضى الخ) أقدم كنت المتوعدة في الماضي لتلايته وهم لو أقدموا على شرحه ان شرحت بمعنى اشرح
 على حد أني أمر الله وقوله فيما مضى تأكيده أو للاشعار ببعد زمن ذلك الشرح الكبير لاستعماله عرفا لذلك
 (قوله كتاب السلم) من اضافة الاسم الى الاختصاص وهي الاضافة التي للبيان وأما البيانية فهي التي بين
 متضايفها عموم وخصوص وجهي وهو مجرد اصطلاح مع أن منهم من لا يفرق بينهما أو من اضافة المسمى
 الى الاسم (قوله شرحا بديع الاتقان) مصدر مبين للنوع ان أريد به المعنى المصدري ومنصوب بنزع الخافض
 أي بالفعل عند نزاع الخافض ان أريد به الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة أي بشرح وهذا
 أنسب بالوصاف الا تسمية وكون النصب بنزع الخافض مما عاينا غير متفق عليه كجاءته في حاشية الانوني
 والاتقان الاحكام واطافة بديع الاتقان من اضافة الصفة المشبهة الى مرفوعها كحسن الوجه وأما رفع
 الاتقان على الفاعلية لبديع ونصبه على التسمية بالفعل به فيمنع منها الرسم لاقتضائهما تنوين بديع
 وتنوين المنصوب برسم ألفا ولا أفهما مع أن الرفع فيه والنصب ضعيف كما بين في محله (قوله مشتملا على
 فرائد التحقيقات) الفرائد جمع فريدة وهي الدرّة الثمينة المفردة بظرف لغتها صحتها والتحقيقات جمع تحقيق
 يطلق بمعنى ذكر الشيء على الوجه الحق ومعنى اثبات الشيء بدليل ثم يحتمل أن يكون باقيا على معناه المصدري
 وأن يكون بمعنى اسم المفعول أي الاحكام المحققة وعلى كل محتمل أن الاضافة في فرائد التحقيقات من اضافة
 المشبهة الى المشبه أو للبيان أو على معنى من التبعيفية فيكون في فرائد التحقيقات استعارة مصروفة حيث
 شبه أحسن التحقيقات بالفرائد ويحتمل على بقاء التحقيق على معناه المصدري أن الاضافة من اضافة المتعلق
 بالنفع الى المتعلق بالكسر على معنى من الابتدائية أي الاحكام الحاصلة من التحقيقات وفي فرائد على هذا أيضا
 استعارة مصروفة حيث شبه ذلك الاحكام بالفرائد ثم ان أريد بالشرح الالفاظ وبفرائد التحقيقات الاحكام
 المحققة كان من اشتمال الدال على المدلول وان أريد بالشرح الالفاظ وأثبت التحقيقات على معناها المصدري
 ولم يجعل اضافة الفرائد اليها من اضافة المتعلق بالنفع الى المتعلق بالكسر كان من اشتمال آله الشيء عليه وان

فاني قد كنت شرحت فيما
 مضى كتاب السلم شرحا
 بديع الاتقان مشتملا
 على فرائد التحقيقات

أبقى الشرح على معناه المصدري وأر يدبغرائد التحقيقات الاحكام المحققة كان من اشتمال الشيء على مدلوله
آتته وان أبقى الشرح على معناه المصدري وأبقى التحقيقات على معناه المصدري كان من اشتمال الكل على
الاجزاء وعلى هذا يقاس الامر فيما يأتي والاشتمال على جميع مائة م معنى لاسي (قوله ونكت
التدقيقات) النكتان جمع نكتة بالضم وهي في الاصل ما يحفره الانسان بخوصه وعند تفكره في امر ما مشتقة
من النكت وهو الحفر في الارض بخوصه ودشبه به المسألة الطائفة المتميزة عن نظامها في الحسن بجامع التميز ثم
صار حقيقة عرفية فيها والتدقيقات جمع تدقيق يطلق بمعنى ذكر الشيء على وجه فيه دقة وبمعنى اثبات
المسألة بدلائل وبمعنى اثبات المسألة بدليل واثبات الدليل بدليل وبمعنى استعمال الفكر في المعاني والالفاظ
ثم يحتمل بقاء التدقيق على معناه المصدري فتكون الاضافة من اضافة المتعلق بالفتح الى المتعلق بالكسر على
معنى من الابتدائية وأن تكون بمعنى الاحكام المدققة فتكون الاضافة على معنى من التبعية أو للبيان
(قوله وبدائع العرفان) مصدر عرف كالمعرفة وفي كونه بمعنى العلم بخلاف والذي درج عليه شيخ الاسلام
ذكر في رساله الحدود انه اجتمعنا وأنه ورد اطلاقها في حق تعالى وتتم دعوى استدعائنا صبق الجهل والاضافة
من اضافة المتعلق بالفتح الى المتعلق بالكسر على معنى من الابتدائية ومنع بعض بقاء العرفان هنا على معناه
المصدري ناشئ عن عدم فهم الاضافة كما فهمنا والله الموفق والمراد بالعرفان عرفان الشارح فالعهدية أو
عرفان الشارح وغيره فالجنسية (قوله وذات) عطف على شرحه وفي نسخة اسقاط الواو فتكون الجملة
صفة ثانية لشرح حال الجبل بعد النكرات صفات كالاختي والتدليل جعل الشيء ذليلا لا متقادا والمراد به هنا
التسهيل على طريق الاستعارة المصروفة التبعية أو المجاز المرسل ويحتمل أنه شبه في نفسه صعبا للمشكلات
بعدم ذوى امتناع وتعارض على طريق الاستعارة المكنية والتدليل تخييل والاضافة في صعبا للمشكلات من
اضافة الصفة الكاشفة الى الموصوف نعم ان جماعات الصعاب بمعنى شديدة الصعوبة كانت الصفة غير كاشفة
واحتمل كون الاضافة على معنى من التبعية (قوله على طرف الثمام) بضم المثناة ثبت ضعيف يسديه
فرج السقوف والجوار والمجرور متعلق بفعل محذوف أي ووضعناه ومن باب حذف الواو مع ما عطف
لعدم اللبس أو بذات على تضمينه معنى وضعت نهيمنا نحو يا وقد نقل أبو حيان في ارتشافه عن الاكثرين
أنه ينقاس فهو من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز أو بحال محذوف من فاعل ذلت أي واضعها لها أو من مفعوله
أي موضوعه فعلى هذين التضمينين بيان وهو مقيس وكونها على طرف الثمام أي على حده الاعلى وهو قائم في
منبته كناية عن سهولة تناولها والكناية ذكر المزموم وهو هنا الوضع على طرف الثمام وإرادة الارز وهو هنا
سهولة تناول (قوله واستقرجت) السين والتاء تحسين اللفظ وضمير منه يرجع الى كتاب السلم
واختلاف الضمائر مرجعا لا يضر اذا دلت القرينة ويحتمل ان من بمعنى في كل واحد في بعض النسخ فالضمير للشرح
والظرف لغو متعلق باستقرجت أو مستقرج حال مقدمة من مستودعات أسرار والمسوغ ليجي الحال من النكرة
تقديم الحال وتخصيص النكرة بالاضافة وهذا الاحتمال أعني كون من بمعنى في وان أشعر بعموم المستخرج
منه كالمهمة مضي الحذف الا ان الاحتمال الاول ابلغ لتضمينه مدح الشرح بقوة خدمته للمتن وتيسره بخلطه
ومفهومة ومجبا نه ومدح المتن بكونه منظوما على تخيلات ودقائق ومدح مصنفه بان فيه قوة على تأليف متن
على هذا الوجه وضافة مستودعات أسرار من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله وطرائف انهام) الطرائف
بالطاء المهملة جمع طريف وهو الشيء الجديد كالطريف وضدهما التليد والتالان ما الشيء القديم والافهام
جمع فهم وهو الادراك فيجتمل أن يكون باقيا على معناه المصدري فتكون الاضافة من اضافة الصفة
للموصوف أو من اضافة المتعلق بالفتح الى المتعلق بالكسر على معنى من الابتدائية ويحتمل أن يكون بمعنى
المفهومات فتكون الاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف أو على معنى من التبعية ويصح على غير اول
وجهي الاحتمال الاول أن تكون الطرائف جمع طريف بضمه والمراد بالافهام افهام الشارح أو افهام الشارح
وغیره (قوله وطرغرت منه) أي من كتاب السلم ويحتمل أن من بمعنى في والضمير للشرح والكلام في اضافة

ونكت التدقيقات
وبدائع العرفان وذات
فيه صعبا للمشكلات
على طرف الثمام
واستقرجت منه
مستودعات أسرار
وطرائف افهام وطرغرت
منه بدقائق انظار

دقائق أنظار كالإكلام في إضافة طرائف أفهام (قوله ونخبات أسرار) النخبات جمع نخبة وهي في الأصل
الحسنة المستورة بالخبايا لكن إذا أضيفت إلى ما تستر به كما هنا استغنى عن قوله بالخبايا فإرغام التكرار والمراد
بها هنا الدقائق على طريق الاستعارة المصروفة والاستار جمع ستر بكسر السين وهو ما يستر به وهو ترشيح
للإستعارة باق على حقيقة أو مستعار للالفاظ (قوله واهتديت فيه) أي في كتاب السلم أو في الشرح
والجار والمجرور على الأول حال مقدمة من مجرور على بناء على تجوز ابن مالك وهو موافق تقديم الحال على
صاحبها المجرور بالحرف لصفة له مقدمة عليه لا متناع تقديم الصفة على الموصوف وعلى الثاني الحال متعلق
باهتديت أو حال مقدمة من مجرور على كسر (قوله على غرائب نكبات) من إضافة الصفة للموصوف أو على
معنى من التبعية ضمنية وكذا قوله وعرائس أبكار ويصح جعل التركيبين من قبيل التركيب التوضيحي وإن
كان الانسب بما قبلهما جعلهما من الإضافي والعرائس جمع عروس وهو الزوج رجلا كان أو امرأة أيام
البناء والابكار جمع بكر ضد الثيب وفي التركيب استعارة مصرحة حيث شبه المسائل الحسنة التي لم تحم حولها
أفهام القاصرين بالعرائس الابكار (قوله ثم رأيت أن الهمم الآن قد قصرت) رأى علمية سدمسدة فعولها
أن ومعمولاها وفي نسخة اسقاط أن فالفعول الأول الهمم والثاني جعله قد قصرت وجعل رأى على نسخة
الاسقاط بصريته بتقدير مضاف أي أصحاب الهمم وجعله قد قصرت حال تكافؤ لادامل عليه ولا يجوز اليه مع
أن المقصود بالرؤية قصور الهمم لا ذوات أصحابها في حال القصور والهمم جمع همة بفتح الهاء وكسر هاء وهي
في اللغة الإرادة يقال هم بالشئ أي أراده وبابه ودقائه في المختار وعرفا حاله للنفس يتبعها غلبة انبعاث إلى نيل
مقصود ما فان تعلقت بعالي الأمور فعلمية أو بسفاسفها فندنية والمراد بالآن زمن تأليف هذا الشرح الصغير
وما بعده وما قبله بيسير لا مدة حركة واحدة من حركات ذلك المعدل النهار كما هو معنى الآن عند الحكماء وفي كون
فتحة أعرابية أو بناءية وما موجب بناءه خلاف بين النحاة مبين في محله وقصرت من القصور وهو العجز أو من
القصير ضد الطول لكن جعله من هذا يجوز (قوله في هذا الزمان) تعبيره به هنا وفيها
قبله بالآن للتفنن والزمان عند المتكلمين مقارنة متجدد وهو المتجدد معلوم كقارئة مجيئ يزيد لطاوع الشمس
فهو من مقولة الإضافة واختلاف الحكماء فيه على أقوال منها أنه حركة ذلك المعدل النهار فهو من مقولة الآن
ومنها أنه مقدار حركته فهو من مقولة الكم ومنها أنه نفس الفاعل فهو من مقولة الجواهر إذا علمت ذلك علمت أنه
من المعقولات على بعض الأقوال فيكون استعمال اسم الإشارة فيه على هذا البعض من قبيل الاستعارة المصروفة
التبعية لانه موضوع لكل مشار إليه حاضر محسوس وتقريرها أنه شبه أو لا المعقول السكلي بالمحسوس السكلي
بجماع قوة التميز عند المتكلم أو السامع فسرى التشبيه بين الجزئيات فاستعربا بناء على هذا التشبيه الحاصل
بالسراية لفظ هذا الموضوع للجزئي المحسوس الجزئي معقول فهي تبعية للتشبيه بين السكليين كما حققه المولوي
في تعريب الرسالة الفارسية وبيناه غاية البيان مع الخلاف في ذلك في رسالتنا في الاستعارات (قوله قد تبلدت)
أي صارت بليدة فصيغة التفعّل هنا للصيرورة كتجبر الطين وتكدرت أي تغيرت من عطف اللازم على
اللزوم (قوله قصرت الهممة ثانيا) أي صرفا ثانيا فهو مفعول مطلق أو زمانا ثانيا فهو ظرف أو حالة كوفي
ثانيا أي عاطفا لها فهو حال مؤكدة وصرف الشئ إلى الشئ عطفه وتوجيهه إليه فيكون في كلامه استعارة ممكنة
حيث شبه الهممة بتدابة يصرفها ساقطها إلى الجهة التي يريد بها بجماع التوصل بكل تشبيهها مضمرة في النفس
وصرفت تخييل وهذه الجملة معطوفة على جملة رأيت من عطف المسبب على السبب (قوله نحو الاختصار) أي
جهته فثبته الاختصار بليدة ذات جهة تشبه مضمرة في النفس على طريق الاستعارة الممكنة ونحو تخييل
ويحتمل أن لفظ نحو ترشيح للاستعارة الممكنة في الهممة والذي يظهر لي أن نصب نحو بنزع الخافض وهو إلى
لا بالظرفية لانها على معنى في وجهه الاختصار مصروف إليها المصروف فيها الشئ والمراد باختصار الشرح
الكبير الاتيان ببعض ما فيه وترك البعض لا الاتيان بجميع ما تضمنه من المعاني في عبارة مختصرة لانه خلاف
الواقع فقوله والاختصار عطف تفسير وأل في الاختصار بدل عن الضمير على مذهب الكوفيين أو التقدير نحو

ونخبات أسرار
واهتديت فيه على
غرائب نكبات وعرائس
أبكار ثم رأيت أن الهمم
الآن قد قصرت
والعقول في هذا الزمان
قد تبلدت وتكدرت
فقصرت الهممة ثانيا
نحو الاختصار
والافتقار على
التحقيقات

أيضا لإفادة حصر الموصوف في الصفة (قوله ابتدئ أو ابتدائي الخ) أشار بذلك إلى اتصال الباء وإلى صحة تقدير متعلقها فعلا واسما عاما أو خاصا وإن كان الأولى كونه فعلا لأنه الأصل في العمل خاصا لأنه أمس بالمقام وفي تقدير الشارح ذلك مؤخر إشارة إلى أولوية تأخيرها لفائدة الحصر وهو من حصر الموصوف في الصفة أي حصر الابتداء مثلاً في كونه بسم الله وهو قصر أفراد ان قصده الرد على من يعتد بصفة غير الله في طلب الابتداء باسمه وقصر قلب ان قصده الرد على من يعتد ان غيره تعالى هو المطلوب بالابتداء باسمه وقصر تعيين ان قصده الرد على المتردد في طلب الابتداء باسمه ولا رد على جعل التقدير بسم الله الرحمن الرحيم ابتدائي كأن أن المصدر لا يعمل محذوفاً ولا مؤخرًا لأن محل ذلك إذا لم يكن المعمول طرفاً أو مجروراً لترسيعهم فيهما ومحل مجرور الباء نصب على المفعولية المتعلقة بالمصدر إذا أقيم مجموع الجار والمجرور ومقام المتعلق بعد حذفه لكونه عاملاً أو خاصاً عليه قرينة فيكون محل المجموع أعراب هذا المتعلق فمحله رفع ان جعل متعلقاً بخبر حذف وأقيم المجموع مقامه كما يقول أكثر النحاة في نحو زيد في الدار ان الخبر هو المحمل للضمير والعامل فيه الرفع هو الجار والمجرور لقيامهم مقام مقام المتعلق وصيرورته كالعدم وان رجح المتأخرون أنه المتعلق المحذوف للاحتفاظه في الجملة ونصب ان جعل متعلقاً بحال حذف وأقيم المجموع مقامها أو الأصل أو لف مستعينا أو متبركاً بسم الله مثلاً هذا هو الموافق لما رجحه بعض المحققين من أن المحل إذا كان الظرف لغواً للمجرور فقط وإذا كان مستقراً للمجموع الجار والمجرور وقولهم لا محل للحرف أي وحده وأن المستقر هو ما حذف عامله العام أو الخاص لقرينة وأقيم مقامه نحو زيد في الدار أي كأن وزيد من العلماء أي معدودوا اللغو بخلافه فأعرف ذلك (قوله بالسملة) تطلق مصدر السمل إذا قال بسم الله وعلماً على بسم الله الرحمن الرحيم كما هنا (قوله تاسياً) مفعول لاجله أي اقتداء بالقرآن وهو في الأصل مصدر قرأ فغلب شرعاً على اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته المتحدى بقصر سورة منه وفي قوله تاسياً بالقرآن إشارة إلى أنه امام متبوع وتلخيص إلى قوله تعالى وكل شيء أحصيناه في امام مبين والعز يز يطلاق على ما لا نظيره وعلى الغالب ويصح ارادة كل منهما وارانتهما معاً على طريق استعمال المشتراك في معنيهما (قوله وامثالاً) أي طاعة لمقتضى الخ انما قال لمقتضى لان الامر فيه ضمني وكأنه قال ابدؤا في أموركم ذوات البال بسم الله الرحمن الرحيم فكل أمر الخ وانضمه الامر غير في جانبه بالامتثال وفي جانب القرآن بالتأسي لعدم تضمنه الامر كتنظيم الحديث والقول ان أبقى على معناه المصدرى كانت جملة كل الخ مفعولاً وكانت مافي قوله فيما أخرجه أي رواه واقعة على قول بالمعنى المصدرى أيضاً من ظرفية الخاص في العام لا يقال انما روى الأئمة المقول لاننا نقول لو سلم ذلك فر وايتهم المقول متضمنة لروايتهم القول وان كان بمعنى القول كانت جملة كل الخ بدلاً أو عطف بيان وما واقعة على مفعول والظرفية من ظرفية الخاص في العام أيضاً والأئمة هم جزئين وبإبدال الثانية ياء جمع امام وقد يكون امام جمعاً كما في قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماماً والمراد بهم هنا أئمة الحديث (قوله كل أمر) المراد به واحد الامور لا واحد الامور وادافته على معنى اللام وان لم يصح التصريح بها ذهو غريب لا لزوم والمعنى الافراد المنسوبة للامر ذي البال نسبة الجزئيات لكليها (قوله ذي بال) عبر بذي دون صاحب لان الوصف بذي أشرف لاقتضائه متبوعية الموصوف وتابعة المضاف اليه بعكس صاحب ومن ثم وصف الله نونس في مقام ذكر الانبياء ومدحهم بذي النون وفي مقام النهي عن التشبه به بصاحب الحوت والبال يطلق على معان منها الحال والقلب والحوت العظيم كما في القاموس والمختار والمراد به هنا الحال أي ذي حال يتم به شرعاً وقيل القلب على أن المراد قاب متعاطى ذلك الامر فتكون الاضافة لادنى ملاسة أي كل أمر هم قلب متعاطيه وبشغله أو على أن المراد قلب ذلك الامر تشبيهاً لحالته المهتم بها بالقلب بجامع الشرف على طريق الاستعارة المصروفة ولا ينافي هذا ان من معاني البال الحال كما مر فلا استعارة لما حققه حفيد السعد من ان اللفظ المشترك في اصطلاح التخاطب إذا استعمل في أحد معانيه لا باعتبارانه موضوع اللفظ بل باعتبار علاقة بينه وبين معنى آخر من معانيه كان مجازاً فاحتفظه أو تشبيهاً في النفس للامر المهتم بالامر في الشرف مع الرمز إلى المشبهة به

ابتدئ أو ابتدائي
أو أولف أو تاليفي
وابتداء بالسملة تاسياً
بالقرآن العزيز وامثالاً
لمقتضى قوله صلى الله
عليه وسلم فيما أخرجه
الأئمة كل أمر ذي بال

بشيء من لوازمه وهو البال على طريق الاستعارة المكنية (أقول) لا يدعى هذا في جميعها بين الطرفين لان
 ذا القلب هو الانسان لاننا نضعه فان ذا القلب أعظم من الانسان والمشيبه به بخصوص الانسان وهو لم يذكر
 بخر وصفه ولا يضر دخوله في عموم ذي القلب وفي كلام الشارح عند قول المصنف مادام التجايعوض الخ ما يدل
 لذلك كمن عرفه (أي لا يبدأ) صفة ثانية لا سر فيه جرى على الاحسن وهو تقديم النعت المفرد على النعت
 الجملة وقوله فيه أي سببه في سببية ففائدة اقحامها مع صحة أن يقال لا يبدأ بسم الله الخ افادة ان المطلوب كون
 الامر ذي البال سبباً باعنا على التسمية في ابتداءه لا مطلق وقوع التسمية في ابتداءه ولو بسبب آخر بحيث
 يكون غير متجاوز اليه عند التسمية ونائب فاعل يبدأ ضمير مستتر يعود على أمر أو قوله بسم الله الخ ولا ضمير
 في يبدأ (قوله بسم الله الخ) روي بباء واحد و بباء من فعل الزاوية الاولى المطلوب البدء بسم الله أي اسم
 كان وعلى الثانية المطلوب البدء بالفظ بسم الله الرحمن الرحيم والاولى أصح فالاحسن ارجاع الثانية اليها
 بالغاء القيد وقوله فهو أجندم دخلت الغاء في الخبر لشيبه المبتدأ هنا باسم الشرط في العموم لكن هذا قليل لان
 المبتدأ هنا ليس من صور المبتدأ الذي تدخل في خبره الغاء بكثرة لشيبهه باسم الشرط في العموم واستقبال
 معنى ما بعده وهي خمس عشرة صورة موصول بفعل صالح للشرطية بان يكون خالياً من اداة شرط وعلم استقبال
 وما النافية وقدم موصول بطرف موصول بحارو مجرور موصوف بأحد هذه الثلاثة فهذه ست صور مضاف الى
 الموصول أو الموصوف المذكورين وتحت ست صور موصوف بالموصول المذكور وتحت ثلاث صور فبالجملة
 خمس عشرة صورة وأما دخولها في خبر كل مضاف الى غير الموصوف والموصول السابقين فقليل نحو كل نعمة
 في الله ونحو قول الشاعر

لا يبدأ فيه بسم الله
 الرحمن الرحيم فهو أجندم
 أي مقطوع البركة
 وفي رواية بحمد الله
 رواه أبو داود وغيره
 وحسنه ابن الصلاح
 وغيره (الحمد لله) أي
 الثناء بحميد الصفات
 لله إذ الحمد هو الثناء

كل أمر مبادئ أو مداني * فنوط بحكمة المتعالي

ونحو هذا الحديث أقول ما ذكر من كون دخول الغاء هنا قليلاً لا صريح به بعضهم وهو مسلم ان كان العبارة
 عند تعدد صفة ما أضيف اليه المبتدأ بالصفة الاولى والا فلا بل يكون من الكثير لان المبتدأ هنا مضاف الى
 موصوف بفعل صالح للشرطية وهو لا يبدأ فاشبه اسم الشرط في العموم واستقبال معنى ما بعده فاعرفه والاجندم
 المقطوع اليد أو الذاهب الانامل من الجذام يقال جذمت يده كفرح كذا في القاموس وعلى الاول اقتصر في
 المصباح وروى أقطع وهو المقطوع اليد كذا في القاموس والمصباح وروى أبتر وهو مقطوع الذنب كما
 فيهما والكلزم على كل من الروايات الثلاث من باب التشبيه البليغ وهو ما حذف فيه الاداة والوجه أو من
 باب الاستعارة المصروفة على الخلاف بين الجمهور والسعد المتفازاني في نحو زبد أسد والمقصود من الثلاثة أنه
 مقطوع البركة كما قال الشارح وان تم حسا وهو اداء البركة الكاملة فلا ينافي وجود أصلها (قوله وفي رواية
 بحمد الله) التحقيق كما قاله العلامة أي أن الحمد المطلوب الابتداء به في الحديث هو الحمد للعوى لا العرفي لانه
 طارئ بعد (قوله رواه) أي بكتا روايته (قوله وحسنه ابن الصلاح وغيره) التحسين بالنسبة الى ابن
 الصلاح يعني نقل تحسين الغيرة لان مذهبه أنه لا سبيل في عصره فما بعده الى التصحيح والتحسين والتضعيف
 لقصور الهمم وخالفه في ذلك النووي ويمكن أن يقال حسنه هو بنفسه قبل ان يقول بهذا المذهب (قوله
 أي الثناء الخ) تفسير للجملة قبله بدليل إعادة التسمية بل كنه لم يشرحه كما شرح المبتدأ بل أتى به كافي عبارة
 المصنف وقوله بحميد الصفات ان أبقى الباء على ظاهرها من كونها صلة الثناء احتج الى التجريد في الثناء
 فراراً من التكرار وان جاءت سببية أو بمعنى على فلا (قوله اذا الحمد) أي لغة تعميل المحذوف يدل عليه أي
 التفسيرية أي وفسرنا هذا التفسير لان الحمد الخ وقوله هو ضمير فصل أتى به لتأكيد الحصر المستفاد من
 تعريف جزأي الجملة كافي قوله تعالى ان الله هو الرزاق كما فاداه في المطول أو ضمير منفصل أتى به لتقوى الحكم
 لتكرار الاسناد (قوله الثناء) مصدر أتى عليه اذا ذكره بخبر وقيل اذا أتى بما يدل على انصافه بصفة جملة
 فعلى الاول لا يكون الثناء الا بالاسان فلا يحتاج الى قولهم بالاسان بخلافه على الثاني فان قات التعريف يشمل
 القديم والحادث وهما حقيقة ان متباينتان وجمع حقيقتين متباينتين في تعريف واحد تمتنع قلت امتناعه اذا

كان على وجه يحصل به معرفة كل من الحقيقة بين مخصوصها بالكنه وما هنا ليس كذلك (قوله بالجميل) الباء
سببية أو بمعنى على اذ كون الجليل غير حادث مطبوع انما هو شرط في المحمود وعليه لا المحمود به لجواز كونه
حادثا مطبوعا كما اذا أثبتت على زيد بحسبته بسبب احسانه اليك وقد يتحدان ذاتا وتختلفان اعتبارا كما اذا
أثبتت عليه بالاحسان بسببه فالاحسان من حيث الوصف به في اعتبارك محمود به ومن حيث كونه سببا باعثا على
الثناء محمود عليه (قوله غير الحادث المطبوع) أي الذي طبع عليه المحمود وفي قوله المطبوع حذف وايعال
وغير الحادث المطبوع صادق بالقديم بالحادث غير المطبوع ووصف المعرفة بغير بناء على انها تتعرف
بالاضافة الى المعرفة وان لم تكن بين ضدين أو على ان أُل في الجليل جنسية ومدخولها في حكم النكرة وخرج بهذا
القييد البناء على الحادث المطبوع فانه مدح لاحد كالثناء لاجل الحسن وعدل عن العبارة المشهورة أعنى
قولهم على الجليل الاختيارى لاجلها الحمد على ذات الله وصفاته لان الاختيارى ما كان عن اختيار واردة ولا
يكون ذلك الا بالحدث وان أوجب عنه بان المراد بالاختيارى ما ليس موجودا عن قهرا والمراد بالاختيارى
حقيقة بان كان عن اختيار واردة أو حكما بان كان له دخل ما في صدور فعل اختيارى ولم يقل على جهة التعظيم
كما قال غيره انما المقارنة تحقير فانه استهزاء وشك لن دور هذه الصورة أو لعدم صدورهما من منصف
(قوله وابتدأ ثانيا الخ) يحصل ما أورده هنا أربعة أسئلة لكن كان الاولى حذف قوله ثانيا لا يتكرر
السؤال الثالث وهو قوله وقدم البسملة الخ مع الاول اذ معنى قوله وابتدأ ثانيا بالجد ثني به بعدا ثمانية بالبسملة أولا
وهذا يحصل الثالث ولان بعض ما مر من التأسى بالقرآن ورواية بحمد الله وهو هذه الرواية لا ينتج الثانوية
ويمكن ان يقال لا دخل لقوله ثانيا في السؤال وانما زاده فيه لبيان الواقع كذا قيل (وأقول) يمكن وجه آخر
وهو ان يكون له دخل ويكون المراد بما مر التأسى بالقرآن أو هو ورواية الجسد غاية ما فيه ان الاول دليل
للمقيد والقييد معا والثاني للمقيد فقط ويكون قوله وقدم البسملة الخ استئنافا بيانياً اجاب به عما رد على دفع
التعارض بما ذكره حاصله ان هذا الدفع حاصل أيضا على تقدير ابتداءه بالجدلة ابتداء حقيقة بياوالبسملة اضافيا
فلم قدم البسملة على الجدلة وآثرها بالابتداء الحقيقي فهو من تمة الجواب عن السؤال الثاني لا السؤال المستقل
معطوف على قوله وابتدأ الخ ولا يضار انفهامه من قوله وابتدأ الخ لان الاعادة للحاجة لا تعد تكرار (قوله
وجمع بين الابتداءين الخ) هذا السؤال مقطوع فيه النظر عن الترتيب لما لا يحصل تكرار في الاسئلة ولان
العمل بالروايتين لا ينتج (قوله عملا بالروايتين السابقتين) أقول كان عليه ان يقول تأسيما بالقرآن وعملا
بالروايتين السابقتين لا لا يخفى (قوله وإشارة الى أنه) أي الحال والشأن لا تعارض بينهما أي في الحقيقة
وان تبادر الى الذهن اعلم ان توهم التعارض مبني على جعل الباء مجردا لتعديدية صلة يبدأ فان جعلت للاستعانة
أو المصاحبة فلا لان الاستعانة بشئ أو المصاحبة له لا تنافي الاستعانة أو المصاحبة لشئ آخر كذا قال غير واحد
(أقول) الظرف على هذا مستقر حال والاصل في الحال ان تكون مقارنة وحينئذ يرد عليه انه ان أريد بالابتداء
في الروايتين الابتداء الحقيقي لم يكن المقارن عليه سوى الاستعانة به كرسى واحد أو المصاحبة له في جمع
التعارض وان أريد الاضافي كان مجرد ارادته كافي في دفع التعارض من غير احتياج الى حل الباء على خلاف
ظاهرها وورد عليه أيضا انه لا يظهر اذا كان المبدوء فيه قولنا اذ النطق بشئين معا غير ممكن ويمكن دفعهما بان
المقارنة في كل شئ بحسبه وانما هنا بمعنى عدم النزاح في تأمل وبقى لدفع التعارض أوجه أخر ذكرناها في
وسالتنا الكبير على البسملة (قوله اذ الابتداء الحقيقي) أي ابتداء حقيقي نسبة الى الحقيقة مقابل المجاز
لان حقيقة الابتداء بالشئ جعله أول أمره وفاتحة فاطلاق الابتداء على الاضافي مجاز علاقه المشابهة في سبق
كل وهذه النسبة من نسبة المعنى الى لفظه ان أريد بالابتداء المنسوب المعنى وبالمنسوب اليه اغض الابتداء
المستعمل في موضوعه وهو الظاهر ومن نسبة اللفظ الى المعنى الموضوع هو له ان أريد العكس (قوله وهو ما)
أي ابتداء لم يسبقه شئ أي ابتداء وفي الكلام حذف مضاف أي لم يسبق متعلقه بفتح اللام وهو ما بدئ به الشئ
(قوله واضافي) أي نسبي وقوله وهو ما كان بالاضافة الى ما بعده أي الذي كان ابتداء بالنسبة الى الفعل

بالجميل غير الحادث
المطبوع وابتدأ ثانيا
بالجداسم وجمع بين
الابتداءين من عملا
بالروايتين السابقتين
وإشارة الى انه لا تعارض
بينهما اذا لا ابتداء
حقيقي وهو ما لم يسبقه
شئ واضافي وهو ما كان
بالاضافة الى ما بعده
وان كان مسبوقا وقدم
البسملة لانها أولى
بالقديم

الذي بعده سابقة شيء أو لا فهو أهم مطلقاً من الحقيقي فكل حقيقي إضافي ولا عكس وأنروا التعبير بالإضافي على التعبير بالمجازي مع أنه الأنسب في المقابلة لاشعاره بالرأى من غير الحقيقي وإنه ما كان ابتداءً بالاضافة إلى ما بعده هكذا نسخ بالبال (قوله لان حديثها أقوى) وجه ذلك بعضهم بان حديث البسملة صحيح وحديث الجمللة حسن وبعضهم بان حديثهم صحيحان لكن حديث البسملة أصح لان الصحة والحسن والضعف متفاوتة الرتبة وبعضهم بان حديثهم ما حسنان لكن حديث البسملة أحسن وورج هذا (قوله كما قيل) فيه اتحاد المشبه والمثبه به اذ الذي قيل هو ان حديثها أقوى والجواب أنهم ما اول اتحاداً ما اختلفا اعتبروا أي باعتبار القائل وهو كاف على اننا لنسلم اتحادهما اذ ان اللفاظ اعراض فلا تتفصل عن محلها ولا تقوم بمعين وليس مراده تضعيف هذا القول لانه الذي رأيناه منصوصاً عليه في تفسير موضع بل الإشارة الى انه ليس من عند ياته بل هو منصوص عليه لغيره (قوله وعمل بالكتاب والاجماع) أي الفعلي لغير العلماء سابقاً وخلفاً على تقديم البسملة على الجمللة (أقول) كان الأنسب ان يقول وتأسي بالممار الان يقال افتتاح الكتاب بهم على هذا الترتيب ومضى علماء الامة عليه يتضمنان الامر وان كان في ذلك خفاء لطلب الشارع متابعه كتاب الله وعلماء الامة فيكون الشارع راعى هنا هذا التضمن الخفي فغير بالعمل ولم يراع فيه ماس وفيما يأتي نلاحظه فغير بالتأسي وتعبيره هنا بالكتاب وفيما سر بالقرآن تفنن (قوله وأتر) أي اختار وقوله في الجمللة متعلق بآثر وقوله بالجمللة الاسمية متعلق بالتصديق أي اختار في مقام الجمللة التصديق بالجمللة الاسمية على التصديق بالجمللة الفعلية تأسي بالآية القرآنية فانها صدرت بالجمللة الاسمية وان لم يكن بعدها جمللة فعلية في الآية بخلاف المتن فالتأسي انما هو في التصديق بالجمللة الاسمية ولا يضر اختلاف الآية والمثبه بتعقيب الاسمية بالفعلية في المتن دون الآية فاندفع ما عترض به هنا وأل في الآية لجنس آيات الجمللة المتفتح بها السور أو لاستغراقها أو للعهد والمعهود آية الفاتحة وقد يبعد هذا قوله عن التعبير بالكتاب أو القرآن الى التعبير بالآية القرآنية فتدبر (قوله ولادلائها) أي الجمللة الاسمية على الثبوت أي ثبوت مضمونها (أقول) كان الاولى أن يقول على الثبات أي الدوام لانه هو الذي اختصت بالدلالة عليه الجمللة الاسمية لا الثبوت بمعنى الحصول الآن يقال مراده الثبوت السكامل وهو الدائم أو استعمال الثبوت بمعنى الثبات واعلم أن الذي تدل الاسمية عليه بطريق الوضع مطلق الثبوت وأما دلالتها على الدوام فليست بطريق الوضع بل بواسطة غلبة الاستعمال كما قال جماعة أو العدول عن الفعلية كما قال آخرون وبيانه ان أصل الجمللة حدث جد الله فعبدل عن ذكر الفعل الى حذفه لدلالة مصدره عليه ثم عن نصب المصدر الى رفعه للدلالة على الدوام ثم ادخلت ال التعريف على اختلاف أقسامه والفعلية انما تدل بطريق الوضع على مطلق الحدث أي الوجود بعد العدم ويسمى هذا أيضاً تجديداً وأما دلالتها على التجديد بمعنى الوجود مرة بعد أخرى اذا كانت مضارعية فهو بواسطة القرينة الخارجية أو غلبة الاستعمال (قوله دون الفعلية) أقول قد تعارض العلة المذكورة بدلالة الفعلية على التجديد لا يرى دون الاسمية الآن يقال رج العلة المذكورة مناسبة للجمللة الاسمية المحيية بها من حيث دلالتها على الدوام الاشرف وأول ما وقع الجدل لاجله وهو ذات الله وصفاته المدلول عليهم ما بقوله لله على الذات بالوضع وعلى الصفات بواسطة وجود الذات الموضوع له وان كان من جملة ما وقع الجدل لاجله ما الجمللة الفعلية به أنسب لتجديده وهو نعمة اخراج نتائج الفكر المدلول عليها بقوله الذي قد انخرج نتائج الفكر فان قلت لا شعاري الكلام بعبارة غير نعمة اخراج من الذات والصفات اذ لم يعمد ان تعليق أمر باسم غير صفة يدل على عاية مدلوله قلت الاشعار بعلمية ما ذكر بواسطة الذوق حيث قيل الحمد لله الذي أنخرج ولم يقل الحمد الذي أنخرج مع انه أنحصر على ان لفظ الله مدلول على ذات متصفة بصفات السكال واشتهر انصافهم بحيث لحظوا كثير الصفات عند سماع هذا الاسم لم يبعد أن يجعل التعليق به في حكم التعليق بالمشق كما قاده الفهم في حاشيته على المطول (قوله وما يرد) أي على الجمللة الاسمية من أنها لا تدل على تولى المتكلم أي تعاطيه ومباشرة الحمد بنفسه أي لانها خبرية لفظاً ومعنى ولا يلزم من الانحصار بثبوت شيء لا تخر انصاف المحسبه به فلا تدل الجمللة على ان المتكلم حمد

لان حديثها أقوى كما قيل وعمل بالكتاب والاجماع وأثر التصديق في الجمللة بالاسمية تأسي بالآية القرآنية ولادلائها على الثبوت دون الفعلية وما يرد من انها لا تدل على تولى المتكلم الحمد بنفسه أوجب عنه بانها

بنفسه وانما هي اخبار عن الجذب بشوته لله وحاصل ما أجاب به اختيار انما انشائية بمعنى أى لانشاء الجذب مضمونها
 لا لانشاء مضمونها حتى يستشكك بان مضمونها وهو ثبوت الجذب لله ليس مقسودا ولا لمجرد حتى ينشئه وظاهر
 صنيعة تسليم انما اذا كانت خبرية لفظا ومعنى لا تدل على تولى المتكلم الجذب بنفسه وليس كذلك لان الاخبار
 عن الجذب بشوته له تعالى جملانه الثناء بالجميل وصفه تعالى بثبوت الجذب ثناء عليه بحميد وأما قولهم الاخبار
 عن الشيء ليس من ذلك الشيء فمحلها اذا لم ينطبق تعريف الخبر عنه على الاخبار والا كان الاخبار من الخبر عنه كما
 هنا وكفى قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب ويمكن أن يكون جواب الشارح بما ذكره على وجه التفرع مع
 المورد لا على وجه التسليم حقيقة والحاصل ان الاراد المذكورة جوابا بان أحدهما مانع أنما خبرية لفظا
 ومعنى حتى رد ما ذكر وهو ما في الشرح ثانياً ما تسليم ذلك وتوجيه تولى المتكلم الجذب بنفسه عليه (قوله على
 الصحيح) مقابله انما خبرية لفظا ومعنى ويحصل الجذب بها كهمز ولعل وجه كونه ما ذكره هو الصحيح ما قاله
 بعضهم ان الشارح نقلها الى الانشاء كما نقل بعث واشترى ونحوه وما وانه لا يتحوج الى الاراد والجواب
 السابقين في تقرير كونها خبرية لفظا ومعنى (قوله الذي قد أخرجنا) من المعلوم ان الموصول وصاته في معنى
 المشتق فيكون المصنف جدي على هذه النعمة بعد جده على الذات والصفات على مقتضى قاعدة ان تعليل الحكم
 بالمشتق يؤذن بعملية المشتق منه (أقول) ولم يعبر بالمشتق وهو مخرج مع ورود اطلاقه عليه تعالى في قوله
 والله مخرج ما كنتم تكتمون وفي قوله ومخرج الحى من الميت لعدم شهرته وذكرة في الاسماء الحسنى المعروفة
 فعلم ان زعم عدم وروده باطل (قوله أى أظهر) أقول الاحسن أى أو جسد لان الإيجاد أبلغ من الاظهار
 ولان شأن الاظهار أن يكون او جود قبل وكون النتائج موجود قبل ظهورها لارباب الخافير بحقق فتأمل
 (قوله نتائج الفكر) خص نتائج الفكر التي هي العلوم النظرية بالذكرة دون الضرورية لان الضرورية
 لا خلاف في أن الله تعالى هو المؤثر فيها وهو بصد الراد أيضا لجد علمها يفهم بالاولى اذ لا كسب للعبد فيها ويحتمل
 أن يريد بالفكر حركة النفس في المعقولات التي هي معناه لغة وبالنتائج ما يترتب على هذه الحركة من العلوم سواء
 كان ضروريا أو نظريا فيكون جدي على جميع العلوم ضروريا وانظر بما أفاده شيخنا المؤلف في كبره وعلى هذا
 الاحتمال يدخل التصور أيضا في النتائج فتسكون النتائج بما عني المراد هنا أعني من النتائج الاصطلاحية لشمولها
 الضرورية والتصورات بخلاف النتائج الاصطلاحية لا اختصاصها بالتصديق بقائ النظر يات كلمة تعرفه
 (قوله جمع نتيجة) فعيلة بمعنى مفعلة على وزن اسم المفعول وهو جدي في كثير من النسخ بعد قوله جمع نتيجة
 ما تصه وهي ما يحصل عقب النظر من العلم بالمنظور فيه اه وهو تفسير للنتيجة بما يجزئ على الاصطلاحين
 الا تبيين للمناطقة والمتكلمين ومن فيه بيان لما هو العلم بمعنى المعلوم لوافق الاصطلاحين التبيين والبناء
 صبيحة لا التعدية اذ المنظور فيه هو الدليل وليس النتيجة العلم بالدليل بل المعلوم بسبب الدليل لكن النسخة التي
 قرئت في الدرس على شيخنا المؤلف بسماعى ليست فيها هذه العبارة ولم يأمر القارئ بقراءتها ولم ينبه عليها
 فكانها كانت في الاصل ثم ضرب الشيخ علمها ونقلها بعض النسخ قبل الضرب علمها ولذلك لم توجسدي الشرح
 الكبير (قوله عند المناطقة) جمع منطقي والثناء فيه للاشعار بالنسب أو اجماع في الجمع عوضا عن ياء النسب
 في المفرد (قوله تصديق) أى مصدق به ويفهم منه ان النتيجة لا تطابق عندهم على التصور وقوله من تسليم
 يشير الى ان المدار على تسليم التصديقين وأنه لا تشتراط حقيقة ما في الواقع وقوله تصديقين أى قولين مصدق
 به ما المصدر في الموضوعين بمعنى اسم المفعول ومن نص على ذلك الشارح في كبره في باب القياس ولم يقل أو أكثر
 لان الاصح ان الحجة لا تتركب من أكثر من مقدمتين وان ما يترأى تركبه من أكثر فهو أقسمة متداخلة
 كما ستعرفه وقوله لانها متعلق يلزم وخرج به التصديق اللازم من تسليم تصديقين لانهما متعلقان لا مخرج
 كقولهم زيد مساو لعمرو وعمرو مساو لعمرو ينتج زيد مساو لعمرو فليس هذا قياسا اصطلاحيا لعدم تكرار الحد
 الوسيط لان الحد الوسيط في الشكل الاول يكون محمولا في الصغرى موقوعا في الكبرى والامر هنا ليس كذلك
 كما لا يخفى ولما أنتجة نتيجة اصطلاحا لانها صادقة ولزم من تسليم هاتين المقدمتين بواسطة أمر خارج وهو

انشائية على الصحيح
 فتدل عليه (الذي قد
 أخرجنا) أى أظهر
 (نتائج) جمع نتيجة
 وهي عند المناطقة
 تصديق يلزم من تسليم
 تصديقين لانها

ان مساوى المساوى لشيء مساو لشيء لا لانهما لا ترى انك لو أبدت مادة المساواة بمادة العداوة مثلا
وقلت ز يدعدو لعمرو وعمر وعدو لعمرو يلزم ان ز يدعدو لعمرو ولعمرو والمراد بالتصديق ما يشمل اليقين والظن
والجهل المركب فدخات النتيجة الظنية اللازمة لتسايم تصديقين ظنيين والجهولة لجهل المركب بالضرورة
لجهولين كذلك (قوله وعند المتكلمين) جمع متكلم وهو الممارس لعلم الكلام وفي تسميته بعلم الكلام
أوجه معلومة في محلها ومن ذكرها التفتازاني في أول شرح العقائد النسفية (قوله ما يحصل العلم به الخ) أى
معلوم شأنه أن يعلم أى يحصل العلم التصديقي بعقب العلم التصديقي بوجه دلالة الدليل أى بالجهة التى يسببها الدليل
الدليل على المدلول كالحديث في العالم الذى هو دليل وجوده تعالى ووجه الدليل عند المتكلمين بمنزلة الحد
الوسط عند المناطقة والدليل ان جعل شاملا لليقيني والظني عرف بأنه ما يتوصل به جميع النظر فيه الى العلم أو الظن
بمطلوب خبري وعلى هذا ايراد العلم في تعريف النتيجة ما يشمل الظن لكن يلزم عليه دخول المجازي في التعريف
الآن يدعى شهرته وان خص باليقين استقظ من تعريفه قوائما والظن وأبقى العلم في تعريف النتيجة على ظاهره
وقولنا في تعريف الدليل بصحج النظر فيه أى بان ينظر فيه من الجهة الموصلة وقولنا بمطلوب خبري أخرج
ما يوصل الى مطلوب تصويرى وهو المعرفة والفرق بين الاصطلاحين ان كلاما من النتيجة والدليل عند المناطقة
مركب ولا يلزم ذلك عند المتكلمين وان كلامهما عند المناطقة يشتمل ما كان عن جهل مركب بخلافهما عند
المتكلمين كما عرفت (قوله اشارة) أى ذواشارة أو مشير أو جعل الاسناد نفس الاشارة مبالغة على الوجه
الثلاثة في زيد عدل (قوله الى مذهب أهل الحق) أى أهل المذهب الحق وهو والصدق متحددان ذاتا لانهما
الحكم الذى بينه وبين الواقع مطابقة مختلفة اعتبارا لانه ان اعتبرت المطابقة من جانب الحكم سمي حقا أو من
جانب الواقع سمي صدقا والاكثر استعمال الصدق في الأقوال ويحتمل ان المراد بالحق الله تعالى فان أهل السنة
أهل الله والمذهب مفعول يطلق لغة مصدر اسميا بمعنى المذهب واسما لزمان المذهب واسما لكانه والمراد به هنا
الاحكام المختارة مجازا ثم يحتمل أنه نقل مذهب بمعنى مكان المذهب من مكان المذهب الى الاحكام المختارة على
سبيل الاستعارة التبعية بان يكون شبه اختيار الاحكام بساؤل الطريق واستعير الاول اسم الثانى وهو المذهب
واشتق منه مذهب بمعنى الاحكام التى هي محل الاختيار أعنى التى وقع عليها الاختيار وجامع التشبيه توجه
الارادة فى كل ويحتمل أنه نقل مذهب بالمعنى المصدرى من ساؤل الطريق الى اختيار الاحكام على سبيل الاستعارة
الاصولية ثم من اختيار الاحكام الى الاحكام المختارة على سبيل المجاز المرسل لعلاقة التعلق فيكون مجازا بمرتين
وهذا كله بحسب الأصل فلا ينافى ما صرح به بعضهم من أنه صار حقيقة عرفية فى الاحكام المختارة هكذا حقق
المقام (قوله من العلوم وغيرها) أى كسائر الأفعال الاختيارية ومن تبعضية (قوله وسيأتى الخلاف فى الربط)
أى الارتباط والتلازم بين الدليل والنتيجة أى بين العلم بالدليل والعلم بالنتيجة كما ستعرفه ومحل إثباته قول
المصنف

وفى دلالة المقامات * على النتيجة خلاف آت

عقلى أو عادى أو قول * أو واجب والاول المؤيد

وهو لامام الحرمين والثانى للاشعرى والثالث للمعتزلة والرابع للفلاسفة واختار المصنف الاول وسيأتى
بسط ذلك وهذا أعنى قوله وسيأتى الخ هو ثبوت التعارض الثلاثة قال الشارح فى كبيره فان قلت لو كان
الربط عقليا كما هو مذهب امام الحرمين لزم عدم صحة اسناد اخراج النتيجة الى الله تعالى لكونها ليست مقدورة
حينئذ بل ان وجد العلم بالمقدمتين وجد العلم بما احتمل فيكون العلم بالنتيجة واجبا والواجب لا يتعلق به القدرة
فلنا مثل هذا الوجوب عرضى فلا يمنع تعلق القدرة كما ان العرض والجوهر متلازمان يجب وجود أحدهما
عند وجود الآخر ويستحيل عدمه عند وجود الآخر فلا تخرفا إذا أراد الله تعالى أن يوجد العلم بالنتيجة الذى هو
النتيجة أو العرض أو وجد المعلوم الذى هو الدليل أو الجوهر فكل من إيجاد المعلوم وإيجاد العلم بالنتيجة بقدرة الله
تعالى ولا يتعلق القدرة بالجمع بين الدليل وعدم النتيجة لاستحالة الجمع بين المعلوم وعدم لازمه استحالة ذاتية
والقدرة لا تتعلق بالمستحيل الذاتى اه بعض اختصار (قوله الفكرة) قال فى القاموس الفكر بالكسر

وعند المتكلمين ما
يحصل العلم به عقب العلم
بوجه الدليل واسناد
الانحراج الى الله تعالى
اشارة الى مذهب أهل
الحق من انه لا تأشير
للعبد فى شئ من العلوم
وغيرها وسيأتى الخلاف
فى الربط بين الدليل
والنتيجة ان شاء الله
تعالى مبسوطا (الفكر)

ويفتح أعمال النظر في الشيء كالفكرة والفكرى بكسرهما اه وقال في المختار فكر تأمل والاسم الفكر
والفكره والمصدر والفكر بالفتح وبابه نصر اه (قوله يطلق على المفكر فيه مجازا) أى مرسل من باب
اطلاق المصدر كما هو ظاهر القاموس أو اسم المصدر كفى المختار على اسم المفعول كاطلاق الاعطاء أو العطاء
على الشيء المعطى (قوله وعلى حركة النفس في المعقولات لغة) أى تنقلها من بعض المعقولات الى بعض وفي
حاشية الناصر للقافى على المحلى نقلا عن السيد يطلق الفكر على معان ثلاثة الاول حركة النفس في المعقولات
أى حركة كانت وهذا هو الفكر الذى يعد من خواص الانسان ويقال له التخيل وهو حركتها في المحسوسات
والثاني حركتها من المطلب الذى تردد في ثبوته كحدوث العالم الى مبادئه كتنغير العالم وحركتها من مبادئه اليه
جائزة به أعنى مجموع الحركتين وهذا هو المختار فيه وفي جزأيه جميعا في المنطق والثالث وهو الحركة الاولى من
هاتين الحركتين وحدها من غير أن توجد الثانية معها وان كانت هي المقصودة منها وهذا هو الفكر الذى
يقابل به الحس الذي هو عكسه لانه الانتقال من المبادئ الى المطلب اه وفي الآيات البيّنات ما يفيد أن
الفكر يطلق أيضا على الحركة الثانية وحدها حيث نقل عن السيد ما نصه فان قلت ماذا أريد بالنظر المعروف
بماذا كرا مجموع الحركتين كما هو رأى القدماء أم الحركة الثانية كما هو مذهب المتأخرين قلت الظاهر حله
على المعنى الاول اذ به حصل المطلوب لا بالحركة الثانية وحدها ثم نقل عنه أنه في بعض كتبه لم يحمله على المعنى
الاول وأنه نفسه اعترف في مواضع بحصول المطلوب بالحركة الثانية وحدها وفي الآيات أيضا نقلا عن الناصر
لقائل أن يقول ان أريد بالمعقولات ما يدركه العقل بذاته بلا واسطة خرج عنها الوهميات والخياليات فخرج
عن حد النظر مع ان مثل قولنا هذا عدو زيد وكل عدو لا تقبل شهادته على من عاداه فهذا لا تقبل شهادته على
زيد نظر بلا شبهة وهكذا في الخياليات وان أريد بها ما يدركه العقل بذاته أو بواسطة فيشمس الوهميات
والخياليات فقوله أى المحلى بخلاف حركتها في المحسوسات فيسمى تخيلا لا فكريا مشكلا والظاهر ان الشارح
أى المحلى وغيره ممن ذهب من هذه العبارة ذاهب مع الاقدمين القائلين بان العقل لا يدرك المحسوسات أصلا وانما
تدركها الحواس وأما على طريق المتأخرين القائلين بان العقل يدرك المحسوسات أيضا لكن بواسطة الحواس
فينبغي أن تسمى حركتها في المحسوسات فكرا أيضا اه وفي الآيات أيضا ينبغي زيادة القصد في قوله أى المحلى
حركة النفس في المعقولات ليخرج حركتها فيما يتوارده من المعقولات بلا اختيار كفى المنام فانها لا تسمى فكرا اه
والظاهر ابقاء النفس على حقيقة تعلقها بالاجل على العقل كجزع لم يوافق ما تقرران المدرك حقيقة النفس وأما
العقل وسائر القوى فآلات في ادراكها (قوله وعلى النظر الاصطلاحى اصطلاحا) أى على مدلوله فهو مرادف
له في الاصطلاح كفى الشرح الكبير (قوله على الاخير) تصريح بما تفهمه الفاء من رجوع قوله يعرف الى
قوله وعلى النظر الاصطلاحى اصطلاحا (قوله بأنه ترتيب أمور الخ) قال عبد الحكيم في حاشيته على القطب
هذا تعرف الفكر عند المتأخرين وعند المتقدمين مجموع الحركتين حركة من المطلوب والمشعور به بوجه الى
المبادئ وحركة منها الى المطلوب المجهول بوجه آخر اه قال الشارح في كبره الترتيب في اللغة جعل كل شئ
في محله وفي الاصطلاح جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض
بالقدم والتأخر والمراد بالامور أمران فكثر وانما الشرط التعدد في الامور لان الترتيب لا يمكن الا عند
التعدد فان قلت بردي على التعريف التعريف بالفصل وحده أو الخاصة وحدها فلا يكون جامع لان الفصل أمر
واحد كالخاصة قلت أما على مذهب الاقدمين فليس التعريف بالفصل وحده أو الخاصة وحدها معرض عندهم
وان وقس أولوه وجعلوه كباقي قدر انما طاق في تقدير شئ ما طاق فيكون المراد ترتيب أمور في الذكرا أو
التقدير وأما المتأخرون فهو جائز عندهم وهو داخل أيضا لانه مركب معنى اذناط في معنى شئ له النطق لكن
الاحسن عندهم أن يعرف بتعريف آخر بان يقال وضع معلوم أو معلومين للتأدى الى مجهول والمراد بالمعلوم
الشئ الحاصل في العقل سواء كان يقينيا أو ظاهريا أو عن جهل مركب وسواء كان تصور يا أو تصديقا لترتيب
في التصورات كما اذا أردنا ان نتوصل الى معرفة الانسان فإنا نقول هو الحيوان الناطق بترتيبه الخاص أعنى

يطلق على المفكر فيه
مجازا وعلى حركة
النفس في المعقولات
لغة وعلى النظر
الاصطلاحى اصطلاحا
فيعرف على الاخير بأنه
ترتيب أمور ومعلوم
للتوصل الى مجهول
(لا ريب) أى أصحاب
(الخباء) بالقصر أى العقل

تقديم الجنس على الفصل وفي التصديقات كما إذا أردنا أن نتوصل إلى معرفة أن الإنسان متحرك بالارادة فنوسطا
بينهما الحيوان ونرتب هكذا كل انسان حيوان وكل حيوان متحرك بالارادة والمراد بالتوصل الى مجهول وصول
العقل الى معنى مجهول تصويري أو تصديقي وانما الشرط في الامور ان ثمة أن تكون معلومة لاستحالة تحصيل
شيء بما ليس بحاصل واشترط في المطلوب أن يكون مجهولا لان تحصيل الحاصل محال وطلب حصوله عبث اه
بعض تصرف وبعض زيادة فان قلت استعمال العلم فيما يشمل الظن مجاز فلا بد من حصول في التعريف قلت يجوز
دخول المجاز في التعريف عند قيام القرينة الواضحة وهي هنا شهرة استعمال النظر فيما ينتج الظن والمنتج
له هو ترتيب الامور المظنونة مع كثرة استعمال العلم فيما يشمل الظن فان قلت اشترط الجهل بالمطلوب
ينافي الاستدلال على الشيء ثانيا بعد معرفته أولا بدليل قامت المقصود بالنظر الثاني معرفة وجهه دلالة الدليل
الثاني على النتيجة أوزيادة الاطمئنان به لا العلم بها (قوله وأل فيه الكمال) أي للعهد والمعهود العقل
الكامل فلا يقال لم يذكروا من أقسام آل الله للكمال والعهد هنا على لان المخاطب يعلم أن المراد العقل الكامل
من قوله أخرج نتائج الفكر لان الفكر المنتج انما يكون لصاحب العقل الكامل وليس المراد البالغ نهاية
الكمال ما يلزم عليه من القصور بل ماله كمال ما (قوله وفي تصديره) أي التصدير النسبي اذ التصدير الحقيقي
انما هو بالسملة (قوله المشعر ذلك) صفة للتصدير واسم الاشارة يرجع اليه من وضع الظاهر موضع
الضمير (قوله بان مقصوده علم المعقول) أقول قد يقال ان كانت الاضافة في علم المعقول للاستغراق فباطل
اذ مقصوده في المنطق فقط أو للجنس ورد أن الجنس يتحقق في كل نوع من أنواعه فلا إشعار حينئذ بخصوص
المنطق أو للعهد والمعهود بخصوص المنطق ورد أن التصدير مجاز كرايشعر بخصوصه لتداول الاصوليين
والتكاملين هذه الالفاظ هذا ان أبقى قوله علم المعقول على معناه الاضافي فان أريد به المعنى العلمي لخصوص
المنطق ورد عليه ما ورد على احتمال العهد ويمكن الجواب باختيار الثاني ومنع اشتراط الاشعار بخصوص
المقصود في أصل براءة الاستهلال وادعاء كفاية الاشعار بجنسه في أصلها وباختيار الثالث والرابع ومنع عدم
اشعار ما ذكر بخصوص المنطق لان تداول النتائج عند غير المناطق دون تداولهم بكثير ولا يخفى على أحد انه
ليس في مجرد الايمان بالفاظ متداولة عند المناطق تصريح بان مقصوده علم المنطق حتى يحسن أن ينقوه بأنه
لا يصح التعبير بالاشعار وانه كان عليه أن يقول ما يصرح بمقصوده (قوله براءة الاستهلال) الاستهلال في
الأصل أول ظهور الهلال ثم استعماله في مطلق اقتراح الشيء والبراءة مصدر يرجع بضم الراء وفتحها اذا فارق اقرانه
في العلم أو غيره فاضافة البراءة الى الاستهلال على معنى في أي البراءة في الاستهلال أي ابتداء الكلام (قوله
روحاني) نسبة الى الروح من نسبة مشابهة الشيء اليه ووجه المشابهة ان كلاما من العقل والروح أمر خفي
والالف والنون زائدتان في النسب للتأكيد وقوله به تترك النفس الباء لآلة وتقسيم الجار والمجرور
ليس للتخصيص بل للاهتمام لشرف العقل على بقية آلات الادراك من الحواس الظاهرة والباطنة وفي كلامه جرى
على التحقيق من أن المدرك حقيقة النفس والعقل آلة كما قدمنا وقوله العلوم أي المعلومات أي التي شأنها ان
تعلم فصح تسلط الادراك عليها وقوله الضرورية أي الحاصلة لاعن نظر النظرية أي الحاصلة عنسه (قوله
أسلم الاقوال) أي في العقل فمنها ما حكي عن القاضي وامام الحرمين انه العلم ببعض الضروريات أي ببعض
مصدقات الواجب والجائز والمستحيل بحيث يقول في بعض الواجبات لا بد منه ككون الواحد نصف الاثنين
وفي بعض المستحيلات تمتنع ككون الواحد نصف الاربع وفي بعض الجائزات كالجوس زيد لان مرادهما ان
العقل تصور حقائق الواجب والجائز والمستحيل وان كان هو ظاهر كلام الشيخ السنوسي في شرح الصغرى
والوسطى وبسط الاقوال وردها في الشرح الكبير (قوله أبحاث نفيسة) قد نقلنا أحاديثها وسيأتي معنى
البحث لغة وعرفا في فصل مباحث الالفاظ (قوله وتجنبها الشرح) التوشيح الباس الوشاح وهو لباس
ينسج من أدم يتخذ نساء العرب وترصه بالجواهر وتجعله بين عاتقها وكشحتها في كلامه اما مجاز مرسل في
وتجنبها ان يكون استعماله في لازمه وهو التحسين أو استعاره مصرحة تبعية فيه بان يكون شبهة تحسين الشرح

وألف فيه السكالك وفي
تصديره الكتاب بالنتائج
والفكر والعقل
المشعر ذلك بان مقصوده
علم المعقول براءة
الاستهلال وهي أن
يذكر المتكلم في أول
كلامه ما يشعر
بمقصوده والعقل نور
روحاني به تترك النفس
العلوم الضرورية
والنظرية وهذا أسلم
الاقوال وفي هذا
البيت أبحاث نفيسة
وتجنبها الشرح

بالاجابات بقرين المرأة بالوشاح أو استعارة مكنية في الشرح حيث شبهه بعروس تلبس الوشاح أو في الابحاث
 الشريفة حيث شبهها بالوشاح وشحناء على كل منهما تخيل (قوله وحط الخ) من عطف السبب على السبب
 لان حط الجنب سبب لاجراء النتائج أو المعلوم على علته الغائية لان غاية حط الجنب اخراج النتائج أفاده في الكبير
 (أقول) الظاهر ان السبب والعلة الغائية للحط المذكور خروج النتائج لاجراء الله اياها فاعمل جعله مسببا
 عن الحط وعلة غائية له باعتبار أثره وهو الخروج فتأمل والحط في الاصل الازاحة الحسية من علو الى سفلى فتجوز
 به هنا الى مطلق الازاحة الحسية لعلاقة الاطلاق والتقييد ثم الى الازاحة المعنوية لعلاقة المشابهة (قوله بدل)
 أي بدل بعض من كل على ما قرره شيخنا الشارح في دوسه أو بدل اشتمال (قوله من مجموع الجار والمجرور)
 أقول هذا هو الظاهر فيما اذا كان الجار انشائي غير الاول لفظا كما هنا ويحتمل اذا كان عينيه أن يكون المبدل
 منه المجرور الاول والبديل المجرور الثاني ولا دخل للحرف في الابدال وانما أظهر مع البديل ايضا فيقيد هذا
 قول غير واحد في كثير من المجرور ان المجرور بدل من المجرور وقوله باعادة العامل لكن رد عليه
 تصريح بعضهم بوجوب حذف عامل البديل فتأمل (قوله أعني عنهم) أقول لوجه لهذه العناية وتوفاً لـ أي
 عنهم يعني عن عقولهم الذي كالمسما لكان وجهها (قوله فن الخ) فرع على التفسير المذكور ثلاثة أشياء
 الاول كون من يعني عن والثاني كون آل عوضا عن الضمير وقد جرى في هذين على مذهب الكوفيين اذ
 البصريون لا يجيزون نيابة بعض الحروف عن بعض اطراد او يحملون ما هوهم ذلك على الشذوذ أو التجوز في
 الفعل بتضمينه معنى فعل تعدى بذلك الحرف ولا تعويض آل عن الضمير ويحملون ما هوهم ذلك على حذف
 الضمير والثالث كون الاضافة في سماء العقل من اضافة المشبه الى المشبه كفي الجين الماء والتسمية بالمشبه به
 والمشبّه باعتبار ما كان قبل حذف أداة التشبيه لفظا وتقدير او تناسي التشبيه قصد المبالغة لان اضافة المشبه به
 الى المشبه من فروع التشبيه البليغ وهو ما حذف فيه الاداة كذلك ولما كان في هذا توسع بحذف الاداة
 أطلق عليه المصنف في شرحه المجاز بمعنى التوسع لاجبى المجاز المصطلح عليه عند البيانيين كذا حمله عليه الشارح
 في كبره وتجويز بعض تشبيه العقل بالفلك الاعظم في النفس على طريق الاستعارة المكنية وجعل السماء
 تخيلا يرد بان السماء ليست من لوازم الفلك الاعظم وخواصه بل هي حرم آخر مستقل بنفسه كما لا يخفى على
 من له أدنى المسام بفن الهيئة ولو جعلت الاستعارة المكنية بتشبيه العقل بالنجم في الاهتداء بكل مكان وجهها
 فاعرفه (قوله ومن بيانية) يصح أن تكون ابتدائية أي كل حجاب ناشئ من الجهل كالبلادة (قوله لكونه
 محلا الخ) أي فالجامع كون كل محلا لطاوع مطلق شمس وقوله المعنوية صفة لشمس بدليل المقابلة بعد
 وحيث فلا يصح أن يكون قول الشارح شمس المعارف من اضافة المشبه الى المشبه بل فيه استعارة مصرحة
 حيث شبه أصول المعارف وأمهات بالشمس بجامع كثرة نفع كل والنسبة في المعنوية الى المعنى من نسبة
 الجزئيات الى كليها (قوله لظهور شمس الاشراف) التعبير أولا بطاوع وثانيا بظهور وللتفنن وضافة شمس
 الى الاشراف من اضافة الموصوف الى الصفة والاشراف الازاءة أو أما الشروق فهو الطلوع وباب فيه دخل (قوله
 الحسية) نسبة الى الحس وهو الادراك بالحاسة الظاهرة وهي هنا البصر من نسبة الشيء الى متعلقه بكسر اللام
 (قوله لكونه يحجب العقل الخ) أي فالجامع ان كلاً يحجب أي يمنع (قوله عن الادراكات) أقول أي عن
 أن يكون آلة في الادراكات فلا ينشأ ما من أن المدرك حقيقة النفس ومن نسب اليه الادراك فقد تجوز
 وقوله المعنوية أي المتعلقة بالمعاني لا بالشمس فالوصف مخصوص وكذا ان جعلت الادراكات بمعنى المدركات
 فان أر بدأ الادراكات كانت بنفسها معنى من المعاني كان الوصف لازماً أي به ليقابل به قوله الا الحسية لكن
 جعل الحسية فيما يأتي صفة للشيء المدرك يبعد هذا الاحتمال (قوله وكل من السحاب والجهل وجودي) أي
 فتناسب طرفا التشبيه (وأقول) أما كون السحاب وجوديا فظاهراً وأما كون الجهل وجوديا فغيباً أن
 الوجودي منه انما هو الجهل المركب أما البسيط فلا لانه عدم العلم بالشيء عما من شأنه العلم به ولذلك كان بين
 البسيط والعلم تقابل العدم والملكة وبين المركب والعلم تقابل الضدين والمقصود هنا ما يعظم ما يحجب بانه أراد

(وحط) أي أزال
 ووضع (عنهم) أي
 أرباب الخ (من سماء
 العقل) بدل من مجموع
 الجار والمجرور أعني
 عنهم أي عن عقولهم
 الذي كالمسما فن يعني
 عن وآل في العقل
 عوض من الضمير
 والاضافة في سماء
 العقل من اضافة المشبه
 به الى المشبه (كل حجاب)
 مفعول حط (من سحاب
 الجهل) أي الجهل الذي
 كالسحاب ومن بيانية
 وشبه العقل بالسماء
 لكونه محلا لطاوع
 شمس المعارف المعنوية
 كما أن السماء محمل
 لظهور شمس الاشراف
 الحسية والجهل
 بالسحاب لكونه يحجب
 العقل عن الادراكات
 المعنوية كما أن السحاب
 يحجب الناطق عن
 ادراك الشمس الحسية
 وكل من السحاب
 والجهل وجودي

أن الجهل في الجلالة وجودي وقد اختلف في حقيقة السحاب فذهب الحكماء إلى أنها بخر تصاعدت واعتقدت ونقل السيوطي في كتابه الهيئة السنية في الهيئة السنية آثارا فيه في بعضها أنه ثم شجرة في الجنة (قوله حتى الانتهاء) توجيه ذلك أن براد بالمعرفة المعرفة الكاملة ويقدر أن الإزالة تدريجية بأن زال حجاب أوائل العوالم ثم حجاب أواسطها ثم حجاب بقيتها أشار له ابن يعقوب كذا في حاشية شيخنا العدوي على شرح المصنف وبه يندفع ما يتوهم من عدم صحة كون حتى الانتهاء لاقتضاء الانتهاء ما هي لانتهائه تدريجي والإزالة هنا ليست تدريجية أن قلت الغاية بعد حتى داخل في المغيابة تقتضي وجود الخط وقت البدو مع أنه ليس كذلك قلت محل الدخول إذا لم تكن قرية على عدمه كما هنا ويمكن أن يكون في قول الشارح أي إلى أن بدأت إشارة إلى ما قلنا لخروج الغاية بعد إلى هذا أو يصح أن تكون حتى تفرعية واليه أشار المصنف في شرحه (قوله أي المعرفة التي كالشموس) اقتصر الشارح هنا على جعل الإضافة من إضافة المشبه به إلى المشبه قال في كبره و يصح أن تكون فيه استعارة بالكناية بأن شبهت المعرفة بالسماء والشموس تخيل باقيا على حقيقة أو مستعارة للمسائل الواقعة عليها المعرفة اه و يصح أن تكون الشموس مستعارة للمسائل المذكورة على طريق التصريح بحكمة المستقلة (قوله والجمع للتعظيم) جواب عما يقال الشئ الذي شبهت به المعرفة بناء على ما ذكره من أن الإضافة من إضافة المشبه به إلى المشبه أو الذي جعل لفظة تخيلا باقيا على حقيقة بناء على اعتبار المكنية شئ واحد هو الشمس الحسية فكيف بالجمع وحاصل الجواب أنه جمع تعظيم الهاف كأنها شمس متعددة ويحتمل أن الجمع باعتبار تعدد أيامها ومحالها وتزيله منزلة تعدد هاف نفسها ما على استعارة الشموس للمسائل الواقعة عليها المعرفة استعارة مصرحة فالجمعية ظاهرة إلا خفاء في تعدد تلك المسائل المرادة من الشموس على هذا الوجه (قوله رأوا تخدراتها) بتقدير الغاء التفرعية أي قرأوا وتخدراتها ورأي بصريّة فتشكك في حال هكذا يستفاد من صنيع المصنف في شرحه (قوله أي تخدرات شمس) أي فالضمير راجع إلى شمس وهذا باعتبار ظاهر اللفظ والافالضمير في المعنى على ما ذكره من أن إضافة شمس إلى المعرفة من إضافة المشبه به إلى المشبه عائد على المعرفة كما لا يخفى إذا الشموس على هذا الاحتمال مراد بها معناها الحقيقي (قوله يعود إلى المضاف) أي غالباً وقد يعود إلى المضاف إليه كافي قوله تعالى ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها (قوله لا أضيف) فيه إجماع الصفة أو الصلة على غير ما هي له لامن اللبس (قوله شبهت بالعراس) أي تشبيهاً ضمناً تضمنه تشبيه الصعوبة بتخدير العروس أي سترها تحت الخدر بجامع الخفاء في كل واستعارة لفظ التخدير بمعنى الصعوبة واشتقاق تخدرات بمعنى صعوبة التخدير بمعنى الصعوبة كما هو قاعدة الاستعارة التبعية في المشتقات نعم أن كانت تخدرات غلبت عليه الاسمية والتحقيق بالجوامد كما قد مر من اليه كلام الشارح كانت الاستعارة أصلية وكان التشبيه الذي ذكره الشارح قصد يافتأمل والقرينة على هذه الاستعارة إضافة تخدرات إلى ضمير شمس المعرفة والرؤية ترشح للاستعارة وكذا لا ينكشف أن كان حقيقة في الحسيات فقط وإضافة تخدرات إلى الضمير قال الشارح في كبره أما بيانيسة أو من إضافة الخاص على العام اه ولعل الأول لاعتبار الصعوبة في معنى التخدرات دون كثرة النفع واعتبار كثرة النفع في معنى الشموس دون الصعوبة لاجتماع التخدرات والشموس حينئذ في المسائل الصعبة الكثيرة النفع وانفراد التخدرات في الصعبة القليلة النفع والشموس في كثرة النفع السهلة والثاني لاعتبار الصعوبة وكثرة النفع معاني التخدرات واعتبار كثرة النفع فقط في الشموس فافهم (قوله تحمده) النون أما للمتسكك المعظم نفسه لاظهار سبب مدلولها وهو تعظيم النفس والسبب الحامل عليه تعظيم الله له بتأهيله للعلم تحدياً بنعمة الله أو للمتسكك مع غيره احتقار النفس عنه أن يستقل بحمده تعالى (قوله ثانياً) أي جداً ثانياً أو زمانياً يقطع النظر عن كونه بالفعلية أو الاسمية وقوله بعد جده أو لا أي جداً أو زمانياً ولا يقطع النظر عن كونه بالاسمية والفعلية فالمدعى انما هو الجدم مرتين أحدهما بالاسمية والاخرى بالفعلية لا الجدم مرتين أو لا هما بالاسمية وثانيتهما بالفعلية لئلا يعترض بان العلة الثانية لا تقيد بالترتيب أي تقديم الجداً بالاسمية على الجداً بالفعلية ولتقديم علة الترتيب في قوله سابقاً وترانصد براح (قوله بين الأمرين) أي الجداً بالاسمية والجداً

(حتى) الانتهاء أي إلى
ان (بدت) أي ظهرت
(لهم شمس المعرفة)
أي المعرفة السنية
كالشموس والجمع
للتعظيم (رأوا تخدراتها)
أي تخدرات شمس
المعرفة إذا القاعدات
الضمير يعود إلى المضاف
ما لم يكن لفظ كل فيعود
لما أضيف إليه والمراد
بالتخدرات هنا المسائل
الصعبة شبهت بالعراس
المستترة تحت الخدر
(منكشفة) أي متفحفة
(تحمده) ثانياً بعد
جده أو لا ثانياً بحيث
أن الحمد لله تحمده ولأن
الأول بالجملة الاسمية
والثاني بالفعلية فقص
الجمع بين الأمرين ليشر ب
بكل من الكاسين (جل)
أي عظم

بالفعلية وقوله الكاسين ثنية كاس وهو الاء الذي يشرب فيه أو ما دام الشرب فيه مؤنثة مهموزة والشرب
 كذا في القاموس وقوله مهموزة أي أصالة فلا ينافي جواز قلبها ألفا إذا علمت ذلك علمت أن في كلامه استعارة
 مصرعة حيث شبهه الجليلين بالكاسين بجماع تحصيل المطالب بكل ويشرب ترشيع والمراد أنه يصل ثوابا بالاسمية
 وثوابا آخر بالفعلية (قوله حال) أي بتقدير قد على أشهر القولين وهو وجوب اقتران جملة الحال الماضية
 بتدقيق أو تقدير (قوله أو صفة) قال في الكبير وهذا أولى من جعله حالا لان الحالية تشعر بتقييد الحد لان
 الحال قيد في عاملها فان قيل الحال هنا لازمة لانه تعالى جليل دائما قلنا الحمد مطلقا أفضل من الحمد باعتبار وصف
 اهـ (قوله على مذهب السكائي) قال في الكبير كذا ذكره شيخنا الكن لم نطلع في كتب النحو على أن أحدا يجيز
 وصف ضمير الغيبة الواجب إلى معين بجملة والجملة لا تكون صفة إلا في معرفة في معنى المنكرة والامثلة
 التي تفصل إجازة الوصف فيها عن السكائي ليس فيها وصف بجملة بل معرفة فتكون اللهم صل عليه الوقف الرحيم
 ونحو لا اله الا هو العزيز الحكيم وقولك مرتبه المسكين والجهور يحملون مثله على البدل اهـ وقوله أو معرفة
 في معنى المنكرة مثاله مدخول آل الجنسية كالأذى في قول الشاعر * ولقد أمر على التميم بسبني * (قوله
 يحل المفرد محلها) فيقال جليلا (قوله والاعتراضية لا يحل المفرد محلها) والا كان لها محل من الأعراب مع أنها
 لا محل لها منه (أقول) قد يبحث فيما علة به عدم صحة كونها اعتراضية بانها لا يحل المفرد محلها على تقدير أنها
 حال لا على تقدير أنها اعتراضية وحاول المفرد محلها على تقدير أنها حال لا يمنع صحة كونها اعتراضية لا يحل المفرد
 محلها مسوقة لإنشاء التعظيم كفي سائر الجمل المحتملة للاعتراض والحالية ومن هذا ما مر مما يراد على كونها
 صفة أو حالا تعلم وجهه قول شيخنا العدوي وجعل الجملة معترضة أولى وفي بعض النسخ الاقتصار على ما نصه أي
 عظم جملة لإنشاء التعظيم أو خبرية حالية اهـ ونقل عنه انه يرجع إلى هذه النسخة آخر وأضرب على الأولى وفي
 أول وجهي هذه النسخة ارتضاء كون الجملة اعتراضية هذا تحقيق المقام (قوله على الانعام) على تعليلية كما في
 قوله تعالى ولتذكر بالله على ما هذا (كم) (قوله بنعمة الأيمان) الإضافة لليمان (وأقول) كان مقتضى الظاهر
 أن يقول بنعمتي الآن يقال حذف المضاف من الثاني لدلالة الأول المضاف في الأول عليه أو يقال المفرد المضاف بعم
 قال في الكبير إنما خص الحمد بجماع كون نعم الله تعالى على العبد كثيرة لا تحصى لأنهما أجل النعم الدينية
 والآخر وبأساسها (قوله أي تصديق الخ) هذا معناه شرعا ما لغة فطلق التصديق وقوله في جميع ما أي أحكام
 أو الأحكام التي علم الخ وتذكر الضمير في به مراعاة للفظ ما كما هو الأوضح لكن جعل ما منكرة بمعنى الأحكام لا
 يتشبه على مذهب من يمنع تأكيد المنكرة (قوله ضرورة) مفعول مطلق لقوله علم على حذف مضاف أي علم
 ضرورة أو منصوب بنزع الخافض أي بالضرورة ومعنى كونه علم ضرورة أن العلم به صار لاشتهاره بين الخاص
 والعام يشبه العلم الضروري الحاصل لأعن نظر لانه ضروري حاصل لأعن نظر كالأخفى (قوله أي قبول النفس
 لذلك) أي لجميع ما علم الخ وعطف الأذعان على القبول عطف مرادف وفسر التصديق بذلك لعدم كفاية مجرد ما
 يتبادر منه في تحقق الأيمان وهو النسبة إلى الصدق (قوله على ما هو الخ) متعلق بمحذوف أي وقولي أي قبول الخ
 مبني على تفسير أو التفسير الذي هو الخ وقوله على التحقيق متعلق بتفسير ومما به أن التصديق المنطقي مطلق
 ادراك وقوع النسبة أولا ووقوعها ولو من غير أدعان وتسليم لها كما سيأتي ذلك في أنواع العلم الحادث قال في الكبير
 قال السعدو الحق أن بينه وبين الكفر تقابل العدم والملكية بناء على أن الكفر عدم الأيمان عما من شأنه وأما
 على أنه العناد والانسكار شيء مما علم من ذلك أي الجوده فيبينهما التصادم اهـ وعلى الثاني يكون ارتضاءهما في
 أنشأ شاق جبل خالي الذهن من الأمرين (قوله مع الإقرار) ظرف مستقر حال من تصديق أي كائنا ما ع الإقرار
 وقوله على قول أي ضعيف ذهب قائلوه إلى توقف الأيمان على الإقرار ثم اختلفوا فقال بعضهم شطرو وقال بعضهم
 شرط صحة الراجح مقابله وهو عدم توقف الأيمان على الإقرار وإنما هو شرط لأجراء الأحكام الدينية (قوله
 أي الخضوع الخ) هذا معناه شرعا ما لغة فطلق الخضوع والانقياد وعطف الانقياد على الخضوع تفسير
 وقوله بقبول الأحكام الظاهر أن التمسك بغير الخضوع والانقياد وقوله أي أعمال الجوارح بحتمل أنه تفسير

حال أو صفة للضمير في
 تحمده على مذهب
 السكائي لانه يجوز
 عنده وصف الضمير
 بالجملة اذا كان ضميرا
 غيبة والوصف للمدح
 أو الذم ولا يصح كونها
 اعتراضية لانها يحل
 المفرد محلها والاعتراضية
 لا يحل المفرد محلها (على
 الانعام بنعمة الأيمان)
 أي تصديق النبي صلى
 الله عليه وسلم في جميع
 ما علم بحجته به ضرورة
 أي قبول النفس لذلك
 والأذعان له على ما هو
 تفسير التصديق في
 المنطق على التحقيق مع
 الإقرار باللسان على
 قول (والاسلام) أي
 الخضوع والانقياد
 بقبول الأحكام أي
 أعمال الجوارح
 وذكرهما المصنف
 معا

للأحكام فيكون تسميتها أحكاما متعلق الأحكام بها فإلّا لمعنى عبارته حيث أن الإسلام قبول أعمال
الجوارح أي قبولها الظاهري وهو التلبس بها كما هو مقتضى ما سيذكره من تغاير الأيمان والإسلام مفهومهما
ويختلف إله تفسير لقبول الأحكام أي قبولها الظاهري على ما سلف من قوله معنى عبارته حيث أن الإسلام أعمال
الجوارح كما اشتهر وعبارته في الكبير والإسلام له إطلاق فيطلق على مجموع الدين وعلى الخضوع والانقياد
والاستسلام وعلى مظهر ذلك وهو عمل الجوارح اه وهي واضحة (قوله اعتبارا بمفهوما) أي المتغاير
كما يشير إليه قوله لتغايرهما مفهومهما أي معنى وحقيقة وقوله لتغايرهما لاعتبار المفهوم أي واعتبر
المفهوم لا المصادق لتغاير وجه التغاير واضح مما قررنا وقوله لانه في مقام الاطناب لاعتبار المفهوم
المعلل بتغايره أي اعتبر المفهوم المتغاير ولم يعتبر المصادق المتحد لانه في مقام الاطناب فالتغاير لاعتبار
مطلقا عن العلة وكونه في مقام الاطناب لانه مقيد بعلته هي التغاير فكأن العامل في اللامين مختلف فلا
اعتراض على عبارته بان فيها يتعلق حرفي جزم تحديدي لفظا ومعنى بعامل واحد كذا اشتهر ويرد عليه ان الاعتداد
باختلاف العامل بذلك يؤدي الى عدم تصور هذا التعاقب أصلا فلا يكون لتعظيمه معنى فتأمل ومعنى اتحادهما
ما صدق ان الذات التي يصدق عليها انهما مؤمنة يصدق عليها انهما مسلمة وبالعكس فهما متلازمان وجودا فلا
يوجد مؤمن الا وهو مسلم ولا مسلم الا وهو مؤمن واعلم ان الكلام في الأيمان الكامل بمصاحبة الأعمال
والإسلام الكامل بمصاحبة التصديق اذ هما المتحدان ماصداقهما أصل الأيمان وأصل الإسلام فلا تلازم بينهما
حتى يتحد ماصداقهما بمفردان كفي المصدق بقلبه الغير العامل بجوارحه والعامل بجوارحه الغير المصدق بقلبه
(قوله والاكثر) بالجر عطفا على الحمد (قوله أي ميزنا) أشار به الى ان معنى تخصيص شيء بالتخصيص به على
غيره أي افراده من بين أمثاله بالاختصاص وقصر الاختصاص عليه ولهذا كان الغالب استعماله لا دخول الباء بعد
التخصيص والاختصاص والتخصيص والخصوص وما استق منها على المقصور وان دخلت على المقصور وعليه
أيضا بقوله قصد في نحو خصصت الجود بزيد الى معنى قصرت الجود على زيد مخرج بذلك السعد في شرح التخصيص
والسيد في حاشية المطول وحاشية الكشف كما نقله يس في حاشية مختصر السعد اذ اما قوله سم من انهما وان
اتفقا على جواز الامر من لغة اختلاف في الغالب استعماله فقال السعد الغالب في الاستعمال دخول الباء على
المقصور وقال السيد دخولها على المقصور وعليه فاحرس على هذا التحقيق (قوله معاشر المسلمين) منصوب
بانخص محمد وقلوب جوارقان قالت بعض من اياه هذه الامة الحاصلة لها بسببه عليه الصلاة والسلام بعم كفارها
كالا من من الخسوف والسخ فلا يتجه تخصيص المسلمين بالذ كره على ما صدر به الشارح بعد من تقدير مزايا قلت
تخصيصهم بالذ كره لانهم المختصون بمجموع تلك المزايا وأشر فهم (قوله بمزايا خير) من اضافة المسبب الى
السبب أي بمزايا انسابها خير الخ بدل على ذلك قول الشارح في كبيره وفي كثير من نسخ هذا الشرح الصغير
بمزايا بسبب خير من قد أرسلوا على هذا يندفع شيئا واردة ان على حل الاضافة على ما يتبادر منها من أن هذه
المزايا لله نفسه صلى الله عليه وسلم الاول ان من جملة مزاياه رسالته فيرد الاعتراض الآتي الذي قصد الشارح
القرار منه وان أمكن الجواب بان المراد من خصنا بمجموع تلك المزايا وان لم نخصص بكل واحدة منها ولا شك في
اختصاصنا بالمجموع الثاني ان المخصوص بمزاياه صلى الله عليه وسلم هو نفسه لان نحن لقيامها به دوننا وان أمكن
الجواب بان جميع ما وهب لنبينا من العطايا فهو يعم مسلمي البرايا (قوله أي أفضل) بينه أن خير هنا أفضل
تفضيل حدث منه الهمة تخفيفا ومثاله بكثرة شرو بقله حب كباين في محله لا تخفف خير بنشيد الياء كيت
وسميت وهين وهين ولين ولين وتفضيله صلى الله عليه وسلم على سائر الرسل والانبيا بتفضيل من الله تعالى لا بسبب
زيادة كلالته كما أو كيفا عن كلالته وان جزمنا بذلك الزيادة ومن أين لنا أن سبب التفضيل حتى ندعي ذلك
على ان الله تعالى هو الذي ربه تلك الزيادة هذا ما ارتضاه في كبيره ونقله عن الامام ابن عباد في رسالته الكبرى
والشيخ السنوسي في شرح صغيري وقال انه كلام أهل التحقيق من أئمة الكلام (قوله من قد أرسلنا)
أي انسان أو نبى لارسل لئلا يصح قوله قد أرسلنا (قوله أو التقدير) عطف على مقدور أي التقدير ماذا كر

اعتبارا بمفهوما
لتغايرهما مفهومهما لانه
في مقام الاطناب وهو
مقام الحمد والاكثر من
عد الذم وهما كلام
نفيس وشكنا به الشرح
(من خصنا) أي ميزنا
معاشر المسلمين (ر) مزايا
(خير) أي أفضل (من
قد أرسلنا) أو التقدير
خصنا بنشيدنا أو
متابعته

أو التقدير خصنا بشفاعته أي الخاصة بالمؤمنين لأن له صلى الله عليه وسلم شفاعات كثيرة منها الشفاعة العظمى
وهي شفاعته في أهل الموقف لفصل القضاء وبذلك يستقام يقال إن شفاعته ليست مقصورة علينا بل ينتفع بها
جميع الناس حتى الأمم السابقة والكفار (قوله بالفعل) قيد به لأن الاسم السابقة متابعون له بالقوة لأن
رسالهم نواب عنه (قوله إلى ذلك) أي تقدير أحد الأمور الثلاثة المذكورة وقوله لئلا يرد الاعتراض أي
لئلا يقين العبارة على ظاهرها من أن معناها من خصنا برسالة تحيّر الخ وهذا الاعتراض إنما يرد على كون الباء
داخله على المقصور أما على كونها داخله على المقدم ورعيه والمعنى أن المقصورون على رسالته لا يتجاوزها إلى
رسالة غيره فلا يرد كافي كبيره هذا ويمكن إبقاء العبارة على ظاهرها وجعل الباء داخله على المقصور ودفع
الاعتراض بأن المراد الرسالة بالباشرة (قوله وضم) عطف خاص على عام لاعتبار التلاصق في الضم على
ما اشتهدون الجمع (قوله العلا) أصله علو بوزن كبر قلبت الواو ألفا لفتحها وانفتاح ما قبلها (قوله جمع
عليها) بالضم والقصور بمعناها العليا بالفتح والمد (قوله يصح فيه) أي بقطع النظر عن الرسم (قوله لكن
الرسم لا يساعد النصب) أقول الرسم يقبل النصب بناء على عادة المتقدمين من كتابتهم المنصوب المنون بصورة
المرفوع والمجزور واستغننا عن رسم الألف بتكرار الشكل كذا في حاشية البرماوي على شرح المنهج ناقلا
له عن النووي والسيوطي وفي حاشية سلطان عليه أن ذلك طريقه بعبارة أه وهو الموافق لغتهم من الوقف
على المنصوب بغير ألف فقول الشارح لكن الرسم لا يساعد النصب مبني على الشائع من كتابة المنصوب المنون
بالألف (قوله والمناسب للتعظيم ورفع) أي ليكون الاسم مرفوعا كأن مسماه مرفوع الرفع وليكون عمدة
كما أن مسماه عمدة الخلق وإنما قال والمناسب للتعظيم لأن الراجح عربية الجبر بدلا أو عطف بمان لموافقة
الأصل من عدم التقدير أما الرفع فيجوز إلى تقديره وهو النصب فيجوز إلى تقديره بمدح وما يرد على البدلية من
أن المبدل منه في نية الطرح تقدم دفعه (قوله مقتضى) ألفه بدل من واو لأنه من قفا يقف قلبت الواو ألفا
لفتحها وانفتاح ما قبلها (قوله الهاشمي) نسبة إلى هاشم أخى المطالب وهاشم هذا أبو عبد المطالب وهو أبو
عبد الله وهو أبو النبي صلى الله عليه وسلم (قوله المصطفى) أصله مصنفو قلبت البناء طاء لوقوعها بعد أحد
أحرف الأطباق الأربعة الصاد والضاد والطاء والظاء والواو ألفا لفتحها وانفتاح ما قبلها (قوله أي المختار)
اسم مفعول فالله منقلب عن بيا مفتوحة (قوله لشدة حبه) إمامة للمدح أو لحيي بعد تعليمه بالمدح على ماسر
(قوله لأنه من تقديم العام على الخاص) لا يرد قوله تعالى وكان رسولا نبيا لأن نبيا حال والحال وإن كانت وصفا
في المعنى تفيد المقارنة لعمامها فنيها أفادته المقارنة النبوة لكونه رسولا وامتناع الأتيان بالعام بعد الخاص إنما هو
لعدم الفائدة فإذا أفاد كافي الآية لم يمنع فإن قلت الصفة تفيده المقارنة إذا كانت لازمة مع أنها لا يحسن
تأخيرها عن الخاص منها قلت أفادتها المقارنة لأن حيث كونه صفة بل من خارج وهو العلم بكونه لازمة أفاده
الشارح في كبيره (أقول) وذهب الشيخ محي الدين بن عربي في فتوحاته المسكية إلى أنه يشترط في مسمى
النبي أن يختص بحكم لا يشاركه في نفسه قومه فيكون بينه وبين الرسول عموم وخصوص من وجه ونقله عنه
العارف الشعراني في الكبير بيت الأجر وأقره على هذا الاشكال أصلا فاحفظه (قوله سمعنا من أبي
الشرح) في المختار السماح الجود وسمع به يسمع بالفتح فيها سمعنا سمعنا أي جاد وسمع له أي أعطاه
وسمع من باب ظرف صار سمعنا بسكون الميم وقوم سمعنا بوزن فقهاء وامرأة سمعنا بسكون الميم ونسوة
سمعنا بالتكسر والمساحة المساهلة وتساخوا تساهلوا أه وقد أساء صاحب القاموس في صنيعه هنا
فأغتر به من اغتر فضبط الميم في عبارة الشارح بالضم وفي الشرح ظرف لغو متعلق بسمعنا أو مستقر
حال من مجزور الباء والاول أولى وما ضعف به من أن الشرح مسروح به لافيه لا يخفى على أحد ما فيه
(قوله من الصلاة المأمور بها) أي مشتق من الصلاة المذكورة في الأمر بها في الخبر حيث قيل فيه أمرنا الله أن
نصلي عليك وهي بمعنى طاب الرحمة لأنهم من الخلق أي وليس مشتقا من الصلاة بمعنى الرحمة لأن تلك من الله
تعالى كذا قرره شيخنا الشارح وأقره شيخنا الأجهوري وغيره وأقول لا يخفى أن هذا لا يتأتى في كلام

بالفعل وإنما سمعنا
إلى ذلك لئلا يرد
الاعتراض بأن رسالة
النبي صلى الله عليه
وسلم ليست مقصورة
علينا بل هو مرسل
للخلق كافة والرسول كما
قال بعض المحققين
نواب عنه (وخبر من
حاز) جمع وضم
(المقامات العلا) جمع
عليها اختلاف السفلى
مثل كبير وكبرى
(يصح فيه أوجه
الأعراب الثلاثة لكن
الرسم لا يساعد النصب
والمناسب للتعظيم ورفع
(سيد كل مقتضى) أي
متبع (العربي الهاشمي
المصطفى) أي المختار
وهذه دعوت جى بها
للمدح لشدة حبه صلى
الله عليه وسلم ومن
أحب شيئا أكثر من
ذكره ولا يخفى حسن
تقديم العربي على
الهاشمي والهاشمي على
المصطفى لأنه من تقديم
العام على الخاص
كحيوان ناطق وههنا
أبحاث شريفة سمعنا
بها في الشرح (صلى
عليه الله) من الصلاة
عليك فقال قولوا اللهم
صل على محمد الخ

المصنف لاسناد الصلاة فيه الى الله تعالى فلا يصح أن تكون من الصلاة المأمور بها في الخبر التي هي طلب الرحمة
وأن هذا انما يتأتى لو اسند المصنف الصلاة اليه كان قال أصلي عليه فالصواب ان يصلي في كلامه من الصلاة
بمعنى الرحمة لا بمعنى طلب الرحمة وان الجملة خبرية لفظاً طلبية بمعنى فيكون طلب الرحمة مستغداً من الجملة لا من
صلي فقط وإذا أردت حل كلام الشارح على وجه صواب فاجعل المراد ان صلاة المصنف بقوله صلى الله عليه فرد
من أفراد الصلاة المأمور بها في الخبر لا من أفراد الصلاة بمعنى الرحمة ولا شك أن المأمور بها في الخبر بمعنى طلب
الرحمة وأن صلاة المصنف بقوله صلى الله عليه الله فرد من أفراد طلب الرحمة وفائدة قوله المأمور بها الخ على هذا
التشبيه على سبب صلاة المصنف وكأنه قال اغصلي عليه لا امر بالصلاة عليه في خبر الخ وهذه النكتة متجهة على
ما قرره الشارح أيضاً فأماله فانه نفيس (قوله والحق أن معناها واحد الخ) قاله ابن هشام في معنيته فيكون
من المشترك المعنوي أي الذي لم يتعد فيه الوضع لا اللفظي وهو ما تعدد فيه الوضع وقد استدل عليه بأمور
نوقش فيها فارجع الى المعنى وما كتب عليه (قوله وهو العطف) بفتح العين وهو لغبة الميل والحنو والمراد
به هنا الاحسان بأي وجه أم أبكى العين فهو الجانب (قوله بالنسبة الخ) أي فهو مختلف الحقيقة بحسب
اختلاف العاطف (قوله أي التفضل) أي لا الكيفية النفسانية التي تقتضي التفضل كما هو معنى الرحمة في
الاصل لاستحالة ما في حقه تعالى ومنهم من حمل الرحمة في حقه تعالى على ارادة التفضل أي الاحسان وكل صحيح ثم
الرحمة المطالبة منه تعالى لتبيننا صلى الله عليه وسلم رحمة تليق بجنابه عليه الصلاة والسلام زيادة على ما عنده
لان الكمال يقبل السكال ومثل ذلك يقال في حق سائر الانبياء والاولياء (قوله والى الملائكة بمعنى الاستغفار)
أقول المتبادر من الاستغفار طلب المغفرة فيكون فيه قصور ولان صلاتهم تكون بطلب الرحمة أيضاً كما ورد في
الخبر فاذا حل الاستغفار على ما يصدق بطلب المغفرة وطلب الرحمة اندفع القصور وهذا الاحسن ما ذهب اليه
كثير من المحققين ان الصلاة بالنسبة الى من سواه تعالى من الملائكة والادميين وغيرهم بمعنى الدعاء (قوله
والى الادميين والجن) أي وغيرهم من سائر الحيوانات بل والجمادات لما في السيرة الحلبية في باب ابتداء الوحي
كان عليه الصلاة والسلام اذا أراد أن يقضي حاجة الانسان بعد عن الناس فلا يمر بحجر ولا شجر ولا مدر
الا يقول الصلاة والسلام عليك يا رسول الله وانما خص الادميين والجن بالذكر لشر فهمما (قوله التضرع
والدعاء) عطف عام على خاص لان التضرع هو الدعاء بخضوع وذلة لاعطاف نفسهين كما رسم قال في الكبير
ومن فضائلها أي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ما حجب من تأثيرها والنفع بها في التنوير ورفع الهمة
كما أشار اليه المصنف في الشرح حتى قيل انها تكفي عن الشيخ في الطريق وتقوم مقامه حسب ما حكاه الشيخ
السنوسي في شرح صغرى صفراء وسيدى أحذر روف وأشار اليه الشيخ أبو العباس أحمد بن موسى البني في
جوابه لكن سمعت من الشيخ أن المراد انها تقوم مقامه في مجرد التنوير أما الوصول الى درجة الولاية فلا بد
فيه من شيخ كما هو معلوم عند أهل قالوا واختصت من بين الاذكار بانها تذهب حرارة الطباع وتقوى النفوس
بخلاف غيرها فانه تثير حرارة فيها اه (قوله مادام الخ) كناية عن تأييد الصلاة وليس المراد تقييدها
بمدة خوض العقل لجهنم من بحر المعاني وفي قوله يخوض مجازة على من اسناد الشيء الى آله وانما نض حقيقة
النفس كما مر (قوله من بحر المعاني) حال من لجهنم لان نعت النكرة اذا قدم عليها عرّب حالاً ومن تبعية
(قوله التي كالبحر) أي في الكثرة والسعة (قوله ففسر المضطرب لا يسمى لجة) أي به مع علمه مما قبله
تلويحاً الى أن قول المصنف في شرحه اللجة البركة ليس على إطلاقه بل يحمل على ما ذكره الشارح (قوله
شبه المسائل الصعبة) قصده بكون المشبه خصوص المسائل الصعبة الغرار من الجمع بين طرفي التشبيه على
وجه يبنى عن التشبيه لان المشبه خصوص المسائل الصعبة وهي لم تذكر بخصوصها في الكلام ودخولها في
عوم المعاني لا يضر قرره شيخنا الشارح (قوله استعارة أصلية) لجريانها في اسم جامد تصريحية للتصريح
بلفظ المشبه به (قوله إشارة الى أنه لا يحتوي على جميع المعاني الا الله تعالى) هكذا قال المصنف في شرحه قال
الشارح في كبريه بعد نقله ذلك عن المصنف قلت وهو صريح في الرد على من ادعى ان النبي صلى الله عليه وسلم علمه

والحق أن معناها واحد
وهو العطف
العطف بالنسبة الى الله
تعالى بمعنى الرحمة
أي التفضل والى
الملائكة بمعنى الاستغفار
والى الادميين والجن
بمعنى التضرع والدعاء
(مادام الخ) يجوز من
بحر المعاني أي المعاني
التي كالبحر (لجها)
جمع لجة وهي الماء
العظيم المضطرب فغير
المضطرب لا يسمى لجة
شبه المسائل الصعبة
بالبحر واستعارة لفظ
البحر لها استعارة أصلية
تصريحية وفي الايمان
بمن إشارة الى أنه لا يحتوي
على جميع المعاني الا
الله تعالى

مساو لعلم الله تعالى محيط بكل شيء من كل وجه احاطة كاحاطة علم الله تعالى وانه ما توفي حتى أعلمه الله تعالى
بكل شيء علم احاطة وقد ألف شيخنا العلامة اليوسى باليفافى الرد على من زعم ذلك وتكفيره واستدل على
ذلك بأدلة عقلية ونقلية ثم قال الشارح لكن شيخنا بالغ في القول بالتكفير والذي يظهر عدمه لان هذه
الوازم أى التي ذكرها على القول المتقدم بعيدة لا يقول بها هذا القائل ولازم المذهب ليس بمذهب اذا
كان اللازم بعيدا اه (قوله وآله) اسم جمع لا واحدا له من لفظه والفسه قيل منقلبة عن واو مفتوحة
بدليل تصغيره عن او يل وقيل عن همزة منقلبة عن هاء بدليل تصغيره على أهيل وانما قلبت الهاء همزة مع
كونها أخف من الهمزة فوصل الى قلبها ألفا فلم يرد بقاؤها ولم تقلب الهاء ألفا من أول وهلة لعدم النظير
ودليل الاول أوضح لا مكان البحث في دليل الثاني باحتمال أن أهيل لا تصغير أهل لا آل وان أجاب بعضهم عنه
بان تحسين الظن بالنقل يدفع هذا الاحتمال ولا يضاف الى الشريفة حقيقة أو صورة (قوله اسم جمع
لصاحب) هذا مذهب سيويوه وذهب الاخفش الى أن من جوع التكسير للكثرة وزن فعل كركب وصحب
ورد بان ركبا وصحبا يصغر ان على لفظهما فيقال ركب وصحب وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى مفردة
ثم يجمع بالواو والنون أو الياء والنون ان كان لم يرد كركب عاقل والافبالف والتاء فيقال في تصغير رجال
رجيولون ودراهم درهمات والفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس أن الجمع مادل على أكثر من اثنين
دلالة تكرار الواحد بالعطف فهو من باب السكينة وينقسم الى جمع قلة وجمع كثرة فجمع القلة من ثلاثة الى
عشرة وجمع الكثرة من أحد عشر الى ما لا نهاية له هذا هو المشهور والذي رجحه السعدو تبعه الدماميني وغيره
ان جمع الكثرة أيضا من ثلاثة فهو مشترك كان في المبدء وبحمل التفرقة المذكورة بينهما اذا جمع المفرد علمهما
فان لم يجمع الا على وزن قلة أو على وزن كثرة كرجل جمع رجل بكسر فسكون ورجل جمع رجل بفتح
فضم كان ذلك الجمع مشترك كابن القلة والكثرة ومحملها أيضا نكرات الجوع لامعارفها فلا ينافي ما صرح به
الاصوليون وغيرهم من أن الجمع المحلى بأل مطلقا من صيغ العموم والصحيح ان جوع القلة ستة جمع التصحيح
وأفعلة وأفعال وأفعول وفعله وذهب قوم من المحققين كالرضي الى أن جمع التصحيح موضوعان لا أكثر من
اثنين من غير دلالة على قلة أو كثرة وبقية جوع التكسير جوع كثرة وهي ثلاث وعشرون وقيل أكثر
والغالب أن الجمع واحدا من لفظه وقد لا يكون فيقدر أن له واحدا من لفظه كأعراب وزعم بعضهم ان مفردة
عرب ورد بان العرب يجمع الحاضر بين والبادين والاعراب يخص البادين والجمع لا يكون أخص من مفردة
واسم الجمع مادل على أكثر من اثنين دلالة المفرد على جملة أجزائه مسماه فهو من باب السكل والغالب انه لا واحدا له
من لفظه كقوم ورهط وقد يكون له ذلك كحبيب وركب وظاهر التعريف أن قولهم اسم جمع معناه اسم
يدل على جماعة لان مدلوله لفظه الجمع كقيل واسم الجنس مادل على الحقيقة ثم ان كان وضعه لها بقيد
الوحدة فاسم الجنس الاحادي كاسدأ وبشرط استعماله في أكثر من اثنين من افراد حقيقة فاسم الجنس الجعي
والغالب الفرق بينه وبين واحد بالتاء وكون التاء في المفرد وقد يفرق بينهما بالتاء والنسب كروم وروى
وزنج ورنجى وقد تكون التاء في الجمع كافي كماء وكه وبعضهم يقول للواحد كماء وللجمع كم على الغالب
أولا ولا بان يصدق بالقليل والكثير فاسم الجنس الانفرادي كماء وتراب (أقول) ما ذكرناه في اسم الجنس الجعي
هو ما اشتهر والذي ذكره أهل اللغة كصاحب القاموس ان كلام من روم وزنج ونحوهما اسم جليل مخصوص
فيكون كل موضوعا للمجموع الجليل ويكون نسبة الواحد اليه لكونه بعض مسماه نظائري ونعيم فاعرف
ذلك (قوله لا يكون جمعا لفعل) أقول بوجه أنه يكون جمعا لفعل مع انه ليس من أبنية الجوع
بالسكينة على الصحيح وقد يقال انما قال لفعل موافقة للمفرد الواقع هنا (قوله لانه) أى العطف على الضمير
في عايمه من غير إعادة حرف الجر المفهوم من قوله وعطف الآل والصحب على الضمير في عايمه من غير الخ وقوله
جائز على الصحيح عند المحققين وهو مذهب ابن مالك ومن وافقه ومن شواهد قراءته من قرأ تساءلون به والارحام
بجر الارحام ومقابله منع العطف على الضمير المجرور ومن غير إعادة الجار اسما أو حرفا بل اذا أريد العطف أعيد

(وآله وصحبه) اسم جمع
لصاحب لا جمع له لان
فعلا لا يكون جمعا
لفاعل وعطف الآل
والصحب على الضمير
في عايمه من غير إعادة
حرف الجر لانه جائز على
الصحيح عند المحققين
(ذوى) أى أصحاب
(الهدى)

الجار وجو باو هل العطف لمجموع الخافض والمخفض على مجموع الخافض والمخفض أو للمخفض فقط على
المخفض فقط بأداة الخافض خلاف بيانه في حاشية الآية ونحوه بتقرير كلام الشارح على هذا الوجه الواضح
اتضح فساد الاعتراض عليه بان الخلاف ليس في مجرد العطف على الضمير كما تقتضيه عبارته بل في العطف عليه
بدون إعادة خافضه (قوله هو والهداية) زاد في كبريه والهدى بفتح فسكون (قوله عندنا) أى معاشر
أهل السنة كفى كبريه خلافا للمعتزلة في تخصيصهم لها بالدلالة الموصلة هذا ما اشتهر نقله عن الفر يقين كانه نقله
التفتازانى وقد نقض الاول بقوله تعالى انك لاتمدى من أحببت والثاني بقوله تعالى وأما نودفهديناهم
الآية وفتح باب التأويل لاحد الفر يقين دون الآخر خلاف الانصاف فالذى يظهر انها تطلق بالمعنيين (قوله
من شبهوا) صفة للصحب كيدل عليه الاستدلال بالا حاديث الآتية وهو ايضاح لقوله ذوى الهدى ان لم يرد
بالهدى اهتداؤهم أنفسهم والا كانا متغيرين (قوله غير الشمس والقمر) أى وأما هما فلا يسميان بحما
وان كانا ناجين أى طالعين لان وجه التسمية لا وجهها بل كوكبان فالكوكب أعظم من النجم (قوله في الاهتداء
بهم) دفع بتقدير بهم ما يقال تشبيههم بالنجم انما هو في الهداية للغير لان في اهتداؤهم أنفسهم وحاصل الدفع
أن الاهتداء مصدر المبني للمفعول وصلته محذوفة والمعنى أن يهتدى بهم ويدفع أيضا بتقدير مضاف أى في
سبب الاهتداء وهو الهداية (أقول) لكن يرد على تقدير بهم أن جامع التشبيه يجب وجوده في المشبهة
والمشبه والاهتداء بالصحب غير موجود في الانجم ويمكن دفعه بجعل في سببية داخله على سبب تشبيهه بالصحب
بالانجم لا على جامع فتدبر (قوله هو الله تعالى أولا الخ) أقول لو قال والمشبهة أولا هو الله تعالى ونانبا هو النبي
الح لكان أوضح (قوله فقد روى في الاحاديث القدسية) دليل لقوله والمشبهة هو الله تعالى أولا وقوله وقال
صلى الله عليه وسلم دليل لقوله والنبي صلى الله عليه وسلم نانبا وقد يبحث في الاول بعدم عمومه لجميع الصحابة لان
قوله في الحديث عما يختلف فيه أصحابه يدل على أن سياق الحديث في المجتهدين منهم لانهم الواقع بينهم الاختلاف
الأن يمنع بان للمقارنين منهم اختلاف بالتبع لاختلاف مقلدبهم بفتح اللام وماذا كراهه من أن فيهم المقلدين
هو ما رآه بعضهم وفي ابن حجر على الهمزية أنهم جميعا بمنزلة دون والاحاديث جمع حديث على غير قياس
والقياس أحديث كزغيف وأرغفة وحديث كقضب وقضب والحديث في اللغة الشئ الحادث وأما في مصطلح
الحديث فهو والخبر والآخر بمعنى واحد على الاصح عند المحدثين وهو ما أضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً
أو فعلاً أو تقريراً أو صفة والاحاديث القدسية المروية عن الباري جل جلاله نسبة إلى الله تعالى وهو بضم
فسكون أو بضمسين الظهر لظهورها عن أن يتوهم فيها الكذب لصددورها عن أصديق القائلين أو الى روح
القدس وهو جبريل لنزوله به عن الله تعالى فيكون من النسبة الى عجز المركب الاضافى دون مصدره منطوف
الالتباس فتأمل (قوله سأل الرب) أقول يحتمل أن هذا السؤال كان شفاهة ليل المعراج ويحتمل أنه بواسطة
جبريل والاول أقرب الى العبارة ثم هذا السؤال ان كان قبل وقوع الاختلاف فهو من باب الاخبار بالمعبيات
وانما قلت ان كان الخ لماروى من وقوع بعض الاختلاف منهم في حياته صلى الله عليه وسلم (قوله عما يختلف
فيه أصحابه) أى من أحكام الدين التي لا اجتهد فيها من حلال (قوله في السماء) حال من النجوم وكذا قوله
بعضها أضواء من بعض (أقول) انما أتى بالخال الاول مع أن النجوم لا تكون الا في السماء للإشارة الى عباد
مراتب أصحابه كما لو حمل النجوم التي شبهوا بها وانما أتى بالخال الثانية مع عدم توقف جواب السؤال المذكور
عليها للإشارة الى تفاوت مراتب الصحابة كتفاوت مراتب النجوم فانهم (قوله وقال صلى الله عليه وسلم الخ)
قال في كبريه قال العارف بالله تعالى سيدى عبد الوهاب الشعرانى في الميزان ما معناه ان هذا الحديث وان كان
فيه مقال لكنه صحيح عند أهل الكشف وقوله وان كان فيه مقال بيانه ما في شرح الشفاء للشهاب الخفاجى أنه
روى من طرق كلها ضعيفة بل قال ابن خزم انه موضوع (قوله بأبهم اقتديتم اهتديتم) هذه جملة شرطية
(أقول) ان كان المراد بأصحابه جميع الصحابة كلهم المتبادر وكلهم مقتضى الاستدلال بهذا الحديث على
تشبيههم بالنجوم فالخطاب في اقتديتم اهتديتم لغير الصحابة على طريق استحضارهم وفرضهم حاضرين وان كان

هو والهداية بمعنى
الدلالة على طريق
توصل الى المطلوب سواء
حصل المطلوب أم لم
يحصل هذا هو المشهور
عندنا (من شبهوا بانجم)
جمع نجم وهو الكوكب
غير الشمس والقمر (في
الاهتداء) بهم والمشبهة
هو الله تعالى أولاً والنبي
صلى الله عليه وسلم نانبا
فقد روى في الاحاديث
القدسية أن النبي صلى
الله عليه وسلم سأل الرب
عما يختلف فيه أصحابه
فقال يا محمد أصحابك
عندى كالنجوم في السماء
بعضها أضواء من بعض
فن أنخذ بشئ مما
اختلفوا فيه فهو على
هدى عندى بفتح الهاء
وسكون الدال وقال
صلى الله عليه وسلم
أصحابى كالنجوم بأبهم
اقتديتم اهتديتم وهذا
التشبيه

المراد بهم أجلة الصحابة من جهة الشريعة فالخطاب لغيرهم من بقية الصحابة ويقاس عليهم التابعون فمن بعدهم ثم بعد كتابي هذا رأيت عن نقي الدين السبكي أنه نقل عن تاج الدين بن عطاء الله أنه ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له تجليات فرأى في بعضها سائر أمته إلا اثنين بعده فقال مخاطباً بهم لا تسبوا أصحابي فلو أنفق أحدكم مثلي أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه وارضى السبكي منه هذا التأويل وقال إن الشيخ تاج الدين كان متكلم الصوفية في عصره على طريق الشاذلية اهـ ومثله يقال في الخطاب الذي نحن بصدده (قوله للتقريب على العقول) ضمن التقريب معنى التسهيل فعداه بعلى مع كونه يتعدى باللام وقوله بما ألفوه أى من نأصل النجوم في الهداية (قوله والا) أى إن لا نقل أنه للتقريب على العقول بل قلنا إنه جار على المعتاد في التشبيه من كون المشبه به أتم في وجه الشبه من المشبه لم يصح هذا القول لأن الاهتداء الخ حذف من جملة الشرط ما عدا الالفية وحذف الجواب بنسائه وأبقى علته (قوله فلا هتداء بالآل والاصحاب) أقول كان المناسب حذف الآل كفاً كبيره إلا ذلك كره لهم في الحديثين ويمكن أن يقال مراده الآل الذين هم صحابة وهم منذ كورون في الحديثين في عموم الاصحاب وانما خصهم الشارح بالذكر لحيازتهم الفضيلة بين (قوله أشرف من الاهتداء بالنجوم) أى فتعين كون تشبيه الاصحاب بالنجوم في الاهتداء تقر بيباع على العقول لأن الجامع في المشبه أتم منه في المشبه به (قوله والخالود في النار) عطف خاص على عام (قوله بل ومن الدنيوي) لأن الاهتداء بهم يتضمن الامتناع عن المعاصي التي يترتب عليها القصاصات والحدود (قوله للانتقال الخ) أى عند الانتقال أولاً فهم الانتقال من نوع من الكلام إلى نوع آخر وهو هذا الانتقال من نوع الثناء ونحوه إلى نوع ذكر السبب الحامل على تأليف الارجوزة (قوله والتقدير) أى تقدير الاصل الاول الذي كان حق التركيب أن يكون عليه لكن عدل عنه إلى ما بعد ثم عنه إلى ما بعد للاختصار (قوله مهمما يكن من شئ) قال في الكبير ثم أقيمت أمام مقام اسم هو المبتدأ أو فعل هو الشرط وليس المراد أنهم اجمعناهما والاهتداء بالاسماء فعلا معا وهو لا يعقل فلما وقعت موقع لفظ الشرط لزمها الفاء اللازمة للشرط غالباً ولو وقعها موقع المبتدأ لزمها لصوق الاسم للآزم للمبتدأ لزوم العام للخاص كزوم الحيوان للإنسان قضاء بحق ما حذف وإبقاء لآثره في الجملة ثم أقيمت الواو مقام أمّا وخصت بذلك من بين سائر حروف العطف لأن الواو تشارك أمّا في كون كل منهما للاستئناف وأيضاً هي أم الباب واختصت بأشياء فناسب أن تختص بالنيابة عن أمّا ومهما كما فهي لما لا يعقل وقد تكون ظرف زمان على قول لبعض النحاة كقوله

وانك مهمما تعبط بطنك سؤله * وفرجك نالاً منتهى الذم أجمعاً

وهي على هذين الوجهين متضمنة معنى الشرط وقد تكون للاستفهام على قول لبعض النحاة أيضاً كقوله * مهمما إلى الليلة مهمما إليه * ومن الاول ما هنا ويكون اما نامة فاعلها ضمير يرجع لهم ما هو هذا أقرب أو ناقصة اسمها هذا الضمير وخبرها محذوف أى موجودا ومن شئ بيان لما هو التأكيده العموم والأشعار باستعمال ما هنا فيما يعي العاقل أيضاً كما هو الانسب بالمقام ويصح أن يكون من الثاني أعنى كونها للزمان والشرط ففاعل يكن أو اسمها شئ ومن رائدة لأن الشرط في حكم غير الاثبات (قوله بعد البسملة وما بعدها) فيه إشارة إلى أن المضاف إليه منوى معناه لالفظه والالفاظ بعد بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الخ وعليه فبعد مبنية على الضم ويصح نصبها بالتدوين على نيسة لفظ المضاف إليه كما بسطنا جميع ذلك سابقاً في الكلام على خطبة الشرح (قوله وانما قدرنا ذلك) المتبادر رجوع اسم الإشارة إلى أقول فيرد عليه ان علة تقدير أقول ليس ما ذكره الشرح بقوله لأن هذا الظرف الخ بل علة ما أسلفناه في الكلام على خطبة الشرح والذي ذكره انما هو علة التذكر بعد عقب أقول كما تشير إليه عبارة كبره حيث قال وانما قدرنا هكذا لأن الخ ويمكن اعراب ذلك مفغولاً مطلقاً لا مفعولاً به والمعنى وانما قدرنا ذلك التقدير المشتمل على ذكره بعد عقب أقول لأن الخ فانهم (قوله من متعلقات) بكسر اللام أى معمولات (قوله على الصحيح) انما كان هذا هو الصحيح للوجهين السابقين في الكلام على خطبة الشرح (قوله فالنطق) مبتدأ والجنان متعلق بمحذوف حال منه على مذهب

للتقريب على العقول
بما ألفوه والا فلا هتداء
بالآل والاصحاب
أشرف من الاهتداء
بالنجوم لأن الاهتداء
بهم ينبغي من الهلاك
الآخرى والخالود في
النار بل ومن الدنيوي
بخلاف الاهتداء بالنجوم
(وبعد) يؤتى بها الانتقال
من أسلوب إلى آخر
والتقدير مهمما يكن من
شئ فاقول بعد البسملة
وما بعدها المنطق الخ
وانما قدرنا ذلك لأن
هذا الظرف من
متعلقات الجزاء على
الصحيح وهنا كلام
نفس الظاهر في الشرح
(فالنطق) سمي به هذا
العلم

من يجزئ بحجج الخصال من المبتدأ كسيبويه كما أشار إليه الشارح بقوله بالنسبة للجنان أي كائنات بالنسبة للجنان
أي ملابس بالنسبة للجنان ولو قدر الشارح منسوبة بالجنان لكان أقل كلفة وقوله نسبتها مبتدأ ثان خبره
كالنحو أي كنسبة النحو كقدر الشارح ليتناسب المشبهة به والمثبه وليتعلق بهذا المضاف المقدر قوله باللسان
ويحتمل أن يعلق بمحذوف آخر تقديره منسوبة باللسان والمعنى أن المنطق حالة كونه منسوبة بالجنان نسبتها
كنسبة النحو حالة كونه منسوبة باللسان ويرجح هذا اشتغاله على تشاكل أجزاء العبارة ويرجح ما قبله كونه أقل
تقديرًا فتأمل (قوله لان المنطق يطلق الخ) أي فيكون مشتركين ثلاثة معان وهو على الأول والثالث مصدر
ميمي وعلى الثاني اسم مكان ومن الأول قولهم في تعريف الإنسان حيوان ناطق أي مدرك إدراك كلياً أي
كثيراً فقوله السكينة أي السكينة كذا قررنا للشارح أقول وحيداً فالقيد لاخراج إدراك غير الإنسان
من الحيوانات فلا يقال له منطق ونطق والا كان تعريف الإنسان بما هو غير مانع فلا ينقض ما نقل عن الشارح
أنه ضرب بخطه في بعض النسخ على لفظ السكينة ولو قال الشارح على الإدراك السكينة لكان أنسب بأفراد المفسر
أعني المنطق (قوله يبرز ذلك) أي يظهره وبدل عليه والاسناد مجازي من باب الاسناد إلى الآلة واسم الإشارة
يرجع إلى الإدراك كاتماً بمعناها المصدرى أو بمعنى المدرجات على طريق الاستخدام لان اسم الإشارة
كالضمير (قوله وهذا العلم الخ) هذا محط تعليل التسمية أي فله ارتباط بمعاني المنطق الثلاثة فلهذا يسمى
بالمنطق (قوله به) تقديم الجار والمجرور في المواضع الثلاثة ليس للمصدر إذ غير المنطق من بقية الفنون دخل في
التصنيف والتقوى والقدرة المذكورة بل للاهتمام به لكونه أدخل من غيره فيما ذكر (قوله تنصيب) أي
تتمكّن وفي نسخة تنصيب أي توافق الصواب (أقول) النسخة الأولى بمالاتم تفسير السكينة بالسكينة إذ
يصير المعنى تتمكّن الإدراك كاتماً بالسكينة ولا يخفى ما فيه من التهاافت لأن يراد الكثيرة النفع فتأمل (قوله وبه
تكون القدرة) أي التامة وقوله على أرباب تلك العلوم أي بالعبارات وأراد بالعلوم ما عبر عنه فيما تقدم
بالإدراكات وإنما غاير في التعبير تفنناً (قوله بفتح الجيم) أما بكسر هاء الجيم ففتحوهى البستان العظيم
(قوله أي القلب الخ) تحصل مما ذكره أن الجنان يطلق على اللطيفة التي تسمى روحاً ونفساً وقلبا حقيقة
وعلى الذهن المتعلق بتلك اللطيفة مجازاً وإن القلب يطلق على تلك اللطيفة وعلى متعلقها وهو الشكل الصوري
للجسماني والمتبادر أن إطلاقه عليهم حقيقة (قوله قال حجة الاسلام) هو الامام أبو حامد محمد بن محمد الطوسي
الغزالي حجة الاسلام ومحجة الدين التي يتوصل بها إلى دار السلام جامع أشتمت العلوم المبرز في المنطوق منها
والفهوم بحري ليس للأبحر ما عنده من الجواهر وحبر سمع على السماء وأمن السماء مثل ماله من الزواهر قال
الشاذلي رأيت المصطفى صلى الله عليه وسلم باهى عيسى وموسى بالغزالي وقال هل في أممتكم مثله قال لا وشهد له
أبو العباس المرسى بالصدقية العظمى ونقل اليافعي عن بعض الأولياء الكبار والعلماء الجامعين بين علم
الباطن والظاهر أنه قال لو كان نبي بعد النبي لكان الغزالي ومن حكمه العظيمة جلاء القلب وبصاره يحصل
بالذكر ولا يمكن منه إلا الذين اتقوا فاللتقوى باب الذكر والذكر باب الكشف والكشف باب الفوز
الاكبر ومنها كن من شياطين الجن في أمان واحذر شياطين الانس فانهم أراحو شياطين الجن من التعب
في الاغواء والاضلال ومنها الحسد نار محرقة من ابتلي به فهو في عذاب دائم والعذاب الآخرة أشق ولمادت
وفاته في جادى الآخرة سنة خمس وخمسمائة تروا وصلى وقال على بالسكينة فاحذره وقبله ووضع على عينيه
واستقبل فانتقل إلى رضوان الله تعالى طيب الثناء أعلى منزلة من نجم السماء كذا في حاشية شيخنا العدوي في
فصل المعارف وإنما قال حجة الاسلام ذلك لأنه أثبت بوقاف الحكماء أن من العالم قسماً ثالثاً ليس جوهر اجسماني
ولا عرضي وهو جوهر مجرد أي عن المادة التي تركب غيره منها وعن ثلاث المادة أي لوازمها كالتمييز
وجعلها منه تلك اللطيفة المسماة جناناً وروحاً ونفساً وقلبا فقوله فيما يأتي والنفس جوهرية أي مجردة وليس
مراده أن من الجوهر الجسماني المقابل للعرض كإسقاط ذلك في محله (قوله بانية) نسبة إلى الرب بزيادة الالف
والنون على غير قياس للجمال ونسبها إليه لأنه لا يعلمها الا هو سبحانه أولان الجوهر المجرد ليس متخيزاً ولا قائماً

لان المنطق يطلق على
الإدراكات السكينة
وعلى القوة العاقلة
التي هي محل صدور تلك
الإدراكات وعلى
التألف الذي يبرز ذلك
وهذا العلم به تنصيب
الإدراكات السكينة
وتتقوى القوة العاقلة
وتتكمّل وبه تكون
القدرة على أرباب تلك
العلوم بالنسبة (للجنان)
بفتح الجيم أي القلب
قال حجة الاسلام القلب
لطيفة ربانية

بمخير كما أن الرب تعالى كذلك هذا ما ظهر لي (قوله هي المخاطبة) أي بالسكاليف وغيرها أي المقصودة بالذات
 بالخطاب فلا ينافي قول بعضهم الخطاب لله بكل المخصوص الذي هو مجموع الجسد والروح (قوله وهي التي
 تثاب وتعاقب) أي أصالة فلا ينافي أن الجسم يتنعم ويتألم تبعاً لها (قوله ولها تعلق بالقلب اللحماني) يضم
 اللام نسبة إلى اللحمية على غير قياس من نسبة الجزئ إلى السكالي وقوله الصنوبري الشكل أي دقيق أحد
 الطرفين غايظ الآخر مع نوع استدارة كما يشاهد ذلك في قلب الخروف والدجاجة وغيرهما من الحيوانات
 (قوله تعلق العرض بالجواهر) أي تعلق العرض بالجواهر في توقف الصلاح على كل لتوقف صلاح
 القلب اللحماني على تلك الطيفة وصلاح الجوهر على العرض اذ لو لماد الله الجوهر بالأعراض لالتصق في
 الحال وليس المراد أن تلك الطيفة عرض لما عرفت (قوله ويسمى) أي القلب المفسر بتلك الطيفة وفي نسخة
 وتسمى بالفوقية أي تلك الطيفة وقوله روحاً ونفساً فيه تصریح بأن الروح والنفس بمعنى واحد وهو الصحيح
 وقيل الروح مابه الحياة والنفس مابه تدبير البدن (قوله حية) أي بذاتها بواسطة نفس أخرى والألزم
 الدور أو التسلسل وقوله علامة ذرا كة أي كثيرة العلم جداً كثيرة الإدراك جداً بواسطة آلات من العقل
 وغيره وفي وصفها بالوصفين المذكورين المؤكدان هما أولهما إشارة إلى أن الجهل طارئ عامها بسبب
 ربطها بالجسم الظلماني وقوله فعاله أي بواسطة الأعضاء هذا ما ظهر لي في شرح هذا التعريف (قوله ويصح
 أن يراد) هذا مقابل قوله أي القلب والذهن المفسر بالقوة المذكورة وهو العقل (قوله وهو قوة) في نسخة
 وهي قوة فيكون التأنيت مراعاة للخبير (قوله معدة) بكسر العين أي مهيئة النفس لا كتساب الخ لا بفتحها
 لما فاته مفاد ما قبله من أن المدرك هو النفس (قوله من باب تسمية الشيء) هو الذهن وقوله باسم ما تعلق به
 (أقول) الانسب إضافة التعلق إلى الذهن وعليه فالصلة أو الصلة حوت على غير ما هي له فكان ينبغي الإبراز دفعا
 للالتباس أي باسم النفس التي تعلق هو أي الشيء تعلق المعد بكسر العين بالمعد بفتحها (قوله فكما أن الخ)
 يظهر لي في مثل هذا التركيب أنه يحتمل أن تكون مانكرة تامة وقوله أن نسبة الخ بدل أو عطف ببيان وأن
 تكون زائدة وعلى كل يقدر أن قبل قوله نسبة المنطق الخ وأن تكون مصدرية صلتهما محذوفة لأن الخرف
 المصدري لا يدخل على مثله والتقدير فكما ثبت أن الخ وعلى هذا يقدر ثبت أن قبل قوله نسبة المنطق والاولان
 أقل تكلفاً (قوله كذلك) تأكيد للتشبيه السابق (قوله لكن الخ) دفع بالاستدراك ما قد يوهمه الكلام
 المذكور من اتحاد المعصوم عنه (قوله فهو) تفريع على التشبيه (قوله علم) يطلق العلم على أدراك المسائل
 وعلى المسائل وعلى الملكية الخاصة من مزاوتها ويصح إرادة كل من الثلاثة هنا واستفيد من التعريف أنه
 علم في نفسه وإن كان آله لغيره باعتبار أنه واسطة بين النفس والمطالب الكسبية في اكتساب المصيب وبهذا
 يعلم أن الخلاف في أنه علم أو آلة لفظي * واعلم أن كل علم ذو مسائل كثيرة يجمعها جهة واحدة ذاتية وهي
 الموضوع وجهة واحدة عرضية كالفائدة وهذا التعريف باعتبار جهة واحدة مسائل هذا العلم العرضية ولهذا
 كان رسمياً أما تعريفه باعتبار جهة واحدة الذاتية وهو وحده فهو علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية
 والتصدقية من حيث أنها توصل إلى مجهول تصوري أو تصديقي أو يتوقف عليها الموصول إلى ذلك كإسأى
 بسطه قريباً (قوله يعصم) أي بشرط المراعاة قاله بعض المحققين وهو عندى أوجه مما اشتهر من جعل
 العاصم نفس المراعاة (قوله أي يحفظ) بيان لمعنى العصمة في اللغة أمام معناها في الاصطلاح الشرعي فالحفظ
 من الشيء مع استحالة وقوعه من المعصوم كأن الحفظ المنع منه مع إمكان وقوعه من المحفوظ ولذلك اختصت
 الأنبياء والملائكة بالعصمة وكانت الأولياء محفوظين فقط (قوله أي عن أن يقع فيها خطأ) فيه إشارة إلى أن
 في كلام المصنف حذف مضاف أي عن وقوع الخطأ فيه (قوله بتوفيق الله تعالى) متعلق بـ يعصم (قوله
 الضلال والخيبة) يعني أنه مشترك بين الضلال والخيبة فكل منهما معنى للنفي لأن مجموعهما معناه يدل على ذلك
 قول المختار النفي الضلال والخيبة أيضاً والخيبة عدم نيل المطالب كفى المختار ومن الأمثال الهيبة خيبة
 (قوله كإضافة شجر أرال) أي من إضافة العام إلى الخاص لأن النفي يعم العمدة والسهو والخطأ لا يكون إلا عن

هي المخاطبة وهي التي
 تثاب وتعاقب ولها
 تعلق بالقلب اللحماني
 الصنوبري الشكل
 تعلق العرض بالجواهر
 ويسمى روحاً ونفساً
 وقال النفس جوهرة
 حية علامة ذرا كة فعالة
 ويصح أن يراد بالجنان
 الذهن وهو قوة للنفس
 معدة لا كتساب الآراء
 فيكون من باب تسمية
 الشيء باسم ما تعلق به
 (نسبة ك) نسبة (النحو
 للسان) فكما أن نسبة
 النحو للسان كونه يعصمه
 عن الخطأ كذلك نسبة
 المنطق للجنان كونه
 يعصمه عن ذلك لكن
 النحو يعصم اللسان عن
 الخطأ في قوله والمنطق
 يعصم الجنان عن
 الخطأ في فكره (فهو
 علم يعصم) أي يحفظ
 (الافكار) جمع فكل
 وتقدم تعريفه (عن
 في الخطأ) أي عن أن
 يقع فيها خطأ بتوفيق
 الله تعالى والنفي بالغض
 الضلال والخيبة
 وإضافته كإضافة شجر
 أرال في هذا التعريف

سهو كذا قرئ شيخنا الشارح في درسه واعترض بأن الظاهر العكس لأن النفي الخطأ عن عمدوا الخطأ بعم العمد
والسهو (وأقول) ماذا كره المعارض من أن النفي الخطأ عن عمد محال نظر فإن أحدهما عن النفي الضلال وهو ضد
الهدى كما في القاموس وغيره فهو بعم العمد والسهو وما ذكره من أن الخطأ بعم العمد والسهو هو أحد أقوال
ثلاثة لاهل اللغة حكاه صاحب القاموس أولها عموم الخطأ للعمد وغيره ثانیها اختصاصه بالعمد ثالثها
اختصاصه بالسهو إذا عرفت ذلك عرفت أن كلام شيخنا الشارح هو الصواب غاية ما فيه أنه جرى في تفسير الخطأ
على المذهب الثالث وبالله التوفيق (قوله إشارة إلى الغاية) أي غاية هذا العلم وهي فائدة العلم والخطأ بينهما
اعتباري كما سبقت ذكره الشارح وقيل غايته وفائدة معرفته التأليفات الصحيحة والفسادة (قوله غير المنطق)
أورد عليه أن علم الحساب لا يسمى الجبر والمقابلة تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في الفكر وأجيب بأن علم
الحساب تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في المفكر فيه لأن الفكر ترتيب أمور الخ والحساب وغيره
لا يبحث عن الترتيب وإنما يبحث عن المرتب بخلاف المنطق فإنه يبحث عن الترتيب كذا في الكبير (قوله
وموضوعه الخ) موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية كبذل الإنسان لعلم الطب فإنه يبحث فيه عما
يعرض له من حيث الصحة والمرض وكما لكلمات العريضة لعلم الحروف فإنه يبحث فيه عما يعرض لها من حيث
الاعراب والبناء والعوارض الذاتية ثلاثة أقسام ما يلحق الشيء لذاته كالشجر أي إدراك الأمور الغريبة
الخفية السبب اللاحق للإنسان لذاته وما يلحق الشيء لجزئه كالحركة بالارادة اللاحقة للإنسان بواسطة أنه
حيوان وما يلحق الشيء لخارج عنه مساو كالضحك اللاحق للإنسان بواسطة أنه متعجب فإن المتعجب مساو
للإنسان إذ لا يوجد فرد منه لا يتعجب فإنه يعرض للأطفال في المهد ولذا يضحكون وإنما سميت الثلاثة أعراضا
ذاتية لاستنادها إلى ذات المعارض أي نسبتها إلى ذاته نسبة قو به أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأن الجزء داخل
في الذات والمستند إلى ما في الذات مستند إلى الذات في الجملة أي باعتبار بعض أجزائها وأما الثالث فلأن المساوي
مستند إلى ذات المعارض والمستند إلى المستند إلى شيء مستند إلى ذلك الشيء فيكون المعارض أيضا مستندا إلى
الذات والاحترار بالذاتية عن العوارض الغريبة وهي أيضا ثلاثة أقسام ما يعرض للشيء لخارج عنه أعم مطلقا
منه كالحركة اللاحقة للابيض بواسطة أنه جسم فإن الجسم خارج عن مفهوم الابيض إذ مفهومه شيء ثبت له
اليباض وهو أعم من الابيض وما يعرض له لخارج عنه أخص مطلقا كالضحك المعارض للحيوان بواسطة
أنه إنسان وإن كان عروضا للإنسان بواسطة التعجب وما يعرض له لخارج عنه مبين كالحرارة المعارضة للماء
بسبب النار لكن التمثيل بهذا المثال تخيل لأن النار ليست واسطة في العر وض بل في الثبوت إذا الحرارة القائمة
بالماء غير الحرارة القائمة بالنار والتمثيل الصحيح كاللون المعارض للجسم بواسطة السطح كما في شرح المطالع زاد
بعضهم رابعا وهو ما يعرض لخارج عنه أعم من وجهه كالضحك المعارض للابيض بواسطة أنه إنسان وكتفريق
البصر المعارض للثوب بواسطة أنه أبيض إذا تمهد هذا فنقول موضوع المنطق المعلومات التصورية
والتصديقية من حيث اتصالها إلى الجهولات وإنما قلنا من حيث اتصالها إلى الجهول ونقل من حيث اتصالها
لأن قيد موضوع المنطق صحة الاتصال وأما الاتصال وما يتوقف عليه الاتصال فاعراض ذاتية له يبحث عنها في
المنطق كما ستعرفه ولو قيد بنفس الاتصال لوردان قيد الموضوع من تنمته لا يبحث عنه في العلم والاتصال بمبعوث
عنه فيه وهكذا الحال في كل حيشية جعلت قيد الموضوع وبحث عنها في العلم وفي حاشية المطالع أن قيد الموضوع
مطلق الاتصال والمبعوث عنه الاتصال المخصوص أعني الاتصال إلى التصورات والتصديق فتكون الأعراض
الذاتية أخص من قيد الموضوع وإنما كان موضوع المنطق تلك المعلومات لأن المنطق يبحث عن أحوالها التي
هي الاتصال إلى الجهولات وما يتوقف عليه الاتصال وهذه الأحوال عارضة للمعلومات التصورية والتصديقية
لذا تهتمثال البحث عن الاتصال الحس كما بأن الجنس كالحيوان والفصل كالناطق وهما معلومات تصويرية إذا
ركب على الوجه المخصوص وصل المجموع إلى مجهول تصويري كالإنسان والحكمة بأن القضايا المتعددة كقولنا
العلم متغير وكل متغير حادث وهما معلومات تصديقية إذا ركبا على الوجه المخصوص صارا قياسا موصلا إلى

إشارة إلى الغاية فخرج
بقوله يعصم الأفكار
غير المنطق فإن كل علم
غيره إنما يعصم غيرها
كالنحو العام عن
الخطأ اللساني وموضوعه
المعلومات

مجهول تصديق كقولنا العالم حادث ومثال البحث عما يتوقف عليه الايصال الى التصور ولا يكون الا توقفا
 قريبا بالبحث عن كون المعلومات التصورية كليمية أو جزئية ذاتية أو عرضية جنسا أو قسما أو خاصة ومثال
 البحث عما يتوقف عليه الايصال الى التصديق توقفا قريبا أي بلا واسطة البحث عن كون المعلومات التصديقية
 قضية أو عكس قضية أو نقيض قضية أو توقفا بعيدا أي بواسطة البحث عن موضوعاتها ومحمولاتها فان الموصل
 الى التصديق يتوقف على القضايا التي ركبها والقضايا متوقفة على الموضوعات والمحمولات فيكون الموصل الى
 التصديق متوقفا على القضايا بالذات وعلى الموضوعات والمحمولات بواسطة توقف القضايا عليها هذا المخلص مافي
 القطب وحواله عليه واعتراض جعل موضوع المنطق ماذ كرى بأن موضوع الحساب كذلك فان الاربعية مثلا
 المتصورة بأنها المنة مقسمة الى اثنين واثنين يتوصل بضربها في مثلها الى معرفة مجهول وهو حاصل الضرب
 ونقسمها على اثنين الى معرفة مجهول وهو نصيب كل منهما فلا تمايز بين على المنطق والحساب بالموضوع مع
 انهم يقولون تمايز العلوم بتمايز الموضوعات وأجيب بالفرق بين موضوع علم المنطق وموضوع علم الحساب لانه
 يبحث في علم المنطق عن هيئة العلوم الموصل الى المجهول وكيفية تركيبه وفي الحساب عن مادته لانه هيئة
 وكيفية تركيبه وانما يسمى موضوع العلم موضوعا لانه في معنى موضوع القضية المقابل للمحمول لان جزئيات
 موضوع العلم هي التي تكون موضوعات المسائل كما وضحه الشارح في كبريه نقلا عن اليوسى (قوله
 التصورية والتصديقية) من نسبة الشيء الى المتعلق به (قوله وقد بينا المبادئ العشرة في الشرح) بقيتها
 التي لم تذكر هنا سبعة وأما التعريف والموضوع والغاية التي هي الفائدة فقد ذكرتها هنا والسبعة هي الواضع
 والاستمداد والمسائل والفضل والحكم ونسبته من العلوم والاسم وقد نظمت العشرة فقلت
 ان مبادئ ككل فن عشرة * الحد والموضوع ثم الثمرة
 وفضله ونسبة والواضع * والاسم الاستمداد حكم الشارح
 مسائل والبعض بالبعض اكتفى * ومن درى الجيع حاز الشرفا

قال في كبريه وواضعه ارسط بكسر الهمزة وفتحين بعدها وضم الطاء وهو ارسطاطلس ليس باختصر الاسم
 الاول من الثاني بخلاف ما نوهم أنهما شخصان واستمداده من العقل ومسائله القضايا النظرية الباحثة
 عن هيئة المعارف والاقبسة وما يتعاقبهما المبرهن عليهما فيه وأما فضله فهو يفوق ويريد على غيره من
 العلوم بكونه عالم النفع فيها اذ كل علم تصور أو تصديق وهو يبحث فيهما لكن بعض العلم يفوقه من جهة
 أخرى وأما حكمه فسيأتي الكلام عليه في كلام المصنف وأما نسبته من العلوم فهو باعتبار موضوعه
 كلى لها لان كل علم تصور أو تصديق وموضوع هذا العلم التصورات والتصديقات وباعتبار مفهومه مبين
 لها والاسم المنطق اه ويسمى أيضا بالميزان وبمقياس العلوم (قوله أي المفهوم الدقيق) فيه إشارة الى أن
 الفهم بمعنى المفهوم وان الاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله أي الستر) بكسر السين اما بفتحها
 فهو المصدر (قوله شبه دقيق الفهم الخ) أي تشبيها مضمرا في النفس على طريق الاستعارة بالكناية وقوله
 بدليل متعلق بشبهه يعني ان الغطاء تخييل (قوله اسم فعل) يقبدر منه ان الذي هو اسم فعل أول التنبية أو
 للزجر جله هالك وهو أحد وجهين ناهما انه حافظ والكاف حرف خطاب وهو الراجح (قوله على ماذ كره)
 أي بناء على ماذ كره (أقول) فيه ان الذي ذكره ابن مالك هو كونها اسم فعل فيتحدد المبني والمبني عليه
 والجواب انهما اختلفا باعتبار المحل والقائل فالمبني كونها اسم فعل المذكور من الشارح هنا والمبني عليه
 كونها اسم فعل المذكور من ابن مالك في التسهيل (قوله وزاد الجوهري الخ) قديقال هذا بنا في الحصر
 قبله ويجاب بان النفي في الحصر منصب على ذكرهما معالاذ كر كل واحد منهما على انفراده أو الحصر اضافي
 أي بالنسبة لكونها اسم فعل أي لم يذكر كونها اسم فعل (قوله فالاضافة بيانية) أقول ان كان المنطق
 اسما للمسائل الكمية وروعا الجزئية كان قوله بيانية على ظاهره لان النسبة بين المتضايقين حينئذ
 العموم والخصوص من وجه وان كان اسما للمسائل الكمية فقط فالمراد بها التي للبيان لان النسبة بينهما

التصورية والتصديقية
 وقد بينا بقية المبادئ
 العشرة في الشرح
 (وعن دقيق الفهم)
 أي المفهوم الدقيق
 (يكشف الغطاء) بكسر
 الغين أي الستر شبه
 دقيق الفهم بالشيء
 المحتجب تحت الستر
 بدليل ذكر الغطاء
 (فهالك) اسم فعل بمعنى
 نخذ على ماذ كره ابن
 مالك في التسهيل ولم يذكر
 الزبيدي والجوهري
 فيها الا التنبية وزاد
 الجوهري الزجر فهي
 عندهما حرف فقط قاله
 الشيخ المكيودي (من
 أصوله) أي أصول هي
 المنطق فالاضافة بيانية
 أو الاضافة على معنى
 من التبعية وفيه
 تكاف ان جعلت من
 الداخلة على أصول
 تبعية

أما ان جعلت بيانية فلا
يتصرف منها أحكام
جزئيات موضوعها
(تجمع) تلك القواعد
(من فنونه) أى أنواعه
والمراد فروعه (فوائد)
جمع فائدة وهى
والغاية مختلفان
بالاعتبار فقط كالغرض
والعسلة فاصلة
الحاصلة من الشئ من
حيث انها فى طرف
الفعل تسمى غاية ومن
حيث انها اثره ونتيجته
تسمى فائدة ومن حيث
انها مطلوبة للفاعل
بالفعل تسمى غرضا
ومن حيث انها باعثة
للفاعل على الاقدام
على الفعل واصله
الفعل لاجلها تسمى
علة غائية والاولان اعم
من الاخيرين لانفراد
الاولين بها هو فى طرف
الفعل وليس مطلوباً
ولا باعثاً كوجود
كنز فى حفرة ثم ويصح
كون التاء فى تجمع
للمخاطب أى تجمع
أنت بسبب ذلك القواعد
فوائد (سميته) أى
التأليف المفهوم من
السياق (بالسلم) أدخل
الباء على المفعول
الشأنى لانه يجوز أن
يقال سميت ابنى محمداً
وسميته بمحمد (المعروف)
الجارى على السنة
الناس تقديم الراء على

حيث إن العموم والخصوص المطلق وحاصل ما أشار إليه أن من أمباينية أو تبعية وانه ان الاضافة كذلك فتكون الاحتمالات أربعة بيانيات تبعية ثمان من بيانية والاضافة تبعية ثمانية العكس والمعنى على الاول فخذ قواعد هي أصول هي هو وعلى الثاني فخذ قواعد بعض أصول بعض وعلى الثالث فخذ قواعد هي أصول بعض وعلى الرابع فخذ قواعد بعض أصول هي هو والذي ذكره الشارح ان فيه تكلفا هو الاحتمال الثاني ولعل وجهه ان فيه زيادة مستغنى عنها اذ يكفي ان يقال فخذ قواعد بعض (أقول) الاحتمال الاول والثالث كذلك اذ يكفي على الاول ان يقال فخذ قواعد هي هو وعلى الثالث فخذ قواعد بعض فالرابع هو الاول بقى شيء آخر وهو انه مرد على الاول انه يقتضى انحصار علم المناطق في القواعد المذكورة في النظم وليس كذلك ويمكن أن يجاب بان الحصر ادعى ليكون تلك القواعد غالب مهمات الفن فتأمل (قوله اما ان جعلت بيانية) أي لقواعد على مذهب غير الرضى فيكون الجار والمجرور حال من قواعد مقدمة أول شيء فخذ قواعد وقواعد بدله منه أو عطف بيان على مذهب الرضى المانع تقديم البيان على المبين والتقدير فهناك شيا من أصوله قواعد (قوله ألفاظ متردفة) أي اصطلاحاً ما للغة فالأصل والقاعدة مترادفان لان معناهما لغة ما يبنى عليه الشيء وأما الضابط فمعناه لغة الحافظ الحازم وأما القانون فمعناه لغة مقياس الشيء ذكره في القاموس (قوله قضية كلية الخ) كقولنا كل كلى مقول على كثير من مختلفين بالحقائق جنس فموضوع هذه القضية السكلى المذكور وجزئياته حيوان وجسم وجوهر ونحوهما من الاجناس وأحكامها كونها أجناسا وكيفيتها تعرف أحكامها من القضية السكلية أن تجعل القضية السكلية كبرى لصغرى موضوعها جزئى من جزئيات موضوع القضية السكلية كحيوان ومحمولها نفس هذا الموضوع فتخرج النتيجة ناطقة بتكذلك الجزئى فنقول الحيوان كلى مقول على كثير من مختلفين بالحقائق وكل كلى مقول على كثير من مختلفين بالحقائق جنس فتخرج النتيجة الحيوان جنس (قوله من فنونه) قيل فى من والاضافة هنا ما سبق فى قوله من أصوله وأقول لا يظهر كون الاضافة بيانية على تفسير الشارح الغنون بالفروع لما لا يخفى (قوله والمراد فروعه) أي ما يتفرع على تلك القواعد من الجزئيات المستفادة منها وانما فسر الغنون بالفروع تبعاً للمصنف فى شرحه ولم يبقها على ظاهرها من الانواع لئلا يتحد الجامع والمجموع لان الانواع هي القواعد والقوائد المجموعة بعض الانواع أو نفسها على الاحتمالين فى من هذا ايضا ما قرره شيخنا الشارح وبحث فيه بما لا ينض (قوله جمع فائدة) من الفائدة الهى وهى واصابة القوائد لانفعاله بها فرائد أو من القسود بالياء وهو الثبوت والذهاب لانها تثبت وتذهب (قوله مختلفان بالاعتبار فقط) أي دون الذات فانهم ما متحدان بالذات (قوله الحاصلة من الشيء) أي بسبب الشيء كقوله البئر وقوله من حيث انها فى طرف الفعل بفتح الراء أي آخره أما يسكونها فالعين كلى والحشية فى الحال الاربع لانه يبدو ويصح أن تكون للتعليل متعلقة تسمى (قوله بالفعل) متعلق بطاوعة والباء بمعنى من (قوله على الاقدام على الفعل) الاقدام الشجاعة كفى القاموس وغيره أر يده هنا لازمه وهو الاقبال والمباشرة (قوله ومصدور) بالرفع معطوف على انها باعثة من عطف أحد المتلازمين على الآخر وبالنصب معطوف على اسم ان (قوله تسمى علّة غائية) نسبة الى الغاية بقلب الياء همزة كراهة اجتماع ثلاث ياءات ونسبت اليها لوجودها عند هذا (قوله والاولان) أي الغائية والغاية أعظم من الآخر أى الغرض والعلّة الغائية أي عمومها مطلقا لانها حاقدية لحدان مع عدم الآخر من كايته الشارح (أقول) لا يقال الفائدة أعظم من الغاية لانفرادها اذا كان وجود الكثر فى أثناء الفعل لافى طرفه لاننا نقول بوجود الكثر فى هذه الصورة فحصل فى طرف الفعل المنتهى بوجود الكثر وأما ما بعد وجوده ففعل آخر (قوله فى حفر بنر) أي لان الطلوع منه والباعث عليه الماء (قوله ويصح الخ) مقابل قوله تجمع تلك القواعد (قوله من السياق) هو سابق الكلام ولا حقه (قوله بالسلم) هو حقيقة قياسية واصل به من الحسنيات الى أعلى ومجاز بالاستعارة فبما يتوصل به من المعنويات الى أعظم كنهها لئلا يجعلها هنا مجازاً بقطع النظر عن جعله علما والافعال المنة قوله حقيقة فيكون حقيقة لوضعه بطريق النقل عن هذا المتن فسلامة معنى ما قيل انه صار

الا كحقيقة عرفية في هذا المتن واعلم ان الذي حققه العصام في شرح الرسالة الوضعية ان اسماء الكتب من علم الشخص وانها من الوضوح الشخصي الخاص لموضوع له خاص قال اذ الكتاب الذي هو عبارة عن الالفاظ والعباوات المخصوصة لا يتعدد الا بتعدد الالفاظ وذلك التعدد تدقيق فاسفي لا يعتبره أرباب العربية ألا ترى انهم يجعلون وضع الضرب والقتل وضعاً شخصياً لا نوعياً لجعل الموضوع أمراً متعيناً لا متعدد ا هـ وحاصله انهم من علم الشخص بحسب عرف أهل العربية الذين لا يعتبرون تعدد الالفاظ بتعدد الالفاظ ويفهم منه أنها من علم الجنس بحسب التدقيق الفاسفي الذي يعتبر بتعدد الالفاظ بتعدد الالفاظ ويجعله تعدد شخص لا تعدد فعل فقط لان الالفاظ اعراض والعرض لا ينتقل ولا يقوم بمحلين ومثل أسماء الكتب أسماء التراجم بل وأسماء العلوم على المتجه عندى وان اشتهر الفرق لان مسمياتها وهى الاحكام المعقولة المخصوصة انما تتعدد بتعدد العقل وهذا التعدد أيضاً تدقيق فاسفي لا يعتبره أرباب العربية فاعرف ذلك (قوله فهذا عليه الخ) قبله يخطط مولانا خطوط ابن مقله * وينظامها نظم اللال في السالك فهذا الخ

(قوله شيخنا) يعنى به الاستاذ الكبير سيدي عبد الله الكنكسي القصري (قوله والمروى في هذا النظم وانبيت المستشهد به المنورق) أقول اما كون المروى في النظم المنورق فلا خفاء فيه وأما كونه المروى في البيت المستشهد به فباطل اذ لم يرو فيه منورق أصلاً لعدم صحته فيه وزنا ومعنى انما المروى فيه نورق أو رنق ويمكن أن يجاب بان في كلامه اكتفاء أى المنورق ونورق على التوزيع (قوله المزخرف) أى المحسن (قوله والغريب الحسن) احترز بالحسن عن الغريب غير الحسن وهو الكلمة الوحشية التي ليست ظاهرة المعنى ولا مألوفة الاستعمال عند العرب كالجرشي أى النفس فانه ليس فصيحاً فاضلاً عن كونه عذبالان من شروط الفصاحة خلوا الكلمة من الغرابة بهذا المعنى (قوله اغرابته) أى الحسنه وهذا تصریح بما علم من قوله والغريب الحسن عذب لان تعليق الحكم بالمشقة يؤذن بعملية المشتق منه (قوله كما عرف في فن البيان) زاد في كبيره وان لم نرفى القاموس المنورق بتقديم النون ا هـ (قوله يرقى) مضارع مجهول لرقى رقى كرضى رضى اذا علا وجاهل رقى الخ استئناف بياني قصديه بيان وجه تسميته بالسلم (قوله أى هذا التأليف) انما أراجع الضمير هنا وفيما يأتى للتأليف المفهوم من السياق ولم يرجعه للسلم مع تقدم ذكره صراحة لان السلم السابق هو الاسم لان التسمية باللفظ والذي يرقى به هو المسمى وليتوافق مرجع الضمير في تسميته وفيما بعده وأرجعه في الكبير الى السلم ويتعين أن يكون رجوعه اليه لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى المسمى على طريق الاستخدام (قوله الذى كالمسماء) أى في مطلق العبارة والشرف أو في اشتغال كل على ما يتدبى به (قوله فان قيل الخ) محصل السؤال أنه يلزم توصيل الشيء لنفسه لان السلم بعض المنطق وقد جعله موصلاً لعلم المنطق المشتق على ذلك البعض (قوله السلم اسم للالفاظ) أى باعتبار دارد الالتحاق على المعانى وهذا هو التحقيق من الاحتمالات السبعة المشهورة ولتأنيهاً بسيطاً وصلت به الى ثمانية وعشرين احتمالاً تاتى آخر هذه الحاشية وكان الانسب بالسؤال أن يقول قلنا هذا التأليف الالفاظ لاعلم أنه عدل الى التعبير بالسلم الذى هو اسم لهذا التأليف اشارة الى أن مسمى أسماء الكتب الالفاظ كما هو التحقيق (قوله فلا يلزم السؤال) أى لانه مبني على أن السلم اسم للمعاني المبينة في هذا النظم فاصل هذا الجواب ابطال ما بى عليه السؤال (قوله فالمراد أن المذكور الخ) حاصله منع ما تضمنه السؤال من لزوم كون الشيء مسلماً لنفسه لانه انما يلزم لو جعلت المعانى التي في هذا النظم مسلماً لجميع علم المنطق وليس كذلك بل انما جعلت مسلماً لعداها من مسائله وهذا انما يظهر على أن قوله سماء مستعار للمسائل الصعبة على طريق التصريح بحسب بيان شبه المسائل الصعبة بالسماء بجماع عسر التناول والقرينة الاضافة لاعلى ما قدمه من أن اضافة سماء الى علم المنطق من اضافة المشبهة الى المشبهة الآن براد بعلم المنطق الصعب منه من اطلاق الكل على البعض (قوله منصوب على التعظيم) لم يقل على المنعول به مع أنه الواقع لما فيه من الاخلال بالادب أى منصوب على وجه قصديه اظهار عظمتها (قوله أى أمل) بهجزة مفتوحة بعدها ألف منقلبة عن هجزة ساكنة فيم مضمومة

فهذا عليه رونق الخط وحده * وهذا عليه رونق الخط والمالك قال بعض مشايخ شيخنا والمروى في هذا النظم والبيت المستشهد به المنورق بتقديم النون على الواو وتأخير الراء عنهما وان كان هو والجارى على الالسنه يعنى واحد أى المزين المزخرف ومع كون المذكور هو الرواية في يد حسننا بكونه غريباً والغريب الحسن عذب اغرابته والجارى على الالسنه مبدول كما عرفت في فن البيان (رقبه) أى بهذا التأليف (سماء علم المنطق) من اضافة المشبهة الى المشبهة أى علم المنطق الذى كالمسماء فان قيل هذا التأليف من علم المنطق فكيف جعله مسلماً قاناً للسلم اسم للالفاظ لا لعلم فلا يلزم السؤال سلماً أنه اسم للمعاني فالمراد أن المذكور في هذا التأليف سلم لغيره من المسائل الصعبة (والله) منصوب على التعظيم أى لاغيره (أرجو) أى أمل ألا يتعلق بموضوع فيه

مع الانخذ في أسبابه
وقد يطلق الامل على
الظروف ومنه وار جو
اليوم الآخر (أن
يكون) هذا التأليف
(خالصا) من المكدرات
كتب الظهور والشهرة
والمحمدة (لوجهه) أى
ذاته (الكريم ليس
قالصا) القاص في الاصل
يطابق على احدى شفتي
البعير الناقصة عن
أختها ثم تجوز فيه
فاطاق عن الناقص
بجواز امر سلا من باب
اطلاق اسم المقيد على
المطلق ثم يحتمل أن يكون
مراده بعدم النقص
السكال الحسى بان
لا يعوقه عن اكمله عائق
وأن يكون مراده أن
لا يكون مطروحاً في
زوايا الاهمال والخلول
لا يتفجع به لان هذا أيضاً
نقص فيكون قوله
(وان يكون نافعا
للمبتدى * به الى
المطولات مبتدى) بيانا
وايضاحاً وقد ذكر لنا
شيخنا عن شيخه أن
المؤلف كان مجاب
الدعوة وأنه دعاه ليقراء
هذا التأليف بالنفع
وقد أجاب الله دعاه
فكل من قرأه بنيسة
خالصة لله تعالى انتفع به
كله ومشاهد (فصل)
(في بيان جواز
الاشتغال به)

(قوله مع الانخذ في أسبابه) أشار به الى أن الامل لا يكون وجاء الامل الانخذ في الأسباب والافهو طمع فكل
رجاء طمع وأمل ولا عكس وقد يخص الطمع بما لم يكن معه انخذ في الأسباب فيكون مبالغة لرجاء بمعنى الرجاء
الرجو كالضرب والرجاء كالسعادة فالثلاثة مصادر وأما الرجاء بالقصر فهو الناحية وهما رجوان والجمع
أرجاء وأما الأرجاء بالكسر فصدر أرجأت الامر وقد تقابله همة بعد الجيم ياء أى أخرجت كذا في المختار
(قوله وقد يطلق) أى حقيقة كما هو المتبادر من كتب اللغة وقوله الامل أقول صوابه الرجاء اذ هو الواقع
في الآية والمطابق على المعنيين وفي بعض النسخ اسقاط لفظ الامل فيكون في يطلق ضمير مستتر يعود على الرجاء
المفهوم من أرجو فيكون صواباً (قوله ومنه وار جو اليوم الآخر) ومنه أيضاً ما لم لا رجوان لله وقارا
أى لا تخافون عظمة الله قاله في المختار (قوله خالصا) اعلم أن مراتب العبادات الخالية من الحرمة ثلاث الاولى
أن تعبد الله طلباً للثواب وهو بامن العقاب وهذه أذناها الثانية أن تعبد الله لتشرف بعبادته والنسبة اليه وهى
أعلى من التي قبلها الثالثة أن تعبد الله لكونه الهك وأنت عبده وهذه أعلاها كذا ذكره المناوى اذا علمت ذلك
فقول المصنف خالصا يحتمل خالصا عن المكدرات كتب الظهور والشهرة كقَالَ الشارح فيصدق باى واحدة
من الثلاث وأقربها اليه أولاً هو يحتمل خالصا عن موانع السكال الاعلى فيكون من المرتبة الاخيرة أفاده شيخنا
العدوى (قوله والشهرة) هى أبلغ من الظهور وقوله والمحمدة بفتح الميم الثانية وكسر هاء صمد المذمة
بفتح الذال وكسر هاء (قوله أى ذاته) جرى على مذهب الخلف وعلمه فالإضافة للبيان أما أن جرى بنا على مذهب
السلف من اثبات وجه له تعالى منزعة عن سمات الحوادث فلاضافة على معنى اللام (قوله القاص الخ) وأما
القاص من النوق فهى الشابة وهى بمنزلة الجارية من النساء وجمعها قاصص بضمين وقلائص مشل قدوم
وقدم وقد اتم وجع القاص فلاص قاله في المختار (قوله يطلق على احدى الخ) أى كما يطلق بمعنى المرتفع
يقال قاص الشيء أى ارتفع وبمعنى النضم يقال قاص الثوب بعد الغسل أى انضم وبالمعنى ما جلس قاله في المختار
(قوله شفتي البعير) أى أنحوه كإفئدة عبادة المختار (قوله فاطلاق على الناقص الخ) ظاهر تقريره أى
المجاز بمرتبة وهو الاقرب فان أريد من القاص الناقص مطلقاً ثم انتقل منه الى الناقص بسبب حب الظهور
والشهر فوالحمدة فهو بمرتبة ويصح كون المجاز من باب الاستعارة بان تعتبر المشابهة بين القاص والناقص
(قوله ثم يحتمل الخ) ذكرنا مثالين قبل ويبقى ثالث وهو أن يراد بكونه ليس قالصاً أن لا يقصده حب الظهور
والمحمدة وهو القريب لقول المصنف خالصا لوجهه الكريم ثم أقول لا يخفى أنه على هذا يكون قوله ليس قالصا
تأكيذا لقوله خالصا لوجهه الكريم والتأسيس خبر من التأكيذ فلهذا تكرر الشارح (قوله بان
لا يعوقه) من العوق وهو الخبس والعرف عن الشيء وبابه قال كفى المختار (قوله في زوايا الاهمال) أى
أركان شبه الاهمال بدارخرة على طريق المكنية وأثبت الزوايا تخيلاً والخلول عدم الظهور وعطفه على
الاهمال من عطف اللازم (قوله نافعاً للمبتدى) أى الانخذ في صغار العلم أى نافعاً بطريق الاصل في
وضعه فلا ينافي نفعه لغيره من المتوسط والمنتهى اما بما رجعة أو مطالعة ذكره شيخنا العدوى ولام للمبتدى
رائدة لتقوية العامل الذى هو نافعاً لضعفه بالقرينة وما لم تكن زيارتها محضه جواز واتعلقها كلهم مصرح
به في محله وبما يعرف مافى كلام بعض هنا (قوله به الى المطولات مبتدى) ذكره بعد قوله وان يكون نافعا
للمبتدى تخصيص بعد تعميم أو من ذكر الازم بعد المازوم (قوله بيانا وايضاحاً) أى لقوله ليس قالصا
(قوله عن شيخه) هو العلامة اليمسرى شرح الكبرى وشرح مختصر السنوسى (قوله كان مجاب
الدعوة) هو جدير بذلك فانه كان من الصوفية ورأيت له تأليفات في التصوف
(فصل في بيان جواز الاشتغال به) أى في مبيته من ظرفية الخاص في العام ويحتمل غير ذلك ثم يصح أن يكون
من باب الترجية لشيء والزيادة عليه لانه بين في هذا الفصل القول بانه يحرم والقول بانه ينبغي والى هذا يشير قول
الشارح في كبره في بيان جواز الاشتغال به وحرمة ونديه اه وأن يكون المعنى في بيان الاختلاف في جواز
الاشتغال فتكون الترجمة مطابقة للمترجم لان بيان الاختلاف في جوازه يتضمن بيان الاقوال الثلاثة (قوله
الاشتغال به)

ليكون الخ) علة للمضاف الذي قدره الشارح وهو بيان (قوله على بصيرة) أي شارعا على بصيرة والبصيرة
 قوة ادراك النفس ويقال هي عين القلب والمراد بها هنا معرفة حال المشروع فيه (قوله على قسمين) أي كأن
 على قسمين من كينونة السكلي على صنفيه ولو أسقط لفظ على لكان أحسن (قوله بعلم الفلاسفة) الإضافة
 للجنس فتصدق بالحكمة والهيئة وغيرهما من علومهم والفلاسفة جمع فلاسفة نسبة إلى الفلاسفة مأخوذة من
 فيلا سوفاء وهو الحكيم وقد عرفوا الفلاسفة بأنهم أعلم بهت فيه عن أحوال الموجودات على ما هي عليه في نفس
 الأمر بقدر الطاقة البشرية وأقسامها ثلاثة لأن الموجودات كان مستغنيا عن المادة في الوجود من الخارج
 والذهني فالعلم الباحث عن أحواله يسمى الإلهي والفلاسفة الأولى والأفان احتاج إلى المادة في أحوال وجوده
 فالعلم الباحث عن أحواله يسمى الرياضي فالعلم الإلهي كالبحث عن أحوال الواجب تعالى والعقول والنفس وسائر الجواهر
 المجردة والأعراض والطبيعي كالبحث عن أحوال الافلاك والعناصر والحيوانات والنباتات والمعادن والرياضي
 كبحث الهندسة والموسيقى كذا في حواشي شرح العقائد (قوله والعلامة ابن عرفة) عطف على هذا
 السلم بتقدير مضاف حذف الدلالة ما قبله عليه أي ومختصر العلامة ابن عرفة لا على الامام السنوسي لاقتضائه
 تشارك الشيخين في مختصر واحد (قوله ورسالة أثير الدين الابهرى) أثير فاعمل بمعنى مفعول بفتح العين أي
 المؤثر أي المختار من أهل الدين والابهرى بفتح الهمزة وسكون الهاء نسبة إلى أبهر أو هي قبيلة وغلط
 من جعله بسكون الموحدة وفتح الهاء كذا قاله ملا تاج وتبعه الشهاب القليوبي في حاشية ايساغوجي (أقول)
 لم أجد في القاموس ولا في غيره أبهر بالضبط الأول لاسم البلد ولا قبيلة ولا غيرهما حتى ينسب اليه والذي
 وجدته فيه أبهر بالضبط الثاني اسم البلد من بلاد الحجاز وبهراء كمرء قبيلة من قاعة ونسبوا
 اليها على غير قياس فقالوا بهراني كزنجاني وعلى القياس فقالوا بهراوي فانظر هذا مع ما قاله ملا تاج ومن تبعه
 ولا بعد في أنهم غلطون وإن الحق مع من غلطوه في الضبط الثاني فقرر (قوله وتأليف السكاكبي) يعني مستن
 الشمسية (قوله والخوانساري) أي وتأليف الخوانساري وتأليف سعد الدين وتأليف غيرهم على ما مر آنفاً لئلا
 تقول تأليف مفرد مضاف فيعم ويجعل الكلام على التوزيع كما يقال ذلك لوقيل وتأليفات السكاكبي
 والخوانساري فافهم (قوله وسعد الدين) أي التقطاراني صاحب متن التهذيب (قوله فهذا) الفاء مفتحة
 عن شرط مقدر أي إذا أردت معرفة حال هذا القسم فهذا الخ (قوله من لا معقول له) أي من لا مفهوم له أو اسم
 المفعول بمعنى المصدر بناء على تجويز ذلك أي من لا عقل أي فهمه (قوله بل هو فرض كفاية) أي على
 أهل كل إقليم إذا قام به واحد منهم سقط الخرج عن الباقيين وعلى كونه فرض كفاية بقوله لأن حصول
 القوة الخ وقوله الذي هو وصفه لرد الشكوك فالضمير يرجع إليه أو وصفه لحصول فالضمير يرجع إليه بمعنى
 الخصم لانه الذي في وسع المكلف الحصول فقيه استخدام ان لم يرد بالحصول من أول وهلة التحصيل وفي
 كلامه إشارة إلى قياس من الشكل الأول نظمه هكذا علم المنطق يتوقف عليه فرض الكفاية وكل ما يتوقف
 عليه فرض الكفاية فهو فرض كفاية ينتج علم المنطق فرض كفاية وهو المدعى (أقول) بان لا يبايرادنا
 القياس على هذا الوجه أنه كان المناسب للمدعى أن يقول الشارح في الكبرى وما يتوقف عليه فرض
 الكفاية فهو فرض كفاية بدل قوله وما يتوقف عليه الواجب فهو واجب اذ الواجب أعظم من فرض الكفاية
 الذي هو المدعى وهذا محل كونه فرض كفاية إذا لم يستغن عن وجوده الذهن وصحة الطبع اذ بذلك أيضا
 تحصل القوة على رد الشكوك الذي هو فرض كفاية ولذلك لم يحتج اليه الصحابة والتابعون ولا أئمة المجتهدين
 وأصحابهم وأما قول الشارح ان حصول ذلك يتوقف على حصول القوة في هذا العلم فانما هو عند عدم جودة
 الذهن وصحة الطبع ومن صرح بالاستغناء عنه بما ذكر الشيخ السنوسي في شرح مختصره والشيخ ابن يعقوب
 وغيرهما (قوله لكن المصنف الخ) أقول هذا استدلال على قوله فهذا ليس في جواز الاشتغال به بخلاف
 دفعه الشارح ايرادا على المصنف نسأمن قوله فهذا الخ حاصله اذ لم يكن في القسم الأول الذي منه ما في هذا

ليكون الطالب على
 بصيرة أعلم أن علم المنطق
 على قسمين القسم الاول
 ما ليس مختلوطا بعلم
 الفلاسفة كالمذكور
 في هذا السلم ومختصر
 الامام السنوسي
 والعلامة ابن عرفة
 ورسالة أثير الدين
 الابهرى المسماة
 ايساغوجي وتأليف
 السكاكبي والخوانساري
 وسعد الدين وغيرهم
 من المتأخرين فهذا
 ليس في جواز الاشتغال
 به بخلاف ولا يصح
 عنه الا من لا معقول
 له بل هو فرض كفاية
 لان حصول القوة على
 رد الشكوك في علم
 الكلام الذي هو فرض
 كفاية يتوقف على
 حصول القوة في هذا
 العلم وما يتوقف عليه
 الواجب فهو واجب
 لكن المصنف لما أراد
 أن يذكرا انه جائز
 ذلك الى ذكر الخلاف
 فيجعل على ما هو مخلوط
 بالفلاسفة * القسم
 الثاني ما هو مخلوط بعلم
 الفلاسفة وكفرانهم
 وهذا هو الذي وقع فيه
 الخلاف والخلاف الواقع
 فيه على ثلاثة أقوال كما

النظم خلاف فكيف ذكر المصنف الخلاف فهذا الاستدراك ليس حقيقياً لانه لم يثبت به ما يتوهم مما قبله
 انتفاؤه ولا نفي به ما يتوهم مما قبله بل هو مجازي للعلاقة المشابهة والجامع وجود الدفع في كل واحد حاصل
 دفع الاراد أن المصنف قصد بيان جواز الاشتغال بالمنطق الذي منه نظمه فخره ذلك التصدي إلى ذكر حال المنطق
 المخلوط فترجم له وبين الخلاف فيه فالضمير في قول المصنف في جواز الاشتغال به يرجع إلى المنطق بمعنى القسم
 المخلوط واسم الإشارة في قول الشارح جرحه ذلك إلى الارادة وذلك كراشدهم التأولها بالقصد لا إلى ذلك لانه لم
 يذكر بالفعل جواز الاشتغال بغير المخلوط ويرد على هذا الدفع انه يلزم عليه ترك ما قصده مع انه أهمل الآن
 يقال ذلك لانه بين ان الاصح جواز المنطق المخلوط لكامل القريحة الممارس لا الكتاب والسنة وعدم
 جوازه لغيره لعدم الامن عليه من شبه الفلاسفة وهذا يتضمن جواز غير المخلوط مطلقاً فقد المحذور والمذكور
 فأحرص على هذه الدقائق (قوله والخلاف) اسم مصدر بمعنى الاختلاف (قوله بالتنوين) قال في الكبير
 ولا يجوز ترك التنوين على أن يدخل في البيت الشكل لان الشكل انما يكون في مستفعل لن ذى الوند المفعول
 ومستفعلان في الرخوته ليس بمفعول بل هو مجموع فلا يدخل الشكل الرخاه والشكل اجتماع الخبز
 والكف والخبز سقوط الثاني الساكن والكف سقوط السابع الساكن (قوله فالامام ابن الصلاح) هو
 كافي شرح النخبة الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمر وعثمان بن الصلاح عبد الرحمن بن زيل دمشق اه وقال
 الشارح في كبيره الكردي كان اماماً في الفقه والحديث عارفاً بالتعبير والاصول والنحو ورعاً زاهداً وكان
 والده الصلاح شيخ بلاده تفتقه ابنه عليه في حياته ثم رحل سنة تسع وسبعين وخمس مائة وتوفي صبح يوم الاربعاء
 انعامس والعشرين من ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين وستمائة (قوله بحج النواوي) قال في الكبير
 بحج الدين صاحب التصانيف المشهورة المباركة النافعة ولد في العشر الاول من المحرم سنة احدى وثلاثين وستمائة
 بنوى من الشام من عمل دمشق وتوفي ليلة الاربعاء رابع عشر رجب سنة ست وسبعين وستمائة وقد قيل بلده
 (قوله على غير قياس) لان القياس في المقصور الذي ألفه ثمانية والمقصود الذي يؤه ثلثة القلب واو فيقال في
 النسبة إلى فتى ونوى وشج وعم فتوى ونوى وشجوى وعموى وان كانت الالف أو الياء رابعة حاز الحذف
 والقلب فيقال حبلى وحبلى وقاضى وقاضى وفي الاربع منهما تفصيل في محله ورمأى بالقبول الوافى
 المقصور فيقال حبلى وحبلى وان كانت الالف أو الياء خامسة قصداً حذف فيقال مصطفي ومستدى (قوله
 وقد ذكرهنا الخ) أى حيث قال ان نوى قرية من قرى مصر فنناقشه الشارح بأنه سبق قلم وحيث قال ان
 زيادة الالف في نواوى اما ضرورة الوزن أو الاشباع كما قالوا السخاوى في النسبة إلى سخاوى كما قيل به في قوله تعالى
 وما ضغفروا وما استكانوا انه اتمعت من السكون واشبعت الفحمة ألفاً وكفى قوله * أعوذ بالله من العقرب
 * فنناقشه الشارح نقلاً عن شيخه بان هذا ليس من ضروريات الشعر وبان الاشباع سماعى لا قياسى والا
 لاشبعت كل حركة وتوقف شيخنا العدوى في قوله ان هذا ليس من ضروريات الشعر فقال أنظر ما وجهه بل
 الظاهر انه من ضروريات الشعر اه (وأقول) معنى قوله المذكور ان زيادة الالف اشباعاً ليست من
 الادوار التي يجوز للشاعر باطراد ارتكابها عند الضرورة كصرف ما لا ينصرف ومنع صرف ما ينصرف وقصر
 الممدود ومدا المقصور وان وقعت في بعض أشعار العرب للضرورة شذوذاً فهي من ضروريات السماعية
 لا القياسية (قوله ووافقه ما على ذلك كثير من العلماء) بل حكاه السيوطى عن جمهور العلماء من الفقهاء
 والمحدثين نقله شيخنا العدوى (قوله ووجه تحريم هؤلاء اياه الخ) أى وأما توجيهه بأنه يشتغل به اليهود
 والنصارى فليس بشئ إذ يلزم هذا القائل تحريم النحو والطب بل والاكل والشرب وغيره الاشتغال اليهود
 والنصارى بها كذا في كبيره (قوله حيث كان) الظرف متعلق بخبر ان وهو قوله يخشى الخ والحيثية
 للتعامل أو التقيد (قوله بكفريات الفلاسفة) الاولى أن يراد بكفرياتهم ما يشمل ضلالاتهم الغير المكفرة
 على طريق التغليب ولانها تخرج إلى الكفر (قوله القول الثاني للجمهور) أقول لعل المراد جمهور غير
 الفقهاء والمحدثين فلا ينافى ما مر عن السيوطى (قوله الغزالي) ضبطه بعضهم بالتخفيف وبعضهم بالتشديد

قال المصنف (واختلف
 في جواز الاشتغال به
 على ثلاثة) بالتنوين
 (أقوال) بدل منه أو
 عطف بيان القول
 الاول ما أشار إليه بقوله
 (ف) الامام (ابن الصلاح
 و) الامام أبوزكريا يحيى
 (النواوى) نسبة إلى
 نوى على غير قياس قرية
 من قرى الشام وقد
 ذكره ناسيدى سعيد
 كلاماً ناقشناه فيه في
 الشرح الكبير (حرماً)
 الاشتغال به ووافقه ما
 على ذلك كثير من
 العلماء ووجه تحريم
 هؤلاء اياه انه حيث
 كان مخلوطاً بكفريات
 الفلاسفة يخشى على
 الشخص اذا خاض فيه
 أن يتمكن من قلبه
 بعض العقائد الزائفة
 كوقوع ذلك المعترلة
 القول الثاني للجمهور
 واليه أشار بقوله
 (وهال قوم ينبغي أن
 يعلم) منهم الامام حجة
 الاسلام الغزالي حتى
 قال من لا يعرفه له
 بالمنطق

وتقدمت ترجمته (قوله لا يوثق بعلمه) أي ادراكه أي ادراكه كان لانه لا يفرق بين صحيح العلوم وفاسدها والمراد بالوثوق التام والا كان هذا الكلام مقتضيا لوجوبه لانه مع ان المقول عنه الغدب بدليل قول المصنف في شرحه واستحبه الغزالي وقول ابن يعقوب بعد نقله عن الغزالي الكلام المذكور ومع ذلك لم يحمله من فروض الكفاية كالعلوم لعدم توقف العلوم عليه بل براديه كمال ادراكها ولانه قد يعنى عن فائدته كمال العقل وامامنا يروى من أنه رجوع الى تحريره فلم يثبت اه (وأقول) يؤخذ من هذا الكلام ان كلام الغزالي فيمن لم يستغن عن علم المنطق بذكاء الفطنة كالمصنف (قوله معيار العلوم) أي ميزان الادراكات الذي يعرف به صحيحها من فاسدها (قوله يحتمل أن يكون بمعنى يجب كفاية) ما نقلناه آنفا عن المصنف في شرحه وعن ابن يعقوب ينفي هذا الاحتمال وفي كلام بعضهم ما يفيد انها حقيقة في الاستحباب مجازي في الوجوب أفاده شيخنا العدوي (قوله كما تقدم) أقول الذي تقدم انه يجب كفاية غير المخلوط والكلام هنا في المخلوط فقوله كما تقدم ليس في محله ويمكن حمل قوله كما تقدم على ان المعنى كالقسم الذي تقدم وهو غير المخلوط (قوله المشهورة) أي لكثرة قائلها وقوله الصحيحة أي لقوة دليلها (أقول) الذي اختصت به هذه القول تجمع الوصفين فلا ينافي شهرة القولين الاولين أيضا لكثرة قائلهما كما علم مما صرنا فافهم (قوله جواز) قال شيخنا العدوي أراد به الاذن فيصدق بالوجوب والنسب ولم يرد به استواء الطرفين لقوله في علمه * له يهدي به الى الصواب اه (قوله أول ما يستنبط الخ) فهي فصيحة بمعنى مقعولة أي مستخرجة (قوله أول ما يستنبط منه) أي من العلم وقوله مطلقا أي سواء كان أول العلم أو غير أوله وقوله لانه أي العلم سبب الخ أي فالجامع ان كلا سبب مطلق حياة وهو تعليل الاستعانة لما يستنبط من العلم مطلقا ويؤخذ منه تعليل استعانة أول ما يستنبط من العلم (قوله ثم استعير للعقل) أي فتكون هذه الاستعارة الثانية مبنية على الاستعارة الاولى وطريق ذلك ان تجعل المعنى المتجوز اليه أولا بجزالة المعنى الحقيقي للمعنى المتجوز اليه ثانيا ووجه التشبيه بين المستعارة وهو المستنبط من العلم والمستعارة له وهو العقل الانتفاع والاهتمام بكل وان شئت جعلت التجوز الاول من الجواز المرسل عبرتين على أول احتماله بان يتجوز الى أول مستنبط مطلقا ثم الى أول مستنبط من العلم وبثلاث مراتب على ثانیها بان يتجوز الى أول مستنبط مطلقا ثم الى أول مستنبط من العلم ثم الى المستنبط من العلم مطلقا والعلاقة في جميع هذه التجوزات دائرية بين الاطلاق والتقييد وجعلت التجوز الثاني أيضا من الجواز المرسل من اطلاق اسم الشيء على آله فيكون من الجواز المرسل المبني على جواز مرسل وان شئت جعلت التجوز الاول من الاستعارة والثاني من الجواز المرسل فيكون من الجواز المرسل المبني على استعارة وان شئت عكست فيكون التجوز الثاني من الاستعارة المبنية على جواز مرسل هذا ما ظهر لي فاحفظه (قوله ثم صار حقيقة عرفية فيه) لهجر المعنى الاصلى الاول والمعنى الاصلى الثاني بحيث صار اذا أطلق لفظ القرينة ينصرف الى العقل لا الى أول مستنبط من الماء ولا الى المستنبط من العلم بل اذا أريد أحد هذين كان بطريق الجواز العرفي فلا بد من قرينة تدل على ارادة أحدهما (قوله يمارس السنة والكتاب) أي من أولهما وامتداهما فعرف العقائد الحقة من العقائد الباطلة وليس المراد بمارستهما الادراك ما يتعلق بهما من لغات وأسباب نزول وناسخ ومنسوخ وغير ذلك بحيث صار يستنبط الاحكام الفقهية منها فان ذلك انما يحتاج اليه المجتهد المطلق أفاده ابن يعقوب (قوله فيجوز له) قدره ليعلق به قوله له يهدي (وأقول) فيه أنه مستغنى عنه لانه متعلق بقول المصنف جوازه والعذر له بعد العهد بالمعاق (قوله لكونه قد حصن الخ) أقول يؤخذ من التعليل ان المدار على تحصين العقيدة حتى لو حصنها كامل القرينة بممارسة غير الكتاب والسنة كما كتب الكلام التي لاهل السنة جاز له المخلوط وهو قريب (قوله ذكيا) من الذكاء وهو شدة العقل وقوة ادراكه وهذا معنى قول السعدى شرح التلخيص هو شدة قوة النفس معدلة لاكتساب الآراء بكسر العين اذا القوة في عبارته هي العقل كما مر بسطه (قوله ومن هنا) أي من أجل ما ذكرهنا من الخوف على المطالع على عقائد أهل الضلال وشبههم منعوا الخ (قوله يكتب علم الكلام الخ) كالطوالع والمطالع والمواقف والمقائد وعذر

لا يوثق بعلمه وسماه معيار العلوم وقوله ينبغي يحتمل أن يكون بمعنى يجب كفاية كما تقدم ويحتمل أن يكون بمعنى يستحب القول الثالث التفصيل واليسه أشار بقوله (والقوله المشهورة) الصحيحة جوازه لسكامل القرينة) هي في الاصل أول ما يستنبط أي يستخرج من البئر استعير لأول مستنبط من العلم أولا يستنبط منه مطلقا لانه سبب حياة الروح كان الماء سبب حياة الجسم ثم استعير للعقل ثم صار حقيقة عرفية فيه (يمارس السنة) أي الحديث (والكتاب) أي القرآن فيجوز له (له يهدي به الى الصواب) لكونه قد حصن عقيدته فلا يضره بعد ذلك الاطلاع على العقائد الفاسدة وشبهها أما اذا كان بليدا فلا لانه لا يقدر على دفع شبههم فربما تمكنت من قلبه وكذا اذا كان ذكيا غير يمارس السنة والكتاب ومن هنا منعوا الاشتغال بكتب علم الكلام المشتملة على تحليلات الفلاسفة الالهية

أهل السنة في أيداعهم ذلك في كتبهم التمكن من ردّها وإبطالها
(أنواع العلم الحادث)

هي أربعة لأن العلم إما تصور أو تصديق وكل منهما إما ضروري أو نظري وتعرض لتغيره ولم يتعرض لحدوثه لما فيه من الخلاف حتى قيل إنه لا يحد كونه ضرورياً ولا أن تنويعه يتضمن تعريفاً لاسيما أن التقسيم من قبيل الرسم (قوله مطلق الإدراك) ولو غير جازم أو غير مطابق للواقع فدخل القن والجهل المركب وتصور النسبة المشكوك والمتوهمة بدليل جعل السبب وغيره إياهما من قبيل التصور (قوله لا ما) أي المعنى أو الادراك الذي يراد أي من لفظ العلم في اصطلاح بعض الأصوليين وكان في النسخ لفظ به بعد يراد فامر شيخنا الشارح في درسه بشطبهما من النسخ ثم قال ويصح إبقاؤها على أن المراد إيرادها بدلاً وثناً أقول هذا إنما يحتاج إليه إذا أوجع الضمير في به إلى ما إذا أوجع إلى العلم فلا لفظ بعض ساقط من بعض النسخ ومن الشرح الكبير (قوله وهو) أي ما يراد في اصطلاح بعض الأصوليين إدراك خاص أي إدراك النسبة التصديقية عبارة شيخنا العدوي العلم عند الأصوليين الاعتقاد الجازم المطابق للحق عن دليل وعند المناطق الصورة الحاصلة في الذهن يقيناً أو ظناً أو جهلاً كما اهـ (قوله لأنه الخ) تعليل للنفى وقوله حينئذ أي حين إذا أراد العلم باصطلاح ذلك البعض وقوله لا يقبل التقسيم إلا في معنى إلى تصور أو تصديق إذا لشيء لا ينقسم إلى نفسه وغيره (قوله اشعار الخ) علة للعلة التي هي الاحتراز وعلة لتقييدهم بالاحتراز على ما مر (قوله عن أن يتصف علمه الخ) زاد في كبريه وعن أن يتصف بكونه ضرورياً ونظرياً اهـ لما في إطلاق الضروري على علمه تعالى من إيهام مقارنته للضرورة المستحيلة في حقه تعالى مع عدم ورود السماع به وإن كان معناه صحيحاً في حقه تعالى إذ علمه تعالى ليس عن كسب وفكر وفي إطلاق النظري من اقتضاء الحدوث لأنه ما يحصل عن نظر واستدلال فيكون مسبوقاً بالنظر والاستدلال أقاده ابن يعقوب (قوله إلى المعنى) يطلق المعنى على أربعة معان ما يقابل الجوهر وهو العرض وما يقابل المحسوس وهو المعقول وما يقابل اللفظ وهو ما يفهم منه ومطلق المدرك وهو المراد هنا (قوله ولأن التصور الخ) اعترض بأن المفسر بحصول هو مطلق العلم الشامل للنوعين لا التصور فقط وبأن الإقتصار على التصور يستلزم قصور التعليل الثاني وأقول مبنى الاعتراض أن المراد بالتصور في التعليل الثاني مقابل التصديق والمتجه عندي حله بقرينة تعريفيه بما ذكر على التصور مرادف العلم كما هو أحد استعماليه على ما قرره شارح الشمسية وعلى هذا الاعتراض أصلاً (قوله حصول الصورة) أي صورة أي صورة الشيء الحاصلة في النفس بناء على التحقيق أن العلم من مقولة الكيف وإنما جعله نفس الحصول تبيناً على لزوم هذه الصفة واعتبارها فيه وأما على أنه انفعال فهو على ظاهره لأن المراد بحصول الصورة قبول النفس إياها والمراد بصورة الشيء ما يكون آلة لامتيازها سواء كان نفس ماهية الشيء أو شيئاً أي مثاله كذا قال عبد الحكيم في حاشية القطب وقيل من مقولة الفعل بناء على ما يتبادر من لفظ الإدراك والأذعان ونحوهما وقيل من مقولة الإضافة بناء على أنه نسبة بين المدرك والمدرك ولا يرد على أنه كيف أنهم عرفوا الكيف بأنه عرض لا يقبل القسمة لذاته ولا يتوقف تعقله على تعقل غيره والعلوم النظرية تتوقف لأن المراد بالتوقف المنفي أن لا يعقل الأمع تعقل الغير كما في الأبوة والبنوة والعلوم الكسبية بعد تحصيلها ليست كذلك ولأنه يلزم أن يكون العلم جوهر أعرضاً أن كان الشيء ذو الصورة جوهر وكيفما عرضاً غيره إن كان عرضاً غير كيف وهو جوهر معدوم إن كان معدوماً لقولهم إن العلم عين العلوم ذاتاً لأن المراد بالعلوم في قولهم المذكور العلوم الذهنية وهو الصورة لا الشيء ذو الصورة إذ لا يشك عاقل في أنه غير العلم والمعلوم الذهني عين العلم ذاتاً وإنما يحتاجان اعتباراً فالصورة من حيث ذاتها معلومة ومن حيث حصولها في الذهن علم (قوله وهو من خواص الأجسام) لاقتضائه الانطباع في النفس والانطباع والنفس من خواص الأجسام وأما النفس في نحو كتبكم على نفسه الرجة فمعنى الذات ولأنه يستدعي سبق الجهل كما قال سيدي سعيد (قوله في إطلاقه الخ) تفريع على التعليلين أي في إطلاق المذكور من التصور والتصديق على علمه تعالى إيهام أنه جسم

(أنواع العلم الحادث)
المراد بالعلم مطلق
الإدراك لا ما يراد به في
اصطلاح بعض
الأصوليين وهو إدراك
خاص أي إدراك النسبة
التصديقية لأنه حينئذ
لا يقبل التقسيم
الآخر وتقييد العلم
بالحدوث للاحتراز عن
علم الله تبارك وتعالى
اشعاراً بترده سبحانه
وتعالى عن أن يتصف
علمه بالتصور أو
التصديق إذ كل منهما
مفسر بالإدراك الذي
هو وصول النفس
إلى المعنى ولأن التصور
حصول الصورة وهو
من خواص الأجسام
ففي إطلاقه على علمه
تعالى إيهام

وله نفس تنطبع فيها صور المعلومات أي مع عدم السمع والابصار بمعنى الإيقاع في الوهم أعنى الذهن (قوله
وان أراد به معنى صحيح) أي أراد بذلك كور من التصور والتصديق بان براد بالتصور في حقه تعالى علمه
بالمفرد كذا زبد بالتصديق علمه بوقوع نسبة القيام إلى زيد مثلاً وان في كلامه ما وصلياً زائدة فلا
تحتاج إلى جواب كحقيقة البعض والواو الحال فيكون في غير هذه الحال أولى بالابصار أو شرطية غائية
لجواب محذوف دلالة ما قبله عليه والواو عاطفة على محذوف أي ان لم يرد به معنى صحيح وان أراد (قوله وفي
هذا) أي التقييد المذكور (قوله على ان الخ) أي التحقيق كائن على ان الخ أي ما أفاده كلامه من
الاحتياج إلى التقييد أمر ظاهري والتحقيق كائن على ان الخ ويحتمل كون على ان بمعنى لكن فتأمل (قوله
لكن المصنف رحمه الله تعالى أواد الأيضاح) أي إيضاح المقصود فذكر القيد تصريحاً بالمقصود زائد في
الشرح الكبير ويخرج علمه تعالى حذو على قول بعض أكابر أهل السنة ان علمه تعالى يتعدد بتعدد
المعلومات وهو قول قوي وأما الرد عليه بلزوم دخول ما لا نهاية له في الوجود فيرد بأن استحالة دخول
ما لا نهاية له في الوجود إنما ثبتت في حق الحوادث أما في حق القديم فلا اه (أقول) هذا يقتضي
ان ذكر أنواع ليس يخرج العلم القديم على هذا القول وهو انما يسلّم اذا كان القائل به يقول ان تعدد
العلم القديم بتعدد المعلومات بتعدد الأنواع والظاهر انه عنده تعدد بالشخص فتأمل ثم أقول الاكتفاء في
إخراج العلم القديم بذكر أنواع انما يظهر بالنسبة ان يعلم عدم تنوعه لا مطلقاً فافهم (قوله المراد به الخ)
أقول لا يظهر رجوع الضمير إلى المفرد لانه يلزم عليه عدم مانعية التعريف اذ يصدق على التصديق انه ادراك
ماليس مشتملاً على النسبة الحكمية اذ من جملة ما ليس مشتملاً على النسبة الحكمية نفس النسبة الحكمية
ضرة عدم اشتغال الشيء على نفسه فتعين أن يكون الضمير راجعاً إلى ادراك المفرد وما واقعة على ادراك أي
المراد بادراك المفرد ادراك ليس مشتملاً على النسبة الحكمية أي ليس متعلقاً بها فهو من اشتغال المتعلق
بالكسر على المتعلق بالفتح وعبرة كبيرة بعد قول المصنف مفرد المراد به ماليس نسبة حكمية سواء كان
جوهر أو عرضاً كتريد وضرب أو جوهر أو عرضاً كضارب اه والضمير فيها عائد على المفرد لعدم انحصاره
الاشتغال فتأمل (قوله على نسبة حكمية) تطلق النسبة الحكمية على النسبة الكلامية وهي تعلق المحمول
بالموضوع أو التالى بالمقدم إيجاباً أو سلباً وعلى وقوع هذه النسبة وعدم وقوعها أي مطابقتها لنفس الامر
وعدم مطابقتها ومن الإطلاق الثاني قوله هنا ماليس مشتملاً على نسبة حكمية وقوله بعد الانها غير حكمية
ومن الاول ما يأتي في قوله أي وادراك وقوع نسبة حكمية وفي قوله والاخر ادراك النسبة الحكمية
و يتقرر بعبارة هكذا بسط ما عترض به وقوله نسبة حكمية أي مدركة على درجة الاذعان كما يؤخذ من كلامه
بعد فدخل في التصور ادراك النسبة الحكمية لا على الوجه المذكور كما صرح به قرادود (قوله تصور اعلم)
أي علم بالتصور رأي سمي به (قوله فادراك كالجنس) أي في الشمول ولم يجعله جنساً حقيقياً لاعتبار اختلاف
الكثير من المقول عليهم الجنس بالحقائق والاختلاف التصوري والتصديق المقول عليهما الادراك ليس بالحقيقة
بل باعتبار المتعلق بفتح اللام هذا ما ظهر لي فتأمل له وأما توجيه ذلك بان الادراك عرض يزول والاجتناس
الحقيقية متقدمة مستمرة فبريدانه يقتضي ان كل عرض له جنس حقيقي ولا دليل على ذلك بل صريح كلامهم
يبطله كما يعرف بالوقوف على تقريرهم تعاريف الامور العرضية كاللفظ والبياض والزمن على أنه عرض
وغير ذلك مما لا يحصى (قوله ويتناول) مستأنف لا عطف على يخرج والضمير فيه لادراك المفرد وما في قوله
ما لا نسبة له واقعة على ادراك بقرينة التمثيل ودخل في قوله ما لا نسبة له أصلاً ثلاث صور ادراك الموضوع وحده
وادراك المحمول وحده وادراكهما معاً معادون النسبة بينهما ودخل في قوله وما فيه نسبة الانها غير حكمية
أي مدركة على وجه الاذعان أربع عشرة صورة وادراك النسبة الإضافية كالنسبة في ابن عمرو وهي بنوة
زيد اعمر ووالتي هي كالنسبة في الحيوان الناطق وهي كون الثاني صفة الاول والنسبة الكلامية بتسميها
الخبرية والانشائية والنسبة الحكمية التي هي الوقوع أو عدمه بدون الاذعان وادراك الموضوع أو المحمول

وان أراد به معنى صحيح
وفي هذا تنبيه على ان
التقييد مراد لمن لم
يقيد وأنه كان ينبغي
له التقييد على ان ذكر
الانواع يكفي في ذلك
لان علمه تعالى ليس
بانواع لكن المصنف
رحمه الله تعالى أراد
الايضاح (ادراك مفرد)
المراد به ماليس مشتملاً
على نسبة حكمية
(تصور اعلم) فادراك
كالجنس وتقييده
بالمفرد يخرج التصديق
ويتناول ما لا نسبة له
أصلاً كادراك زيد وما فيه
نسبة الانها غير حكمية
كادراك بنوة زيد
اعمر ونحوهما
(ودرك) اسم مصدر
بمعنى ادراك أي
وادراك

وقوع (نسبة) حكمية
(بتصديق رسم) من
الوسم وهو التسليم
وتقرر هذا الكلام
أن العلم الذي هو حصول
صورة الشيء في الذهن
ينقسم الى تصور
وتصديق أما التصور
فهو حصول صورة الشيء
فيه من غير حكم عليه
بنفي أو اثبات كادراك
الانسان من غير حكم
عليه بشئ وأما التصديق
فهو ادراك ان النسبة
واقعة أو ليست بواقعة
أي الادعاء لذلك كادراك
ان زيداً كاتب أو ليس
بكاتب هذا هو مذهب
الحكماء وليس قول من
قال التصديق عندهم
هو الحكم خارج عن
هذا لان الحكم مقول
بالاشتراك عندهم على
معنيين أحدهما هذا
أعني ادراك ان النسبة
واقعة أو ليست بواقعة
والآخر ادراك النسبة
الحكمية التي هي ثبوت
شئ لشيء أو انتفاء عنه
فعل من فسر التصديق
عندهم بالحكم أراد
الاول وأما التصديق
على مذهب الامام الرازي
فسركب من أربع
ادراكات ادراك المحكوم
عليه وادراك المحكوم
به وادراك النسبة
الحكمية التي هي مورد
الاجتناب والسبب

أو هما مع النسبة الكلامية أو مع الحكمية بدون الادعاء أو مع النسبة بدون الادعاء وادراك النسبة
المشكوك فيها أي المتردد فيها باستواء أو من جوحية فدخلت المتوسطة في صورة التصور بمجموع عشرة صور
هي خمس وعشرون تفصيلاً باعتبار شمول الكلامية قسمين والمشكوك في قسمين هذا ما ظهر لي بناء على أن المراد
بالادعاء هنا التسليم والقبول لا مطلق الادراك وسيأتي ما فيه (قوله وقوع نسبة حكمية) أراد بها هنا
النسبة الكلامية كما مر (أقول) لا يخفى انه لا حاجة الى حل النسبة في كلام المصنف على النسبة الحكمية
بمعنى الكلامية المحوج ذلك الى تقدير المضاف بل الاولى لها على النسبة الحكمية بمعنى الوقوع وعدمه لعدم
الاحتياج حينئذ الى التقدير فان قيل النسبة بمعنى الوقوع أو الادعاء من المفردات في المصنف لها حتى يسمى
ادراكاً كما تصديقاً قلت كانه كونها مورد الادعاء والقبول بخلاف بقية المفردات أفاده في كبره ثم قال
وهذا الذي ذكره المصنف تعريفاً للعلم بالتقسيم المتعدد تعريفه بالحد كذهب اليه امام الحرمين والغزالي
وتعريفه بالمثل أن يقال العلم كالنور (قوله بتصديق) أي بحكم كاسمائي (قوله وسيم) من الوسم وهو
التعليم والمراد سمي وانما سمي تصديقاً تعليماً للاشرف احتمالاً به وهو الصدق وذلك لان التصديق لغة النسبة
الى الصدق والخبر وان احتمال الصدق والكذب لكن صدوله الصدق ليس الا وأما الكذب فاحتمال عقل على
كما صرح به السعد (قوله الذي هو حصول الخ) تقدم تريباً للكلام على هذا التعريف (قوله من غير حكم
عليه) قيل هذا القيد يستدعي أن لا يوجد له تصور الا تصور لشيء الامم حكم ولا أقل من الحكم بان هذه
الصوره وفيه أنه على تقدير تسليمه فترق بين الحكم الصريح والضمي والمراد هنا الحكم الصريح كما هو المتبادر
ولو استأزم كل تصور حكم لزم التسلسل والاول أن يقول من غير حكم معه أو زيادة لفظ وبه لان الاعتبار في التصور
عدم مقارنة الحكم مطلقاً كذا في حاشية عبد الحكيم على القطب (قوله بنفي أو اثبات) ظاهره أن المحكوم به هو
النفي والاثبات وليس كذلك فجعل الباء لتصور الحكم أي من غير حكم عليه مصور بنفي أي ادراك الانتفاء
أعني عدم الوقوع أو باثبات أي ادراك الثبوت أعني الوقوع أو يجعل النفي والاثبات بمعنى المثبت والمنفي (قوله
ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة) أي مطابقة لنفس الامر أو ليست مطابقة فالوقوع وعدمه وصفان
عارضان للنسبة الكلامية (قوله أي الادعاء لذلك) قال الخبيص في شرحه على التهذيب معنى ادعاء النسبة
ادراكها على وجه يطلق عليه اسم التسليم والقبول اه وهذا ما ارتضاه الشارح فيما مروج عمله التحقيق
ونقل عن العضد والسعد والسيد والعهدة على الناقل ونقل بس في حاشيته على الخبيص عن العضد أن
الادعاء الاعتقاد سواء كان راجحاً وهو الظن أو جازماً غير مطابق وهو الجهل المركب أو مطابقاً راسخاً لا يعرض
له الزوال بشكك المشكك وهو اليقين أو غير راسخ وهو التقليد بواقعة ما في كلام غير واحد أن الادعاء
عند المناطقة بمعنى الادراك وعند المتكلمين بمعنى التسليم والقبول ورجه كثير من الاشياخ (قوله هذا) أي
كون التصديق ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة هو مذهب الحكماء فهو عندهم بسيط والتصورات
الثلاثة أعني تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة شروط له وهذا هو التحقيق خلافاً لما سأتى عن
الامام (قوله بالاشتراك) أي اللفظي كما هو المنصرف اليه عند الاطلاق (قوله والآخر ادراك النسبة
الحكمية) أراد بها هنا الكلامية كما مر ولهذا قال التي هي ثبوت الخ احترازاً عن النسبة الحكمية بمعنى
الوقوع وعدمه (قوله التي هي ثبوت شئ لشيء أو انتفاء عنه) أقول التحقيق عندهم أنهم ثبوت شئ
لشيء أي تعلقه به سواء كانت القضية موجبة أو سالبة ولذلك يقولون ان النسبة الكلامية مورد الاجتناب
والسلب فهي في القضية الموجبة مثبتة وفي السالبة منفية فكان الاولى حذف قوله أو انتفاء عنه ثم
رأيت شيخنا العدوي نبه على ذلك (قوله الامام الرازي) هو المراد اذا أطلق الامام عند الاصوليين
والمتكلمين بخلافه عند الفقهاء فالمراد به امام الحرمين (قوله فركب من أربع الخ) فالادراكات الثلاثة
الاولى أيضاً شرط وعند لا شروط وكان ينبغي أن يقول من أربعة ادراكات لان واحداً الادراكات المذكورة
والعبرة في تذكيره سدوداً بينه بالواحد لا بالجمع كما صرح به الاشعري ومثله يقال في قوله لا أي أو من

ثلاث ادراكات (قوله ان لم يكن الحكم عنده ادراكا) أي بان كان فعلا من أفعال النفس كهلوا ابتداء ومن
التعبير عن الحكم بالاستناد والايقاع والانتزاع وبالايجاب والسلب بالاثبات والنفي والذي قاله عبد
الحكيم أن الامام يقول بان الحكم فعل الادراك وقال أيضا ان كون الحكم فعلا مذهب متأخرى المنطقة
والتحقيق انه ادراك ويؤيده قول السيد الايقاع والانتزاع والايجاب والسلب والاثبات والنفي الفاظ يراد
بهم غير ما يتبادر منها وهو أعنى الغير ادراك أن النسبة واقعة وأليست واقعة (قوله بين المذهبين الخ) ينبغي
على الخلاف أن التصديق الضروري يكفي في كونه ضروريا عندهم كون النسبة ضرورية وان كانت
الاطراف نظرية وأما عنده فلا بد في كونه ضروريا من كون الإجزاء كلها ضرورية ولهذا كثيرا ما يستدل
ببداية التصديقات على بدها التصورات أفاده في الشرح الكبير (قوله ولان الحكم الخ) أقول المحفوظ
في التعاليل الثلاثة مختلف فلا اعتراض بان العاليتين الأخيرتين لازمتان لما قبلهما (قوله ولان تصور
الطرفين) وكذا تصور النسبة لأنه تعرض في بيان الفرق لهما وأظهر وجودا قاله عبد الحكيم (قوله
والمبادر من عبارة المصنف مذهب الحكماء) انما قال والمبادر لما كان محل كلام المصنف على مذهب الامام
بجعله من باب حذف الواو مع ما عطف والتقدير ودرك نسبة وأجزاء القضية الثلاثة كذا قيل وفيه ان حذف
الواو مع ما عطف انما يجوز اذا أمن اللبس ولبعضهم هنا كلام يعلم رده مما ذكرناه عند قول المصنف ودرك
نسبة فتدبر (قوله وقدم) قراءة بصيغة الامر أولى من قراءته بصيغة المجهول لفائدة صيغة الامر وجوب
ذلك التقديم صناعة وبالوجوب صرح المصنف في شرحه ولا بعده فيه صناعة وان نظريه (قوله أي في الذكر)
أي في وقت الذكر الخ وفي كلامه اشارة الى أن عند في كلام المصنف معنى في وأن المراد بالوضع ماذكر (قوله
أي حقيقة) أي ذاته لا مفهومه كما لا يخفى (قوله من غير أن يكون) أي المقدم علة فيه أي في المتأخر اذ
بذلك من نحو حركة الاصبع فانها مقدمة على حركة الخاتم ولكنها علة فيها وان كانت عند أهل السنة غير
مؤثرة فيها بل حركة الخاتم يخلق الله تعالى وان كانت لازمة علة لحركة الاصبع واجبة عندها لان ذلك عارض
بسبب حركة الاصبع فلا يمنع تعالى القدرة بها والمراد بتقديم حركة الاصبع على حركة الخاتم تقدمها عليها في الرتبة
العقلية أما في الوجود الخارج فيفقار انان وأقسام التقدم خمسة التقدم بالعلو والتقدم بالطبع وقدم فتهما
والتقدم بالزمان كتقدم الاب على الابن والتقدم بالمكان كتقدم الامام على المأموم والتقدم بالشرف كتقدم
العالم على الجاهل (قوله والتصور كذلك) أي كالواحد ولو قال وكالتصور بالنسبة الخ لكان أخضر (قوله
على كلا المذهبين) أي مذهب الحكماء ومذهب الامام وقوله لانه اما شرط أي كما هو مذهب الحكماء أو شرط
أي كما هو مذهب الامام أي والشرط يجب تقدمه على المشروط والشرط يجب تقدمه على الكل زاد في كبريه
والتحقيق أن التصديق انما يتوقف على تصور يناسبه فاذا رأينا شيئا من بعد صبح أن نحكم عليه بانه شاغل فراغا
لان هذا يثبت له بمجرد كونه جسمان غير افتقار الى شيء آخر ولو أردنا أن نحكم عليه بالتحرك مثلا لم نستطع
حتى نتصور أنه انسان أو فرس مثلا اه (قوله لتقدم التصورات الخ) هذا التعليل من جملة قول هذا البعض
وهو من تعليل الخاص بالعام (قوله لتقدم الخ) علة لقوله أحسن وقوله فيها أي في عبارة المصنف وقوله
القول الشارح أي تصور القول الشارح فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه لانه متصور والمراد بغيره
من التصورات التصورات التي ليس معها قول شارح كتصور الامور البدئية وقوله والجهة أي التصديق
بالمثل ما هو والمراد بغيرهما من التصديقات التصديقات بالقضايا التي ليست أقسية كالصديق بزبد قائم (قوله
للعلم) أي مطلقا سواء كان تصورا أو تصديقا (قوله ما احتاج) في بعض النسخ ما احتج أي ما احتجج في
حصوله (قوله يعني الى الفكر والنظر) زاد في كبريه في دليل أو تعريف اه واعمل وجهه تعبيرة يعني
عدم تداول التعبير بالتأمل في تعريف النظري بين القوم أو قلته وعطف النظر على الفكر من عطف المارادف
(قوله كادراك حقيقة الانسان) مثال للنظري من التصور والمثالان بعده للنظري من التصديق ومثله

الحكم نفس التصديق
عندهم وجزء التصديق
عنده ولان تصور
الطرفين شرط عنده
وشرط عندهم والمبادر
من عبارة المصنف
مذهب الحكماء (وقدم
الاول) أي التصور على
التصديق (عند الوضع)
أي في الذكر والكتابة
والتعلم والتعليم (لانه
مقدم) على التصديق
(بالطبع) أي بحسب
اقتضاء طبيعة التصور
أي حقيقته والمقدم
بالطبع هو الذي يكون
بحسب محتاج اليه
المتأخر من غير أن
يكون علة فيه كالواحد
والاثنين والتصور
كذلك بالنسبة الى
التصديق على كلا
المذهبين لانه اما شرط
أو شرط وعبارة المصنف
أحسن من قول بعضهم
وقدم القول الشارح
على الجهة وضعا لتقدم
التصور على التصديق
طبعيا لشمول التصور
والتصديق فيها القول
الشارح وغيره من
التصورات والجهة
وغيرها من التصديقات
ثم شرع في تقسيم آخر
للعلم بقوله (و) العلم
(النظري) باسكان الياء
(ما احتاج للتأمل) يعني
الى الفكر والنظر

بمثالين اشارة الى أنه لا فرق في التصديق بين أن يكون دليله عقليا كالمثال الثاني أو نقليا كالاول (قوله وعكسه)
 المراد العكس اللغوي وهو الخالف (قوله الى حدس أو تجربة) الحدس التخمين المستند الى اشارة والتجربة
 التكرار (قوله كتصورك وجودك) كون الوجود ضروريا بالنظر لبقائه وهو العدم فكل عاقل يدرك
 كونه غير معدوم بالضرورة وأما بالنظر لفهمه كونه زائدا على الذات فهو نظري ولهذا الاختلاف العقلاء
 فيه بالنظر لهم على أقوال فقل انه حال وقيل وجهه واعتبار وقيل عين الوجود مطلقا وقيل غير الموجود
 مطلقا وقيل عينه في القديم غيره في الحوادث (أقول) انظر لمعبر هنا بالتصور وفي قوله كادراك حقيقة
 الانسان بالادراك مع أن المثالين من التصور ولعله للتفنن فتأمل (قوله وادراك أن الواحد نصف الاثنين) أي
 التصديق بذلك (قوله الاوليات) هي القضايا التي لا يتوقف التصديق بها على شيء أصلا نسبة الى الاول
 لتصديق النفس بها بمجرد التفاتها اليها من أول وهلة كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء
 ونقل شيخنا العدوي في أقسام الحجج عن بعض المحققين ضبط الاوليات بضم الهمزة وسكون الواو جمع أولى وأما
 الحدسيات فهي القضايا المتوقعة على حدس وتخمين كقولهم نور القمر مستفاد من نور الشمس وبيان
 الحدس فيه أنهم رأوا القمر كما بعد عن الشمس زائدا من نوره وكما قرب منها نقص ما رآه من نوره لأن
 القمر كروي كالشمس وسائر الكواكب مظلم صقيل مستدير نصفه المقابل للشمس بسبب انطباع نورها فيه
 لصقلته فهو في حال اجتماعه معها أول الشهر يكون النصف النير بتمامه من فوق لكون الشمس حينئذ فوقه
 لانها في السماء الرابعة وهو في السماء الدنيا فلا يرى من نوره شيئا فاذا دارفها الى جهة المشرق حدث عند ذلك
 الهلال فيكون المقابل لنصف النير المقابل لها جزأ يسيرا وكما بعد عنها عظم الجزء المقابل لنصف
 النير المقابل لها وهكذا الى أن يصير جميع النصف النير مقابلا لنا وذلك ليلة البدر حين يكون بينه وبينها ستة
 أبرج فاذا أخذ بعد ذلك في القرب منها تناقص ما رآه من نصفه النير الى أن يصير المقابل لنا جميع النصف المظلم
 ويصير جميع النصف النير من فوق وذلك عند اجتماعه معها ثانيا وهكذا فهذا الحدس هو سند تلك القضية
 وبما قررناه يعرف ما وقع غيرنا من السهو والتجربيات هي القضايا المتوقعة على التجربة كقولهم السقمونيا
 مسهلة للصغراء التي هي إحدى الطبائع الأربع (قوله وسيأتي بيانها) أي بيان هذه الثلاثة في أقسام الحجج
 (قوله وهذا) أي دخول الحدسيات والتجربيات في الضروريات وتوحيدها من جهة من توقفتها على
 الحدس والتجربة مجرد اصطلاح أي اصطلاح مجرد عن اقتضاء العقل أو اللغة أي ليس المراد مجردا عن المناسبة
 لان فيه المناسبة كما أشار اليها بقوله فان النظرى الخ فهو علة للحدوف أي ارتكبه لان النظرى الخ يصح جعل
 الحدوف شيئا مفرغا على ما ذكره تقديره فتوقفها على الحدس والتجربة لا بدخلها ما في النظرى لان النظرى
 الخ (قوله ولا يصدق) أي النظر الاصطلاحي (قوله وحينئذ) أي حين إذا لا يصدق النظر الاصطلاحي على
 التجربة والحدس كذا قيل (أقول) لا يظهر ارتباط بين كون النظر الاصطلاحي لا يصدق على التجربة
 والحدس وبين وجوب أن يعنوا بالنظر هنا ما هو أعم من القياس ولو أحقه والذي يظهر لي أن المعنى وحين
 إذا كان النظرى منسوب الى النظر الاصطلاحي وان في كلام الشارح حذف السبب والاكتفاء بالسبب
 والتقدير وحين إذا كان النظرى منسوب الى النظر الاصطلاحي تخرج الاشياء المكتسبة بالاستقراء والتمثيل
 مع أنها من النظريات فيجب أن يعنوا بالنظر هنا أي في مقام بيان النظرى ما أي معنى هو أعم من القياس
 ولو أحقه التي هي الاستقراء والتمثيل بان يراد به ما يوصل الى المجهول من تعريف أو قياس أو استقراء
 أو تمثيل لا ما يخص التعريف والقياس فيكون مقصود الشارح بهذه العبارة بيان أن تلك الاشياء المتوهم
 خرجها من النظريات من كون النظرى منسوب الى النظر الاصطلاحي داخل في النظريات وبيان أن
 المنسوب اليه ليس النظر الاصطلاحي فقط وان أوهمه قوله فان النظرى الخ بل ما يعم الاصطلاح وما ألحق
 ببعض أنواعه وهو القياس من الاستقراء والتمثيل فتأمل (قوله لا لتردد) أي على التعريفين اذ لو أبقى
 النظر على معناه الاصطلاحى فقط لكان تعريف النظرى غير جامع وتعريف الضرورى غير مانع (قوله

(وعكسه) أي ما لا يحتاج
 الى فكري ونظري (هو
 الضرورى الجلى) أي
 الواضح سواء افتقر
 الى حدس أو تجربة
 أو لا كتصور وجودك
 وادراك أن الواحد
 نصف الاثنين فيدخل
 في الضروريات القضايا
 الاوليات والحدسيات
 والتجربيات وسيأتي
 بيانها لان الاخرين
 وان توقفتا على حدس
 وتجربة فليس بمتوقفتين
 على فكر ونظر وهذا
 مجرد اصطلاح فان
 النظرى منسوب الى
 النظر الاصطلاحى ولا
 يصدق على التجربة
 والحدس لما عرفت
 من تفسيره وحينئذ
 يجب أن يعنوا بالنظر
 ما هو أعم من القياس
 ولو أحقه لئلا ترد
 الاشياء المكتسبة

بالاستقراء والتعميل
وقيل العلوم الحادثة
كلها ضرورية ووجه
بان العبد لا تأثره في
شيء من العلوم فصول
العلوم كلها لا يقدر
على دفعه فيكون
ضروريا وقيل كلها
نظرية ووجه بان
العبد في ابتداء وجوده
كان خاليا من جميع
العلوم فأكسبها شيئا
فشيئا وقد ذكرنا ان
الضروري يطلق بمعنى
آخر والخلاف في النسبة
بينه وبين البدهي مع
فوائد أخرى في الشرح
(ومابه الى تصور
وصل) على لفظ المبني
للمجهول أي توصيل
أي ما توصل به الى تصور
(يدعي بقول شارح)
لشرحه الماهية ويسمى
أيضا معرفة وتعريفها
فما وقعت على بعض
التصورات وهو المعروف
وذلك كالحیوان
الناطق تعريفا للانسان
فانه توصيل الى تصور
الانسان (فالتعميل) أي
فالتعريف بما يغني الطالب
(ومالتصديق به توصلا)
على صفة المبني
للمجهول أي وما توصل
به لتصديق نحو العالم
بمتغير وكل متغير حادث
فانه توصل الى ان العالم
حادث (بحجة يعرف
عند العقلاء) أي أرباب
هذا الفن وألفي
العقلاء للكمال وسمي

بالاستقراء والتعميل) الاول تتبع أفراد المحكوم عليه كقوله كل حيوان يتحرك فكذلك الاسفل عند المذمغ
والثاني هو القياس الاصولي كقوله الشافعي النبيذ حرام كالخمر وسمي بسط الكلام عليهما ان شاء الله تعالى
(قوله وقيل العلوم الخ) هذا القول والقول الذي بعده مقابلا لما في المتن قال في الكبير ما ملخصه ان الخلاف
لفظي لانه لو اطلع كل من القائلين على ما أراد الاخر لو افقه على مراده فالتخلاف في التسمية اذ من يقول بانها
كلها ضرورية لا يمنع أن بعضها مسبوق بنظر ومن يقول بانها كلها انظرية لا يمنع أن بعضها صار
ضروريا لا يحتاج الى نظر ثم نقل عن الفخر مذهب ارباعا وهو أن التصورات كلها ضرورية وان التصديق
ينقسم الى الضروري والنظري ونقل احتجاجه لذلك ورد ببعض العلماء عليه فراجع (قوله بان العبد
لا تأثره في شيء من العلوم) بل هو مجبور في قالب مختار والمؤثر هو الله تعالى ووجه أيضا كفاي الكبير بان
حصول العلم عقب التعريف أو الدليل اضطراري لا قدرة على دفعه (قوله قد ذكرنا أن الضروري الخ)
حاصل ما ذكره بايضاح أن الضروري كما يطلق في مقابلة النظري فيفسر بما تقدم بطابق في مقابلة الاكتسابي
فيفسر بما لا يكون تحصيله مقدورا للمخلاق فيكون أخص من الضروري بالمعنى الاول فالعلم الحاصل
بالابصار المقصود من كان مغضاعينيه ففتحهما قصدا ضروريا على الاول دون الثاني لانه مكتسب للعبد
بفتح عينيه (قوله والخلاف في النسبة الخ) حاصله مع الايضاح ان البدهي ي يطلق على الضروري بالمعنى
الاول المذكور في المتن فيكون مرادفاه و يطلق على ما لا يتوقف على شيء أصلا فيكون أخص من الضروري
لانفراد الضروري على هذا بالحدسيات والتجربيات لتوقفهما على الحدس والتجربة ثم قال تنبيه ذكر
السعد في شرح المقاصد عن الامام ان أول مراتب وصول النفس الى المعنى شعور فاذا حصل وقوف النفس على
تمام ذلك المعنى فتصور فاذا بقي بحيث لو أراد استرجاعه بعد ذهابه أمكنه يقال له حفظ ويقال لذلك الطالب
تذكر ولذلك الوجدان ذكر اه (قوله وبين البدهي) أقول أعاد الشارح لفظ بين للخروج من عهدة
الخلاف في جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض وهي في مثل ذلك مؤكدة بين الاولى
فستقل ما قيل لاحاجة الذين الثانية لان البينية لا تكون الا بين متعدد والبدهي من بدعه اذا فاجاه (قوله
بقول شارح) القول بمعنى المقول فهو مجاز مرسل علاقته التعلق واسناد الشرح اليه مجاز عقلي من الاسناد الى
الآلة لكن هذا قبل جعل القول الشارح علما للتعريف اما بعده فلا تجوز اذ الاسناد المنقول حقيقة
(قوله لشرحه الماهية) أي بالكنهه أو بالوجه ليصدق على جميع أقسام المعرفة وما ذكره تعليل للجزء الثاني
من جزأى الاسم أو ما تسميته قولاً فلا يقال أي يحصل على المعرفة بفتح الراء وعلمه شارح التسمية بانه في
الاعراب مركب والقول برادف المركب (قوله ويسمى أيضا معرفة) بكسر الراء وتعريفها ما يطلق المعرفة
عليه فمجاز عقلي من الاسناد الى الآلة وأما إطلاق التعريف عليه فمجاز مرسل علاقته التعلق أي معرفته
بفتح الراء لكن هذا قبل جعله ما علم له اما بعده فلا تجوز لاسم (قوله فذا) تفرع على كون ما توصل به
الى التصور يدعي بالقول الشارح وبالمعرف والتعريف وقوله واقعة على بعض التصورات أي المتصورات
فالمصدر بمعنى اسم المفعول لان المعرفة متصور لا تصور وعلى قياس ذلك يقال في قوله * ومالتصديق به توصلا
* فإياه واقعة على بعض التصديقات بمعنى المصدق بها (قوله تعريفا للانسان) احترازه عن الحيوان
الناطق علما (قوله أي فالتعريف الخ) قال في الكبير و يطلق الابهتال على النظر والتأمل أي فلتأمل اه
ولم أره في القاموس ولا في المختار وفيه سبحانه يقال بهلته كنعته أي خيلته مع رأيه كاهلته اه فيجتمل أن
يكون الابهتال في كلامه افتعالا من بهله أي خلاه مع رأيه أي فلتترك المناطقة مع رأيهم أي لا تعترض عليهم
بل سلم لهم وعلى كل حال فهو تسكئة للبيت (قوله وأل في العقلاء للكمال) أي للعهد والمعهود ذوو كمال العقل
الذين هم أرباب هذا الفن وهذا يدفع ما يقال ان العوام لا يعرفون ان الموصل الى التصديق يسمى بحجة مع
انهم عقلاء (أقول) يدعي الشارح أمرا ان الاول انه كان المناسب أن يقول قال بفناء التفرع الثاني ان
صنيعه يوهم ان غير أرباب هذا الفن ليسوا كاملين عقلاء وعومه ظاهر الفساد فتأمل (قوله وسمي) أي ما توصل

به الى التصديق بذلك أي بالحجة (قوله ثم لما كان الخ) هذه العبارة للتفسير في شرحه على اليسار وحيث أتى بها
الشارح فذول على المتن وبيان الوجه ادخال بحث الدلالة في هذا الفن مع انه ليس منه (قوله مبنيا على
أربعة أركان) أي على قواعد أربعة أركان من بناء الكل على الاجزاء لان علم الميزان قواعد باحثة عن ثلثة
الاربعة وقوله تصورات أي مقاصد تصورات وهي المعارف لاجل قوله ومبادئها وقوله وتصديقات أي مقاصد
تصديقات وهي الاقيسة لاجل قوله ومبادئها والتصورات والتصديقات في عبارته بمعنى التصورات والمصدق
بها كمر (قوله الذاتي) أقول لحن النخاعة من قال في النسبة الى ذات ذاتي وقالوا الصواب ذروي بحذف تاء التأنيث
المجعولة عوضا عن لام الحكمة المحذوفة اعتبارا طوار هذه الامم ورد الالف المنقوبة عن الواو لتحريكها وانفتاح
ما قبلها الى أصلها وهو الواو وسيأتي فيه مزيد كلام (قوله القسم من المفرد) أقول فيه مسامحة اذا السكينة
من قبيل المعاني والمفرد من قبيل الالفاظ لما انقران السكلى وصف في الحقيقة للمعنى والمفرد وصف في الحقيقة
اللفظ فكيف يجعل الاول قسمين الثاني والجواب ان في العبارة حذف والتقدير بالقسم داله من المفرد
(أنواع الدلالة اللفظية الوضعية)

أخذ الشارح قيدا اللفظية من البيت الثاني وسيأتي له زيادة الوضعية في قول المصنف دلالة اللفظ أخذ من هذه
الترجمة ففي صنيع الشارح اشارة الى أن في كلام المصنف النوع البديعي المسمى بالاحتباك وهو أن يحذف
من كلام السكاليين ما أثبتته في الآخر (قوله لاستناد جميعها) أي جميع أنواعها الثلاثة (قوله مصدر دل)
أي سمعي اذ قياس مصدر الفعل الثلاثي المتعدي فعل بفتح الفاء وسكون العين كما قال ابن مالك
فعل قياس مصدر المعدي * من ذي ثلاثة كرردا

(قوله من كلام الشيخ) يعني ابن سينا لانه المراد عند اطلاق الشيخ في هذا الفن والشفاء كتاب له في العلوم
الحكمية (قوله بالاشتراك) أي اللفظي وانما لم تكن حقيقة في أحدهما مجازا في الآخر مع ان الحمل على
المجاز أولى كما هو الاصح عند الاصوليين لان المجاز أبلغ لان محل ذلك اذا تعينت الحقيقة في أحد المعنيين وشك
فيها في الآخر أما اذا لم يكن كذلك بل احتمل كل منهما حقيقة اللفظ فيه ومجازا في الآخر فالحمل على الاشتراك أولى
أفاده الشارح في كبره (قوله كون أمر) هو الدال بحيث أي ملتبسا بحيث أي بحالة ككونه موضوعا
للأمر الثاني (أقول) قد علمت انهم أخرجوا حيث في مثل هذه العبارة عن موضوعها من وجهين فانهم
تجاوزوا بها وهي طرف مكان الى الحالة تشبها لها بالمكان وأدخلوا عليها الباء مع انها لا تخرج عن النصب محلا
على الظرفية لا الى الجرح من اعتمادا على قول بعض النحاة بغيرها قليلا وذ كر سیدی سعيدانه اعترض على
التعريف بان الحميميات تحتجب في الحد لانها لا تدل على الحصول وانما تدل على القابلية اهـ والبحث فيه مجال
وقوله يفهم منه أي يكون شأنه أن يفهم منه بسبب تلك الحالة أمر آخر وهو المدلول أي بعد العلم بوجه الدلالة
وهو الوضع واقتضاء الطبع والعلية والمعلولية أو العلم بالقرينة ليشمل دلالة اللفظ على المعنى المجازي المستعمل
هو فيه كما قاله عبد الحكيم وفيه مزيد كلام يأتي وقوله فهم أي بالفعل أول يفهم أي بالفعل والمراد بفهم الامر
الثاني مجرد الالتفات والتوجه اليه كما نقله عبد الحكيم عن السيد فلا يردانه يلزم على التعريف أن لا يكون
اللفظ دلالا عند تكرره لا متناع فهم المفهوم هذا ولا بد في الدلالة عند أهل هذا العلم من اطرادها ولا عبرة القطب
في تعريفها بقوله كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه معناه للعلم بوضعه قال السيد قوله متى أطلق أي كلما
أطلق فان الدلالة المعتبرة في هذا الفن ما كانت كلية وأما اذا فهم من اللفظ معنى في بعض الاوقات بواسطة
قرينة فاصحاب هذا الفن لا يحكمون بانه دال عليه بخلاف اصحاب العربية والاصول اهـ وقال عبد الحكيم
اعلم ان دلالة اللفظ على المعنى المجازي اذا استعمل فيه مطابقة عند أهل العربية لان اللفظ مع القرينة
موضوع للمعنى المجازي بالوضع النوعي كما صرحوا به وأما عند المنطقيين فان تحقق الزوم بينهما بحيث
يمنع الانسكاك فهي مطابقة والافلا دلالة على ما صرح به قدس سره في حواشي المطالع اهـ وقوله فان
تحقق الزوم بينهما الظاهر ان المراد بين اللفظ والقرينة بان كان مهبجوا الحقيقة اللغوية فتأمل

بذلك لان من تسميته
بجذبه أي غلبه ثم لما
كان علم الميزان مبنيا
على أربعة أركان
تصورات ومبادئها
وتصديقات ومبادئها
وكانت مبادئ
التصورات السكيات
الخمس المنقسمة الى
الذاتي والعرضي القسمين
من السكلى القسم من
المفرد القسم من
اللفظ القسم من الدال
وكان المراد دلالة اللفظ
الوضعية لعدم اعتبارهم
غيرها بدأ بها فقال
(أنواع الدلالة)
اللفظية (الوضعية)
وصفها بالوضعية لاستناد
جميعها الى الوضع
والدلالة بتأنيث الدال
مصدر دل وهي على
المفهوم من كلام الشيخ
في الشفاء تطلق على
معنيين بالاشتراك
أحدهما كون أمر
حيث يفهم منه أمر
آخر فهم أول يفهم
والثاني

و يؤيد ما قاله السيد قول السعد في شرح الشمسية والوضع أي هنا تعين الشيء ليسدل على شيء آخر من غير قرينة اهـ لئلا يصرح في ذلك الشرح نفسه كما قاله الغنيمي بأن المجاز يدل بالمطابقة على معناه المجازي قال اذا مراد بالوضع في تعريف الدلالة أعني من الشخصى كافي المفردات والنوعى كافي المركبات والالبعيت المركبات خارجة عن الأقسام والمجاز موضوع بالنوع فدلالته على معناه المجازي بالمطابقة لانها دلالة على ما وضع له بالنوع اهـ قال الغنيمي فانظر مع قوله في تعريف الوضع هنا من غير قرينة اهـ (أقول) اذا جعل ما ذكره في دلالة المجاز حريا على رأى أهل العربية والاصول اندفع التعانف بين كلاميه فتأمل ثم قوله من غير قرينة أي منفكة فلا ينافي ما مر عن عبد الحكيم (قوله فهم أمر) أي بالفعل فهو وأنخص من المعنى الاول والفهم بمعنى الانفهام أو هو مصدر المبني للمفعول والمراد كون الدال ان فهم أو فهم منه المدلول بالفعل فلا يردان الفهم وصف الشخص الفاهم والدلالة وصف اللفظ الدال فكيف يعرف الشيء بما يغايره وفي عبد الحكيم عن السيد في حواشي المطالع مانصه وأما تعريف الدلالة بالفهم مضافا الى الفاعل أو المفعول أعني السامع أو المعنى أو بانتقال الذهن من اللفظ الى المعنى فن المسامحات التي لا يلتبس بها المقصود اذا اشتبهت في ان الدلالة صفة اللفظ بخلاف الفهم والانتقال ولا في ان الفهم والانتقال من اللفظ انما هو بسبب حاله فيه وكأنه قيل هي حالة اللفظ بسبب ما يفهم المعنى أو ينتقل منه اليه فكانهم نهوا بالتسامح على ان الثمرة المقصودة من تلك الحالة هي الفهم والانتقال اهـ وينبنى على المعنيين المذكورين في الشرح ان اللفظ قبل حصول الفهم منه بالفعل يقال له دال حقيقة على الاول دون الثاني فتسميته قبله دالا مجازا على الثاني (قوله دال بالعقل) أي بواسطة العقل وكذا يقال فيما يأتي فان قلت ان للعقل مدخلا في جميع أقسام الدلالة فلم كان بعضها عقليا وبعضها غير عقلي فالجواب انهم انما سموا البعض عقليا لتحض الدلالة فيه للعقل بخلاف غيره فان الدلالة ليست متحضنة للعقل بل معناه أمر آخر فانطبقت به التسمية (قوله وبالعادة) لم يقل هنا وان شئت قلت بالطبع كما قال فيما يأتي اتسكا على القياسية وقيل لان مماثل به هنا دلالة المطر على النبات فربما لوهم التعبير بالطبع هنا ان المطر مؤثر بطبعه في النبات (قوله كالطير) أي كدلالة المطر وكذا يقال في تقاثره الاتية وقوله على النبات أراد به المصدر لاسم العين (قوله على الخجل) هو الخياء وأما الوجه فهو الخوف وبأيهما فرح (قوله كالإشارة) أي المخصوصة وهي الإشارة بالرأس الى أسفل قال العهد وقوله مثلا أي كالإشارة المخصوصة على معنى لا وهي الإشارة بالرأس الى أعلى ولا يخفى اغناء الكاف عن مثلا (قوله واللفظ ينقسم الخ) أقول كان الانسب في مقابلة قوله والثاني أن يقول الاول ولعله عدل عنه لئلا يتوهم ابتداء ان المراد بالاول الدال بالعقل وان كان قوله بعد ذلك الى هذه الثلاثة دال بالعقل الخ يدفع هذا التوهم وحصر الدلالة اللفظية في الوضعية والطبيعية والعقلية استقرأى لعقلي كما صرح به السيد والظاهر ان حصر الدلالة غير اللفظية في الثلاثة كذلك (قوله كدلالة اللفظ على لفظه) أي على وجوده أو حيائه ولا يشترط كونه من وراء جدار وانما قيد به بعضهم لتكوين الدلالة بتحض العقل بخلاف ما لو كان مشاهدا فان الدلالة حينئذ بالعقل والحاسة معا (قوله وان شئت قلت بالطبع) أي فالمدعى واحد قال عبد الحكيم مانصه في القاموس الطبع والطبيعة والطباع بالكسر السجية التي جبل عليها الانسان وفي الاصطلاح تطلق على مبدأ الآثار المختصة بالشيء سواء كان بشعورا ولا وعلى الحقيقة ثم الاظهر ان المراد بطبع الالفاظ كما حمله عليه الشارح يعني القطب ويصح أن يحمل على طبع اللفظ وعلى طبع السامع والمراد بالطبع على الاول المبدأ وعلى الثاني الحقيقة أعني حقيقة معنى اللفظ وعلى الثالث مبدأ الادراك أعني النفس الناطقة والعقل اهـ (قوله كآخ) بفتح الهمزة أو ضمها وبالحاء المهملة كقوله القليوبي وغيره أي وكأخ بفتح الهمزة وبالحاء المعجمة على مطلق الوجود (قوله وبالوضع) أي الوضع اللفظي وهو جعل اللفظ بأزاء المعنى سواء لوحظ اللفظ والمعنى بخصوصهما فيكون الوضع شخصيا أو لوحظ اللفظ بوجه كلي والمعنى بخصوصه فيكون الوضع نوعيا كإني المشتقات أو لوحظ المعنى بوجه كلي واللفظ بخصوصه وهو الوضع العام والموضوع الخاص كإني المضمرات والمبهمات وأما عكسه فلم يوجد

فهم أمر من أمر كذا
حققه العلامة ابن
عسرة والدال ينقسم
الى لفظ وغيره والثاني
ثلاثة أقسام دال بالعقل
كدلالة تعبير العالم على
حسده وبعده وبالعادة
كالطير على النبات والجرة
على الخجل والصخرة
على الوجه وبالوضع
كالإشارة على معنى نعم
مثلا واللفظ ينقسم
أيضا الى هذه الثلاثة
دال بالعقل كدلالة
اللفظ على لفظه
وبالعادة وان شئت
قلت بالطبع كآخ على
وجع الصدر وبالوضع

وسواء كان جعل اللفظ بأزاء المعنى بنفسه كلفي الحقيقة أو بواسطة القرينة كلفي الجواز قاله عبد الحكيم ولا ينافي قوله هنا وبواسطة القرينة إلى آخره ما نقلناه عنه سابقا لأن كلامه هنا في الوضع من حيث هو لا بقيدته المعتبر عند المناطقة أو المراد القرينة اللازمة للفظ على ما مر (قوله كالأسد على الحيوان المفترس) أما دلالة على الرجل الشجاع فليست معتبرة عند أصحاب هذا الفن كاتقدم بيانه (قوله إلى تقسيم دلالاته) أي أقساما ثلاثة والحصر فيها على كفاية السيد لأن دلالة اللفظ بالوضع إما أن تكون على الموضوع له بتمامه أو على جزئه أو على خارجه (قوله بتوسط الوضع) متعلق بدلالة يعني أن دلالة المطابقة هي دلالة اللفظ على معناه بتوسط الوضع له وهذا القيد معتبر أيضا في دلالة التضمن ودلالة الالتزام فدلالة التضمن هي دلالة اللفظ على جزء معناه بتوسط الوضع لمعناه ودلالة الالتزام هي دلالة اللفظ على لازم معناه بتوسط الوضع لمعناه وانما تركه الشارح فيهما اتكالا على مقايستهما على دلالة المطابقة وهو يعني قول بعضهم في المطابقة من حيث أنه معناه وفي التضمنية من حيث أنه جزء معناه وفي الالتزامية من حيث أنه لازم معناه والغرض الاحتراز عن انتقاض كل من الدلالات الثلاث بالآخر بين فيما إذا فرضنا لفظا مشتركا بين المألوم وحده والمألوم وحده ومجموعهما كما إذا فرضنا لفظ الشمس مشتركا بين الجرم والضوء والمجموع فإنا إذا أطلقنا لفظ الشمس وأردنا به المجموع كانت دلالاته عليه مطابقة وعلى الضوء تضمننا ولا شك أنه يصدق على دلالاته على الضوء في هذه الحالة أنها دلالة اللفظ على معناه لأنه موضوع للضوء بوضع آخر فبقيد توسط الوضع أو ما في معناه خرجت هذه الدلالة عن تعريف المطابقة لأن هذه الدلالة ليست بواسطة أن اللفظ موضوع للضوء لحصولها ولو فرضنا أنه لم يوضع له بل بواسطة أنه موضوع للمجموع الذي الضوء جزؤه وكذا إذا أطلقنا لفظ الشمس وأردنا به الجرم فإن دلالاته عليه مطابقة وعلى الضوء التزام ومع ذلك يصدق على دلالاته على الضوء في هذه الحالة أنها دلالة اللفظ على معناه لأنه موضوع للضوء بوضع آخر فبقيد التقييد المذكور أو ما في معناه خرجت هذه الدلالة عن تعريف المطابقة لأن هذه الدلالة ليست بواسطة أن اللفظ موضوع للضوء لحصولها ولو فرضنا أنه لم يوضع له بل بواسطة أنه موضوع للجرم الذي الضوء لازمه أما إذا أطلقنا لفظ الشمس وأردنا به الضوء فدلالاته عليه حينئذ مطابقة لأنه بواسطة وضعه له وعلى قياس ذلك يقال في بيان دفع القيد دخول المطابقة والالتزامية في تعريف التضمنية ودخول المطابقة والتضمنية في تعريف الالتزامية (قوله أي المعنى الذي) جعل ما موصولة موصوفها محذوف للعلم به ويصح كونها منكرا (قوله أي وافق ذلك اللفظ) فيه إشارة إلى أن الضمير البارز في قول المصنف وافقه يرجع إلى اللفظ فيكون الضمير المستتر فيه راجعا إلى ما والعكس وإن صح باعتبار المعنى لأن كلامهما موافق لأصاحبه يلزم عليه جريان الصلة أو الصفة على غير ما هي له مع عدم الإبراز وهو على التحقيق ممنوع عند خوف اللبس كما هنا وخلاف الأولى عند أمنه وما قبل من أن الخلاف إذا كان المتحمل للضمير وصفا أما إذا كان فعلا فخالف عند أمن اللبس باتفاق البصريين والكوفيين مردود بنقل غير واحد كالسيوطي في هدم الهوامع الخلاف بين الفريقين في الفعل أيضا كما بينا ذلك في حاشية الأشعري ولم يذكر المصنف لفظ تمام كذا كره جماعة لعدم الاحتياج إليه مع ما فيه من الضرر لاقتضائه اشتراط التركيب في متعلق دلالة المطابقة مع أنه قد يكون بسيطا كالنقطة (قوله بان وضعه) تصويروا موافقة المعنى للفظ فكأنه قال المراد بموافقة المعنى للفظ كونه موضوعا لللفظ وقال ابن يعقوب أي على معنى وافق اللفظ أي وافق وضع اللفظ ومعنى كون مدلول اللفظ موافقا لوضعه أن ذلك المعنى المدلول لم يزد على ما وضع له اللفظ ولم ينقص عنه بل ذلك المعنى المدلول موافق مطابق للموضوع له لم يزد أحدهما على الآخر ولم ينقص عنه وانما يتحقق ذلك باتحادهما اه (قوله وضعا حقيقة أو مجازيا) الأول وضع اللفظ لما هو حقيقة فيه والثاني وضعه لما هو مجاز فيه وقدم مثل لهما على ألف والنشر المرتب وقد علمت مخالفة كلامه في المجاز لما أسلفناه فيه عن السيد وغيره علمت أيضا أن الوضع الحقيقي يكون شخصيا ونوعيا وإن الوضع المجازي نوعي لأن الواضع وضع المجاز مستحضر أفراد له بوجه كلي يشملها حيث قال مثل لا وضعت كل لفظ بين معناه ومعنى

كالأسد على الحيوان
المفترس فالمجموع ستة
وأهل المنطق انما
يبحثون عن الأخير
فاشار المصنف إلى تقسيم
دلالاته فقال (دلالة
اللفظ) الوضعية بتوسط
الوضع (على ما) أي
المعنى الذي (وافقه)
أي وافق ذلك اللفظ
بان وضع له وضعا
حقيقيا أو مجازيا
كالإنسان للحيوان
الناطق والأسد للرجل
الشجاع (يدهونها)
أي يسمونها

آخر علاقة من العلاقات المعبرة ليدل على هذا المعنى الآخر بواسطة قرينة عليه (قوله دلالة المطابقة) من
 إضافة المصاحب الى المصاحب أو هو على حذف مضاف أي دلالة ذي المطابقة أي اللفظ ذي المطابقة لهناه لكن
 هذا لا يناسب ما درج عليه الشارح من اسناد المطابقة الى المعنى (قوله لمطابقته) أي المعنى عليه لقوله يدعوها
 وضمير له يرجع الى اللفظ هذا هو اللائق بحله السابق (قوله من قولهم) أقول يحتمل أن المراد مشتق من
 قولهم وهو المتبادر فيكون جار ياعلى مذهب الكوفيين من اصاله الفعل لغيره في الاشتقاق ولا يصح هنا تقدير
 المضاف أي من مصدر قولهم الخ لما يلزم عليه من اتحاد المشتق والمشتق منه أن يبدأ المصدر المقدر المطابقة
 ومن اشتقاق المزيد من المزيد وهو ممنوع أن أريد به الطباق والقول على هذا الاحتمال بمعنى القول على
 حذف مضاف أي من فعل مقولهم طابق الخ أي من الفعل في هذا القول وليس الغرض تقييد المشتق منه
 بكونه في هذا القول بل ابرازه في تركيب سمع ويحتمل أن من تعليلية المحذوف أي وانما فسرت المطابقة
 بالموافقة لقولهم الخ فاحفظ هذه الدقائق (قوله اذا توافقا) أقول كان الواجب اذا توافقا فان الفعل مؤنثة
 كفي القاموس والمصباح والمختار وحجازي التأنيث كحقيقه في وجوب لحاق ناء التأنيث للفعل اذا أسند الى
 الضمير (قوله وبخرته تضمننا) قال في الكبير اعلم أن في كلام المصنف العطف على معمولي عاملين مختلفين
 أحدهما جار لان قوله وبخرته معطوف على قوله ما وافقه وقوله تضمننا معطوف على قوله دلالة المطابقة وهو جائر
 عند الاخفش والكسائي والغرايزاج وكذلك يجوز ما صنعه المصنف عند من اشترط كالا علم أن يكون
 المحفوض المعطوف واليا أي تابعاً للعاطف لان ما هنا كذلك (قوله أي دلالة تضمن) فيه إشارة الى ان المصنف
 حذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه وإضافة دلالة الى التضمن والى الالتزام من إضافة السبب الى السبب
 وقوله للتضمن علة ليدعوها (قوله ففهمت انه حيوان الخ) قال في الكبير فهذا مثال يظهر فيه الانتقال من
 معنى اللفظ الى جزئه وقد صعب على كثير فاستشكوا بأنه لا انتقال لان فهم المركب بفهم أجزائه فكيف يتأتى
 الانتقال وجوابه أن المركب قد يفهم اجمالاً ثم ينتقل الذهن الى جزء جزءه ثم بعد اوراق نقل هذا عن
 بعضهم ثم قال لكن بحث في هذا بأنه يستلزم تقدم وجود الكل على وجود الجزء في الذهن مع اتفاقهم على تقدم
 الجزء على الكل في الوجودين ويستلزم أن يفهم الجزء من تين مرتين في ضمن المركب وأخرى منفرداً والوجدان
 يكذبه اه قال شيخنا العدوي وجه تذييلنا لا حسن ما ذهب اليه بعضهم من أن دلالة التضمن فهم الجزء في ضمن الكل
 ولا شك أنه اذا فهم المعنى فهمت أجزاؤه معه فليس فيها انتقال من اللفظ الى المعنى ومن المعنى الى الجزء بل هو
 فهم واحد يسمى بالقياس الى تمام المعنى مطابقة وبالقياس الى جزئه تضمننا بخلاف دلالة الالتزام فانه لا بد فيها
 من الانتقال من اللفظ الى المعنى ومن المعنى الى الالتزام ضرورة أن الالتزام لا يدخل له في الوضع أصلاً وهذا
 وجه من يقول ان التضمنية وضعية والالتزامية عقلية اه وقال عبد الحكيم مانصه فهم الجزء من اللفظ متأخر
 في الوجود عن فهم الكل وان كان فهمه في ذاته متقدماً عليه سواء قلنا ان فهم الكل عين فهم الجزء بالذات
 مغايرة بالاعتبار كفي شرح مختصر الاصول العسدي أو قلنا بتغايرهما بالذات اه (أقول) يؤخذ منه ان
 اتفاقهم على تقدم الجزء على الكل في الذهن أيضاً انما هو في فهم الجزء في ذاته لا في فهمه من اللفظ الموضوع
 للكل فلا يراد الشق الاول من البحث السابق وأما الشق الثاني منه فقد يدفع بجمع تكذيب الوجدان فهم
 الجزء من تين فتأمل (قوله وأما دلالة الخ) انما قدر انما تكون الفاعل غير زائدة لكن فيه أنه يصير الكلام
 عليه مستأنفاً غير متعلق بما قبله فيفوت حسن سبب التقسيم فالاحسن ان الفاعل زائدة وان ما يلزم معطوف
 على قوله ما وافقه أي ودلالته على ما يلزم هو التزام أي مسمى بدلالة الالتزام قررره شيخنا الشارح (قوله أي اللازم)
 أقول ان يقع ما على اللازم يضيع قوله لزم فالاولى ايقاعها على الشيء مثلاً (قوله فهو) أي الدلالة المذكورة
 وذكر الضمير رعاية الخبر (قوله لا التزام المعنى) علة المحذوف لعله من السياق أي وسميت الدلالة المذكورة دلالة
 التزام لا التزام الخ وقوله أي استلزامه دفع به توهم أن المراد بالالتزام التكفل (قوله دلالة تضمن) هذا الجواب

(دلالة المطابقة)

لمطابقته أي موافقته

له من قولهم طابق النعل

النعل اذا توافقا

فالإنسان يدل على

الحيوان الناطق

بالمطابقة وكذا الاسد

على الرجل الشجاع

(و) دلالة اللفظ على

(جزئه) أي جزء ما وافقه

يدعوها (تضمننا)

أي دلالة تضمن تضمن

المعنى لجزئه كما اذا

شككت في شيء هل هو

حيوان أولاً فقبل لك

هو انما فهمت انه

حيوان لانه مقصودك

ولم تنتفت الى كونه ناطقاً

(و) أما دلالة اللفظ على

(ما) أي اللازم الذي

(لزم) معناه (فهو)

الالتزام أي دلالة التزام

لا التزام المعنى أي

استلزامه ودلالة

العام على بعض أفراد

كعبدي دلالة تضمن

هو التحقيق وأما جعلها مطابقة كما قال بعضهم وعنده بان جاء عبيدي في قوة قضايها بعدد أفرادها لأنه من باب الكلية فهو يدل مطابقة على محي كل فرد من أفراد العبيد ففقيه أن الكلام في دلالة المفرد لا في دلالة المركب التي نظر إليها هذا البعض وعلى تسليم أن استشكل القرافي في دلالة المركب من العام والمحدوم به عليه على حكم أحد الأفراد يصح اعتبار جملة أحكام الأفراد من حيث هي جملة فتكون دلالة ذلك المركب على بعض تلك الأحكام تضمنها وإن كان يصح أيضا على هذا اعتبار كل منها على حدة فتكون دلالة على بعضها مطابقة ولا ينافي الاعتبار الأول جعل ذلك المركب من باب الكلية لأن الحكم على كل فرد يجتمع النظر إلى حكم غيره ولا نسلم اعتبار عدم هذا النظر فاعرفه وأما جعلها التزامية كما قال بعضهم فليس بشئ لأن الفرد ليس خارجيا (قوله جزء من جملة العبيد) أي وإن كان في نفسه جزئيا من جزئيات الإنسان وقوله من حيث هي جملة أي لأم من حيث كل فرد منها على حدة (قوله استشكل القرافي) أي استشكل كالدلالة العام من أي الدلالات الثلاث هي وهو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي العلاء أدريس بن عبد الرحمن المصري المهنسي الامام العلامة وحيد دهره وفريد عصره أحد اعلام المشهورين والاعانة المذكورين انتهت اليه رياسة الفقه على مذهب الامام مالك وكان اماما بارعا في الفقه والاصول والعلوم العقلية وله تأليف كثيرة ذكرها ابن فرحون قال أبو عبد الله بن رشيد كرتي بعض تلامذته ان سبب شهرته بالقرافي أنه لما أراد ان يكتب أن يثبت اسمه في ثبت الدرس كان حينئذ غائبا فلم يعرف اسمه وكان اذا جاء للدرس يقبل من جهة القرافة فكتب القرافي فثرت عليه هذه النسبة وتوفي رحمه الله تعالى بدراطين في جمادى الآخرة عام أربعة وعشرين وثمانمائة من حاشية شيخنا العمودي في فصل المعارف (قوله حتى تكون الخ) حتى في المواضع الثلاثة تفريع على المنفي (قوله وليس هو جزءا) أي لأنه جزء من جزئيات الإنسان (قوله اخرج سائرهما) أي باقيا وقوله فلا يسبق الخ تفريع على قوله اخرج سائرهما وقوله وهو باطل أي كون العام لمدلوله زائد في كبريه فاذا لم يدل مطابقة ولا تضمنوا ولا التزاما أي على بعض أفرادهم تكون له دلالة أي على البعض لانحصار الدلالات في الثلاث ولا يريد بهذا أن يزيد قصارا في أقسام الدلالة وانما يستشكل دلالة العام (قوله أي يشترط في اللازم كونه لازما ذهنيا الخ) أقول في شرح الاجهوري على التمهيد بما نضاه وذهب الامام وكثير من المتأخرين الى ان الاعتبار في دلالة الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الاعم اه وفي شرح الفري على ايساغوجي أيضا نقل ذلك عن الامام وبه يعلم ما في كلام شيخنا الشارح في كبريه في التنبيه الرابع (قوله وهو ما يلزم الخ) مما يؤيده قول النجاشي الدواني كفي حاشية الغنيمي على شرح ايساغوجي لشيخ الاسلام مانصه ولا بد من اللزوم عقلا بان يمنع عقلا تصور الملزوم بدون تصور الملزم كالبين العمومي والبصر فان المعنى موضوع للمقيد بالعمومي والبصر خارج عنه اه (قوله من تصور ملزومه تصويره) أي من ادراكه ادراكه سواء كانا تصورين أو تصديقين أو أحدهما تصورا والاخر تصديقا قاله عبيد الحكيم (قوله ويسمى لازما بينا) أي ظاهرا لا يفتقر لزومه الى دليل (قوله بالمعنى الاخص) الباء للتصوير أي مصورا ذلك اللازم البين بالمعنى الاخص أي من اللازم البين المصور بالمعنى الاعم وهو ما يلزم من تصويره وتصور ملزومه تصور الملزوم بينهما وانما كان هذا أهم لشموله البين بالمعنى الاخص واللازم الذي لا يكفي في تصور ملزومه تصور الملزوم بل يحتاج الى تصور اللازم أيضا كخفارة الإنسان للفرس فان العقل لا يدرك اللزوم بين الإنسان ومغايرته للفرس الا اذا تصورهما فقد بان لك انه أهم مطلقا من البين بالمعنى الاخص وان البين بالمعنى الاخص أحد قسمي البين بالمعنى الاعم لكن كثيرا ما يطلق البين بالمعنى الاعم ويراد به خصوص قسمه الاخر المضاد للبين بالمعنى الاخص وهو اللازم الذي لا بد في تصور ملزومه من تصويره وتصور ملزومه من باب ذكر المعاني واردة المقيد أو من باب اطلاق اسم الشيء على ما يشبهه لانه كلما كفي في تصور الملزوم ما في البين بالمعنى الاخص من تصور الملزوم كفي فيه ما في البين بالمعنى الاعم من تصور اللازم والملزوم ولا عكس فاشبهه الاعم الذي يوجد كما وجد الاخص ولا عكس هذا ما ظهر لي في تحقيق هذا المقام وفي كلام الشارح اشارة الى شئ منه فافهم (قوله

لان زيدا العبد مثلا جزء من جملة العبيد من حيث هي جملة ففصل الجواب عن استشكل القرافي بانه لا يدل بشئ من الدلالات الثلاث على فرد من أفرادها لان بعض أفرادهم يوضع له اللفظ حتى تكون مطابقة وليس هو جزءا حتى تكون تضمنوا ولا خارجا حتى تكون التزاما اذ لو خرج بعضها لخرج سائرهما للمساواة فلا يبقى للعام مدلول وهو باطل وقد اطنينا في الشرح في هذا المقام بمسائل التحقيق وغرائب الافهام (ان بعقل التزم) هو أي اللازم أي يشترط في اللازم كونه لازما ذهنيا وهو ما يلزم من تصور ملزومه تصويره ويسمى لازما بينا بالمعنى الاخص

كالزوجة اللازمة وتخصيص الالزام الذهني بالالزام البين بالمعنى الخاص اصطلاح لبعض المنطقيين (٩) وبعضهم يطلق الالزام الذهني

على أهم من هذا أعني
ماليس لازماً في الخارج
فقط والحاصل ان لهم
في تقسيم الالزام
طريقتين الاولى أن
الالزام ينقسم الى لازم
في الذهن والخارج معا
كالشجاعة الاسد والى
لازم في الذهن فقط
كالبحر للعمى والى لازم
في الخارج فقط كالسواد
للغراب الطريق الثاني
أن الالزام ينقسم الى
بين وغير بين والبين
ما يلزم فيه من تصور
المتلازمين تصور الالزام
بينهما بان لا يحتاج الى
دليل وغير البين ما لا يلزم
فيه ذلك بان يحتاج الى
دليل والبين ينقسم الى
ذهني وهو ما يلزم فيه
من تصور المتلازمين تصور
الالزام كالشجاعة
الاسد وغير ذهني وهو
ما لا يلزم فيه ذلك كخبرة
الانسان للفرس فانه
لا يلزم من تصور
الانسان تصور غيره
فضلا عن كونه مغاير له
والمعتبر في دلالة الالتزام
اللزوم الذهني البين
بالمعنى الخاص كما أشار
اليه المصنف سواء كان
لازم في الذهن فقط
كالبحر المفهوم ذهنيا
من العمى فان العمى
على القول بانه عدم
البصر عما من شأنه أن

يكون بصيرا

كالزوجة) هي الانقسام الى متساويين صحيحين وقوله للاربع أي الازمة للاربع أو المراد بانسبة
للاربعة وكذا يقال في نظائره الاتية وبحث في التمثيل به البين بالمعنى الخاص بانه قد تتصور الاربعة مع الغفلة
عن كونها زوجا فالاولى التمثيل بالبصر للالزام لتصور العمى (وأقول) يمكن دفع البحث بأن المراد تصور
الاربعة بعقدها والمخصوص وهو قولنا عدد زوجين (قوله بالالزام البين) الباء داخله على المقصور عليه
بدليل المقابل (قوله على أهم من هذا) لشموله غير البين والبين بقسميه كما سيضح (قوله باليس لازماً في
الخارج فقط) أقول انني منصب على القيد أعني في الخارج فقط فيصدق بان يلزم ذهنيا لا خارجا أهم من
أن يكون اللزوم غير بين أو بينا بقسميه بان يلزم ذهنيا وخارجا كذلك فالداخل في الالزام الذهني على الإطلاق
الثاني سمح تصور والخارج عنه الالزام في الخارج فقط كالسواد للغراب ولا يقال فيه بين ولا غير بين لانهما
قسمان للذهني بقسميه هذا مقتضى صانعهم وهو ظاهر ان لم يلزم من تصور السواد تصور الغراب تصور الالزام
بينهما والادخل في البين بالمعنى الاعم فتأمل (قوله والحاصل) أي حاصل تحقيق تقسيم الالزام ووضحه (قوله
في تقسيم الالزام) أي من حيث هو أهم مما نحن فيه الذي هو البين بالمعنى الخاص ووجه الطريقين انهم تارة
قسموا الالزام من حيث كونه في الذهن أو في الخارج أو فيهما وتارة من حيث كونه غير بين أو بينا ذهنيا أو غير
ذهني والذهني في الطريق الثاني أنخص منه في الاول لانه في الثاني مرادف للبين بالمعنى الخاص بخلافه في الاول
(قوله والخارج) أي خارج الذهن لا خارج الاعيان (قوله من تصور المتلازمين تصور الالزام بينهما) أي
سواء لزم أو لم يضمن تصور المتلازم فقط تصور الالزام وهو الالزام الذهني أو لا وهو غير الذهني (قوله وغير البين
الح) كل لزوم الحدوث للعالم فانه يحتاج الى دليل وهو تغييره (قوله تصور الالزام) أي تصور لزوم الالزام
وانما قلنا ذلك ليوافق كلامه في المقسم (قوله كالشجاعة الاسد) المراد بها الاقدام على المخاوف لا المسكة
النفسانية التي تحمل صاحبها على هذا الاقدام لاختصاصها بالعقل وقد يمنع كون شجاعة الاسد من الالزام
الذهني المرادف للبين بالمعنى الخاص لا مكان تصور الاسد مع الغفلة عن شجاعته الا أن يمنع فتأمل (قوله
فضلا) أي زيادة عن كونه مغاير له (اعلم) أنه يوثق بفضل الدلالة على أولوية ما بعدد الحكم مما قبلها
وهو مفعول مطلق لفعل محذوف أي فضل هذا النفي فضلا في اقتضاء الانفكاك عن كونه مغاير أي عن نفي كونه
مغايرا أو حال سببية من تصور غيره أي حال كون تصور الغير فضلا في اقتضاء الانفكاك عن كونه مغايرا
أي عن نفي ذلك ونظيره زيد ذلك درهم فاضلا عن أن ذلك دينار أي فضل هذا النفي فضلا في اقتضاء الفقر عن
أن ذلك دينار أي عن نفي ذلك أو حال كون الدرهم فاضلا في ملكه في اقتضاء الفقر عن أن ذلك دينار أي
عن نفي ذلك هذا أحسن ما ظهر في حل مثل هذا التركيب فاعرفه (قوله والمعتبر في دلالة الالتزام) أي عند
الجمهور كما عرفت فزعم الاتفاق مردود (قوله اللزوم الذهني الح) أقول ان أراد باللزوم الذهني اللزوم
الذهني في الطريق الاول كان قوله البين بالمعنى الخاص صفة مخصوصة وان أراد به اللزوم الذهني في الطريق
الثاني كان صفة كاشفة لان اللزوم الذهني فيه ما هو البين بالمعنى الخاص (قوله كما أشار اليه المصنف) أي
بقوله ان بعقل التزام لان المعنى ان التزم في الذهن أي كان الالزام ذهنيًا بالمعنى المرادف للبين بالمعنى الخاص
(أقول) يحتمل أن كلام المصنف جار على الطريق الاول والمعنى ان التزم في الذهن أي لا في الخارج فقط وهذا
الاحتمال ان لم يكن أقرب الى كلامه لم يكن أبعد من المعنى الاول فكيف يكون في كلامه إشارة الى اشتراط
البين بالمعنى الخاص (قوله على القول بانه عدم البصر) هو قول الحكماء فيكون التقابل بينهما ما تقابل
العدم والمملكة أما على قول المتكلمين أن بينهما التضاد وان العمى أمر وجودي يقوم بالحدقة بضاد الادراك
فلا يدل على البصر التزاما هذامقتضى كلامه (أقول) المراد بالادراك في تعريف العمى على هذا القول
خصوص الابصار كما عبر به بعضهم فان لم تكن مضادة الابصار جزأ من المفهوم فعند دلالة العمى على البصر
ظاهر وان كانت جزأ منه مقيدة بقيد خارج وهو الابصار كما هو الظاهر كانت دلالة العمى على هذا القول
أيضا التزامية فتأمل (قوله عما من شأنه أن يكون بصيرا) أي شأن شخصه أو نوعه أو جنسه فالاول كالشخص

الذي صار أعمى فان شأن شخصه البصر والثاني كالا كانه فان شأن نوعه وهو الانسان البصر والثالث كالعقرب فان شأن جنسها وهو الحيوان البصر وخارج بقيد عام من شأنه البصر نحو الخمر والشجر فلا يتصف بالعمى اذ ليس من شأنه البصر (قوله يدل على البصر التزاما) ههنا هو الاول ان البصر قد أخذ في مفهوم العمى فدلالته عليه تضمينية لا التزامية وجوابه أن العمى ليس هو العدم والبصر بل العدم المضاف الى البصر فالمضاف اليه خارج وان كانت الاضافة داخلية قال السيد المضاف اذا أخذ من حيث انه مضاف كانت الاضافة داخلية فيه والمضاف اليه خارجا عنه واذا أخذ من حيث ذاته كانت الاضافة أيضا خارجة عنه ومفهوم العمى هو العدم المضاف الى البصر من حيث هو مضاف فتكون الاضافة الى البصر داخلية في مفهوم العمى ويكون البصر خارجا عنه اه الثاني اذا أخذ العدم هنا من حيث انه مضاف كانت معرفته متوقفة على معرفة البصر لان معرفة المضاف من حيث انه مضاف متوقفة على معرفة المضاف اليه فيلزم تقديم المدلول الالتزامي على المدلول المطابق في المعرفتين وجوابه أنه لا يبعد في ذلك لان الالتزام في الالتزام كون تصور المدلول الالتزامي لازما لتصور المدلول المطابق بمعنى امتناع الانفكاك سواء قدم عليه في الفهم أو أخر عنه أو كان معه قاله الغني (قوله مع أن بينهما معاندة في الخارج) أي منافاة فلا يجوز اجتماعهما في محل واحد (قوله) يفهم من كلام المصنف (الح) أما فهم الشق الاول فن قوله وجزته لان المعنى ان كل له جزء وأما فهم الشق الثاني فن قوله وما لزم لان المعنى ان كان له لازما فيفهم كلامه أن المعنى قد لا يكون له جزء فتنتفي الدلالة التضمنية وقد لا يكون له لازم فتنتفي الالتزامية (قوله يجوز بساطة المسمى) أي عدم تركب ماهيته من جنس وفصل ولهذا كان البسيط لا يحذف لاجنس له ولا فصل وقواما لحدبا لجنس والفصل هذا مانص عليه غير واحد كصاحب كتاب غاية الحكيم وسينبه عليه الشارح عند الكلام على النوع كاستعرفه لكن تعقبه في الكبير فقال لا نسلم عدم تركب ماهية البسيط من آخر اذهنية كذكره السعدي شرح الشمسية اه وأنا أقول هذا القول مشكل لانه اذا كانت ماهية البسيط مركبة كان بين دلالات المطابقة والتضمن تالزم فخالفا لما قالوه من عدم استلزام المطابقة التضمن فافهم وعبر بالجواز لكفايته في المقصود والافاق المعنى البسيط لاشبه في شدة (قوله كالجواهر) أي الفرد وكواجب الوجود سبحانه وتعالى وكالمنقطة والوحدة والمجردات عند من يثبتها (قوله يجوز أن لا يكون له لازم ذهني) تعبيره هنا بالجواز لكفايته في المقصود ولانه لم يطلع على مثال كافي حاشية شيخنا العدوي (قوله خلافا للفرارازي) فانه قال ان المطابقة تستلزم الالتزام لان لكل ماهية لازما له كونه غير ما عداها وروى ان هذا ليس لازما بينا بالمعنى الاخص بدليل أنا تصور كثير الحقيقة مع الغفلة عما عداها فاضل عن مغايرتها له وانما هذا لازم بين بالمعنى الاعم (أقول) قد علمت مما نقلناه سابقا أن الامام وكثيرا من المتأخرين اكتفوا بالبين بالمعنى الاعم فقوله باستلزام المطابقة الالتزام مبني على قوله بالاكتفاء المذكور فلا ينهض عليه ذلك الرد ومن هذا يعلم ما في كلام الشارح في كبره وكلام من تبعه كشحننا العدوي (قوله والتضمن والالتزام) بالنصب عطف على المطابقة (قوله يستلزمان المطابقة ضرورة) علل القعاب في شرح الشمسية الاستلزام بقوله لانهما تابعا لها والتابع من حيث انه تابع لا بوجده بل بوجوه المتبوع وانما قيدنا بالحيثية لاحتراز عن التابع الاعم كالحرارة للنار فانها تابعة للنار وقد توجد بدونها كفي الشمس والحركة اما من حيث انها تابعة للنار فلا توجد الا معها ومثله في شرح الشمسية للسعد قال عبد الحكيم قوله لانهما تابعا لها لان فهم الجزء واللازم من اللفظ بتوسط فهم الكل منه وان كان فهم الجزء مطاوعا أي في حد ذاته متقدما على فهم الكل وفهم بعض الوازم أعني الملكات متقدما على ملزومها أعني الاعدام اه (أقول) الظاهر ان ما ذكره هؤلاء من التعليل تنبيه لا استدلال فلا ينافي جعل الشارح استلزامهما للمطابقة من الضروريات لكن قد يعكر على هذا قول الشارح في كبره وقد برهن عليه السعد الآن يقال أراد بالبرهنة التنبية وعلى تسليم انه نظري يحسم قول الشارح ضرورة بمعنى كالضرورة في وضوحه وعدم الاختلاف في نفسه فتأمل بقي ان الشارح لم يتعرض لحال التضمن مع الالتزام وحاصله ان التضمن لا يستلزم الالتزام لجواز أن لا يكون هنالك لازم بين بالمعنى الاخص ولا الالتزام التضمن لان

يدل على البصر التزاما مع أن بينهما معاندة في الخارج أو كان لازما في الذهن والخارج معا كالشجاعة للامد ويفهم من كلام المصنف أن المطابقة لا تستلزم التضمن لجواز بساطة المسمى كالجواهر ولا الالتزام لجواز أن لا يكون له لازم ذهني خلافا للفرارازي في الثاني والتضمن والالتزام يستلزمان المطابقة ضرورة ودلالة المطابقة وضعية بلا خلاف ويقال لها لفظية ونقلية

المعنى اذا كان بسيطاً لازم بين بالمعنى الاخص كان هناك الالتزام بالتضمن (قوله لانها بعض اللفظ) أي من غير انتقال الذهن من المعنى الموضوع له الى شيء آخر بخلاف التضمنية والالتزامية فان فهمهما على خلاف في التضمنية كما تقدم الانتقال من المعنى الموضوع له الى شيء آخر وهو الجزء أو اللازم فلا ينافي تعليله ان للعقل مدخل في جميع الدلالات وهذا لتعليل التسميتها العقلية وأما تسميتها العقلية فلنوقفها على النقل عن الواضع (قوله بل بخلاف) سيأتى في الطريق الثاني نقل الخلاف فيها (قوله لتوقفها على مقدمة عقلية) لتعليل مجرد كون الالتزامية عقلية لالكونها عقلية بل بخلاف لعدم انتاجه الاتفاق اذ التضمنية كذلك (قوله لان الفهم فيها متوقف) أي فهم الجزء في التضمنية (أقول) فيه ظرفية الشيء في نفسه لان فهم الجزء عين دلالة التضمن الآن يحمل الفهم على الفهم بالفعل ويجرور في على كون اللفظ بحيث يفهم منه جزء معناه ولو قال لتوقفها لكان أخصراً وأحسن (قوله على أمر زائد) كان الانسب بصنيعه في الالتزامية أن يقول كغيره لتوقفها على مقدمة عقلية وهي انه كلما فهم المعنى فهم جزؤه (قوله وهي الجزئية) أي كون المدلول جزء المعنى وأثبت الضمير مرجوعه الى الأمر الزائد مراعاة للخبر وفي نسخة وهو بالتسديد كبر مراعاة للمرجع (قوله اذ ينتقل الخ) علة لتوقف على الجزئية (قوله وقيل لفظية) أي نظراً الى كون الجزء المدلول داخل في السلك الموضوع له اللفظ (قوله والطريقة الثانية الخ) هذه هي الراجحة (قوله وقيل) وضعيتان عليه أكثر المناطق كما قاله الغنيمي وغيره ووجهه انه ما توسط وضع اللفظ لالكل أو الملتزم (قوله وقيل عقليتان) وجهه توقف كل منهما على مقدمة عقلية كما تقدم (قوله نالها دلالة التضمن) وضعية ودلالة الالتزام عقلية) هذا هو الذي جرى عليه لا تدرى وابن الحاجب وابن الهمام وغيرهم من المحققين ووجهه كما في الكبير بان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل اذ لا شك انه اذا فهم المعنى فهمت أجزأه معه فليس فيها انتقال من اللفظ الى المعنى ومن المعنى الى الجزء بل هو فهم واحد يسمى بالقياس الى تمام المعنى مطابقة و بالقياس الى جزئه تضمناً بخلاف دلالة الالتزام فانه لا بد فيها من الانتقال من اللفظ الى المعنى ومن المعنى الى اللازم ضرورة ان اللازم لا يدخل له في الوضع أصلاً ووجهه أيضاً بان الجزء داخل فيما وضع له اللفظ بخلاف اللازم فانه خارج عنه وصرح غير واحد كالغنيمي بان الخلاف لفظي فان من قال بعقليتهما لا يذكران للوضع مدخل فيهما ومن قال بوضعيهما لا يذكر توقفهما على مقدمة عقلية فالخلاف في التسمية وفي حاشية السيرافي على المطول ان أئمة المنطقيين سمو التضمنية والالتزامية وضعيتين وان كان للعقل مدخل فيهما تخصيصاً عنهما العقلية بالصرف وسماهما البيانيون عقلية وان كان للوضع مدخل فيهما لعدم تخصيصهما العقلية بالصرف اهـ والاصل ان من أراد بالوضعية ما يتوقف على الوضع سواء كفي فيها أو لا جعل التضمنية والالتزامية وضعيتين ومن أراد بالوضعية ما كان الوضع كافياً فيها جعلهما عقليتين ومن أراد بالوضعية ما كان المدلول فيها موضوعاً له اللفظ أو داخل فيما وضع له اللفظ جعل التضمنية وضعية والالتزامية عقلية فاعرفه (تنبيه) دلالة الالتزام مهيورة في الحدود التامة لاسيما من الخفاء بالنسبة الى أختيها دون الحدود الناقصة والرسوم فلا بد كرفي الحد التام شيء من أجزأه الحدود بدلالة الالتزام بل لا بد كرا بدلالة المطابقة أو التضمن فاذا أردت حد الانسان حداناً ما فاصح أن تذكر أجزأه بالالفاظ الدالة عليها بالمطابقة بان تقول هو الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة بناء على أنه أي المتحرك بالارادة ذاتي المتفكر بالقوة أو بالالفاظ الدالة عليها بالتضمن بان تقول هو الحيوان الناطق لانك ذكرت بالحيوان الجسم والنامي والحساس والمتحرك بالارادة بدلالة التضمن وكذا بالناطق المتفكر بالقوة فلو ذكرت الاجزاء بدلالة الالتزام كأن قلت هو الناطق أو هو الحساس الناطق فانه يدل بالالتزام على بقية الاجزاء لم يكن ذلك حداً تاماً أفاده الشارح في كبيره (قوله وأوجه) جمع ووجه بمعنى الدليل (قوله شتى) جمع شتت بمعنى مشتت أي مفرق كبحر حى جمع جرح بمعنى مجروح ووصفها بالشتات باعتبار ما كان اذهى الا ان مجموعة في الشرح الكبير

لانها بعض اللفظ ودلالة
الالتزام عقلية بدلالة
خلاف لتوقفها على
مقدمة عقلية وهي أنه
كما يفهم المعنى فهم لازمه
وأما دلالة التضمن فقيل
عقلية لان الفهم فيها
متوقف على أمر زائد
على الوضع وهي الجزئية
اذ ينتقل من المعنى الى
جزئه وقيل لفظية هذه
أحدى طريقتين في
النقل عن المناطق
والطريقة الثانية
تحكى ثلاثة أقوال في
دلالة التضمن والالتزام
قيل وضعيتان وقيل
عقليتان نالها دلالة
التضمن وضعية ودلالة
الالتزام عقلية وأوجه
هذه الأقوال وأعراب
كلام المصنف هنا مع
تنبيهات شتى وأبحاث
شريفة سمعنا بها في
الشرح

(فصل في مباحث الالفاظ)

(فصل في مباحث الالفاظ)

المباحث جمع مجتبه ومثله يصلح أن يكون مصدرا ميميا واسم زمان واسم مكان لكنه هنا اسم مكان البحث
بمعنى المسائل المجتبه فيها عن الالفاظ أى من جهة الافراد والنز كيم وما يلائمها والافصح الدلالة من
مباحث الالفاظ والبحث في الاصل التفتيش عن باطن الشئ حساسا يستعمل عرفا في بيان الشئ والكشف عن
حقيقته (قوله اعلم ان المنطق الخ) مراده بيان وجه ذكر بحث الالفاظ في المنطق وتقدمه (قوله لكن الخ)
استدراجه دفع به توهم انه لا وجه لذكر بحث الالفاظ في المنطق (قوله الى التفهيم) أى تفهيم الغير أى
والى التفهيم من الغير وقوله حتى الخ غاية للكثرة والاحتمار أى وانتهى الكثرة والاستمرار الى ان صار كان
المتفكر الخ أى فسرى الاحتياج الى الالفاظ من التفهيم للغير الى تفهيم الشخص نفسه (قوله ولذا قدمه) أى
لكون الالفاظ تدل على المعاني قدم بحث الالفاظ لتقدم الدال على المدلول أو اسم الاشارة راجع الى كثرة
الاحتياج الى التفهيم بالعبارة واستمراره أى لاجل كثرة ذلك واستمراره قدمه لان السبب أى سبب التفهيم وهو
العبارة مقدم على السبب وهو التفهيم وعلى كل اندفع ما عترض به هنا (قوله مستعمل الالفاظ) أى
المستعمل منها وخرج مستعملها مهمها على رأى الجمهور انه يسمى لفظا فلا ينقسم الى المفرد والمركب لاعتبار
الدلالة فى كل منهما والمهم ليس بدال (قوله باعتبار دلالة التركيبية والانفرادية) أى لا باعتبار اعرابه
ونحوه ولا باعتبار دلالة على معناه وعلى جزؤه وعلى لازمه (قوله حيث يوجد) أى ينطق به والحشية
للاطلاق (قوله ناول) مبتدأ سوغ الابتداء به مع انه نكرة وقوعه في معرض التفصيل (قوله دل) أى
بالمطابقة (قوله ويحترز به مع ذلك) أى مع كونه توطئة عن اللفظ المهم كدبر فان قلت المهم خارج
بالمقسم وهو مستعمل الالفاظ قلت العبرة فى الادخال والاخراج باجزاء التعريف لا بالمعرف ولا بقسم المعرف
كما صرحوا به فان قلت ما ليست واقعة على مطلق اللفظ بل على اللفظ الدال بدليل ان المقسم مستعمل الالفاظ
فلا يصح كون دل للاحتراز قلت كون المقسم مستعمل الالفاظ لا يعين ان ما واقعة على اللفظ الدال وان
زعمه بعض وانما يعين كون الاقسام الالفاظية وهذا حاصل على جعل اللفظ جنسا لا قساما والدلالة
فصلان فان قلت كونه توطئة ينفي الاحتراز به لان كونه توطئة يقتضى انه غير مقصود لذاته
والاحتراز به يقتضى انه مقصود لذاته قلت الجهة مختلفة لان كونه توطئة من حيث توقف ما بعده عليه
مع قطع النظر عنه فى حد ذاته والاحتراز به من حيث ذاته هذا ما ظهر فى هذا المحل (قوله على رأى من
يسميه لفظا) هو الصحيح الذى عليه تعريف اللفظ المشهور وهو الصوت المعتمد على مقطع اما على رأى من
لا يسميه لفظا فلا يكون خارجا بل هو لم يدخل أصلا نحو وجهه من الجنس الذى هو اللفظ الواقع عليه ما
(قوله جزؤه على جزء معناه) أو رد الناصر اللغوى على مثل هذه العبارة انه ان اعتبر جزء اللفظ من حيث هو
جزؤه كان التقييد بقوله على جزء المعنى ضائعا لجزء اللفظ من حيث هو جزء انما يدل على جزء المعنى وان
اعتبر أعظم من أن يكون جزءا أو مفردا فالحيوان الناطق علم يدل جزؤه فى الجملة على جزء المعنى وهو مفرد داخل
فى حد المركب خارج عن حد المفرد فيبطل به الاول منعنا والثانى جعلا فلا بد لتعريفهما من زيادة القصد فيهما بان
يقال ان قصد بجزئه الدلالة الخ وأجاب ابن قاسم فى آياته باختيار الشق الثانى وهو انه اعتبر أعظم من أن يكون
جزءا أو مفردا لكن قوله على جزء المعنى يعبر فيه قيد الحشية أى من حيث انه جزء المعنى وقيد الحشية مراد فى
تعريف الامور التى تختلف بالاعتبار وحينئذ يخرج عن تعريف المركب ويدخل فى تعريف المفرد ونحو
الحيوان الناطق علم لان جزؤه ان دل لكن لا يدل على جزء المعنى من حيث انه جزء ولا حاجة الى زيادة قيد
القصد فتأمل فانه دقيق لطيف (قوله وما له جزء لا يدل) لكن خرج هذا به مع ملاحظة فعله وهو دل (قوله
وتأبط شرا) معناه فى الاصل احتمل الشر تحت ابطه (قوله اعلاما) راجع الى أبكم وما بعده بدليل كلامه
الا فى قوله وعند بعض أهل المنطق ثلاثية الخ وبدليل كلامه فى الشرح الكبير اما زيد فالحال فيه غير
مختلف سواء أبقى على معناه المصدري أم جعل علما واحدا بذلك عن حالة كونها مستعملة استعمالها الاصل
فانما حينئذ يدل جزؤه على جزء المعنى أى فى الثلاثة الاخيرة فظاهر وأما فى أبكم فعلى التزل وتسليم انه قبل

اعلم ان المنطق لا يبحث له
عن الالفاظ لكن لما
كثر الاحتياج الى التفهيم
بالعبارة واستمر حتى
كان المتفكر يناجى
نفسه بالفاظ متخيلة
جعلوا بحث الالفاظ من
حيث انها تدل على
المعاني بابا من المنطق
تبعوا ولذا قدمه فقال
(مستعمل الالفاظ)
باعتبار دلالة التركيبية
والانفرادية (حيث
يوجد * اما مركب
واما مفرد * فاول) وهو
المركب (ما) أى اللفظ
الذى (دل) توطئة لما
بعده ويحترز به مع
ذلك عن اللفظ المهم
كدبر على رأى من
يسميه لفظا (جزؤه)
يخرج ما لجزئه كماء
الجرو ولا ماله جزء
لا يدل كزبدوا بكم
وتأبط شرا وعبد الله
والحيوان الناطق
اعلاما وأما ما يتوهم
من دلالة أجزاء

العلمية من كسب من أب الموضوع لذات لها الابوة وكما التي يستلزمها عن العدد وذلك زاد الشارح في كبره بعد
 قوله كالزاي من زيد ما نصه مع أن أبكم لا نسلم أنه مركب من أب وكما الموضوع عين لذات لها الابوة وسؤال عن
 عدد بل أبكم من البكم والا كان رجل مثلاً بل جزؤه ويكون مركباً من رأس من الرؤي وقول أم من الجولان
 ولا يقول به عاقل فضلا عن فاضل وبيان ذلك أن معنى قوله ما دل جزؤه وعلى جزء معناه أنه يدل عليه لوضعه له وأب
 وكما لم يوضع في هذا التركيب قبل علميته لشيء قطو ما أب الدال على ذات لها الابوة فلفظ آخر وكذا كم الدال على
 السؤال عن العدد اه ببعض تغيير (قوله الاعلام الاخيرة) أي أبكم وما بعده كما يؤخذ من الكبير وانما
 قال الاخيرة لاخراج زيد العلم فانه لا يتوهم في جزء من أجزائه الدلالة على معنى وكذا زيد مصدر كاسر فلا مفهوم
 للاعلام بالنسبة الى زيد فلا اعتراض فافهم (قوله فاعلم ذلك الخ) حذف جواب أما وأقام دليله مقامه
 والتقدير فباطل انما ذلك أي ما ذكر من الدلالة أي لأن تلك الدلالة انما تكون قبل جعلها اعلاما (قوله فقد
 صارت دلالتها) أي دلالة هذه الاجزاء التي كانت قبل العلمية تسمية ما فالدال بعد ما مجموع العلم على الذات
 (قوله وأما نحو حجة الاسلام) أي كعبد الله اذا قصدوا وضع الدلالة على الذات وكونها عباد الله (قوله فلا نسلم
 انه مفرد) ونقل عن بعضهم انه جعله مفردا وعمله بان دلالة على غير الذات بالتبعية لا بالذات (أقول) اذا
 كان الواضع قصد المعنى العلمي وقصد المعنى التركيبي الثابت للفظ قبل العلمية كان اللفظ المذكور مفردا
 باعتبار القصد الاول ومركبا باعتبار القصد الثاني لما سيذكره من ان الافراد التركيب بحسب القصد
 لا مركبا فقط ويمكن اجزاء كلام الشارح على ما بحثناه بان يجعل معنى قوله فلا نسلم انه مفرد أي فقط ومعنى
 قوله بل نلتزم أنه مركب أي باعتبار القصد الثاني كانه مفرد باعتبار القصد الاول فاحفظه فانه نفيس ولبعض
 هنا مناقشة مع الشارح يعلم ردها بما ذكرناه (قوله لا بحسب قصد دلالة الخ) أي وعدم ذلك القصد (قوله
 بضم الزاي) هو اضافة في الجزء باسمائها (قوله تنمى الكلام) أي لا لا احتراز به عن شيء فان المفرد على ما حققه
 سابقا قد بان ما لا جزؤه أصلا وما له جزء لا يدل وهما خبر جابقيه دل جزؤه وقوله بد كمر متعلقه بكسر اللام
 (قوله وبما تقر سابقا) أي من قوله وأما ما يتوهم الخ وقوله وأما نحو الخ وفي نسخة بدل قوله وبما تقر
 سابقا سقط فسقط بناء التفرع على قوله وأما ما يتوهم الخ وقوله وأما نحو الخ (قوله لكونه أسقط من
 التعريف قيديا) وهو كون الدلالة مقصودة أي المخرج ذلك القيد لنحو الاعلام الاخيرة لأن جزئها دلالة لكنها
 غير مقصودة فبعدم ذكر هذا القيد تدخل في التعريف مع انه ليست من المعرف الذي هو المركب وقد تقدم
 في كلام الشارح منع ان جزئها دلالة بعد العلمية فهي خارجة بقوله دل جزؤه والتعريف مائع وقوله عاطفا
 على لكونه أسقطا لكونه يدخل فيه نحو حجة الاسلام على أي اذا قصدوا وضع الدلالة على الذات وعلى ان المسمى
 به حجة في الدين أي مع ان القصد اخراج ذلك من التعريف لكونه ليس مركبا كما يقول هذا المعترض وقد
 تقدم في كلام الشارح منعه وانه داخل في المركب فعلمت من هذا التقرر بأن في كلام الشارح لفظا وشرا
 مرتبا وان ما قيل ان الاولى ترك الواليس في محله (قوله وبقيت اباحت شريفة الخ) قال فيه واعلم ان الجزء
 اما جزء مادي واما جزء صوري والجزء المادي هو جوهر اللفظ والصوري الهيئة ويرد على تعريف القوم
 للمركب ان صورة الشيء شيء له والجزء في التعريف مطلق فتدخل فيه الصورة ولا يخرج عنه الابعائية وهي في
 التعريف من المحذور لكن هذا انما يرد على من يشترط في المركب أن يكون له جزآن ماديان وأنه لا يكفي جزء
 مادي وجزء صوري فقط لا على مذهب من يكفي بذلك فعبداً انه اذا لم يكن علما مركب على المذهبين لتركيبه من
 جزآن ماديين المضاف والمضاف اليه وجزء صوري هو الهيئة الاضافية ولا يعارضه قول السيد المضاف اذا أخذ
 من حيث انه مضاف كانت الاضافة داخلية فيه والمضاف اليه خارجا عنه لان ذلك انما هو اذا اقتصرنا على معنى
 المضاف فقط وهنا المقصود معنى المضاف والمضاف اليه لانه بذلك يحصل التركيب لكن ينبغي أن لا يطلق على
 معنى المضاف اليه في نحو عبيد الله انه جزء تأديا والمضام مركب على المذهب الثاني لان مادته تدل على الحدث
 وهيئة على الزمن الماضي ومفرد على الاول وكذا الامر وأما المضارع فمركب على المذهبين لان حرف المضارعة

الاعلام الاخيرة فانما
 ذلك قبل جعلها اعلاما
 أما بعد تصييرها اعلاما
 فقد صارت دلالتها تسمية
 منسباً وصار كل جزء
 منها كالزاي من زيد
 نص عليه بعض
 المحققين وأما نحو حجة
 الاسلام علما اذا قصد
 واضعه الدلالة على
 الذات وعلى ان المسمى
 به حجة في الدين فلا نسلم
 انه مفرد حتى يلزمنا
 اخراجه بل نلتزم انه
 مركب اذ ليس التركيب
 والافراد الا بحسب
 قصد دلالة جزء اللفظ
 على جزء المعنى وقوله
 المصنف (على جزء)
 بضم الزاي (معناه)
 تنمى الكلام بد كمر
 متعلقه وبما تقر
 سابقا سقط الاعتراض
 على المصنف بان
 التعريف غير مانع
 لكونه أسقط من
 التعريف قيديا وهو
 كون تلك الدلالة مقصودة
 ولكونه يدخل فيه
 نحو حجة الاسلام علما
 وبقيت اباحت شريفة
 سمحنا بها في الشرح
 مثال المركب زيد قائم

والمراد الدلالة الجارية
على قانون الوضع اللغوي
حتى لو أراد أحد بالتب
انسان مثلاً معنى لم يكن
مركباً وان وضعها هو
لذلك والمركب ليس
(بعكس ما) أي المفرد
الذي (تلا) هو المركب
أي تبعه فهو اللفظ
المستعمل الذي لا يدل
جزءه على جزءه معناه
قد دخل فيه كل لفظ
لا يدل جزؤه وقد تقدمت
أمثلة ذلك وقدم
تعريف المركب على
تعريف المفرد لان
تعريف المركب بالإيجاب
والمفرد بالسلب ولا
يعقل سلب أي الابد
تعلقه والقسمه عند
المصنف ثمانية وعند
بعض أهل المنطق
ثلاثة مفرد وهو ما لا
يدل جزؤه على شيء كزيد
ومركب وهو ما يدل
جزؤه على معنى ليس
جزء معناه كأيكم وعبد
الله علماً أو على جزء
معناه إلا أن دلالة غير
مقصودة كحيوان ناطق
علماً بناء على خلاف ما
حققناه ومؤلف وهو
ما يدل جزؤه على جزء
معناه دلالة مقصودة
كزيد قائم وأول في البيت
مبتدأ أو سبغ الابتداء
به وتوقعه في معرض
التفسير بقوله ما تلا

يدل على معنى وفيه نظر لان الدال هو مجموع الفعل اه ببعض تصرف ومما يدل على ان المضاف اليه جزء مادي
للمركب الاضافي قول كثير كالقلب بعد تشبيههم للمركب برأى الجارية فان الرأى مقصود الدلالة على ذات نسب
اليه الرأى والجارية مقصودة الدلالة على الجسم المميز ومجموع المعنيين معنى رأى الجارية اه وقوله هم ومجموع
المعنيين أي مع الهيئة التركيبية الاضافية كما به عليه عبد الحكيم (قوله والحيوان الناطق اذا لم يكن علماً)
مثله عبد الله وحجة الاسلام ونحوهما اذا لم تكن اعلاماً (قوله الوضع اللغوي) أي لا الجملي الذي يجعل المتكلم
وارادته وقوله حتى هي تفرعية وقوله وان وضعها الواو للعمال وان وصلية (قوله مثلاً) يصح رجوعه الى
انسان والى ألف واليه سماعاً (قوله والمركب) أقول الاولى انه اشارة الى جعل بعكس خبراً ثانياً لا الى
جعله خبراً محذوف الاستثناء عن تقديره وفي قوله ملتبس اشارة الى ان الباء في بعكس للتلاصق (قوله بعكس)
أي مخالفة (قوله أي تبعه) هذا التفسير منظور فيه لحق ظاهر العبارة مع قطع النظر عما يأتي من تصحيح
كلام المصنف في شرحه بنفسه يرثى لا يصلح على انه يمكن تفسيره بتبع بالاصل (قوله المستعمل) أقول ليزاده هنا
لانواع المهمل فان قلت قوله على جزء معناه يخرج به اذا لمعنى للمهمل قلت السالبة تصدق بنفي الموضوع فلا
تستلزم عبارة وجود المعنى فاعرفه (قوله الذي لا يدل جزؤه) أي القريب فلا يراد ان الزاى مثلاً من زيد قائم
لا يدل على جزء المعنى فيلزم أن يكون مفرداً لانها ليست جزءاً بل بواسطة أنها جزء الجزء وجزء الشيء
جزء بعينه ومن نكر الجزء فقال لا يدل جزؤه لا يراد عليه ذلك أصلاً لان النكرة في سياق النفي تعم فيخرج
المركب المذكور لان بعض آخر انه يدل ويصح جعل الاضافة في جزئه للعهد الذهني الذي هو في معنى التنكير
لان الاضافة تأتي لما تأتي له الالزام والالام تأتي له كما في ادخل السوق واشترى اللحم فتكون هذه العبارة
كعبارة من نكر (قوله قد دخل فيه الخ) أقول ذكر هذا الكلام بعد التعريف المفيد لقليل الجدوى
(قوله وقد تقدمت أمثلة ذلك) تقدم انها قسمات ما جزأه أصلاً وما له جزء لا يدل وتقدم ان من الثاني
الاعلام المركبة لفظاً (قوله وقد تم تعريف المركب الخ) جواب عما يقال المفرد جزء المركب والجزء سابق على
الكل فكان المناسب تقديم تعريف المفرد على تعريف المركب وحاصل الجواب أن الواجب سميته ذات المفرد
لا مفهومه لانها هي التي جزأ المركب أما مفهومه فيقدم لما ذكره الشارح (قوله بالإيجاب) أي ملتبس
بالإيجاب وكذا قوله بالسلب أو الكلام على حذف مضاف أي بذي إيجاب وبذي سلب أي باللفظ أثبتته الدلالة
ولفظ نصبت عنه (قوله ولا يعقل سلب أي) هو هنا الدلالة الابداعية بقوله أي الأمر أي وسلب الدلالة هنا
مأخوذة في تعريف المفرد فيوقف تعقله على تعقل الدلالة وهي مأخوذة في تعريف المركب فلزم توقف تعقل
بعض أجزاء المفرد على تعقل بعض أجزاء المركب فلهذا قدم تعريف المركب على تعريف المفرد وهكذا ينبغي
فهم هذا الكلام ومنهم من قدم تعريف المفرد على تعريف المركب نظراً الى سبق العدم على الوجود
والسكان لا تراحم (قوله عند المصنف) أي موافقة لا كثر المتأخرين من المناطقة فانهم على ان المركب
والألف والمقول الفاظ مترادفة وقد نص عليه الشيخ ابن سينا قاله الشارح في كبريه (قوله ومركب وهو
الخ) تقدم أن هذا أحد قسمي المفرد (قوله علماً) حاله من عبد الله فقط للاحتراز عن عبد الله الصفة فانه من
المؤلف أما أيكم فهو قبل العلمية وبعدها مركب لا مؤلف (قوله كحيوان ناطق علماً) أي على انسان فان كلا
من جزأه يدل على جزء المعنى فان معناه مركب من الحيوانية والناطقية مع الشخص (قوله بناء على خلاف
ما حققناه) راجع للأمثلة الثلاثة وهي أيكم ما تلقوا عبد الله والحيوان الناطق علماً وخلاف ما حققناه هو كون
جزءه ما يدل على معنى ليس جزء معناه أي أيكم وعبد الله أو جزءه لكن دلالة غير مقصودة في الحيوان الناطق وما
حققه هو ان كلا من الثلاثة إنما يدل بعد العلمية على الذات ولا دلالة لجزءه بعد العلمية على شيء أصلاً وما كان قبلها
من دلالة الجزء صار بعده ناسياً (قوله دلالة مقصودة) قد علمت ان زيادته هذا القيد لاخراج نحو الحيوان
الناطق علماً لانسان مبني على خلاف ما حققه الشارح سابقاً (قوله وقوعه في معرض التفصيل) اعترض
بانه لا تفصيل بل قوله فاول الخ بيان المفصل اليه والذي وقع في معرض التفصيل قوله مستعمل الالفاظ

الخ (وأقول) هذا انما يصح اذا كان معنى وقوع المبتدأ في معرض التفصيل الذي جعل مسوغا لخصوص وقوعه منفصلا الى أقسام أما اذا كان بمعنى يشبه وقوعه عنوا بالاحسد أقسام المنفصل فلا مع أنه يمكن أن يراد بالتفصيل التبيين كما في قوله تعالى وتفصيلا لكل شيء أي وقوعه في معرض التبيين بالحد المقتضى هذا التبيين ارادة الجنس التي هي من المسوغات فتأمل (قوله عائده) أي عائده الموصول فيه أي العائده على الموصول فيه ضمير محذوف في محل نصب فالعنى على هذا بعكس المفرد الذي تلاه المركب وهو خلاف الواقع وقوله بفعل هو تلا (قوله وهو الذي تلا المركب) أي تبعه أي لان المركب تلا المفرد كما يقتضيه كلام المصنف لانه خلاف الواقع وقوله ضمير الرفع أي المستتر الراجع الى المفرد لا ضمير النصب المحذوف الراجع الى المركب (قوله ويجاب بانه يمكن أن يكون أطلق الموالاة) أقول كان المناسب أن يقول أطلق التلا لانه المشتق منه تلامي كلام المصنف وحاصل هذا الجواب أن معنى تلامي كلام المصنف اتصل بحجاز امره سلا لعلاقة الزوم وان الصلة حوت على غير ما هي له وفيه انه كان يجب الإبراز حينئذ لحروف اللبس الآن يقال اللبس هنا غير مضر لجهة اتصاف كل من المفرد والمركب بالاتصال وان المصنف نفسه فسر تلامي بجمع الألف يفسر تبع أيضا باتصال كما في (قوله وهو على قسمين) ظاهره دخول الفعل والحرف لانهم مامفردان والذي صرح به السيد في حاشية القطب اختصاص الجزئية والسككية بمعنى الاسم دون الفعل والحرف لاستقلاله بالمفهومية دونها فلا يصلح ان يوصفهم بما وعليه فيخصص المقسم بالاسم وعن السنوسي ان الفعل كلى أبدا دون الحرف لوقوع الفعل محولا ولا يحمل الا الكلى وظاهره أيضا أن المركب لا ينقسم الى كلى وجزئى لتخصيصه التقسيم بالمفرد وليس كذلك بل ينقسم الى جزئى كمرأس زيد وكلى كالجسم النامي والحيوان الناطق ولهذا قال بعضهم في تخصيص ليس للاحتراز بل لان الكلام هنا قسمة السككيات الخمس وهي مفردات كإسيأتى (قوله أعنى المفرد) هذا ايضا وتصرح بما تفيدته قاعدة ترجوع الضمير الى أقرب مذكور وقوله بمصدق الضمير أي بما صدق عليه الضمير أي وقع (قوله بالنظر الى معناه) أقول هذا على حذف مضاف أي ما صدق معناه اذ معناه ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وهو كلى أبدا ثم رأيت في حاشية الغني على شرح ابن سائغى قوله الحمد والمئة وانما قال الشارح ذلك لان السككية والجزئية وصفان للمعنى لا للفظ فوصفهم بما يجاز من وصف الدال بما للدلول كان الافراد والتركيب وصفان للفظ ووصف المعنى بما يجاز من وصف الدلول بما للدال وجوز ابن يعقوب اجزاء كلام المصنف على كون التقسيم معنى المفرد فقد مر مضافا في قوله أعنى المفرد أي أعنى معنى المفرد وفسر افهامه الاشتراك بكونه لا يأتى الاشتراك لكونه حقيقة ذهنية غير مختصة وهو ان كان أنسب بكون الموصوف حقيقة بالسككية والجزئية المعنى بعيد من كلام المصنف (قوله بوصل الهمزة) يعنى اسقاطها بعد نقل حركتها الى التنوين قبلها والافهمزة الوصل ليست في شيء من الحروف الا على قول (قوله عجبر تدعاه) متعلق بفهم أي بتعقل معناه المجرد عن اعتبار الوجود الخارجى فانه باعتبار قده لا يفهم الاشتراك كفى الكلى المنحصر في فرد الدليل القاطع عرق الحركة كفى الاله الحق أو لعدم تعلق قدرة الله تعالى بوجود غيره هذا المفرد كفى الشمس وقوله بحيث يصدق على تقدير مضاف أي معناه والباء لتصور الاشتراك فكأنه قال بان يكون بحيث الخ ولو قال بان يصدق لكان أوضح ومعنى صدقه عليه عليه ما جعل مواطاة كفى الشرح الكبير اذا صدق في المفردات بمعنى الجملى وانما صدق على افراد كثيرة لكونه حقيقة ذهنية غير مختصة لا معنى خارجيا شخصيا (قوله الكلى مبتدأ خبره مفهم اشتراك) انما قال ذلك لانه اذا اجتمعت المعرفة والنسبة الجائز وقوعها مبتدأ كما هنا ولا مانع يمنع من جعل المعرفة مبتدأ فالاولى جعل المعرفة مبتدأ والنكرة خبرا لان الكلى هو المعرفة والمعلوم ومفهم اشتراك هو التعريف والمجهول والاتق جعل المعرفة والمعلوم مبتدأ ومقابلهما الخبر وبالوجه الثانى بوجه ما سبذ كره الشارح من جعل الجزئى مبتدأ وعكسه الخبر والكلى منسوب الى الكل الذي هو جزئيه لتركيب الجزئى من كليته والتشخيص والجزئى منسوب الى الجزء الذي هو كليته واعلم ان مفهوم الكلى من حيث هو أي من غير اعتبار شيء مخصوص من مصادقانه يسمى كليا منطقيا لانه المحبوس عنه فيه ومتروضه أي ما صدق مفهوم

عائده محذوف لانه متصل منصوب بفعل اه وبحث فيه بأن ما واقعة على المفرد وهو الذي تلا المركب فيكون العائده ضمير الرفع ويجاب بانه يمكن أن يكون أطلق الموالاة على الاتصال فيكون المركب تلا المفرد بهذا المعنى أي اتصل به فالتقدير المركب بعكس المفرد الذي تلاه هو أي المركب أي اتصل به في البيت السابق (وهو على قسمين أعنى) بمصدق الضمير (المفرد) بالنظر الى معناه (كلى أو) بوصل الهمزة (جزئى) بمنع الهرف للضرورة (حيث وجد) أي المفرد فلا لفظ لا طلاق (فهم اشتراك) بين أفراد مجرد تعقله بحيث يصدق عليها (الكلى) الكلى مبتدأ خبره منهم اشتراك

الكلية عليه من حيث انه معروضه كحيوان يسمى كيا طبيعيا لانه طبيعة وحقيقة والمجموع المركب من
 العارض والمعرض يسمى كيا عقليا لانه لا وجود له الا في العقل وكذا الانواع الخمسة الجنس والنوع والفصل
 والخاصة والعرض العام فهو الجنس من حيث هو جنس منطقي ومفهوم الجسم من حيث معروضيته
 للجنس جنس طبيعي والمركب منهم ما جنس عقلي وقس على ذلك البقية وكذا الجزئي فهو منه من حيث هو
 جزئي منطقي ومعروضه من حيث انه معروضه كذا ان زيد جزئي طبيعي والمركب منهم ما جزئي عقلي كذا في حاشية
 الغنيمة ويؤخذ منه ما صرح به الشارح في كبره من ان الكلية المنطقي معتبر في الطبيعي على انه ليس خارج
 وفي العقلي على انه جزء داخل ونقل في الكبير خلافا في وجود العقلي خارجا وكذا في وجود المنطقي على احدي
 طريقين ثابتين ما عن ابن التماساني انه متفق على عدم وجوده خارجا وخلافا في وجود الطبيعي خارجا لكن
 الخلاف في هذا اقوى والتحقيق انه لا وجود للكلية مطلقا في الخارج على ما بسطه في كبره (قوله فخرج) أي
 بقوله بحيث يصدق عليها وقوله المشترك بكسر الراء بنوه أي في أبنوته لهم كما يشير اليه الشارح (قوله مثلا) راجع
 لزيد وكذا عمر والمشارك فيه بنوه وهكذا ولبنوه أي أو المشترك فيه اخوته (قوله فانه وان كان) أو للخال وان
 وصلية وقوله في معناه أقول ان أراد معناه التضمني الذي هو أبنوته لهم كقيل كان قوله باعتبار أبنوته لهم
 مستدركا وان أراد معناه المطابق فلا وخبر أن محذوف تقديره غير كلي وقوله لكن الخ استدراك على قوله
 وان كان الخ كما هو أحد وجهين في مثل هذا التركيب ثانيهما ما ناقشه الشهاب الخفاجي عن سعد الدين أن
 الاستدراك في مثله خبر عن المبتدأ مقيد بالغاية وكلمة استداسم (قوله هنا) أي في مقام بيان الكلية
 والجزئي (قوله بانها) الباء للملابسة أو معنى على أو للتعدية وعلى هذا فالعنى قد أجرى اصطلاحهم في الشركة
 أم الخ على طريق الاستدراك المجازي (قوله ذلك المعنى) اسم الإشارة راجع الى معنى الكلية المشار اليه بقوله
 ففهم اشتراك لان المعنى ففهم اشتراك معناه ولو أسقطه لكان أحصر (قوله ولذلك يقسمون الشركة الخ) أقول
 في عبارته خرازة لان اسم الإشارة ان رجع الى التقييد بها كزعم كان في العبارة قلب لان التقييد بها لاجل
 التقسيم لأن التقسيم لاجل التقييد وان رجع الى بيان اصطلاحهم بان الشركة هنا عبارة عن صدق المعنى
 على كثير من ورد أن العلة لا تنتج المفعول لان بيان اصطلاحهم بذلك لا يقتضي هذا التقسيم ويمكن التخلص من
 ذلك بأن في العبارة محذوف الواو مع ما عطفت بقرينة ما أتى والتقدير ولذلك وتعميمهم نحو عين مشتركة يقسمون
 الشركة الخ وأراد بالشركة في هذه العبارة الشركة بالمعنى الشامل للشركة هنا والشركة اللفظية فهي في هذه
 العبارة أعم منها في العبارة السابقة (قوله الى الاشتراك اللفظي) أي اشتراك المعاني المتعددة في لفظ لوضع
 لها بأوضاع متعددة وليكون هذا الاشتراك في اللفظ دون المعنى نسب الى اللفظ بخلاف الاشتراك المعنوي فانه
 في المعنى الموضوع له اللفظ بوضع واحد ولهذا نسب اليه (قوله ويريدون بالاول المشترك) أي اللفظي
 كعين (أقول) هو على حذف مضاف أي اشتراك المشترك وكذا قوله وبالثاني الكلية أي اشتراك الكلية
 فلا يراد أن الاشتراك اللفظي صفة للمشارك اللفظي لان نفسه والاشتراك المعنوي صفة للكلية لان نفسه وقد علم من
 كلامه أن الشركة في نحو زيد المشترك فيه بنوه لا تسمى شركة اصطلاحا حتى يرد ما قيل ان القسم غير حاصرة
 لخروج الشركة في نحو زيد المشترك فيها بنوه لا تسمى شركة اصطلاحا حتى يرد ما قيل ان القسم غير حاصرة
 وبالثاني من قارب عصره ومن بعده (قوله ما لم يوجد منه شيء) أي في خارج الذهن وكذا يقال في قوله
 وما وجد منه الخ وليس المراد لو وجد في خارج الاعيان فقط (قوله كالجمع بين الضدين) أي كالبيض
 والسودا قال شيخنا العدوي فان قلت ما المانع من اجتماع الضدين غاية الامر اننا لم نطالع على اجتماعهما قلت
 المانع انه لو اجتمع الضدان لزم اجتماع النقيضين الذي هو محال ضرورة لان البيض لا يستلزم لا سودا
 ولا سودا نقيض سودا فلما اجتمع البيض والسودا لزم اجتماع السواد والسودا اه وأقول هذا يقتضي ان
 استحالة الجمع بين الضدين غير ضرورية وفيه نظر لا يخفى (قوله كبحر من زئبق) بكسر الزاي وسكون
 الهمزة وكسر الباء وفخهما عرب ومنه ما يؤخذ من معدنه ومنه ما يستخرج من تجارة معدنية بالنار ودخله بهرب

تخرج زيدا المشترك فيه
 بنوه مثلافاته وان كان
 مشترك في معناه أفراد
 باعتبار أبنوته لهم لكن
 الشركة هنا قد جرى
 اصطلاحهم فيها بانها
 عبارة عن صدق ذلك
 المعنى على كثيرين
 ولذلك يقسمون
 الشركة الى الاشتراك
 اللفظي والمعنوي
 ويريدون بالاول
 المشترك وبالثاني
 الكلية وقسم الاقدمون
 الكلية الى ثلاثة أقسام
 ما لم يوجد منه شيء وما
 وجد منه واحد فقط
 وما وجد منه أفراد
 فقاء المتأخرون وقسموا
 كل قسم من الثلاثة الى
 وقسمين فصارت
 الاقسام ستة ففهموا
 الاول الى ما يستحيل
 وجوده كالجمع بين
 الضدين والى ما يمكن
 وجوده كبحر من زئبق

وقسم الثاني وهو ما وجد منه واحد فقط الى ما يستحيل وجود غيره معه كالألوه والى ما يمكن (٥٧) وجود غيره معه وهو

الثالث الى ما وجد منه
أفراد متناهية كاسد
والى ما وجد منه أفراد
غير متناهية كصفة
وموجود وثابت
فان أفرادها غير
متناهية اذ منها الصفات
الوجودية القديمة
القائمة بذاته تعالى وقد
دل الدليل من السنة
على أنها لانهاية لها
واستحالة وجود
مالانهاية له انما ثبتت
في حق الحوادث ولم
يجد هذا التمثيل لاحد
وانما يمثلون له بحركة
الفلت على مذهب
الفلاسفة من أنها لا
أول لها وهو مذهب
باطل ومعتقده كافر
اجماعا ومثل له بعضهم
بنعمة الله وليس
بصواب لان الكلام
فيما وجد منه أفراد
بالفعل لانهاية لها
ونعمة الله لانهاية لها
بمعنى آخر أى بالنظر
لماسيوجد منها أبد
الابد (وعكسه) وهو
مالا يفهم الاشتراك
بالمعنى المتقدم (الجزئى)
الجزئى مبتدأ مؤخر
وعكسه خبر مقدم
وذلك كزبد فان
مفهومة من حيث
وضعه الذات المخصوصة
لا يفهم الاشتراك ولا

الحيات والعقارب من البيت وما أقام منها قتله كذا في القاموس (قوله وقسم الثاني وهو الخ) انما قسم
الثاني دون الاول والثالث دفعا لتوهم أن المراد بالثاني نافي قسمي الاول (قوله الى ما وجد منه أفراد متناهية)
أقول هذا القسم ثلاثة أقسام مالا يوجد له أفراد الا تلك الافراد المتناهية التي وجدت منه كالسوكب وما
يوجد له أفراد غير متناهية كاسد وما يوجد له أفراد غير متناهية كصفة الله وما نوقش به تمثيل
الشارح بالسبب على أن المراد بالمثل له أول هذه الاقسام الثلاثة برده أن تقسمهم بان يكون حينئذ غير حاصر
نظر وج هذين القسمين الاخيرين فاحفظ هذا التحقيق (قوله متناهية) أى ذات نهاية تنقطع عندها
(قوله فان أفرادها) أى مجموع أفرادها (قوله على أنها لانهاية لها) أى وان كان المكاف بمفرقة تنصلا
سبعة وهى القدرة والارادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام وما يترأى من التنافي بين الوجود وعدم
التناهي هو بحسب عقولنا القاصرة (قوله انما ثبتت في حق الحوادث) أى لان البراهين التي أقاموها
عليها كبرهان التطبيق انما تنهض بالنسبة الى الحوادث (قوله من أنها لأول لها) يعنى انهم يقولون ان
حركة الفلت قديمة بالنوع وانه ما من حركة من حركاته الا قبلها حركة وهكذا الى ما لانهاية له في الماضي وبعدها
حركة وهكذا الى ما لانهاية له في المستقبل فهم قائلون بشيوت القدم لغسيرة ذات الله تعالى وصفاته ولهذا قال
الشارح وهو مذهب باطل ومعتقده كافر اجماعا أى باجماع المسلمين (قوله ومثل له بعضهم) كشيوخ الاسلام
في شرح ايساغوجي (قوله فيما وجد منه أفراد بالفعل لانهاية لها) أى وانعمة الله تعالى لم يوجد منها أفراد
بالفعل غير متناهية بل الموجود منها بالفعل متناه (وأقول) لا يخفى أنه يمكن حل كلامهم بقريضة التمثيل
بنعمة الله على ما وجد وما سيوجد لاما وجد فقط فيكون التمثيل بنعمة الله صوابا لان مجموع أفرادها ما وجد
وما سيوجد غير متناه وان كان ما وجد منها متناهيا (قوله وانعمة الله الخ) دفع لما يقال قد تقرران نعمة
الله لانهاية لها وقوله بمعنى آخر هو أنه كما وجد منها أفراد وجد بعدها أفراد وهكذا أبدا لا يبادى جمعنى انه
وجد منها أفراد بالفعل غير متناهية وقوله بالنظر صفة تعنى والباء للملازمة ويحتمل أن المراد بالمعنى الآخر
النظر الى ماسيوجد فيكون قوله بالنظر ماسيوجد بدلا من قوله بمعنى آخر بدل كل من كل وقد يؤيد هذا أن
في نسخة أى بالنظر الخ وهذا يصح أن النظر لمجموع ما وجد وما سيوجد (قوله وعكسه) أى مخالفه وقوله
وهو ما أى مفرد (قوله بالمعنى المتقدم) الباء لتصور الاشتراك وأراد بالمعنى المتقدم المصدق على كثيرين
(قوله الجزئى) المراد به الجزئى الحقيقي أما الجزئى الاضافى وهو ما ندرج تحت أعم منه فقد يكون كلما كالانسان
المندرج تحت الحيوان وقد يكون جزئيا حقيقيا كزبد المندرج تحت الانسان فالاضافى أعم مطلقا من الحقيقي
(قوله الجزئى مبتدأ مؤخر الخ) تقدم توجيهه (قوله وذلك) أى الجزئى كزبد أى كلفظ زبد بدليل قوله
فان مفهومه الخ وان كان كلمة اللفظ وحزبته بالنظر الى معناه كاسر (قوله فان مفهومه الخ) أقول كان
ينبغي حذف مفهومه لانه الملائم لقوله وضعه للذات المخصوصة ولقوله لا يفهم الاشتراك لان الموضوع للذات
المخصوصة لفظ زبد لا مفهومه والذي يحسن نفي افهام الاشتراك عنه هو اللفظ لا المفهوم اذ ليس من شأن
المفهوم الافهام حتى ينفي عنه نعم ان أول الافهام عناصر ابن يعقوب لم ينهض التعليل الثاني ويمكن التخلص
بجعل الاضافة في مفهومه للبيان أى مفهومه ما هو لفظ زبد بمعنى كونه مفهومه ما أنه متعقل متصور (قوله من
حيث وضعه الخ) الحشية للتقييد أى وأمالا من هذه الحشية بان لم يكن زبد علمافه ومصدر كل قاله الغنمى
(قوله ولا عبرة الخ) دفع لما ردد على قوله لا يفهم الاشتراك وقوله بما يعرض له أى للفظ زبد وقوله من
اشتراك لفظي الخ تقدم الكلام على اللفظ والمعنوى (قوله في تأليفهم) يصح قراءته بصيغة الجمع
وبصيغة المفرد على أنه مفرد مضاف بعم (قوله لاجل عنايتهم) أى اعتنائهم واهتمامهم (قوله مادة الحدود
والبراهين) أى المادة التي يتركب منها الحدود والبراهين الموصولة للمجهولان التصوريين والتصديقية
وأراد بالحدود مطلق التعريف وبالبراهين مطلق الاقضية ففي كلامه تغليب المراد الحدود الحقيقية

عبرة بما يعرض له من اشتراك لفظي لان المراد هنا الاشتراك المعنوى وقدموا

السكى في تأليفهم على الجزئى لاجل عنايتهم لانه مادة الحدود والبراهين

والمطالب غالباً بخلاف الجزئى والمصنف ادعاهم بنسكته اخرى وهى انه تعرف السكلى بامر وجودى وهو كونه مفهوماً مشتركاً للجزئى والسلب
وسلب الشئ لا يعقل الا بعد تعقل (٥٨) وجوده وهم عرفوا الكلى بالعدم أى ما لا يمنع نفس تصويره من صدقه على كثير من

(وأولاً) وهو السكلى
(للذات) أى الماهية
(ان فيها اندرج فأنسبه)
أى أنسب الاول وهو
السكلى للذات ان
اندرج فيها بان كان خراً
منها فلا يصدق الذاتى
حينئذ الا على الجنس
والفصل (أو) بمعنى الواو
أى وانسبه (لعارض
اذا خرج) عن الذات
أى الماهية الا أنهم
ينسبون على غير قياس
فيقولون فى النسبة الى
عارض عرضى فلا يصدق
العرضى على هذا الا
على الخاصة والعرض
العام ويفهم من هذا
ان النوع كالانسان
واسطة مثال الذاتى
الحيوان بالنسبة الى
الانسان والفرس فانه
داخل فيهما لتركيب
الانسان من الحيوان
والناطق والفرس من
الحيوان والصاهل
ومثال العرضى
الضاحك بالنسبة الى
الانسان لما فيه
مركب من الحيوان
والناطق فالضاحك
خارج عنه والذاتى
والعرضى لهما فيه
اصطلاحات كثيرة
أشهرها ثلاث اصطلاحات

والبراهين الحقيقية فيكون تخصيصها بالذات كلاً شرفيتهما (قوله والمطالب) هى النتائج لانها مطالب بالدليل
(قوله غالباً) راجع للبراهين والمطالب دون الحدود لان تركبها من الكلمات دائماً بخلاف البراهين والمطالب
فقد يتركبان من الجزئى مع السكلى كقولنا زيد عالم وكل عالم يستحق الاكرام ينتج زيد يستحق الاكرام (قوله
بنسكته اخرى) أى لتقدم الكلى على الجزئى (قوله بامر وجودى) أقول أى بذى أمر وجودى وقوله
وهو أى الامر الوجودى كونه مفهوماً مشتركاً وكان الاخصر والانسب أن يقول وهو افهام الاشتراك وقوله
والجزئى بالسلب أى بذى السلب أى بما سلب عنه افهام الاشتراك (قوله وهم عرفوا السكلى بالعدم) أى بذى
العدم أى الانتفاء (قوله أى ما لا يمنع) تفسير للعدم بمعنى ذى العدم وما ان أوقفناها على لفظ كان فى قوله
تصوره حذف مضاف أى تصور مفهومه وكان تعريفهم موافقاً لتعريف المصنف من جهة جعلهم السكلى
لفظاً وان كان وصفه بالسكلى بالنظر الى معناه وان أوقفناها على معنى لم يتجوز الى تقدير المضاف لكن يكون
تعريفهم مخالفاً لتعريفه من الجهة المذكورة ويؤيد الاول تصريح كثير منهم بهذا المضاف وجعل الاضافة
فيه للبيان خصال الظاهر (قوله نفس تصويره) أقدم لفظ نفس إشارة الى أن منع التصور وعدمه منه
باعتبار التصور نفسه وقطع النظر عن الخارج ألا ترى ان الاله بمعنى المعبود بحق يمنع تصويره فهو مسموع باعتبار
الدليل الخارجى من وقوع الشراكة فيه ولا يمنع باعتباره فى نفسه وقطع النظر عن الدليل الخارجى فلذا كان
الاله كلياً لا جزئياً (قوله وأولاً الخ) لما كان تمييز الحدود التى هى التعاريف بالذاتيات من الرسوم التى هى
التعاريف بالعرضيات متوقفاً على بيان الذاتى والعرضى شرع فى بيانها فقال وأولاً الخ وما يعرف به دخول
السكلى فى الماهية وخروجه عنها النقل عن الواضع (قوله أى الماهية) تفسير للذات بما أريد بها ههنا وان
كانت تطلق على المصداق أيضاً (قوله فأنسبه) من نسبة الجزء الى الكل (قوله أى أنسب الاول الخ)
تفسير لجهة التركيب وقوله وهو السكلى مكرر مع مامر (قوله فلا يصدق الذاتى حينئذ) أى حين اذ فسر
بجزء الماهية الداخل فيها الا على الجنس والفصل لا على النوع لانه ليس جزءاً ماهية بل هو ماهية بتمامها
(قوله لعارض) أقول أى لامر عارض للذات بسبب عروضة لها أطلق عليها ذلك العرضى فالضاحك مثلاً
الذى هو عرضى للانسان منسوب الى الضحك العارض للانسان من نسبة اللازم الى المزوم وما قيل من أن
المراد للفظ عارض بغيره ان المنسوب والمنسوب اليه فى الحقيقة المدلول وان اعتبر لفظ المنسوب اليه
فيما تقتضيه قواعد النسب الخ ويقتنع أنه لا يناسب تفسير الشارح نظيره أى الذات بالماهية فافهم (قوله
الا أنهم ينسبون) أى الى عارض بدليل قوله فيقولون الخ أى والقياس عارضى ولم ينبه ههنا على مخالفة
القياس فى النسبة الى الذات أيضاً اذ القياس فيها ذوى كمرور سيأتى اكتفاءً بذلك فى ضمن الجواب
الآتى (قوله على هذا) أى هذا التفسير الاعلى الخاصة والعرض والعام أى لا على النوع لانه ليس خارجاً
عن الماهية لانه نفس الماهية والشئ لا يخرج عن نفسه (قوله ويفهم من هذا) أى مما ذكره المصنف
وقوله واسطة أى لخروجه عن تعريف الذاتى والعرضى وهذا مذموب الجور (قوله بالنسبة الى الانسان
والفرس) الباء للملابسة (قوله انه مركب) بدل من ما أوقف بيان (قوله المحمول) صفة الجزء احتريزه
عن الجزء المادى للمركب الحسى كاسقف البيت فانه لا يصح حله على البيت فلا يقال له ذاتى ولا عرضى
والظاهر أن هذا القيد معتبر فى جميع الاصطلاحات وان لم يصرح به فى بعضها (قوله فالنوع على هذا عرضى)
لانه ليس جزءاً ماهية بل هو تمامها (قوله فالنوع على هذا ذاتى) لانه ليس خارجاً عن الماهية لانه نفس الماهية
والشئ لا يخرج عن نفسه (قوله واعترض) أى كون النوع ذاتياً على هذا الاصطلاح الثالث ومعنى
الاعتراض أمران كون قولنا الذاتى من النسبة الحقيقية اللغوية وكون الذات المنسوب اليها معنى الماهية

الاول هذا الذى درج عليه المصنف الثانى أن الذاتى هو جزء الماهية المحمول والعرضى ما ليس كذلك فالنوع
على هذا عرضى الثالث أن الذاتى ما ليس بخارج عن الماهية والعرضى هو الخارج عنها فالنوع على هذا ذاتى واعتراض بان الذاتى منسوب
الى الذات فلو كان النوع ذاتياً لزم نسبة الشئ الى نفسه وأجيب بانها

ما صدقها ونسبة الحقيقة

الى ما صدقها صحيحة

واعلم ان المصنف نص

على أن أولافى البيت

منصوب على الاشتغال

قال وهو الارح لكونه

قبل فعل ذى طلب

وبحث فيه بان اداة

الشرط لا يعمل ما بعدها

فيما قبلها الا فيما استثنى

وليس هذا منه فلا يفسر

عام لا وفاء الجواب

كذلك فيجب رفعه

بالابتداء والمسوغ

التفصيل أو عود الضمير

والجواب ان قوله

فانسيبه مؤخر من تقديم

والاصل وأولانسيبه

للذات ان اندرج فيها

فالفاء زائدة لا تمنع

كونه من باب الاشتغال

وجواب الشرط محذوف

لدلالة فانسبه المذكور

عليه ولو جعل فانسبه

المذكور جوابا لما صح

أن يتعلق به للذات اذ

لا يتقدم معمول الجواب

على الشرط ثم أخذنى

ذكر الكليات الخمس

بقوله (والكليات)

بتخفيف الياء للوزن

(خسة دون انتقص)

ولا زيادة ووجه الحصر ان

الكلى اما أن يكون

تمام الماهية أو جزأ منها

أو عرضها الاول النوع

كالانسان والثانى ان

كان مساويا لها فالفضل

كما هو ان كور سابقا وحاصل الجواب الاول المنع الامر الاول والتزام أن قولنا الذاتى تسمية اصطلاحية على صورة النسبة لا يحتاج الى منسوب ومنسوب اليه متغايرين ونظيره من الاسماء العربية كرسى ونحوه وحاصل الجواب الثانى تسليم أن النسبة حقيقية ومنع لزوم نسبة الشئ الى نفسه بمنع الامر الثانى والتزام أن المنسوب اليه الذات بمعنى الماصدق والمركب من الماهية السكينة والشخص فهى من نسبة الجزء الى الكل وبقي جواب ثالث ذكره شيخنا العدوى وهو انه لا مانع من نسبة الشئ الى نفسه اذا قصد المبالغة (قوله تسمية اصطلاحية) أى على صورة النسبة وقوله لا لغوية أى لا تسمية مراعى فيها قانون اللغة فى النسبة الحقيقية (قوله على ما هو القاعدة) أى قولنا جار ياء على ما هو القاعدة وهى حذف تاء التانيث وورد لازم وهى الواو المعوض عنها التاء ورد العين الى أصلها وهو الواو (قوله وبأن الذات الخ) قال فى الكبير ويرد على هذا الجواب الثانى الاعتراض النحوى وهو أن قواعد النسب تقتضى أن يقال ذووى لا ذاتى وما قيل من ان النسبة تكون على غير قياس اصطلاحا من المناطقة مجبوت فيه بان المنطق الذى نقل المنطق الى العربية يلزمه من حيث هو معرب له أن يلتزم أحكامها والمشى على سننها والاخرج عن كونه معربا باله فالخامس لمادة الاعتراض هو الاول اه بتصرف (قوله كما نطلق) ما مصدرية أى اطلاقا كما نطلق الذات على الحقيقة نطلق الذات على ما صدقها وما صدق الشئ أفراده التى يصدق هو عليها أى يحمل وهو اسم مركب من ما والوصولة وصاتها (قوله واعلم الخ) من هنا الى قوله ثم أخذنا الخ مما زاد به الشرح الصغير على الكبير (قوله نص) أى فى شرحه (قوله منصوب على الاشتغال) أى نصب جار ياء على طريق الاشتغال بان يكون منصوبا بعامل مقدّر يفسره المذكور (قوله قال) أى المصنف وهو أى النصب المفهوم من قوله منصوب على الاشتغال الارح لكونه قبل فعل ذى طلب كما قال ابن مالك * واختير نصب قبل فعل ذى طلب * (قوله وبحث فيه الخ) حاصل البحث ان ما ذكره المصنف غير مسلم لانه يمنع منه أمران تقدم المصنوب على اداة الشرط وتقدمه على فاء الجواب لان ما بعد اداة الشرط لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملا وقاء الجواب كذلك أى لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا يفسر عاملا (قوله لا يعمل ما بعدها) أى من فعل الشرط وجوابه وقوله الا فيما استثنى (أقول) فى الهمع للسيوطى مانعه لا يجوز تقديم شئ من معمولات فعل الشرط ولا فعل الجواب عليه ما غير معمول فعل الجواب المرفوع فانه يجوز تقديمه نحو خيرا ان أتيتنى تسب وسوغ ذلك انه ليس بفعل جواب حقيقة بل هو فى نية التقديم والجواب محذوف وجوز الكسائى تقديم معمول فعل الشرط أو الجواب على الاداة نحو خيرا ان تفعل يشك الله وخيرا ان أتيتنى تسب اه بتقديم وتأخير ومقتضى ما ذكره من المسوغ ان تقديم هذا المعمول على الاداة تنوع عند من يجعل الجواب المرفوع هو الجواب حقيقة كما يردوه وما ذكره الدمامينى فى شرح التسهيل كما أوضحته فى حاشية الاشمونى (قوله فيجب رفعه) أى كما قال ابن مالك

كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد * ما قبل معمول ما لم يبعد وجد

(قوله والمسوغ التفصيل) أى كون المبتدا مفصلا الى ذاتى وعرضى (قوله مؤخر من تقديم) يجتمعا من بدلية أى مؤخر تأخيرا بدلا من التقديم وأن يكون معنى عن على حذف مضاف أى مؤخر عن محمل تقديمه أى واذا كان مؤخران من تقديم كان مقدما تقدير على اداة الشرط (قوله فالفاء زائدة) أى وان مؤخر عن العامل تقدرا فزال المانعان معا (قوله ولو جعل) هذا تقوية لجواب البحث المذكور وأشار به الى ان هناك قرينة تدل عليه (قوله ما صح أن يتعاقب به للذات) أقول مقتضاه ان الذات متعاقبا بنسبه المذكور على ما ارتضاه من كونه مؤخران من تقديم والفاء زائدة وهو خلاف ما تقر فى العربية من أن العمل فى غير الضمير الشاغل انما هو للمحذوف لا للمذكور لان الاتيان به مجرد تفسير المحذوف ويمكن الاعتذار بان المذكور لما كان عين المحذوف كان كائن المذكور هو العامل (قوله ولا زيادة) اشار الى أن فى كلام المصنف اكتفاءه انه لا يلزم من انتفاء النقص انتفاء الزيادة ولا يرد على الحصر فى الخمسة المصنف لانه خاصة من خواص النوع (قوله تمام الماهية) أى الماهية بتسامها (قوله ان كان مساويا لها) أى فى الماصدق

بان كان يصدق على جميع ما يصدق عليه تمام الماهية (قوله أولا) أي قبل تفصيل الجنسية (قوله أوعن
 تمييزه) أي تمييزه فالمصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله واللفظ الموضوع للأول والثاني أي) يعني في اصطلاح أهل
 هذا الفن والافيجوز لغة السؤال بما عن المميز كأن يقال ما يميز الإنسان عما يشار به في جنسه وبأي عن
 الحقيقة كان يقال أي حقيقة هي للإنسان (قوله والمسؤول عنه بما) وأما المسؤول عنه بأي فمختصر في شيئين
 الفصل والخاصة لأن السؤال بها ما عن المميز الذاتي أو العرضي وصورة السؤال بها عن الأول ان يقال أي شيء
 يميز الإنسان في ذاته أي مندرج في ذات الإنسان أو حالة كونه مندرج في ذاته فالجار والمجرور نعت ثان لشيء أو
 حال من الضمير في يميز أو الإنسان أي شيء هو في ذاته أي حالة كونه معتبرا ومحوط في ذاته أي بقطع النظر عن
 عوارضه الخارجية فالجار والمجرور حال من هو كما قاله النحرير الدواني وان كان لا يجري الاعلى مذهب من
 يجوز نجيء الحال من المبتدأ والخبر والصورة الأولى أصرح في كون السؤال عن مجرد المميز من الثانية
 والثانية أكثر استعمالا وصورة السؤال بها عن الثاني أن يقال أي شيء يميزه في عرضه أي مندرج أو حالة كونه
 مندرج في عرضه أي من الأمور الخارجية أو الإنسان أي شيء هو في عرضه أي حالة كونه معتبرا ومحوط
 في عرضه أي على ما عرفناهم (قوله تمثيل الحقيقة) أقول حقيقة كل من زيد وعمر ومركبة من الحيوانية
 والناطقة والشخص المختص به الذي لا يشاؤكه فيه غيره فهما مختلفا الحقيقة والجواب ان المراد الحقيقة
 النوعية لا الشخصية واعلم ان للماهية اعتبارات ثلاثة أحدها ان تعتبر بمحور به بالشخص وتسمى الماهية
 المحلولة والماهية بشرط شيء ثانيها ان تعتبر غير محصور به وتسمى الماهية المجردة والماهية بشرط لاشي ثالثها
 ان تعتبر لا بشرط شيء وتسمى الماهية المطلقة والماهية لا بشرط شيء وهي أعم من الأولىين والحقيقة الشخصية
 لزيد مثلا من الأولى (قوله ومتعدد مختلفها) دخل تحته ثلاث صور أن يكون جميعه من الكل كمثل الشارح
 وأن يكون جميعه من الجزئي نحو ما زيد واشق وأن يكون البعض كليا والبعض جزئيا نحو ما زيد والفرس
 (قوله لان الجواب عن الأول بالحد) أي التام ولا يكون الجواب تفصيلا بالحد التام الا في هذه الحالة أفاده في
 كبيره لا يقال الحد كالحیوان الناطق هو النوع كالإنسان فتكون الاجوبة اثنين لا نأقول الحد غير المحدود
 باعتبار الاجمال والتفصيل بخلاف التعدد (قوله وعن الثاني والثالث بالنوع) فيقال إنسان ولا يجوز ان
 يجاب بالحقيقة الشخصية كان يقال في جواب ما زيد حيوان ناطق متشخص لان الجزئي لا يجد كذا في حاشية
 شيخنا الاجهوري نقلا عن الشارح والبحث فيه مجال (قوله بالجنس) أي الاقرب اليه فاذا قيل ما الإنسان
 والفرس فالجواب حيوان لانه الجنس القريب الجامع لهما (قوله وهو) أي الجنس من حيث هو جنس
 فقيد الحيشة معتبر فيه كغيره من الكميات لانها أمور اضافية تختلف بالاعتبار والاضافة الى غيرها لا ترى ان
 المتلون بالاضافة الى الاسود جنس والى السكيتف فصل والى المتسكيتف نوع والى الجسم خاصة والى الحيوان عرض
 عام (قوله ما) أي كلى صدق أي حل أي صالح لان يحمل حل مواطاة في جواب ما هو على أنواع كثيرين اثنين
 فأكثر مختلفين بالحقيقة اذا جعت في السؤال نحو ما الإنسان والفرس كسيميئنه الشارح في الكلام على النوع
 وكل من الجار من متعلق بصدق وأفرد الضمير في قوله ما هو مع ان الجنس انما يجاب به السؤال عن اثنين أو أكثر
 اشارة الى جواز ان يقال في السؤال ما هو على التأويل بل بالذكور وجميع بالباء والنون مع ان المصدق عليه قد
 يكون غير عاقل تعليميا للعاقل منه لشرفه وبران كثيرين جميع كثير وأقل الجمع اثنان وأقل السكينة ثلاثة
 فيلزم ان لا يصلح ان يصدق على أقل من ستة أنواع وهو باطل فالتعبير بذلك من مساحات المصنفين التي مقتضاها
 غير مراد وهل يلزم في نوعي الجنس ان يكونا موجودين في الخارج نقل الاثران المشهورين ذلك واختاره
 عدم اللزوم قال لا حتمال أن يكون الجنس محمولا على نوعين أحدهما خارجي والاخر ذهني (قوله فما صدق
 جنس) أقول الأولى ان ما فقط هي الجنس وان صدق أي به ليعتلق به قوله على كثيرين (قوله وفي جواب)
 أي بقطع النظر عن الاضافة (قوله لانه) أي العرض العام وقوله لا يقال في الجواب أصلا أي الجواب عن
 السؤال بما أو أي الذي الكلام فيه فلا ينافي انه يقع في جواب السؤال بكيف نحو ان يقال كيف زيد فتقول

أولان السؤال عن
 الشيء اما أن يكون عن
 حقيقة أو عن تمييزه
 عما التمس به واللفظ
 الموضوع للأول والثاني
 أي والمسؤول عنه بما مختصر
 في أربعة واحد كلى
 نحو ما الإنسان وواحد
 جزئي نحو ما زيد
 ومتعدد متماثل
 الحقيقة نحو ما زيد
 وعمر ومتعدد مختلفها
 نحو ما الإنسان والفرس
 والاجوبة عنهما مختصرة
 في ثلاثة لان الجواب
 عن الأول بالحد وعن
 الثاني والثالث بالنوع
 وعن الرابع بالجنس
 أولها (جنس) وهو
 ما يصدق في جواب
 ما هو على كثيرين
 مختلفين بالحقيقة
 كحيوان فما صدق
 جنس وفي جواب
 مخرج للعرض العام
 لانه لا يقال في الجواب
 أصلا لانه ليس ماهية
 لما هو عرض له

صحيح مثلا وقوله لما أى معنى هو أى العريض العام عرض له أى اذ لك المعنى (قوله ولا جزأها) الاضافة
 للعهد والمعهود وجزؤها الذى يقع جوابا بالسؤال عما هو الجنس وقوله حتى يقال تفريع على المنفذين قبله
 (قوله مخرجة للفصل) لانه انما يقال فى جواب أى شئ وقوله قريبا أى كالناطق بالنسبة للانسان أو بعيدا
 أى كالحساس بالنسبة اليه (قوله وللخاصة مطلقا) أى سواء كانت خاصة بجنس كالماشى بالنسبة للحيوان
 أو خاصة نوع كالضاحك بالنسبة للانسان وسواء كانت لازمة كالضاحك بالقوة أو مفارقة كالضاحك
 بالفعل فالاطلاق هنا فى مقابلة التفصيل الآتى فى الخاصة (قوله ومختلفين الخ) عدم اخراجه بكثيرين شيا
 يقيدانه ليس للاحتراز بل أى به ليجرى عليه قوله مختلفين وأخرج به فى شرحه الكبير الخ فإنه لا يعمل الاعلى
 ماهية واحدة وهى ماهية المحدود (أقول) وهذا قياس ما أتى له هنا من اخراج الحسب فى تعريف النوع
 (قوله فلا يحتاج الى اخراجه) أى لعدم دخوله (قوله بنى جواب ماهو) أى لان الجزئى لا يقع فى جواب
 ماهو وهذا الجواب بتسليم دخوله فى قولنا مصدق وارضاء العنان والافهولم يدخل فيه لان ما واقعة على السكلى
 ولان المراد بالصدق الحيل والجزئى لا يحمل أصلا على أحد القولين وصاحب هذا القول يجعل المحمول فى هذا زبد
 محذوف أى مسمى زبد وجه بان الجزئى المحمول ان كان عين المحمول عليه لم يلزم حمل الشئ على نفسه وان كان
 غيره لم يلزم حمل المغاير على مغايره واللازمان باطلان لو جواب تغاير المحمول والمحمول عليه اعتبارا واتحادهما ذاتا
 وذلك لا يكون الا عند كلية المحمول وتعبقه الجلال الدوائى بما حاصله منع أن ذلك لا يكون الا عند كلية المحمول
 وانه يتحقق فى نحو هذا زبد فان هذا متقدم زبد ذاته مغايره باعتبار الاشارة اليه فى الخارج والشئ يغاير نفسه
 من حيث وصفه العنوانى فلا يمنع حمل الجزئى فى مثل ذلك وانما يمنع اذا اتحد مع المحمول عليه من كل وجه أو
 غايه من كل وجه (قوله وسيأتى ذكر مراتب الجنس) أى فى قول المصنف وأول ثلاثة بلا شطط الخ (قوله
 الصادق عليها) أى المحمول عليها وقوله فى جواب متعلق بالصادق وأى شئ خبر مقدم وهو مبتدأ مؤخر وهذا
 هو الاحسن لما مر (أقول) كان الاحسن أن يزيد فى ذاته كإزاده غيره لتحقيق المساهية وبينها وان لم يخرج
 به شئ قال الفنى السؤال باى شئ هو عن المميزان قيد بنى ذاته فعن المميز الذاتى وان قيد بنى عرضه فعن المميز
 العريض وان أطلق فعن المميز المطلق اه (قوله يخرج النوع) أقول نية أن جزء المساهية وقع جنسا
 والجنس لا يخرج به لان الانواع فرع الادخال ولم يذ كر قبل الجنس الذى كور شئ يدخل فيه النوع والامران
 بعده حتى يخرج ويمكن ان يجاب بان مراده باخراجه ما ذكر عدم شموله اياه فافهم (قوله مطلقا) أى خاصة
 نوع أو خاصة جنس لازمة أو مفارقة وقوله كذلك مطلقا لكن الاطلاق فى العرض العام معناه سواء كان لازما
 أو مفارقا كالتنفس بالقوة والتنفس بالفعل بالنسبة الى الانسان فالتشبيه فى مطلق الاطلاق وانما لم يجعل
 معناه فى العرض العام كعنايه فى الخاصة لان العرض العام للنوع خاصة للجنس والعرض العام للجنس السافل
 كالتمييز بالنسبة الى الحيوان خاصة لما فوقه فيحصل تكرار (قوله مثاله الناطق) قال الغنيمى كون الناطق مميزا
 للانسان عما سواه انما هو عند من لم يجعله مقولا على غير الحيوان اما عند من جعله مقولا عليه فلا يكون الناطق
 فصلا للانسان بالنسبة للملائكة بل بالنسبة لما شاركه فى جنسه فان الملائكة عندهم ليست حيوانا لانهم عندهم
 ليست أجساما ولكنها ناطقة اه ببعض تصرف وقيل عدم حيوانيتهم لعدم غوهم وكالملائكة فيما ذكر الجن
 (قوله لانه اذا سئل الخ) علة لمحذوف أى وانما كان الناطق مثلا للفعل لانه الخ (قوله باى شئ هو) أى
 الانسان وأى بالرفع والباء جارة محل الجلالة وقوله فى ذاته أى حالة كون الانسان لمحوط طافى ذاته أى بقطع النظر
 عن عوارضه الخارجة أى وأما اذا سئل عن الانسان باى شئ هو فى عرضه كان الضاحك جوابا عنه أو لم يقيد
 بنى ذاته ولا بنى عرضه صلح كل للجواب كما قدمناه عن الفنى (قوله وهو ما يميز الشئ عن جنسه القريب) أى
 عما يشاركه فى جنسه القريب وانما اختصر العبارة لظهور المراد من قوله قبل لانه يميزه عما يشاركه فى الجنس
 و يلزم من تميزه الشئ عما يشاركه فى جنسه القريب أن يميزه عما يشاركه فى البعيد بخلاف الفصل البعيد
 فانه يميز الشئ عما يشاركه فى جنسه البعيد دون ما يشاركه فى جنسه القريب وتبع الشارح فى اقتصاؤه فى

ولا جزأها حتى يقال فى
 جواب ماهو ولا يميز له
 حتى يقال فى جواب أى
 واطرافه الجواب الى
 ما مخرجة للفصل قريبا
 أو بعيدا وللخاصة
 مطلقا ومختلفين الى
 آخره يخرج النوع
 الحقيقى وأما الجزئى
 فلك أن تقول ليس
 الكلام الا فى الكلمات
 فلا يحتاج الى اخراجه
 ولك أن تخرجه بنى
 جواب ماهو وسيأتى
 ذكر مراتب الجنس
 (و) نانيها (فصل)
 وهو جزء المساهية
 الصادق عليها فى جواب
 أى شئ هو فجزء المساهية
 يخرج النوع والخاصة
 مطلقا والعرض العام
 كذلك والصادق عليها
 يخرج للجزء السادى
 كالسقف للبيت وفى
 جواب أى يخرج للجنس
 مثاله الناطق لانه اذا
 سئل عن الانسان باى
 شئ هو فى ذاته كان
 الناطق جوابا عنه لانه
 يميزه عما يشاركه فى
 الجنس والفصل قسمان
 قريب وهو ما يميز الشئ
 عن جنسه القريب

ما يميز الشيء عن جنسه
البعيد كالجنس
للإنسان ولا يلزم كون
الجنس فصلا لأنه إذا
أتى به في جواب أي شيء
هو في ذاته كان فصلا
وإذا أتى به في جواب ما
هو كان جنسا فله
اعتباران والكيلات
تختلف بالاعتبارات
(و) ثالثها (عرض)
عام وهو الكلي الخارج
عن الماهية الصادق
عليها وعلى غيرها
فالكلي جنس والخارج
عن الماهية يخرج
للجنس والفصل والنوع
والصادق الخ يخرج
للخاصة والعرض العام
أما لازم أو مفارق
كالتنفس بالقوة والفعل
بالنسبة إلى الإنسان
والفرس ونحوهما لأنه
بالقوة أو بالفعل خارج
عنهما (و) رابعها (نوع)
وهو صادق في جواب
ما هو على كثيرين متفقين
بالحقيقة فاصدق جنس
وفي جواب يخرج
للعرض العام وإضافته
إلى ما يخرج للفصل
والخاصة وعلى كثيرين
يخرج الحد ومتفقين
بالحقيقة يخرج الجنس
والمراد بكونه صادقا
على كثيرين أنه صادق
عليها سواء جمعت في
السؤال نحو ما زيد

تعر في القريب والبعيد على ذكر الجنس المتقدمين بناء منهم على ما ذهبوا إليه من أن كل ماهية لها فصل
لا بد أن يكون لها جنس وذهب المتأخرون إلى جواز تركب الماهية من أمرين متساوين كل منهما فصل
يميزها عما يشتركها في الوجود لا في الجنس إلا جنس لها وإن لم يقع ذلك فإن ميزها عن جميع مشاركتها في
الوجود فهو فصل قريب أو عن بعضها فهو فصل بعيد فزادوا في تعريف الفصل أو في الوجود فقالوا هو ما يميز
الشيء في ذاته عما يشتركه في الجنس أو في الوجود وأما أن كل ماهية لها جنس لا بد أن يكون لها فصل فتفق عليه
(قوله كالناطق للإنسان) أي الكائن فصلا للإنسان أو بالنسبة للإنسان (قوله كالجنس للإنسان) فإنه
يميز عما يشتركه في جنسه البعيد وهو الجسم أو الثاني دون القريب وهو الحيوان إذ لم يميزه عن الفرس مثلا
(قوله ولا يلزم الخ) جواب سؤال نشأ من كون ما يميز الشيء عن مشاركه في جنسه البعيد فصلا كالجنس
بالنسبة للإنسان حاصله أنه يلزم من ذلك كون الجنس غير العال في فصله لأنه يميز الشيء عن مشاركه في جنسه
البعيد كالحيوان بالنسبة للإنسان فإنه يميزه عن مشاركه في الجسم أو الثاني مثل الجنس لتساوي الجنس
والحيوان وحاصل الجواب منع لزوم أن نأخذ اعتبارنا في الفصل كونه في جواب أي شيء هو وفي الجنس أن لا يقع
في جواب أي شيء هو فإذا وقع الحيوان جوابا للسؤال بأي شيء هو كان فصلا كما إذا قيل ما الإنسان والفرس فقلت حيوان فالحيوان
فقلت حيوان وإن وقع جوابا للسؤال بما كان جنسا كما إذا قيل ما الإنسان والفرس فقلت حيوان فالحيوان
في حالة وقوعه جنسا غير فصل وفي حالة وقوعه فصلا غير جنس فاللزوم المتقدم ممنوع وإنما قلنا غير العال لأن
الجنس العال لا يميز فيه أصلا فلا يقيم في الجواب عن السؤال بأي شيء هو كونه فصلا وتعب الجواب
بأن التزام كون الجنس فصلا إذا وقع في جواب السؤال بأي شيء هو كونه فصلا لا يخالف اعتبارهم في الفصل
أن لا يكون تمام المشترك لأن الجنس تمام المشترك ورد بان الفصل المعترف به ذلك هو الفصل القريب لا البعيد
لأنه تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر والآن يمكن مسير في الجملة بل من كل وجه وليس كذلك والملازم إنما
هو كون الجنس في الحالة المذكورة فصلا بعيدا فلا تعقب (قوله كون الجنس) أي غير العال لما بيناه (قوله
لأنه) أي الجنس لا بعنوان كونه جنسا فلا ينافي قوله بعد كان فصلا (قوله كان جنسا) أي معنوا عنه
بالجنس (قوله فله اعتباران) أي للجنس لا بعنوان كونه جنسا بل مطلقا (قوله والكيلات تختلف
بالاعتبارات) ألا ترى أنهم جعلوا الماهية مثلا خاصة للحيوان وعرضا عاما للإنسان (قوله والنوع) لأنه ليس
بخارج عن الماهية سواء قلنا أنه ذاتي أو عرضي أو واسطة لأنه نفس الماهية والشيء لا يخرج عن نفسه فبيان
فساد ما قيل أنه لا يخرج بقيد الخارج عن الماهية على القول بأنه عرضي بل يدخل عليه في التعريف فيكون
غير مانع وكذا يقال في تعريف الخاصة (قوله كالتنفس بالقوة والفعل) فيه لف ونشر مرتب والباء للملابسة
والمراد بالقوة هنا مكان حصول الشيء مع عدمه أو وجوده فهي أعم مطلقا من الفعل وتفسر أيضا بامكان
حصول الشيء مع عدمه فتكون مباينة له (قوله بالنسبة إلى الإنسان والفرس ونحوهما) أي بالنسبة إلى كل
من ذلك أو إلى مجموع جملة منه لا إلى مجموع ذلك لأن التنفس بالنسبة إلى مجموع أنواع الحيوان خاصة كما أنه
بالنسبة إلى الحيوان خاصة (قوله لأنه الخ) علة للحدوف أي وإنما كان التنفس بنفسه عرضا عاما لأنه الخ (أقول)
يرد على العلة أمران أحدهما أن العلة لا تنفج المدعى لأن الخروج عن الإنسان والفرس لا يستلزم كونه عرضا
عاما لأن الخاصة من الخارج ناهية عنها فاصرة على بعض المدعى لعدم التعرض فيها للنحو الإنسان والفرس
والجواب عنهما أن في العلة حذف الظهور والمراد بالأصل لأنه خارج عنهما غير مختص فاعرفه (قوله
وهو صادق الخ) يأتي في هذا التعريف ما قدمناه في تعريف الجنس فلا تغفل (قوله يخرج للفصل) أي
مطلقا قريبا أو بعيدا والخاصة أي مطلقا خاصة جنس أو خاصة نوع لازمة أو مفارقة ولم يذكر ذلك هنا لعمامة
بطريق المقابلة على ما مر (قوله يخرج الحد) لأنه إنما يصدق أي يحمل على شيء واحد وهو ماهية المحدود
(قوله أنه صادق عليها) أي صالح لجملة عليها جمعت في السؤال بالفعل الخ لما مر أن النوع يجاب به عن قسمين
من أقسام السؤال (قوله نحو ما زيد وعمرو وبكر) يؤهم غثيله أن أقل ما يزيد بالكثيرين ثلاثة وليس كذلك

الأداجية والمعرف بما ذكره النوع الحقيقي وأما الإضافي فهو الكلي المقول على (٦٣) كثيرين في جواب ما هو المندرج

بل اثنان كإسمر (قوله إذا جعت) أي الكثيرون في تعريفه وهم المختلفون بالحقيقة في السؤال نحو ما
الإنسان والفرس (قوله هو النوع الحقيقي) سمي حقيقة لان نوعيته بالنظر الى نفس حقيقة لا بالاضافة
أي النسبة الى ما فوقه كفي الإضافي (قوله وأما الإضافي) اعلم أن مراتبه أربعة كالجنس النوع العالي وهو
ما ليس فوقه إلا الجنس العالي وتحتة أنواع مثله الجسم والنوع السافل ويسمى نوع الأنواع وهو ما لا نوع تحتة
وفوقه أنواع مثله الإنسان والمتوسط وهو ما فوقه نوع وتحتة نوع مثله الحيوان والنوع المنفرد وهو ما لا نوع
فوقه ولا نوع تحتة مثله العقل بناء على أن ما تحتة من العلة أول أشخاص مختلفة بالخواص المشخصة لا بالفصول
وإن الجوهر أي المجرد جنس له كإسما أي بسطه (قوله المقول) أي المحمول على كثيرين أي مختلفين بالحقيقة
أو متفقين فترك في تعريف الإضافي قيد اتفاق الكثيرين بالحقيقة وزيد فيه قيد الاندراج تحت جنس بعكس
النوع الحقيقي فهذا وجه ما ذكره من النسبة (قوله فإن فوقهم ما جنسا) أقول هذه العلة انما تنجس كون
الجنسين المذكورين من الإضافي وأما كونهم بالساحقينين فلا فلكان اللائق أن يزيد ويحذف لان على
كثيرين مختلفين بالحقيقة (قوله وهو الجوهر) هو ما قام بنفسه سواء كان بسيطا لا يتجزأ أصلا وهو الجوهر
النفرد أو مركبا وهو الجسم الطبيعي (قوله كالنقطة) زادني كبيره وهي نهاية الخط اه والخط كمال يقبل
القسم الاطولا والسطح كمال يقبها الاطولا وعرضا والجسم التعليمي كمال يقبها طولا وعرضا وعرضا وان شئت
قلت هو مجموع الامتدادات الثلاثة فسلم ان الخط والاثنتين بعده من الاعراض وأما النقطة ففيل من
الامتدادات الاعتباريات وقيل نوع بسيط أي لم يندرج تحت جنس وعلى القولين ليست من المقولات وقيل
من الكيفيات وقيل من الكميات وطلانه ظاهر قال بعضهم هذا عند الحكماء وأما عند المتكلمين فالنقطة
الجوهر الفرد والخط والسطح والجسم من الجوهر المركب (قوله لعدم اندراجها تحت جنس) أي كالجوهر
بناء على ان جوهره فهو عرض عام لها على هذا (قوله والالزم تركيبها) زادني كبيره مانصه وفيه نظرا لا لان سلم
عدم تركيب ماهية البسيط من أجزاء ذهنية كذا كره السعد في شرح الشمسية اه وتقدم لنا فيه كلام
شريف (قوله ورخه بحذف الهاء للضرورة) لانه يصلح للنداء اذا نزل منزلة العاقل فيكون داخل في قول ابن مالك
ولا يضطر رار رخه وادون ندا * ما للنداء يلحق نحو أحدا

(قوله كالمشي) أقول المناسب أن يقول كالمشي لان الكلام في الكلي المحمول حل مواعلة وليس المشي
به هذه المثابة (قوله كالضاحك للإنسان) أي بناء على ما ذهب اليه الحكماء من أن طبع الملائكة والجن
لا يقتضي الضحك ولا البكاء ومن يقول بان طبعهم يقتضي ذلك عليه أن لا يجعل الضاحك من خواص
الإنسان كذا قال الغنيمة قال بعضهم وعلى الاول يكون وقوع الضحك والبكاء عندهم كافي بعض الآثار
ليس باقتضاء العاقل بل هو اتفاق فلا رد نقضا على الحكماء (أقول) وبهذا يجاب أيضا وأورد على الاول
من أنه حتى ان انسانا يضحك اذا رأى أو سمع ما يتوجب منه فتأمل (قوله وكل خاصة نوع الخ) أي فيبينهما
العموم والخصوص المطلق ومعنى كون خاصة النوع خاصة للجنس أنها لا تتجاوز هذا الجنس الى غيره (قوله
وهي أيضا) أي كالعرض العام (قوله والاصل لا يشطط بتقديم حرف النفي على حرف الجر) أقول هذا
جري على مذهب من يجعل لافى هذه الحالة حرفا كهى في غيرها والذهب الثاني أن لافى هذه الحالة اسم بمعنى
غير وعليه فلا تقديم ولا تأخير (قوله لان حرف النفي أصله التصدير) أي مستحقة التصدير أى التقديم على
النفي جميعه وهنا قدم على النافى بعض النفي وهو البناء الدالة على اللابسة اذ المنفى هنا لا بسة الثلاثة للشطط
هذا ما ظهر لى وبه يندفع الاعتراض بان الذى يلزم الصدم من أدوات النفي هو ما فقط لانه مبنى على ان المراد
بالصدم التقديم فى أول الكلام نعم ما ذكره الشارح انما يتجه كما قدمنا على أن لافى مثل ذلك ليست بمعنى غير
أما على أنها بمعنى غير كما هو أحد القولين فلا فاعرف ذلك (قوله فز حلقه عن محالها) أقول كان مقتضى
الظاهر نذكر الضمير لان المرجع المتقدم حرف النفي لكنه أنشأ بآويل الاداء أو الكلمة (قوله نرينا لفظا)

تحت جنس فيبينهما
عموم وخصوص من
وجه يتجسمان في النوع
السافل كالإنسان فإنه
نوع اضافي لا ندرج فيه
تحت جنس وهو الحيوان
وحقيقى لصدق تعريفه
عليه وبفرد الإضافي
فى الجنس السافل
كحيوان والمتوسط كجسم
فان فوقهم ما جنسا وهو
الجوهر وينفرد الحقيقى
فى النوع البسيط
كالنقطة لعدم اندراجها
تحت جنس والا لزم
تركيبها (و) خامسها
(خاص) بتخفيف الصاد
أى خاصة ورخه بحذف
الهاء للضرورة وهى
الكلى الخارج عن الماهية
الخاص بها فالكل
جنس والخارج عن
الماهية يخرج الجنس
والفصل والنوع والخاص
بها يخرج العرض العام
والخاصة قد تكون
الجنس كالمشي للحيوان
وقد تكون للنوع
كالضاحك للإنسان
وكل خاصة نوع خاصة
لجنسه ولا عكس وهى
أيضا اما لازمة أو
مفارقة كالضاحك
بالقوة والفعل
للإنسان وهما البحثان
وتفريعات شريفة
ونحنها بها الشرح

(وأول) مبتدأ والمسوغ التفصيل وهو الجنس (ثلاثة بلا شطط) أى زى يادق والاصل لا يشطط بتقديم حرف النفي على حرف الجر لان حرف
النفي أصله التصدير فز حلقه عن محالها نرينا لفظا (جنس قريب) وهو ما لا جنس تحتة وفوقه إلا جناس ويسمى الجنس السافل كالحيوان

أى تحسبنا له (أقول) قد يتوقف في وجه الترتيب وما يتوهم من أن وجهه خففة اللفظ وعدو بته
 بحلقة النافي رديان ذلك على تساميه انما نشأ عن كثرة استعمال اللفظ هكذا والفتة على هذا الوجه فلو
 استعمال اللفظ وألف بدون الحلقة حصلت تلك الخفة والعذوبة فافهم (قوله أو بعيد) أو بمعنى الواو وكذا
 أو في قوله أو وسطا وتقديم البعيد على الوسط لانه المتيسر له في النظم والافعال معتبر في ترتيب الاجناس التصاعد
 لانا اذا فرضنا شيئا وفرضنا له جنسا كان فوقه واذا فرضنا لالاخر جنسا كان فوقه وهكذا كما أن المعتبر في ترتيب
 الانواع التسفل لانا اذا فرضنا شيئا وفرضنا له نوعا كان تحته واذا فرضنا لالاخر نوعا كان تحته وهكذا (قوله
 ويسمى العالي) ويسمى أيضا جنس الاجناس لانه جنس لسكل جنس تحته وهو هذا على خلاف ما مر في النوع
 الاضافي فان المسمى هناك بنوع الانواع هو النوع السافل (قوله كالجواهر) لا يقال هناك ماهو أعلى منه
 كالشيء والمذكور والموجود والحادث لانا نقول هذه اعراض عامة خارجة عن المساهيات أى لم يجعل شيئ
 منها حق ما هي أصلا فلا يكون من الجنس الذى الكلام فيه لانه لا بد أن يكون خيرا من حقيقة ما أفاده في الكبير
 (قوله بناء على جنسيته) أى كونه جنسا لما تحته وقيل عرض عام له ونقل سيدى سعيد قدورة عن نصح الخل
 أن كون الجوهر ليس جنسا مذهب الفلاسفة وأن الجنس عندهم الهوى والصورة (قوله وهذا) أى
 ما ذكر من تعريف البعيد بعامر والتشثيل له بالجواهر بناء على جنسيته وقوله عند الاطلاق أى عدم ارادة
 البعد النسبي وما ذكره في البعيد يجرى مثله في القريب ولم يذكره فيه لاستفادته من ذكره في البعيد (قوله
 كالجسم النامي) أقول لو قال كالنامى لكان أوضح (قوله وهكذا) أى أو ثلاث مراتب كالجواهر بناء
 على جنسيته واعلم ان الجنس العالي يجوز أن يكون له فصل يقومه أى يدخل في قوامه ويكون جزأه لجواز
 تركبه من أمرين متساوين أو أمه ومرتساوية عند المتأخرين ويجب أن يكون له فصل يقسمه أى اذا انضم
 اليه صار المجموع قسمين أو نوعين الجنس لو جوب أن يكون تحته أنواع والنوع السافل يجب أن يكون له فصل
 يقومه لو جوب أن يكون فوقه جنس وماله جنس لا بد له من فصل يميزه عن مشاركا فيه ويتمتع أن يكون له
 فصل يقسمه لامتناع أن يكون تحته أنواع والمتوسط من الاجناس والانواع يجب أن يكون له فصل يقومه لان
 فوقه جنسا وفصل يقسمه لان تحته أنواعا وكل فصل يقوم العالي يقوم السافل من غير عكس كل وكل فصل
 يقسم السافل يقسم العالي من غير عكس كل كذا في التسمية وشرحها (قوله الجنس المنفرد) وهو ما ليس
 فوقه جنس وتحته أنواع حقيقة (قوله لانه لم يظفر له مثال) أى متفق عليه فلا ينافى قوله بعد ومثل له بعضهم
 بالعقل الخ وذلك لان الاجناس العالية التي طفرت بعبرتها الحكما عشرة وهى المقولات العشرة وكلها تحتها
 جنس وغيره لم يقدّم دليل على وجوده ولا عدمه (قوله بناء على جنسيته) أى العقل أى كونه جنسا لما تحته
 كالعقول العشرة التي أثبتتها الحكما وذلك أنهم أثبتوا في العالم قسمين اثنين ليس بجوهر ولا عرض سموه
 بالجواهر المجردة عن المادة وعلاقتها بوجوهها من العقول العشرة وبيان مذهبهم فيها أنهم يقولون ان الله
 تعالى علة في وجود العالم فهو عندهم فاعل بالذات لا بالاختيار ولذلك قالوا بقدم العالم وأنه تعالى لكونه واحدا
 لا تكثرفيه بوجه لم ينشأ عنه الامعول واحد هو العقل الاول ونشأ عن هذا العقل هيولى الفلك الاعظم الذى
 هو التاسع الاطلس أى الخالى عن الكواكب المسمى في لسان الشرع بزعمهم بالعرش وصورته ونفسه وعقله
 باعتبار ان أربعة وجوده وجوبه بالغير وامكانه لذاته وعلمه بذلك الغير فنشأ عنه الهيولى باعتبار امكانه
 لذاته والصورة باعتبار علمه بذلك الغير والعقل باعتبار وجوده والنفس باعتبار وجوبه بالغير وقيل في
 الاعتبار غير ذلك كفى شرح المواقف والمقاصد وبتعدد الاعتبارى اندفع ما يقال مذهبهم ان الواحد
 لا يصدر عنه الا واحد وصدر الامور الاربع عن العقل الاول بخالفه ونشأ عن العقل الثانى الذى هو عقل
 التاسع عقل الفلك الثامن الذى هو فلك الثوابت المسمى في لسان الشرع بزعمهم بالكبرى وهيولاه وصورته
 ونفسه بفلك الاعتبار وعن العقل الثالث الذى هو عقل الثامن عقل الفلك السابع الذى هو فلك زحل
 وهيولاه وصورته ونفسه بفلك الاعتبار وهكذا على السادس الذى هو فلك المشتري وعقل الخامس الذى

فليس تحته جنس بل
 أنواع حقيقية (أو)
 جنس (بعيد) وهو
 ما لا جنس فوقه وتحته
 الاجناس ويسمى العالي
 كالجواهر بناء على
 جنسيته وهذا عند
 الاطلاق أما اذا أريد
 البعد النسبي فيقال
 الجنس اما بعيد بمرتبة
 كالجسم النامي أو
 بعيد بمرتبتين كالجسم
 المطلق وهكذا أو جنس
 وسطا وهو ما فوقه جنس
 وتحته جنس كالجسم
 وترك الجنس المنفرد
 لانه لم يظفر له مثال
 ومثل له بعضهم بالعقل
 بناء على جنسيته

هو ذلك المرئى وعقل الرابع الذى هو ذلك الشمس وعقل الثالث الذى هو ذلك الزهرة وعقل الثانى الذى هو ذلك عطارد وعقل الاول الذى هو ذلك القمر كل منها صادر عن العقل قبله لكن العقل العاشر الذى هو عقل الغالك الاول هو العقل المسمى بالمدير لعالم الكون والفساد وبالعقل الفعال لتأثيره فى العالم السفلى وبالعقل الفيض لافاضته على كل قابل من العناصر والمركبات منها ما يستحقه وافاضته واحدة والاختلاف بحسب القبول ونشأ عن هذا العقل العاشر العناصر الاربعة والمركبات منها على أوجه مختلفة بحسب ما لها من الاستعدادات المسببة عن تجدد الاوضاع الفلكية ولا يخفى بطلان قولهم المذكور واشتماله على تحركات لا يقتضيه العقل ولا يعضدها نقل وأشار بقوله بناء على جنسيته الى الاضطراب فى العقل اهـ وجنس تحته أنواع مختلفة بفصول لانعلمها كما ذهب اليه الامام أم نوع تحته أشخاص مختلفة بالخواص المشخصة لها كإذهب اليه غيره فعلى الاول بتقدير ان الجوهر رأى المجرد ليس جنس له بل هو عرض عام له يكون جنسا منفردا اذ لا جنس فوقه وتحته أنواع حقيقية فقوله بناء على جنسيته أى وعلى ان الجوهر ليس جنس له كما اذ ذلك فى كبريه وعلى الثانى بتقدير ان الجوهر جنس يكون نوعا منفردا اذ لا نوع قبله ولا نوع تحته هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام

(فصل فى نسبة اللفظ الى معناه ونسبة معنى لفظ الى معنى لفظ آخر)

اعلم ان النسب الجنس الالتمية أربعة أقسام لان ثنتين منها بين معنى اللفظ واقراده وهما التواطؤ والتشكك وواحدة بين اللفظ ومعناه وهى الاشتراك وواحدة بين اللفظ ولفظ آخر وهى الترادف وواحدة بين معنى لفظ ومعنى لفظ آخر وهى التباين وما قد يقع من الحكم بالتباين بين الالفاظ فهو بالنظر الى معانيها الالها نفسها اذا علمت ذلك علمت ان فى الترجمة قصورا لانها لا تنفى الابتنيتين ولما كان ظاهر قول المصنف ونسبة الالفاظ للمعاني لا ينفى الابتنى بين اللفظ ومعناه احتاج الشارح الى التكافى الا ترى وبقى على المصنف التساوى وهو الاتحاد ماصدا للاختلاف فهو ما كفى الكاتب بالقوة والاضاحك بالقوة والعموم والخصوص الوجهى وهو اجتماع الشئيين فى مادة وانفراد أحدهما فى أخرى كفى الانسان والابيض والعموم والخصوص المطلق وهو اجتماع الشئيين فى مادة وانفراد أحدهما فقط فى أخرى كفى الانسان والحيوان ويمكن ادراج هاتين النسبتين فى التباين بان يراد به ما يشتمل التباين الجزئى بلى والنسبة فى الترادف بان يراد به الاتحاد ماصدا قسواء كان مع اتحاد المفهوم أو باختلافه (قوله على ان اللام بمعنى مع) أى وتفسيرى بما ذكر جرى على الخ (قوله وما السكا) عطف على ضمير النصب وقبح العطف على الضمير المتصل من غير فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه وانما هو اذا كان الضمير المتصل ضمير رفع (قوله معنا) منصوب على الحال أى مجتمعين لان مع قد تقطع عن الاضافة وتنصب حالا بعد ان كانت فى حال اضافته منصوبة على الظرفية واختلاف فى كونها تنفيد اذ ذلك الاتحاد فى الوقت فى نحو جاء الزيدان معا فذهب ابن مالك الى أنها لا تنفide وانما تنفيد الاجتماع فى الحكم الذى هو المجىء أعظم من أن يتحد وقت تنجيهما أو يسبق أحدهما ففى عنده مثل جميعا فى نحو قولك جاء الزيدان جميعا وذهب غيره الى أنها تنفide وفرق بينهما وبين جميعا بذلك (قوله فيشمل الافراد) أى افراد المعنى الكلى كما يشمل نفس المعنى الكلى (قوله ومتعلق النسبة) بكسر اللام وهو المنسوب اليه وقوله أى لبعضها أى الالفاظ والمعاني (قوله والتقدير الخ) وهذا يدخل النسب الجنس المتقدمة فى عبارة المصنف (قوله والمعاني) عدل فى التقدير عن مع الى الواو مع أن مع الموافقة لما قدمه دفعا لما قد توهمه المعية من أن المراد مصاحبة المعاني للالفاظ بحيث يكون مجموع الاسمين منسوب بالمجموع الامرين مع أن المراد أن اللفظ ينسب لكل من اللفظ والمعنى وان المعنى ينسب للمعنى والحاصل ان الواو اثنى فى المراد من مع (قوله بعضها) بدل من الالفاظ والمعاني بدل بعض من كل (قوله وانما احتجنا الى هذا) أى التكلف المذكور من جعل اللام بمعنى مع وجعل المراد بالمعنى ما يشمل الافراد وجعل متعلق النسبة محذوفا لان الخ (وأقول) ظاهر عبارة الشارح ان المترتب على ظاهر عبارة المصنف خروج التواطؤ والتشكك فقط منها وان ادخالهما فقط فيها هو المحجوز لذلك التكافى وليس كذلك لما علمته سابقا من أن ظاهر عبارة

(فصل)

فى نسبة اللفظ الى معناه ونسبة معنى لفظ الى معنى لفظ آخر (ونسبة الالفاظ للمعاني) أى مع المعاني على أن اللام بمعنى مع كقوله

فلما تفرقنا كائى
ومالسكا أطول اجتماع
لم نبت ليله معا والمراد
بالمعنى ما معنى أى يقصد
فيشمل الافراد ومتعلق
النسبة محذوف أى
لبعضها والتقدير ونسبة
الالفاظ والمعاني بعضها
لبعض وانما احتجنا
الى هذا لان التواطؤ
والتشكك كل منهما
ليس نسبة لفظ الى معنى
بل نسبة المعنى الى
أفراده (خمس أقسام
بلا نقصان) ولا زيادة
لان اللفظ اما كلى أو
جزئى

المصنف انما يفي بالنسبة بين اللفظ ومعناه وهي الاشتراك فقط فكان على الشارح ان يزيد في التعليل التبيين والترادف بان يقول لان التواطؤ والتشكيك والتبيين والترادف ليس واحدا منها نسبة لفظ الى معنى بل الاولان نسبتان بين المعنى واخره والثالث بين معنى لفظ ومعنى لفظ آخر والرابع بين لفظ ولفظ آخر فاحفظه (قوله والاول) أي السككي (أقول) أما الجزئي فلا يأتي فيه التواطؤ ولا التشكيك وانما يأتي فيه التبيين والاشتراك والترادف كما يأتي في السككي ولهذا أخذ الشارح اللفظ في هذه الثلاثة مطلقا عن التقييد بكونه كليا أو جزئيا مثالها في الجزئي زيد وواشق زيد بن عمرو وزيد بن بكر زيد وأبو عبد الله وهذا التحقيق يعلم رد ما قيل ان الجزئي من قبيل التبيين فانهم (قوله فان كان مستويا في افراده) هذه العبارة كعبارة شخ الاسلام حيث قال فان استوى معناه في افراده واعتضت بانها مقبولة والاصل فان كانت افراده مستوية فيه لان الاستواء لا يكون الا بين متعددا يمكن أن يجاب بان المراد بالاستواء الحصول على حالة واحدة من غير اختلاف وتغاوت بقرينة المقابلة (قوله تواطؤ) أي توافق (قوله لا يختلف في افراده) فالسلطان والزبال مستويان في الانسانية التي هي الحيوانية والناطقية (قوله بان اختلاف فيها) بان كان في بعضها أولى أو أقدم أو أشد منه في البعض الآخر فالتشكيك على ثلاثة أقسام والوجود مثال للمشكك باقسامه الثلاثة فانه في الواجب أولى منه في الممكن وأقدم وأشد كذا في القطب وفسر عبد الحكيم الاولوية بالاحقية والاليقية وفسر الاقدمية بالتقدم بالذات اذ لا اعتبار للتقدم الزماني في التشكيك فلا يقال الماهية الانسانية أسبق في آدم منها في غيره فيسلم أن تكون من المشكك وفسر الاشدية بان يكون في البعض بحيث يمتنع العقل منه بعمدة الهم أمثال ما في البعض الآخر هذا وقال ابن التلمساني لاحقية للمشكك لان ما به التفاوت ان تدخل في التسمية فاشترك والافه المتواطئ وأجاب عنه القرافي بان كلام من المتواطئ والمشكك موضوع للقدرة المشتركة لسكن التفاوت ان كان بامور من جنس المسمى فهو المشكك أو بامور خارجة عنه كالكورة والانونة والعلم والجهل فهو المتواطئ نقله شيخ الاسلام في حواشيه على جمع الجوامع وبما قاله القرافي يندفع أيضا البحث جعابا بان المتواطئ يكون في بعض الافراد أكثر أو أثارا وأكمل منه في بعض آخر وهذا يدل على التفاوت فيكون مشككا كالانسان اذ بعض افراده كنبينا عليه الصلوة والسلام أكثر وأكمل في الخواص الانسانية كالادوار المن غيره وحاصل الجواب ان تلك الآثار والخواص خارجة عن المسمى فلا تشكيك (قوله فانه في الشمس) أي فان فردة السكك في الشمس أقوى منه أي من فردة السكك في القمر (قوله متواطئ) لتواطئ افراد معناه فبها أي توافقها (قوله مشككا) لان افراد معناه مشتركة في أصل المعنى مختلفة باحد الاوجه الثلاثة المتقدمة فالنظر اليه ان نظر الى جهة الاشتراك خيل له هذا النظر انه متواطئ لتواطئ افراده فبها ان نظر الى جهة الاختلاف خيل له هذا النظر انه مشكك ترك كعين فالنظر فيه يشكك هل هو متواطئ أو مشترك كذا في شرح القطب (قوله كعناه) في تشبيه اللفظ بالمعنى هنا وفيما قبل اشارة الى أن تسمية المعنى بالمتواطئ والمشكك بالاصالة وان تسمية اللفظ بهما بالتبع من تسمية الدال باسم المدلول على ان تسمية كل منهما مجاز عقلي لان المشكك في الحقيقة هو النظر والمتواطئ في الحقيقة هو الافراد كما علم من توجيه التسمية نعم ان أريد بالمتواطئ الحصول على حالة واحدة من غير تفاوت كان تسمية المعنى متواطئا على طريق الحقيقة (قوله فان لم يصدق أحدهما الخ) اعترض بان فيه قصورا الصحة جعل المختلف في المتن شاملا للتبيين السككي والتبيين الجزئي وهو العموم والخصوص من وجه والعموم والخصوص مطلقا (وأقول) عند الشارح ان المصنف حل في شرحه المختلف في كلامه على التبيين السككي (قوله وكذا اللفظان تبعالهما) من تسمية الدال باسم المدلول (قوله ان عدد الواضع معناه) أي وضعه لهما من متعدد باوضاع متعددة (قوله بالنسبة بينه) أي بين ذلك اللفظ (قوله هو الاشتراك) أي ويسمى ذلك اللفظ مشتركا أي مشتركا فيه وكان لم يبنه على ذلك اتكالا على المقابلة على ما سبق (قوله كالمحدد) بجاء مهملة فتاء قال في القاموس المحدد محض ومنه شيء يعلف فيه الدواب وكنه طرف الثوب وقدح يكال به

والاول ان كان معناه واحدا فان كان مستويا في افراده فالنسبة بينه وبين افراده (تواطؤ) كالانسان فان معناه لا يختلف في افراده والابان اختلاف فيها فالنسبة بينهما (تشاكك) ويقال تشكك كالنور فانه في الشمس أقوى منه في القمر ويسمى اللفظ في الاول متواطئا كمعناه وفي الثاني مشككا كعناه واذا نظر بين معنى اللفظ ومعنى لفظ آخر فان لم يصدق أحدهما على شيء مما يصدق عليه الآخر فالنسبة بينهما (تخالف) أي تبيين كالانسان والفرس ويسمى معنيهما متباينين وكذا اللفظان تبعالهما (و) اللفظ المفردان عدد الواضع معناه فالنسبة بينه وبين ماله من المعاني هو (الاشتراك) كالمحدد على وزن منبر ووضع اطراف الثوب وللقدح الذي يكال به وكعين

وكمجلس الاصل واصل السنام وشى الثوب وقرية بالين وكقعد قرية بالسكول اه (قوله وضع
 للباصرة وللجارية) أى العين الجارية من الماء أى وغيرهما اذ معانيها كثيرة جدا كما يعلم بالوقوف على
 القاموس وغيره منها الذهب وذات الشئ وخيار الشئ وحروف الهجاء المخصوص والشمس (قوله عكسه)
 أقول هو على حذف العاطف والترادف بدل أو عطف بيان وأما ما يتبادر الى الوهم من اعراب عكسه الترادف
 مبتدأ وخبر فلا يناسب اعراب قوله نواطؤ الخ بدلا من خمسة كفى نظائره (قوله أى الترادف أن يكون الخ)
 سمي هذا ترادفا لترادف اللفظين أى تتابعهما فى الاستعمال على المعنى اذ الترادف معناه لغة التتابع هذا هو
 الموجود فى كتب اللغة وأما تفسيره بركوب شخص خلف آخر كما فعل القطب فغير موجود فى كتب اللغة
 قاله عبد الحكيم ولم يقل الشارح ويسمى اللفظان مترادفين كما قال فيما سبق اتسكال على المقايسة (قوله ان
 يكون اللفظ متعددا) أنظر هل ولو كان تعدده من لغة مختلفة كما قالوه فى المشترك والظاهر نعم (قوله اما
 طاب) أى لفظى بقرينة انه قسم من اللفظ وقوله ان أفاد طلبا أى نفسيا فلانها فتب ان الصيغة الدالة
 على الطالب النفسى تسمى طلبا اما حقيقة اصطلاحية أو من تسمية الدال باسم الملول وفى قوله ان أفاد طلبا
 اشارة الى تعريف الطالب اللفظى بما أفاد الطالب النفسى وكذا فى قوله ان احتمل الصدق اشارة الى تعريف الخبر
 بما احتمل الصدق (قوله ان احتمل الصدق) أى والكذب وتركه لاستلزام احتمال الصدق احتمال الكذب
 ولان أصل وضع الخبر الصدق وانما الكذب احتمال عقلى (قوله فان كان الطالب) أى اللفظى بقرينة قوله
 فهو النهى كلاتضرب الخ (وأقول) يشمل كلامه بعض أقسام الامر كترك وذودع الآن يقال المراد
 طاب الترك بواسطة الاداة المخصوصة التى هى لا كما برضالية تمثيلية وقد مشى الشارح هنا على القول بان طاب
 الترك نهى سواء كان مع استعلاء أو خضوع أو تساوى ومشى فى قوله بعد وسكت عن تقسيم طلب الترك الخ على
 خلافه والمراد بالترك كفى النفس عن النهى عنه بشغلها بضده ليوافق ما ذهب اليه أهل السنة من أن المكاف
 به فى النهى ضد النهى عنه لانه مقدور المكاف وليس المراد به عدم الفعل الذى ذهب أبو هاشم من المستزلة الى
 أنه المكاف به فى النهى ورد عليه بان عدم المحض لا يكافيه اذ لا قدرة للعبد على تحصيله من غير واسطة
 وبهذا التحقيق يعلم ما فى كلام بعض هنا فانهم (قوله أو طلب فعل فهو الذى الخ) أشار بذلك الى أن التقسيم
 الى الثلاثة لا تامة ليس للطالب مطلقا كما يقتضيه ظاهر عبارة المصنف بل لنوع منه وهو طاب الفعل (قوله
 فهو ان دل الخ) الفاء فصحة أى اذا أردت بيان هذه الاقسام فقل هو ان دل الخ وغيره يرجع الى الطالب
 اللفظى وقوله على الطالب أى النفسى الخ كما مر (قوله بذاته) بان يكون موضوعا للطالب فخرج نحو قولنا
 طاب منافع الصلاة لانه ليس بموضوع لطالب الفعل بل للاخبار بطلبه قاله القطب وخرج نحو قول العطشان
 لمن معه ماء أنا عطشان كما سيذكره الشارح ودخل فى الدال بالذات صيغة فعل الامر عند النهاة واسم فعله كترال
 والمصدر النائب منابه كضربان يداولام الامر بالذات على المضارع نحو لينفق ذو سعة من سعته (قوله حالة
 كونه) أى الاول الراجع اليه الضمير المنفصل الذى قدره الشارح مبتدأ بناء على القول بجواز تبيان الحال
 من المبتدأ (قوله أى طلب العلوان يكون الخ) أشار الى أن السنين والتناء للطالب وأن المراد بالطالب هنا
 الاظهار وهو جرى على أن الشرط اظهار العلوان لم يكن الطالب عاليا فى نفس الامر ويمكن جعله مازا ندين
 فيكون جريا على أن الشرط العلوى نفس الامر والاول هو المتبادر من العبارة وسياق ذكرا الخلاف مستوفى
 (قوله وعكسه وهو الطالب) أل فيه للعهد والمعهود الطالب الدال بذاته على الطالب وكذا قوله والطالب فى حال
 التساوى (قوله مع اظهار الخضوع) أى وان لم يكن خاضعا فى نفس الامر على قياس ما قبله (قوله دعا) أى
 وسؤال كفى من التسمية وشرحها (قوله فى حال التساوى) أى فى حال اظهار التساوى سواء كان مساويا
 أو أعلى أو أدنى ليغابر القسمين قبله على ما صنع الشارح فيه مما تجوز أن يكون التساوى باعتباره فى نفس
 الامر نبذ لصنيع الشارح (قوله صلة فى الخبر) أى حرف زائد وصل بالخبر (قوله وسكت عن تقسيم طلب
 الترك) أى مع أنه كطلب الفعل غير المكافى الانقسام الى الثلاثة فهو مع الاستعلاء نهى ومع الخضوع

وضع للباصرة وللجارية
 وسواء تعدد وضعه من
 لغة واحدة أو من لغات
 مختلفة نص عليه الفخر
 فى المخلص (عكسه)
 الترادف أى الترادف
 أن يكون اللفظ متعددا
 والمعنى واحدا كإنسان
 وبشر فانهماء وضوعان
 للحيوان الناطق
 (واللفظ) المستعمل
 (اما طاب) ان أفاد طلبا
 كضرب (أو خبر) ان
 احتمل الصدق فان كان
 الطالب طاب ترك فهو
 النهى كلاتضرب
 أو طلب فعل فهو الذى
 قسمه المصنف بقوله
 (وأول ثلاثة مستذكر)
 فهو ان دل بذاته على
 الطالب (أمر) حالة
 كونه (مع استعلاء) أى
 طلب العلوان يكون
 الطالب مظهر له سواء
 كان عاليا فى نفس الامر
 أولا (وعكسه) وهو
 الطالب مع اظهار الخضوع
 (دعا) الطلب (فى)
 حال (التساوى) فالتامس
 وقعا) بالف الاطلاق
 والفاء صلة فى الخبر وقد
 تسمى الثلاثة كلها أمرا
 وسكت عن تقسيم طلب
 الترك

لانه لم يقبل ان الطالب اذا كان مع استعلاء امر أو نهى ويحتمل أنه أدرجه في الامر بناء على ان طلب الترك طلب فعل الضد والخلاف في أنه هل يشترط الاستعلاء أو العلو وهما أو لا يشترط شيء منهما مشهور في الأصول وخرج بقولنا فيما تقدم ان دل بذاته على الطالب دلالة المركب في قولنا انا عطشان ان معه ماء على طلب التمكن من الماء فان دلالة هذا المركب على طلب فعل المواسة بالماء ليست من ذاته أي ليست من جهة وضعه اذ الذي يدل عليه هذا المركب بحسب الوضع ان قلنا ان المركبات موضوعة انما هو حصول العطش ا وانما دل على الطالب بطريق السكائية بقرينة وجود الماء مع الطالب فلا يسمى بهذا الاعتبار أمرا ولا دعاء ولا التماسا وبقى قسم آخر ليس به طلب ولا خبر كالتنبي والسترجي والقسم وحده بدون جوابه والنداء وصيغ العقود والاستفهام ويسمى هذا في الاصطلاح تنبيها

دعاء ومع التساوي التماس (قوله لانه لم يقبل الخ) هذا التعليل استدلال على السكوت لا تنبيه له (قوله ويحتمل الخ) هذا مقابل قوله وسكت وضمير ادرجه يرجع الى النهي وعلى هذا الاحتمال يكون المقسم الى الثلاثة الطالب بالمعنى الشامل لطلب الفعل وطلب الترك لا خصوص الاول (قوله بناء على أن طلب الترك طلب فعل الضد) أقول أي عين طلب فعل الضد كما هو مذهب قوم وقيل مستلزم له لا عينه ووجه جماعته والخلاف في الطالب النفسي لا اللفظي اذ لا يقل أن افعل عين لا تفعل ذكره الزركشي في البحر المحيط فعلم فساد الاعتراض على الشارح بانه قدم أنه يشترط في الامر دلالة على الطالب بذاته ودلالة النهي على طلب فعل الضد بناء على ما ذكره بالالتزام لانه موضوع لطلب الترك ويلزمه طلب فعل الضد فكيف أدرج النهي في الامر بناء على ما ذكره يرد على الشارح أن المراد بطلب الفعل في تعريف الامر ما كان بخو افعلا لا بخو لا تفعل يدل على تسمية نحو لا تفعل نهيا وجعله قسما لا امرا فلا يدخل النهي في الامر على ما ذكره أيضا يقال مراد الشارح أن المصنف استعمل الامر هنا بمعنى ما دل على طلب الفعل ولو بخو لا تفعل فيشمل النهي لانا نقول هذا انما لا بدله من قرينة ولا قرينة هنا (قوله هل يشترط الاستعلاء) أي اظهار الطالب العلو ولو مع عدم العلو في نفس الامر أو العلو أي علوه في نفس الامر أو هما أي الاستعلاء والعلو ولا يشترط شيء منهما وهذا القول الاخبر هو الراجح وبما يدل له قوله تعالى حكاية عن فرعون فاذا تأمرؤن يخاطب أصحابه وان أجيب عنه بانه تذلل لهم فصاروا كالمستعدين عليه (قوله ان معه ماء) متعلق بقولنا وقوله على طلب التمكن متعلق بدلالة (قوله فعل المواسة) الاضافة للبيان (قوله أي ليست من جهة وضعه) بين هذا التفسير المراد من كون دلالة المركب المذكور ليست من ذاته (قوله ان قلنا ان المركبات موضوعة) هذا هو التحقيق وان بحث فيه بما لا يخفى ضعفه على بصير وقيل ليست موضوعة بل دلالتها على معناها عقلية وعلى أن موضوع وضعها نوعي لان الموضوع عام مسخر عند الوضع بوجه كلي كقول الواضع وضعت كل مركب من محكوم عليه ومحكوم به ليبدل على اتصاف المحكوم عليه بالمحكوم به (قوله بطريق السكائية) الاضافة للبيان وكذا اضافة قرينة وجود الماء في بطريق للملاسة وفي بقرينة سببية متعلقة بان بدل وباختلافهما معنى يندفع تعلق حرفي جزم متعدي لفظا ومعنى بعام واحد (قوله فلا يسمى) أي المركب المذكور به هذا الاعتبار أي بسبب اعتبار دلالة على الطالب بواسطة القرينة على طريق السكائية (قوله أمرا) أي على تقدير أن المتكلم بالمركب المذكور مستعمل ولا دعاء أي على تقدير أنه خاضع ولا التماسا أي على تقدير أنه مساو (قوله كالتنبي والترجي) قال في كبره لان لفظهما موضوع لكيفية يلزمها الطالب (قوله والقسم وحده بدون جوابه) عبارته في الكبير والقسم أي الجملة الاولى من جملة القسم وأما الثانية وهي جواب القسم فخبرية اه وكلامه هنا يعطى أن مجموع الجملتين ليس من هذا القسم فيكون خبرا ولعل وجهه أن المقصود بالافادة هو الجواب والجملة الاولى انما أتت بها لتأكيد الجواب (قوله والنداء) وجهه بان حرف النداء موضوعه الاصل الرغبة في الاقبال ويلزمها طالب الاقبال وظاهر كلام النحاة يخالفه (قوله والاستفهام) زاد في كبره العرض والتخصيص وجملة نعم وبس ونحوهما وكما الخبرية وورب والتعجب وقيل انه خبر (قوله ويسمى هذا) أي القسم المذكور بسائر أنواعه وقوله تنبيه أي وانشاء كفي الكبير فالقسمة على ما ذكره الشارح ثلاثية طالب وخبر وتنبيه ويقال له انشاء وبعض أهل هذه الطريقة جعل الاستفهام من الطالب حيث قال الطالب اما طلب فعل وهو الامر أو طلب كف وهو النهي أو طلب علم وهو الاستفهام وجعل كثيرا القسمة ثنائية خبرا وانشاء فان خبر ما قصد به حكاية ما في الخارج والانشاء ما لم يقصده ذلك فادر جواب الطالب والتنبيه في الانشاء وما ذكرناه في تعريف الانشاء والخبر على هذا القول أولى من قول كثير في تعريفهما عليه الانشاء ما حصل مدلوله به والخبر ما حصل مدلوله لابه وكان هو حكاية عنه لا قصائده أن الموضوع له اللفظ الانشائي غير متحقق قبل اللفظ وهو مسلم في نحو بعث واشترى لا في نحو اضرب وما أحسن زيدا لتحقيق الطالب النفسي الذي هو ميل النفس وجد اللفظ أولا وتحقيق التعجب النفسي الذي هو انفعال النفس عند ادراك ما لم يتحقق سببه وجد

اللفظ أو لا ومن قول كثير في تعريفها عليه الخبر بالنسبة خارج تقصده مطابقة أو عدم مطابقة والاشارة
 ما ليس بالنسبة خارج كذلك لاقتضائه أن الخبر قد تقصده مطابقة نسبته وليس كذلك لأن وضع الخبر
 للمطابقة وانما عدمها احتمال على فتأمل (قوله والاقترب الى التحقيق الخ) شروع في التلويح بالاعتراض
 على المصنف في جعله في شرحه المنقسم الى الامر والدعاء والائتماس هو اللفظ المركب وكثيرا ما يعترض على مثل
 هذه العبارة بانها تقتضي أن المقابل قريب الى التحقيق وان كلا ليس بتحقيق والجواب عن الاول ان أفعل
 التفضيل عن غير بابيه وعن الثاني بانه ينبغي سلوك طريق الادب وعدم الهجوم بالجزم لعدم الاطلاع اليقيني
 على نفس الامر فاعني والقريب الى التحقيق في نفس الامر كذا وان كان هذا القريب نفس التحقيق في
 ذهننا (قوله أن ما دل على الطاب مفرد) أي لان الدال عليه في نحو اضرب هو الفاعل فقط ولا تدخل للفاعل
 في الدلالة عليه وكون الفعل ذا جزأين مادي وصوري لا يقتضي تركيبه لعدم اعتبار الجزء الصوري في التركيب
 عند أصحاب هذا التحقيق كما سيذكره الشارح بقوله وهذا على أنه الخ وفي نحو لتضرب لام الامر فقط وفي نحو
 لا تضرب لا فقط (قوله الايباري) بفتح الهمزة كما في معجم البلدان (قوله وهو موافق الخ) استئناف قصده
 تقوية هذا الاقرب اذ لا شك في ان الموافقة مما تقوى فسقط ما قيل هنا (قوله ما وضعت لمعنى مفرد)
 هذا التعريف معترض بان المعنى مفرد في الكلمة هو اللفظ الموضوع للمعنى الموضوع له ألا ترى أن قوما
 ورهطا وألفا ونحوها كلمات لانها ألقاظ مفردة وان كان معنى كل غير مفرد ودفعه بقراءة مفرد بالرفع
 صفة ثانية لما على أنها انكسرة موصوفة وعي معناها فانث العمل المسند الى ضميرها ثم لفظها قد كرر وصفها
 برده امتناع مراعاة اللفظ بعدم مراعاة المعنى كما مرح به علماء العربية وكان الانحصار والاولى أن يقول كما
 قال كثير والكلمة قول مفرد (قوله في شرح ابن عرفة) أي شرح مختصر ابن عرفة أو سمي الكتاب باسم
 مؤلفه (قوله وهذا) أي كون الاقرب الى التحقيق أن ما دل على الطلب مفرد بمعنى على انه يشترط الخ (قوله
 جزآن ماديان) كفي قام زيد (قوله بمادته) أي جوهر حروفه أقول أي مع ملاحظة الصورة واعتبارها
 وان كانت تبعا والاوردان الدلالة على الحدوث تنعدم بانعدام الهيئة المخصوصة كان قدمت بعض حروف
 ضرب على بعض (قوله بصورته) أي هيئته المخصوصة الحاصلة من ترتيب الحروف وحركاتها وسكناتها (قوله
 الايتيم بالخبر عن غيره) أي فذكر غير الخبر من الطلب وأقسامه والنسب الجنس استطرادى (وأقول) هذا
 غير ظاهر أما أولا فلان المصنف قد ميز الخبر في باب القضايا بآيات من تميزه له هنا لانه ذكر هناك تعريفه وأنه
 رادف القضية فلو كان ذكر هذا الفصل لاجل تمييزه لاستغنى عنه بتمييزه هناك وأما نانيا فلانه لا يظهر ان
 ذكر النسب الجنس السابقة في هذا الفصل على سبيل الاستطراد والتبعية وان ظهر أن ذكر الطلب وأقسامه
 على سبيل الاستطراد والتبعية فندير (قوله لانه) أي الخبر

(فصل في الكل والكلية والجزء والجزئية)

(قوله استنبههما) أي أتبعهما كما مر به في كبرىه فالسين والتاء زائدتان (قوله بمشاركتهم في المادة الخ)
 والمراد بمشاركتي الكل في مادته وهو الكل والكلية ومشاركتي الجزئي في مادته وهو الجزء والجزئية فالكلام
 على التوزيع وجملة الألفاظ ستة ثلاثة مبدؤا قبال كفاف وثلاثة مبدؤا بالجمع (قوله حكمنا على المجموع)
 أي مجموع أشياء لا يستقل كل واحد منها بالحكم نحو كل رجل الخ فانه حكم فيه على مجموع بني قيم أي على
 افرادهم باعتبار اجتماعهم بحمل الصخرة العظيمة لعدم استقلال كل واحد منهم بالحل هذا هو الحقيقة
 فان أريد جماعة منهم لكونهم استقل بالحل كان مجازا فقولهم ان المجموع قد رادبه البعض أي على طريق
 المجاز والحاصل أن المجموع حقيقة في جميع الافراد باعتبار اجتماعهم مجاز في البعض هذا حكم الكل في
 الايجاب ما في السلب فهو النفي عن المجموع كقولنا ما أعطيت كل عشرة فلا ينافي الثبوت في البعض بل
 الغالب في استعماله كما قال ابن يعقوب الثبوت في البعض ذكره شيخنا العدوي واعلم ان الكل في الحقيقة
 هو الموضوع أعني المجموع المحكوم عليه فتسمية الحكم كلاما من باب تسمية الشيء باسم متعلقه أي لما تعلق

والاقترب الى التحقيق
 ان ما دل على الطلب
 مفرد كما ذهب اليه
 الايباري وهو موافق
 لاصطلاح النحويين فان
 فعل الامر عندهم من
 أقسام الفعل الذي هو
 من أقسام الكلمة
 والكلمة ما وضعت
 لمعنى مفرد فيلزم ان
 أقسامها كذلك هذا
 حاصل ما قاله الامام
 السنوسي في شرح ابن
 عرفة وهذا على انه
 يشترط في المركب
 جزآن ماديان اما على
 أنه يكفي جزء مادي وجزء
 صوري ففعل الامر
 مركب لانه يدل على
 الحدوث بمادته وعلى
 الزمن بصورته ولم يذكر
 المصنف هذا الفصل الا
 لتمييز الخبر عن غيره لانه
 المحو عند المناطقة

(فصل)

في بيان الكل والكلية
 والجزء والجزئية لما
 ذكر الكل والجزئي
 استنبههما بمشاركتهم
 في المادة وهو الكل
 والكلية والجزء
 والجزئية (الكل
 حكمنا على المجموع)

من حيث هو مجموع نحو كل (٧٠) رجل من بني تميم يحمل القصرة العظيمة أي مجموعهم لا جميعهم إذ قد يكون فهم من لا يقدر عليها

ونحو ويحمل عرش
ربك فوقهم يومئذ ثمانية
الآن الحكم في الثاني
نابت لجميعهم بخلاف
الاول (٢) قوله صلى
الله عليه وسلم ما معناه
(كل ذلك ليس ذا وقوع)
ما قاله ذو اليمين
أقصر الصلاة أم نسيات
يا رسول الله فهذه رواية
بالعنى والمروى أنه صلى
الله عليه وسلم قال كل
ذلك لم يكن قال سيدى
سعيد ما حاصله ان هذا
التشليل جار على تأويل
مرجوح كناية عليه
الابى وغيره والراجح انه
من باب الكليسة أى لم
يقع واحد منهما لان
السؤال بام عن أحد
الامرئين لطالب التعمين
بعد ثبوت أحدهما في
اعتقاد المستفهم فجوابه
اما بالتعمين أو بنفى كل
منهما لا بنفى الجمع بينهما
لانه لم يعتقد ثبوتهما
جميعا فيجب أن يكون
قوله كل ذلك لم يكن
نفيا لكل منهما ولانه
قد روى انه لما قال النبي
صلى الله عليه وسلم كل
ذلك لم يكن قال له ذو
اليمين بعض ذلك قد
كان فلو لم يكن قوله كل
ذلك لم يكن سلبا كليسا
صحيح بعض ذلك قد كان
لانه انما ينفى نفي كل

الحكم بالكل سمي كلا وصار حقيقة اصطلاحية ذكره الشارح في كبريه (قوله من حيث هو مجموع) أى
معتبر وملحوظ فيه الاجتماع اذ المجموع الافراد بقيد اجتماعها بالكن المجتمع تارة يكون جميع أفراد
الموضوع كالمثال الثانى أو بعضها كاهل الازهر علماء أو محتملا للامرين كالمثال الاول والاول حقيقة
والثانى مجاز والثالث محتمل لهما كما علمت مما مر والاحترار بالحيشية المذكورة عما اذا حكمت على المجموع
من حيث ثبوت الحكم لكل واحد من أفرادها على الاستقلال نحو نصرى الزيدون اذا استقل كل منهم بالنصر
(قوله لاجمعهم) أى لا كل واحد منهم على انفراده (قوله فوقهم) أى فوق الثمانية فهو من عود الضمير
على متأخر لفظا متقدم رتبة وقوله يومئذ أى يوم القيامة أى وأما الآن فأربعة وقوله ثمانية أى ثمانية
أملاك وقبل ثمانية صفوف (قوله الآن الحكم فى الثانى نابت لجميعهم) أى على الاشتراك لا على الاستقلال
(قوله بخلاف الاول) أى فانه نابت للبعض دون البعض أى نابت للمجموع جماعة منهم كفى الكبير وأقول قد
عرفت انه صالح لكون الحكم فيه نابتا للجميع على الاشتراك أيضا فامل (قوله وكقوله) أى كالحكم فى قوله
الح ليطابق المثال الممثل (قوله ما معناه) اشارة الى أن المصنف روى الحديث بالمعنى وان كان فى جواره
خلاف اذ الصحيح الجواز للعارف بالمعنى وان لم ينس اللفظ (قوله كل ذلك) اسم الاشارة راجع الى ما ذكره
ذو اليمين من قصر الصلاة والنسيات (قوله وذو اليمين) لقب به الصحابي المذكور لطول يديه واسمه الخرباق
ابن عمر وبخاء محجمة مكسورة فراء ساكنة فوحدة وقاف (قوله أقصرت) بهمزة الاستفهام والبناء للفاعل
فأصله فاعل ويرى بالبناء للمفعول فالصلاة نائب فاعل وأما أقصرت بناء الخطاب فلم يروى والصلاة
المذكورة قيل الظهر وقيل العصر ويمكن الجمع بينهما بتعدد الواقعة (قوله على تأويل مرجوح) هو أن المنفى
المجموع نظرا لما فى نفس الامر اذ المنفى فى نفس الامر اجتماع الامرين لثبوت أحدهما وهو النسيات ولو كان
المراد بنفى كل منهما لزم افتقاء صدق الخبر ورد بان حال المتكلم يشرح كلامه وحاله صلى الله عليه وسلم فى هذه
الواقعة يدل على ان مراده نفي كل منهما ولا يلزم الكذب لان كلامه مبني على ظنه فكأنه قال لم يكن واحد منهما
فى نفس الامر بحسب ظنى ولا ضرر فى وقوع مثل ذلك لاجل التشريع على وجه أوضح وبخلاف الخبر للواقع
انما تعد عينا اذ علم الخبر وقوله صدق الخبر مطابقة للواقع أى ولو بحسب ظن المتكلم فيما يظهر لى الآن
فتدبر قال شيخنا العبدوى فان قلت ان المعصية لا تقع من الانبياء لاعدا ولا نسيانوا السلام من ركعتين معصية
وقعت نسيانا فالجواب ان محل ذلك ما لم يترتب على وقوعها حكم شرعى وهما ترتب وهو السجود ودلالة الفعل
أقوى والنسيان انما يسحق على الانبياء اذا كان من الشيطان وهذا النسيان من الله تعالى لا دخل للشيطان
فيه اه (قوله لان السؤال الح) استدل بأدلة ثلاثه وبقي دليل رابع ذكره فى كبريه وهو انه ورد فى بعض الطرق
لم أنس ولم تقصر (قوله بام) أى مع أم اذ السؤال انما هو بأداة الاستفهام وأم حرف عطف لأداة استفهام
(قوله لطالب التعمين) خبران وقوله بعد ثبوت أحدهما حال أو خبر بعد خبر (قوله أو بنفى كل منهما) أى
وقوله كل ذلك لم يكن ليس فيه تعين فوجب أن يكون لنفى كل منهما يكون تخطئة للسائل فى اعتقاده ثبوت
أحد الامرين فقول الشارح فيجب أن يكون الخ تبريع على مقدر (قوله فلو لم يكن الخ) اشارة الى قياس
استثنائى استثنى فيه نقيض السالى فان نقيض المقدم (قوله لما صح بعض ذلك قد كان) أى لما صح ايراد هذا
القول نقضا لقوله كل ذلك لم يكن (قوله لانه) أى هذا القول وهو بعض ذلك قد كان (قوله نفي كل منهما) أى
على حدته وقوله لانفسهما جميعا أى مجتمعين (قوله رفع السلب الكلى) فيه اشارة الى ان حرف النفي فى قوله كل
ذلك لم يكن ليس جزأ من المحمول اذ لو كان جزأ منه لم تكن سالبة كلية بل موجبة كلية معدولة للمحمول كإسائى
بيانه (قوله لا لسلب الجزئى) أى الذى منه نفي المجموع (قوله ولان تأخر النفي الخ) اشارة الى قاعدة مشهورة
ومحملها اذا لم تقم قرينة على خلافها والاعمل بالقرينة كفى قوله تعالى والله لا يجب كل مختال فخور (قوله للعموم
السلب) أى عموم لجميع أفراد الموضوع وقوله فلسلب العموم أى عموم الحكم لجميع أفراد الموضوع وسلب

منهما لانفسهما جميعا اذا لا يجب الجزئى رفع السلب الكلى لا لسلب الجزئى ولان تأخر النفي عن كل للعموم السلب العموم
بخلاف تقدمه على فلسلب العموم اه وهذا بيان للتحقيق فى معنى الحديث ويوجب عن المؤلف

العموم صادق بالشبوت لبعض وهو الغالب وبعد عدم الشبوت أصلاً لان السالبة تصدق بنفي الموضوع (قوله بان البحث في المثل) جمع مثال ككتبت جمع كتاب ليس من دأب الفحول (أقول) ينبغي أن يحل ذلك ما لم يترتب عليه ارتكاب خلاف الواقع في كلام الله أو رسوله كما هنا فاحفظه (قوله بتأويلها بالقول) أي وثذ كبير الضمير بسبب تأويل القضية بالقول وفي كلامه إشارة إلى أن السكينة والجزئية كما يطلقان اصطلاحاً على الحكم يطلقان كذلك على القضية المشتملة عليه (قوله نحو كل نفس الخ) هو على ظاهره ان كان مثلاً للسكينة بمعنى القضية والمراد نحو الحكم في كل نفس الخ ان كان مثلاً للسكينة بمعنى الحكم ومثل ذلك يقال في قوله نحو بعض الانسان الخ ومثل للسكينة بمثاليين وللجزئية بمثاليين إشارة إلى انه لا فرق فيما ذكر بين الإيجاب والسلب (قوله ولا اله الا الله) فيه حرج على أن هذه القضية سالبة كلية وانها من باب عموم السلب أي عومه لجميع افراد الاله غير الذات العلية المستثناة استثناء متصل لدخول المستثنى في المستثنى منه بحسب الوضع لانه موضوع لما يعي المستثنى وغيره وان كان خارجاً عنه بحسب الارادة لارادة المتكلم بهذه الجملة خروج الذات العلية من الآلهة المنفية بقرينة الاستثناء فيكون من العام الذي أراده الخصوص فاندفع ما قيل انه يلزم المتكلم بهذه الجملة الكفر ثم الإيمان ويؤيد هذا التحقيق ما قررناه في تحول يدعى عشرة الا واحد ان انه أراد بدعوى تسعة مجازاً بقرينة الا واحد التلازم التناقض فاحفظ ذلك واسم لاهواله بمعنى المعبود بحق في نفس الامر وخبرها محذوف أي موجود أو ممكن بالامكان العام والاقترار على الوجود على الاول لانه محصل النزاع بين الموحدين والمشركين لا الجواز لغيره تعالى والله اما مرفوع على البدلية من الضمير في الخبر ولا ضرر في تخالف البدل والمبدل منه اثباتاً ونفيّاً أو من اله باعتبار محله قبل دخول الناصح بناء على ما ذهب اليه جماعة من النحاة انه لا يشترط في مراعاة المحل بقاء الطالب له كالاتداء واماً منصوب على الاستثناء من الضمير في الحسب لاعلى البدلية من اسم التلازم عمل لافي المعرفة سواء قلنا العامل في البدل هو العامل في المبدل منه أو قلنا العامل فيه مثله مقدراً كما هو الاصح والقصر من قصر الصفة على الموصوف قصر افراد لان هذه الجملة الشريفة الرد على معتقدي الشركة (قوله والحكم لبعض) أي واحداً أو أكثر (قوله أو القضية الخ) أقول ارتكاب هذا الاحتمال هنا يؤدي إلى خلوا الجملة من الرابط الآن يجعل محذوفاً أشار إليه الشارح بقوله المشتملة عليه فافهم (قوله كالحيوان الخ) مثل بمثاليين أحدهما للجزء المعقول وثانيهما للجزء المحسوس (فائدة) النسبة بين السكينة والجزئية التباين وبين السكينة والعموم والخصوص من وجه لصدقهما على الانسان وانفراد السكينة في السكينة البسيط كالنقطة وانفراد السكينة في زيد قيل وبين السكينة والجزء كذلك لصدقهما على الحيوان وانفراد السكينة في الحيوان وانفراد السكينة في الانسان وانفراد السكينة في جزء الجزئية المخصوص وهو الشخص المخصوص وفيه تغاير لان الانسان جزء من زيد مثلاً لركبته من الماهية الانسانية والشخص فلم ينفرد السكينة عن الجزء في الانسان وبين السكينة والجزئية كذلك لصدقهما على زيد وانفراد السكينة في الانسان والجزئية البسيط كالنقطة المعينة وبين الجزئية والجزء كذلك لصدقهما على الشخص المخصوص وانفراد الجزئية في زيد وانفراد الجزئية في الحيوان قيل وبين السكينة والجزء كذلك لصدقهما على الحيوان فانه كل من حيث تركبته من الجسم الناحي الحساس المتحرك بالارادة وجزء من الانسان مثلاً وانفراد السكينة في الانسان وانفراد الجزئية في الجزئية البسيط وفيه النظر السابق فتأمل

(فصل في المعارف)

(قوله جمع معرف الخ) لا يخفى ان اطلاق المعرف والشارح على المعرف مجازاً اسنادي من باب الاسناد إلى الآلة لانه معرف به ومشرع به وان اطلاق التعريف عليه مجازاً مرسل من اطلاق قسم الشيء على آله لكن هذا يقطع النظر عن جعلها اعلاماً منقولة على المعرف والافعال اعلاماً منقولة من قبيل الحقيقة (قوله لشرحه الماهية) علة الجزء الاخير من الاسم الاخير وأما علة الجزء الاول منه فهو ان القول هو المركب وشأن المعرف ان يركب

بان البحث في المثل ليس من دأب الفحول (وحيثما لكل فرد) أي عليه (حكماً فانه) أي الحكم أو القضية المشتملة عليه بتأويلها بالقول (كلية قد علمنا) نحو كل نفس ذاتة الموت ولا اله الا الله (والحكم لبعض) أي عليه (هو) أي الحكم أو القضية المشتملة عليه بتأويلها بالقول (الجزئية) نحو بعض الانسان كاتبت وبعض الحيوان ليس با انسان (والجزء معرفته جليه) وهو ما تركب منه ومن غيره السكينة كالحيوان فانه جزء من الانسان والسقف بالنسبة للبيت (فصل في المعارف) جمع معرف ويسمى تعريفاً وقولاً شارحاً لشرحه الماهية

أن أو يدشرح الماهية ايضا هذا ثباتها كان اطلاق القول الشارح على مطلق التعريف مجازا من
 تسمية الشيء باسم بعض أفرادها وهو الحد وان أراد به تميزها عن غيرها بأى وجه فلا يجوز كذا فى الكبير وقد
 استفيد أن التجوز على الاحتمال الاول بقطع النظر عن جعل القول الشارح على المطلق التعريف لماس
 (قوله وتعرف بالمخاطب بها) علة للاسم الاول والثانى فى كلامه لف ونشر مشوش والمصدر مضاف الى
 مفعوله وبها متعلق بتعريف (قوله ما يقتضى تصويره تصويره أو امتيازها عن غيره) أوله تنويع المعرفة
 الى نوعين الاول الحد التام والثانى الرسم والحد الناقص والمراد بالتصور الاول الخطور بالبال والتصور الثانى
 الحصول عن جهل بمعنى أن حضور المعرفة بكسر الراء بالبال محمول على المعرفة بفتحها يلزم منه حصول معرفة
 الشئ المجهول فاذا قيل الانسان هو الحيوان الناطق فحضور الحيوان الناطق المعلومين أو لا محمولين على
 الانسان يلزم منه تصور حقيقة الانسان المجهولة وانما قلنا ذلك لان المعرفة بالكسر يجب أن يكون معلوما حال
 التعريف به والالزم التعريف بالمجهول والمعرفة بالفتح يجب أن يكون مجهولا حال تعريفه والالزم طلب
 تحصيل الحاصل وهو عبث ولا يراد به استعمل لفظ التصور فى التعريف فى معنيين هو فى أحدهما حقيقة وفى
 الاخر مجاز أو مشترك فهما لعدم اللبس لما علم من أن المجهول لا يعرف به والمعلوم لا يعرف فكان ذلك
 كالقراءة على المراد أفاده ابن يعقوب والتعريف المذكور للكاتب صاحب الشمسية ويجعل التصور
 الاول فيه على الخطور بالبال والثانى على الحصول عن جهل يدفع ما أورده عليه من أنه غير مانع لدخول
 الملزومات بالنسبة الى لوازمها البينة غير المحمولة كالعنى بالنسبة الى البصر والسقف بالنسبة الى الجدار
 ولدخول المتضايفين فان تصور أحدهما يقتضى تصور الآخر وإيس أحدهما معرفة فلو يمكن ان يدفع
 أيضا بايقاع ما فى التعريف على مركب لفظا أو تقدير او انما قلنا أو تقدير لا يدخل التعريف بالفصل وحده
 أو الخاصة وحدها وقد سبق ايضا ذلك قال السعدى فى شرح الشمسية لا يقال بالحدود يستلزم تصويره تصور
 الحد فيجب أن يكون الانسان مثلامعرفة للحيوان الناطق لانا نقول معنى الاستلزام ان يكون تصويره هو
 المقضى والموجب لتصور ذلك الشئ فيجب تقدمه بالضرورة وليس تصور الانسان يقتضى ولو جب تصور
 الحيوان الناطق بل الامر بالعكس اه وأورد جماعة انه لا يمكن تعريف الحد لتلازم التسلسل وأجاب
 اليومى بان هذا لا يتخيل وروده من له أدنى شعور لان المراد بالحد الذى نعرفه مفهومه الشامل لحد الحد
 لا ماصدقه والتسلسل انما يلزم لو أراد به الماصدق على انه لا يلزم التسلسل على ارادة الماصدق كما قال
 الشارح فى كبره الاول لم ينته الى معرفه معرف وفونحن نشترط انتهاء اليه كما شترطنا فى مقدمات البراهين
 الانتهاء الى الضرورة لتلازم التسلسل وعلم من التعريف ان المعرفة غير المعرفة وهذا ظاهر باعتبار
 اللفظ اما باعتبار المعنى فليس التعاريف بينهما الا بالاجمال والتفصيل فى الحدود والرسوم والظهور والخفاء
 فى التعريفات اللفظية وعلم أيضا انه لا بد أن يكون المعرفة بالكسر سابقا فى المعرفة على المعرفة بالفتح (قوله
 كالحد) أى نظير الحد عند الاصوليين فالحد والتعريف عندهم بمعنى واحد وهو الجامع المانع سواء
 كان بالذاتيات أو بالعرضيات (قوله حذفته منه آل للوزن) يعنى ان حقه التعريف بالجنسية لكن أنى
 به منكر الحد وفا منه آل للضرورة والوزن فهى المسوغة لا بداعيه وهنامسوغ آخر وهو وقوعه فى معرض
 التقسيم وانما ذكر الاول تبعاً للمصنف فى شرحه (قوله الآية منسوب للرسم المصطلح عليه الخ) يمكن
 بتكافؤ أن يراد من المنسوب اليه الرسم بمعنى فرد من أفراد الرسم الاصطلاحي فيكون من نسبة النوع الى فرد
 (قوله علم) قال ابن يعقوب هو تكميل للبيت وكذا أراد ان اللفظ المعرفة به علم معناه وانما جهل كونه
 مسمى باللفظ الآخر (قوله فهو من نسبة الخاص الى العام) أقول أى من نسبة المقيس الى المطلق ليناسب
 كلامه قبل (قوله التعريف بالمثل) قال فى الكبير كما اذا سئل عن المثلث فيصنع للسائل شكله وكما يقال
 العلم كالنور والجهل كالظلمة والاسم كزيد والفعل كضرب اه وأقول يؤخذ من التمثيل بالعلم كالنور
 والجهل كالظلمة ان المراد بالمثل ما يعبر المشبه به لخصوص جوفى الشئ وسياقى فى كلام الشارح قبل قول

وتعرف بالمخاطب بها
 ومعرفة الشئ ما يقتضى
 تصويره تصويره أو
 امتيازها عن غيره كالحد
 عند الاصوليين (معرفة)
 مبتدأ حذفته منه آل
 للوزن (على ثلاثة
 قسم) أحدها (حد)
 تام وناقص (و) ثانيها
 (رسمى) منسوب الى
 الرسم بالمعنى اللغوى
 وهو الاثر لانه منسوب
 للرسم المصطلح عليه
 لتلازم نسبة الشئ
 الى نفسه ويقال له
 أيضا رسم وهو أيضا
 تام وناقص (و) ثالثها
 (لفظى علم) منسوب
 الى اللفظ المطابق فهو
 من نسبة الخاص الى
 العام وزاد بعضهم
 التعريف بالمثل

وبالتقسيم والحق ان هذه الثلاثة داخله في الرسم لانها تعاريف بالخواص (فالحد) (٧٣) التام (بالجنس) القريب

المصنف بشرط كل الخ ما يفيد ايضا (قوله بالتقسيم) قال في الكبير كما تقدم من تعريف العلم بتقسيمه
 أي الى تصور وتصديق (قوله والحق ان هذه الثلاثة) أي اللفظي والمثالي والتقسيمي (قوله لانها تعاريف
 بالخواص) لان لفظ الشيء خاصة من خواصه وكذا هما ثلثه وانقسامه المعينان (قوله فالحد التام) فيه اشارة
 الى أن المصنف حذف الصفة للعلم بها من قوله الا في وناقص الحد الخ كما قاله في كبرىه (قوله بالجنس
 القريب) فيه أيضا اشارة الى أن المصنف حذف الصفة للعلم بها مما يأتي في الكبير (قوله وفصل) أي
 قريب وتترك ذكره استغناء بتحديد الجنس بالقرب لان الجنس متى كان قريبا كان الفصل كذلك لان
 ذكر البعيد بعد الجنس القريب لا يفيد لانه اما أعظم منه أو مساو له كالنهي والحساس بالنسبة للحيوان
 (قوله وقعا) خبر الحد والالف لاطلاقه بالجنس متعلق بوقع ومثل ذلك يقال فيما يأتي (قوله وهو مانع)
 أي منعا قويا بخلاف الرسم فان المنع فيه ضعيف فلا يردانه كان ينبغي أن يسمى حد الوجود المنع فيه على ان
 وجه التسمية لا وجهها وفهم من كلامه ان الحد يعني الحد وقوله من دخول الغير أي غير المحدود فيه أي ومن
 خروج أفراد المحدود منه كفي الكبير قال فيه ومنه سميت الحدود الشرعية حدودا لانها سبب في منع المحدود
 من ارتكاب وجبها وسميت حدود الدار وهي منتهاهما من جميع جهاتها حدودا لانها تمنع ما يجاوزها من
 الدخول فيها وتمنع ما هو منها أن يحكم له بحكم ما هو خارج عنها اهـ (قوله فلذا كر جميع الذاتيات فيه) اما
 مطابقة نحو جسم نام حساس متفكر بالقوة أو تضمنا نحو حيوان ناطق أو مطابقة في البعض وتضمننا في
 البعض نحو جسم نام حساس ناطق أو حيوان متفكر بالقوة وليكون الحد التام هو الذي ذكر فيه جميع
 الذاتيات لا يكون للشيء حدان تامان وقيل يوجدان باعتبار المطابقة والتضمن وضعف بانهم ما في الحقيقة حد
 واحد وهذا بخلاف الحد الناقص والرسم فيتم حدان قاله في الكبير (قوله ويشترط في تمام الحد الخ) فلو
 أنجز الجنس عن الفصل كان حدنا ناقصا وكذا يشترط في تمام الرسم تقديم الجنس على الخاصة فلو أنجز الجنس
 عن الخاصة كان رسما ناقصا (قوله وخاصة) بتخفيف الصاد هنا وفيما يأتي الوزن (قوله شاملة لازمة)
 قيد بالشاملة لان غير الشاملة كالعلم والكتابة بالفعل للانسان لا يعرف بها الخروج كثير من الافراد عنها
 وباللازمة لان المفارقة كالتمنقس بالفعل للحيوان لا يعرف بها الخروج أفراد المحدود عن كونها من أفراد
 حال المفارقة وهو فاسد كذلك في حاشية شيخنا العدوي (قوله حال كونها معا) تقدم الكلام على هذه الحال
 عند الكلام على قول الشاعر فلما تفرقنا الخ (قوله من حيث انه وضع) أي ذكر (قوله وقيد بالمرتخص)
 أي وقيد بالجنس بالمرتخص كالفصل (قوله وناقص الحد) من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله بفصل
 قريب وحده) مبني على جواز التعريف بالفرد (قوله مع الجنس بعيد) مثل الجنس البعيد فصله على
 التحقيق كما قاله شيخنا العدوي فالحساس الناطق حد ناقص كالجسم الناطق (قوله لا قريب) تأكيد
 لما قبله (قوله فلما مر) أي من أن الحد لغة المنع وهو مانع من دخول الغير فيه (قوله فاعدم ذكر جميع
 الذاتيات فيه) أي لا مطابقة ولا تضمنا لانه لم يذكر فيه نام حساس لا مطابقة ولا تضمنا واستلزام الناطق لهما
 غير معتد به في تمام التعريف وهذا هو المراد بقوله دلالة الالتزام معجورة في التعاريف أي ان التعريف
 لا يكون باعتبارها تاما لانه لا يصح التعريف باعتبارها أصلا بل يصح ويكون التعريف حد ناقصا كفي جسم
 ناطق أو رسما ناقصا كفي جسم ضاحك أفاده في كبرىه (قوله بخصوصه فقط) هذا أيضا مبني على جواز
 التعريف بالفرد (قوله بالقيود السابق) الجنسية لان السابق قيدان شاملة لازمة (قوله فقط) أي من غير
 انضمام جنس معها والافال تعريف بمجموع خاصتين أو أكثر من الرسم الناقص كما أفاده الغنيمي (قوله أي
 بعيد) أشار الى أن فعل التفضيل على غير بابه ليسهل الجنس البعيد بمرتبة أو أكثر (قوله قد ارتبط) أي
 اقترن (قوله اما كونه رسما فلما مر) أي من أن الرسم الانروي والخاصة من آثار الحقيقة الدالة عليها
 (قوله فاعدم ذكر جميع أجزاء الرسم التام) أي لا مطابقة ولا تضمنا لانه لم يذكر فيه نام حساس واستلزام

(وفصل) كالحيوان
 الناطق بالنسبة الى
 الانسان (وقعا) اما
 كونه حدا فلان الحد
 لغة المنع وهو مانع من
 دخول الغير فيه واما
 كونه تاما فلذا كر جميع
 الذاتيات فيه ويشترط
 في تمام الحد تقديم
 الجنس على الفصل
 (والرسم) التام (بالجنس)
 القريب (وخاصة)
 شاملة لازمة حال
 كونها معا (معا) كقولنا
 الانسان حيوان ضاحك
 اما كونه رسما فلان
 الرسم لغة الانرو والخاصة
 من آثار الحقيقة الدالة
 عليها واما كونه تاما
 فلما شملته الحد التام
 من حيث انه وضع فيه
 الجنس القريب وقيد
 بالمرتخص (وناقص
 الحد بفصل) قريب
 وحده كائن ناطق
 (أو) به (معا * جنس
 بعيد لا قريب وقعا)
 كالانسان جسم ناطق
 اما كونه حدا فلما مر
 واما كونه ناقصا فاعدم
 ذكر جميع الذاتيات
 فيه (وناقص الرسم
 بخصوصه) بالقيود السابق
 (فقط) نحو الانسان
 ضاحك (أو) بها (مع
 جنس أبعد) بالتنوين
 للضرورة أي بعيد (قد
 ارتبط) نحو الانسان جسم ضاحك اما كونه رسما فلما مر واما كونه

ناقصا فاعدم ذكر جميع أجزاء الرسم التام

الضاحك لهما غير معتد به في التمام (قوله ومثل المذ كورات) أي من الاجناس والفصول والخواص وان سكت الشارح عنها فيما يأتي لما استعرفه وقوله فيما مر أي في كون التعريف حدا أو رسما وكونه تاما أو ناقصا (قوله فلو أبدلت الجنس القريب) أي كالحیوان في تعريف الانسان وقوله أي البعيد أي كالجسم في تعريفه وقوله أو الفصل أي كالناطق (أقول) كان ينبغي أن يزيد أو الخاصة بجدها ويؤخذ حدها من حد الضحك وقد حده بعضهم بأنه كيفية غير راسخة تحصل من حركة الروح الى خارج دفعة بسبب تعجب يحصل للضحك وقال الراغب هو انبساط الوجه وتكسر الاسنان من سرور النفس والتكسر بالاشين المحممة الظهور (قوله كالجسم النامي الخ) مثل بثلاثة أمثلة الاول ذكر فيه الجنس القريب بجده والفصل بجده والثاني ذكر فيه الجنس القريب فقط بجده والثالث ذكر فيه الفصل فقط بجده وأقول سكت عن التمثيل لذكر الجنس البعيد بجده وكان ينبغي ذكره ومثاله جوهر مركب من أجزاء فردة ناطق (قوله وبقي التعريف الخ) أقول بقي أيضا التعريف بالجنس مطلقا والفصل والخاصة أو العرض العام واظهار أخذ ما يأتي أن الجنس القريب مع الفصل والخاصة أو العرض العام حد تام وأن الجنس البعيد مع الفصل والخاصة أو العرض العام حد ناقص (قوله مع الفصل الخ) افهم ان العرض العام لا يقع وحده معزفا وانظر هل هذا مبني على عدم جواز التعريف بالاعم أو ولو قلنا به حرره كذا قال الغنيمي (قوله والا كثرون على أن الخ) أي اعتبارا بالاقوى وهو الفصل في الاول والثالث والخاصة في الثاني وأعلم أن نقل ذلك عن الاكثرين هو ما في شرح ابن سائغ جى الشيخ الاسلام قال الغنيمي اعلم أن أرا من المحققين والافق قد نقل الحفيد ان عدم اعتبار العرض العام مع الفصل أو الخاصة أصل الاصطلاح وأن تركيب الفصل مع الخاصة لم يعتبره الجمهور اه ولا يخفى ضعفه بل رده لان انضمام العرض العام الى الفصل أو الخاصة ان لم يقول يضعف وكذا انضمام الخاصة الى الفصل مع أن الانضمام في كل مقوكا ذكره السيد مخالفا لما نقله الحفيد وعبارة السيد بعد كلام طويل فالصواب أن المركب من العرض العام والخاصة رسم ناقص لكنه أقوى من الخاصة وحدها وان المركب منه ومن الفصل حد ناقص وهو كمال من الفصل وحده وكذلك المركب من الفصل والخاصة حد ناقص وهو كمال من العرض العام والفصل اه وقال بعضهم ينبغي في التعريف بالفصل والخاصة معاملة السابقة لسبقه بالتمييز فان سبق الفصل كان حدا ناقصا وان سبقت الخاصة كان رسما ناقصا (قوله ان الحد لا يكون الخ) لانه ذكره ثلاث صور والجنس بتسميته مع الفصل والفصل وحده وهو يستلزم الجنس عند المتقدمين كما تقدم بيانه والجنس والفصل لا يكونان الا لاماهيات المركبة وفهم من كلامه أيضا ان الماهية المركبة من أمرين متساويين بناء على جواز ذلك لا يكون لها حد تام لانه لا جنس لها قريب أو فاده الغنيمي (قوله فتخرج البسائط) أي عن ان تحدد كالنقطة قال في الطوالع الحقائق اما أن تكون بسيطة وهي التي لا جزء لها أو تكون مركبة وهي التي لها جزء وكل واحد منهما اما أن يتركب عنه غيره أو لا فهذه أربعة أقسام فالاول البسيط الذي لا يتركب عنه غيره لا يحد لكونه غير مركب ولا يحد به غيره لكونه ليس جزءا لغيره كالواجب تعالى فانه بسيط وليس جزءا لغيره الثاني البسيط الذي يتركب عنه غيره وهو البسيط الذي ينتهي اليه المركب بالتخليص يحد به لكونه جزءا لغيره ولا يحد لكونه غير مركب كالجواهر فانه بسيط وجزء لغيره وهو الجسم الثالث المركب الذي لا يتركب عنه غيره يحد لكونه ذا أجزاء ولا يحد به لكونه ليس جزءا لغيره كالانسان فانه مركب من الحيوان والناطق وليس جزءا لغيره الرابع المركب الذي يتركب عنه غيره يحد لكونه مركبا ويحد به لكونه جزءا لغيره كالحيوان فانه مركب من الجسم والنامي والحساس والمتحرك بالارادة وجزء لغيره لانه جزء للانسان (قوله فلا تعرف الا بالرسم) أي الناقص لا التام لانه لا يكون الا المركب لتركيبه من الجنس القريب والخاصة أما الرسم الناقص فيشمل البسيط والمركب لان منه ما تركب من العرض العام والخاصة وهو لا يختص بالمركبات نقله الغنيمي عن الطوالع وانما كان تركب الرسم التام من الجنس القريب والخاصة يستلزم تركب الماهية لان كل ماهية لها جنس لابد

ومثل المذ كورات
فيما سكت حدها فلو
أبدلت الجنس القريب
أو البعيد أو الفصل
بجده كالجسم النامي
الحساس المتفكر بالقوة
وكالجسم النامي الحساس
الناطق وكالحیوان
المتفكر بالقوة لم
يختلف الحكم وبقي
التعريف بالعرض
العام مع الفصل
كالنامي الناطق
بالنسبة الى الانسان
أو مع الخاصة كالنامي
الضاحك وبالفصل
معها كالناطق الضاحك
والا كثرون على ان
الاول والثالث حدان
ناقصان والثاني رسم
ناقص وفهم من كلام
المصنف ان الحد لا يكون
الا لاماهيات المركبة
فتخرج البسائط فلا
تعرف الا بالرسم

فلا يكون أعم بحسبهم نام حساس متحرك بالارادة في تعريف الانسان والا كان غير مانع ولا يخص كمنه بغير بالقوة في تعريف الطير والوان والا
كان غير جامع (و) بالنظر (٧٦) الى اللفظ شرط كل أن يرى (ظاهرالا) أن يرى (أبعدا) أى أخفى من المعرف كالنار جسم

كالنفس (ولامساويا)
للمعرف في الحفاء نحو
المتحرك ما ليس بساكن
(ولا تجوزا) بضم الواو
مصدر اقال المصنف أى
ولا باللفظ تجوز فهو على
حذف مضاف (بلا
قرينة) معينة للمراد
(بما تجوزا) على صيغة
المبنى للمجهول أى
تحرزهم عن غيره
كتعريف البلبل
بالحيوان الناهق فلا
يجوز الا اذا كانت قرينة
معينة كقولنا حيوان
ناهق يدخل الحمام
ويصلى وبقول معينة
للمراد سقط الاعتراض
بأن المجاز لا بد له من
قرينة لمكوناتها
مأخوذة في تعريفه فلا
معنى لاشتراطها هنا
لان الذى أخذ في تعريف
المجاز هو القرينة المانعة
عن ارادة الموضوع
له اللفظ وهي غير معينة
لما أريد باللفظ (ولا)
أن يرى (بما يدرى)
أى يعلم (بمحدود) أى
معرف بالفتح كتعريف
الشمس بأنها كوكب
نهارى مع ان النهار
يتوقف معرفته على
الشمس لانها مأخوذة
في تعريفه وهذا يختلف

و بالانحصار أيضا كفى الخبيص (قوله فلا يكون أعم) تعريف على شرط الاطراد وقوله ولا يخص تعريف
على شرط الانعكاس (قوله ظاهرا) أى عند السامع (قوله لان يرى) قيل لم قدر الشارح أن يرى في
بعض الشروط دون بعض وأقول يمكن أن يقال صرح به مع أبعد لانه أول المنفيات وتركه مع مساو يوجبوزا
لقرنه ما من أبعد وعدم الفصل بينهما وبين أبعد وتركه مع قوله ولا مشترك لقربه ومن قوله ولا بما يدرى بمحدود
فان سحاب ما قدره معه عليه ظاهر (قوله أبعدا) أى عن الذهن وذلك هو الاخفى فلهذا قال الشارح أى أخفى
وأفعل التفضيل ليس على بابه (قوله كالنفس) بسكون الفاء ووجه الشبه ان كلا جسم لطيفه اتصال
بغيره وانما كان هذا أخفى لان النفس أخفى من النار بدليل كثرة الخلاف فيها والتعريف الصحيح للنار جسم
لطيف شديد الحرارة محرق (قوله في الحفاء) لم يقل وفي الظهور لان الظاهر لا يحتاج الى تعريف قاله شيخنا
العدوى (قوله نحو المتحرك ما ليس بساكن) أى اذا استوى عند السامع المتحرك وما ليس بساكن
وتعريفه الصحيح المنقول من حيز الى حيز (قوله فهو على حذف مضاف) أقول كان عليه أن يقول ونزع
الخافض ولو جعل المصنف التقدير ولا اذا تجوز لاستغنى عن تقدير الخافض (قوله عن غيره) أى غير المراد
(قوله الا اذا كانت قرينة معينة) أى فانه يجوز مطلقا اذا كانت القرينة مقابلة لاحالية قولان وقيل
لا يجوز مطلقا اما اذا لم تدل قرينة معينة فهو ممنوع اتفاقا وكذا يقال في دخول المشترك الا في بيانه (قوله
يدخل الحمام ويصلى) الجمع بين يدخل الحمام ويصلى لزيادة التعمين اذا أحدهما كاف فيه والمراد بدخول
الحمام دخوله المعتاد المؤلف فلا يقال دخول الحمام ممكن من الحمام الذى هو المحذور الحقيقي للحيوان الناهق
(قوله لان الذى أخذ الخ) دالة لسقط (قوله وهي غير معينة لما أريد باللفظ) أى غير لازم أن تكون معينة
والا فقد تكون القرينة الواحدة مانعة معينة نحو حيوان ناهق يصلى وقد يختلفان كما اذا قيل في تعريف
النافع بازالة الجهل بحر بلاطف الناس فقوله يلاطف الناس قرينة مانعة من ارادة البحر الحقيقي الا أنهم لم تعين
ارادة العالم لاحتمالها ارادة الكرم فاذا قيل يظهر الدقائق والنكات كانت قرينة معينة لارادة العالم (قوله
ولان يرى بما) أى ولان يرى التعريف ملتبس بشئ يعلم بواسطة المحدود أى تتوقف معرفته على معرفة
المحدود للزوم الدور وهو مقرر ان كان توقف التعريف على المعرف عبرت به وهو الذى من غير واسطة
بان أخذ المعرف في تعريف بعض أجزاء التعريف كتعريف الشمس المذكور ومضمرة ان كان مجرد تبين
أو مراتب وهو الذى بواسطة أو أكثر كتعريف الاثنين بول عدد ينقسم بمساويين ثم تعريف
المساويين بالشبيين غير المتفاضلين ثم تعريف الشبيين بالاثنيين وكتعريف الاثنين بالزوج الاول
والزوج بالمتقسم بمساويين والمساويين بالشبيين غير المتفاضلين والشبيين بالاثنيين كذا في الكبير مع
بعض تصرف وزيادة (قوله أى معرف بالفتح) يعنى أن المصنف أطلق الخاص وأراد العام اذا فرق في ذلك
بين الحد والرسم (قوله لانها مأخوذة في تعريفه) حيث قالوا النهار المدة التى بين طلوع الشمس وغروبها
(قوله وهذا) أى تعريف الشئ بما يتوقف معرفته على معرفة هذا الشئ يختلف له صحة ومنه باختلاف
المخاطب (قوله من جهة أخرى) أى غير الجهة التى تتوقف فيها معرفة الحد على معرفة المحدود والجهة الأخرى
ككون النهار هو الذى يغيب فيه الكواكب (قوله معرفة متوقعة على معرفة العلم) لان معرفة المشتق
منه سابقة على معرفة المشتق (قوله بأجوبة فاسدة) منها الجواب بان الدور معى يعنى ان معرفة العلم ومعرفة
المعلوم يحصلان معا والدور المعنى غير محذور ووجه فساد هذا الجواب لانه لا معنى لان معرفة التعريف سابقة على
معرفة المعرف لا مقارنة لها كما س و منها الجواب باختلاف الجهة لان توقف العلم على التعريف الذى منه لفظ
معلوم من جهة معنوية وهي جهة العقل لان العقل العلم مسبب عن تعقل تعريفه ونأشئ عنه وتوقف

باختلاف المخاطب فاذا كان المخاطب يعلم النهار من جهة أخرى صح التعريف ومثل ذلك أيضا تعريف العلم بانه التعريف
معرفة للمعلوم لان المعلوم معرفته متوقعة على معرفة العلم وأجيب بأجوبة فاسدة والحق في الجواب ان المراد من المعلوم ذاته فقط أى

لأباعتبار المعلوماتية فكانت قيل النظم معرفة الأمر في الدور وظاهر كلام المصنف ان كلام المذكورات يمكن أدخاله في الحدود وهو ظاهر
نعم الدور لا يتأتى في الحد لان معرفة الجزء من حيث ذاته لا تتوقف على معرفة الكل (٧٧) (ولا) (مشتك من القرينة)

المعينة للمراد (خلا)
الا اذا أريد به كل مما
وضع له فيجوز كتعريف
القضية بانها قول الى
آخره والقول مشترك
بين المفوض والمعقول
فهو جائز لان المراد به
كل منهما والممتنع
كتعريف الشمس
بانها عين الا اذا وجدت
قرينة معينة (وعندهم)
أى المنطقة وخصهم
لانهم الباحثون عن
ذلك فعند غيرهم كذلك
أو الضمير عائدا لعلماء
مطلقا (من جملة المردود
* ان تدخل الاحكام في
الحدود) أى الرسوم
لان الحكم على الشئ
فرع عن تصويره كقولنا
الفاعل هو الاسم المرفوع
وهذا اذا جعل الحكم
جزأ من الرسم بان
تتوقف معرفة المرسوم
عليه أما اذا جعل خارجا
عن الرسم فيجوز وبه
يجاب عن الامام ابن
مالك في قوله الحال
وصف فضلة منتصب
البيت (ولا يجوز في
الحدود ذكر أو) التى
للتقسيم (وجائز)
ذكرها (في الرسم) فادر
ماروا (كتقديم في
المعرف) لشيء انه ما
يقتهنى تصويره تصويره

التعريف باعتبار جزئه وهو لفظ معلوم من جهة لفظية وهى جهة الاشتقاق لتوقف المشتق على المشتق منه
ووجه فساد ما ان توقف التعريف باعتبار جزئه من الجهة المعنوية أيضا لان المشتق لا يعقل الا بعد تعقل المشتق
منه لان معنى المشتق منه جزء من معنى المشتق ومعرفة الجزء سابقة على معرفة الكل (قوله لا باعتبار المعلوماتية)
أى لا باعتبار هذا الوصف وهو كونه معلوما وحاصله جعله من باب التجريد (قوله ان كلام المذكورات)
أى بمخرجات الشروط التى ذكرت وانما كان ظاهرا كلام المصنف ذلك لانه لا يمتزج باشتراط شئ عن خلافه
الا اذا أمكن هذا الخلاف واللام يمكن له فائدة وكان المناسب تأخير هذا الكلام عن قوله ولا مشترك الخ
ليفيد ان المشترك يمكن دخوله في الحدود (قوله من حيث ذاته) أى وأما من حيث كونه في ضمن الكل
فيمتوقف معرفته على معرفة الكل كما بيناه في بحث الدلالة (قوله ولا مشترك) أى لفظي الخ (أقول) يعنى
عنه قوله وظاهر الأبعد ولا مساويا (قوله من القرينة المعينة للمراد) خرج بالقياس القرينة نسبة المانعة عن
إرادة بعض معاني المشترك المحتملة لإرادة البقية (قوله والقول مشترك الخ) وقيل حقيقة في المعقول مجاز
في المفوض نقله الغنيمي وما ردد على القول الاول من تقديم الحقيقة والمجاز على الاشتراك مدفوع بان محله اذا
تمت الحقيقة في أحد المعنيين ولم يتيقن في الآخر وما هنا ليس كذلك فيحمل على الاشتراك لئلا يلزم الترجيح
بالمرجح كذا قالوا والبحث فيه مجال (قوله الا اذا وجدت قرينة معينة) كالإشارة اليها فانها تعين أن المراد
بالعين أحد معانيها الذى هو الشمس لما تقدم ان من معانيها الشمس فيكون تعريفا لفظيا غير ادف الشمس
من حيث وضعه انها وان وضع لمعان آخر أيضا لوجود القرينة المعينة للمراد (قوله وعندهم) الظرف على
كل من احتمالى مرجع الضمير الذين ذكرهما الشارح متعلق بمرود وساغ تقديم الظرف مع كون العامل
مضافا اليه وصلة لال للضرورة كذا في الكبير (قوله لانهم الباحثون) أى أولا وأشدة البحث فلا ينافى قوله
فعند غيرهم كذلك (قوله ان تدخل) بفتح التاء وضم الطاء أو بالعكس أو بضم التاء وكسر الطاء والاحكام
بالرفع على الاولين وبالنصب على الثالث (قوله أى الرسوم) أشار بذلك الى ان فى كلامه مجازا وهو ما عبر به
ان أريد بالحدود الرسوم لعلاقة التضاد أو بترتيب ان أريد بالحدود التعاريف ثم أريد بالتعاريف الرسوم
لعلاقة الخصوصية والعموم وبهذا مر ح في الكبير قال وقرينة ذلك انه لا يتوهم امكان دخولها في الحد لان
الحكم ليس جزأ من المساهية وفي الرسوم يتوهم ذلك فليحترز عنه في الحال الحكم على الشئ فرع عن تصويره
أو توقف تصويره عليه لار وهذا اذا دخل في قوله ولا يجادى بمرود فذكره بعده من ذكر الخاص بعد العام
اهتماما به اه وقد دفع هذا الدور باوجه ما بين بعيد وغير سديد (وأنا أقول) لادور من أصله لان المحكوم عليه
بالحكم المذكور في التعريف ليس هو المعروف بل المأخوذ جنسا في التعريف ألا ترى ان المحكوم عليه بالرفع
في مثال الشارح هو الاسم لا الفاعل فالحكم بالرفع انما يتوقف على تصور مطلق الاسم لا على تصور خصوص
الفاعل حتى يلزم الدور (قوله وبه يجاب عن الامام ابن مالك الخ) أى بان يعتبر أن التعريف هو قوله الحال
وصف فضلة مفهوم في حال ومنه متصبا مقدم من تأخير وكذا يقال أيضا في تعريف ابن آخروم الفاعل بانه الاسم
المرفوع المذكور قبله فاعله وان كان صنيع الشارح بوجه خلافه (قوله التى للتقسيم) اقتصر عليها لانها التى
وقع فى التفصيل فتمت في الحدود وأجيزت في الرسم أما التى للشك أو الابهام فمنوعة مطلقا (قوله كتقديم في
المعرف الخ) أى فهو رسم دخلت فيه أو التى للتقسيم (قوله ويختص) أى ذكر أو اذا كانت للشك أى شك
المتكلم أو الابهام أى ايهامه على السامع فيه ما أى في الحدود والرسوم لا تتقاء التمييز بينهما أى الشك
والابهام (أقول) لم يتعرضوا لالتحيز ويظهر جوازها في الرسم كقولك الانسان حيوان ضاحك بالقوة
أو كاتب بالقوة أى أنت تحيز بين التمييز بالخاصة الاولى والتمييز بالخاصة الثانية فتأمل (قوله بهذا) أى
التفصيل بين الحدود والرسوم (قوله في مقدمته) أى لقطة الجملان وعبارته قال الاصفا لى وتجوزا في الرسم

أو امتيازها عن غيره ويختص اذا كانت للشك أو الابهام فيها لا تتقاء التمييز بينهما ولم ينفرد المصنف بهذا بل نقله الزركشى في مقدمته عن
الاصماني فقال الشيخ ذكرى فى شرحها

بخلاف الحقيقي إلا أن النوع الواحد يستحيل أن يكون له فصلان على البدل بخلاف الخاصتين على البدل أي فأنهما يجوز أن يكونا للنوع الواحد على البدل مثال ذلك الإنسان حيوان ضاحك بالفعل أو ضاحك بالقوة على أن المراد بالقوة الامكان مع العدم ليكونا على البدل (قوله بل ويجوز) اضربا بطلان لما وقع في كلام الاصغهان من منع أوفي الحقيقي يعني الحد (قوله بجعلها للتقسيم) أي كما هي في الرسم مجعولة للتقسيم والباء للملابسة متعلقة بذكر (قوله والتنويع) يعني التقسيم مطلقا أو إلى أنواع فالعطف مرادف أو أخص (قوله المؤدى إلى علم) كقولنا العالم حادث وكل حادث لابد له من محدث وقوله أو غلبة ظن كقولنا هذا يدور إملا بالسلاح وكل من هو كذلك فهو لاص (قوله في كون النظر يؤدي اليهما) أقول كان المناسب أن يقول في كون الفكر كما لا يخفى (قوله ولم يرد) بالبناء للمجهول أن الحد اما هذا أي الفكر المؤدى إلى علم واما هذا أي الفكر المؤدى إلى غلبة ظن (قوله على سبيل التشكيك) هو بمعنى الابهام (قوله فهماني الحقيقة) أقول كان الاولى أن يقول فهو أي الحد المذکور في الحقيقة حدان إذ لا يناسب رجوع ضمير التثنية إلا إلى القسمين ولا إلى الحدين كما لا يخفى وإن أمكن تصحيح عبارته بجعل الضمير للحد والتثنية باعتبار الخبر (قوله متخالفين في الحقيقة) أي وإن كان قد يظهر من اجتماعهما في تعريف واحد اتحادهما (قوله انتهى) أي ما قاله شيخ الاسلام زكريا (قوله ان يمنع كون تعريف النظر السابق حدا الخ) أقول المنع في خبر المنع وما ذكره من السند غير مسلم لما صرح به الشيخ في الشفاء أن الأمور الاعتبارية أي التي اعتبرها الواضع مفهومات لا لفاظ وضعها بازانها ليس لالفاظها معان غير تلك المفهومات فتكون تعاريفها بتلك المفهومات حدودا والنظر من هذا القبيل فيكون تعريفه بما ذكر حد الان الواضع اعتبره مفهوما له وتكون التأدية داخله في حقيقة نفسه وبمثل هذا رد على الرازي في قوله ان تعاريف الكميات الخمس رسوم لاحدود كما في شرح ايساغوجي وخواشيه ولعل هذا هو المشار اليه بقوله ولو سلم الخ (قوله فهما) كان الاولى أن يقول فهو كما مر (قوله والمنع انما هو في الحد الواحد) ظاهره الواحد في الظاهر ونفس الامر وحيدته منع دخول أوفيه لا معنى له لانه لا يمكن ولا يعقل دخوله فيه لانه يلزم من دخوله فيه تعدده في الحقيقة وتوحيده في نفس الامر فينافي فرض وحدته في ذلك فبطل تمسك المصنف بهذا الجواب

(باب في القضايا)

جمع قضية فعيلة بمعنى مفعولة أي مقضى فيها أو فاعلة أي قاضية على الاسناد المجازي ووزن قضايا باعتبار الاصل فعيل اذا اتصل قضاي بياء من فابدات الاولى همزة على القياس في نحو صحائف ورسائل ثم ففحت الهمزة للتخفيف والتوصل إلى قلب الثانية ألفا ثم قلبت الثانية ألفا لفتحها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الهمزة ياء لوقوعها بين ألفين فكانت اجتمع ثلاث ألفات اذا الهمزة تشبه الالف من جهة المخرج فصارت قضايا بعد أربعة اعمال (قوله لانها تتضمن الحكم) أي سميت بذلك لانها تتضمن الحكم أي تشتمل عليه لماسيا أي من انه جزء منها لكن الحكم هنا بمعنى النسبة بين الطرفين لانه هو الجزء من القضية لا بمعنى الايقاع والانتزاع أي ادراك الوقوع وعدم الوقوع لان هذا ليس جزءا منها بل هو قائم بنفس المدرك ولم يقل تتضمنه بالضمير مع تقدم لفظ الحكم لان الحكم الذي هو معنى القضاء غير الحكم الذي اشتملت عليه القضية لان الاول بمعنى الالتزام والثاني بمعنى النسبة كما عرفت (قوله والعكوس) الجمع باعتبار الافراد لانه لم يذكر الالعكس المستوي لا الموافق ولا المخالف وأما جمع الاحكام في كلام المصنف فلان الجمع يطلق كثيرا على الاثنين خصوصاً في هذا الفن أو هو باعتبار الافراد (قوله على اللفظ) أي الصادر من اللسان أو المحفوظ في الذهن لا جمل أن يشمل التعريف القضية المفروضة والقضية المعقولة (وأقول) كان الاولى أن يقول واقعة على القول لانه جنس قريب لا اختصاصه بالمستعمل المركب ولانه المناسب لقوله يشتمل الاقوال التامة والناقصة (قوله كالجنس) يفيد انهما ليست جنسا ووجه بعضهم بما قدمنا رده في أنواع العلم الحادث ويمكن توجيهه بان الجنس البعيد هو اللفظ والقريب هو القول ومالم نوضع لخصوص واحد منهما لم يكن لما وقعت في الارادة على الجنس كانت كالجنس

بل ويجوز ذكر أوفي الحقيقي بجعلها للتقسيم والتنويع كما في تعريفهم النظر بأنه الفكر المؤدى إلى علم أو غلبة ظن فقد اشترك العلم والظن في كون النظر يؤدي اليهما ولم يرد أن الحد اما هذا واما هذا على سبيل التشكيك أو الشك بل بمعنى أن قسمين المحدود حده كذا وقسم آخر حده كذا فهماني الحقيقة حدان لقسمين متخالفين في الحقيقة انتهى مع تغيير وقد ذكره الجرجاني في شرح المواعظ والمصنف أن يمنع كون تعريف النظر السابق حدا لان التأدية إلى علم أو ظن أمر خارج عن حقيقته ولو سلم فهماني الحقيقة حدان والمنع انما هو في الحد الواحد

(باب في القضايا)

جمع قضية من القضاء وهو الحكم لانها تتضمن الحكم (وأحكامها) وهي التناقض والعكوس (ما) واقعة على اللفظ وهي كالجنس

تشمل الاقوال الساتمة

والناقصة (احتمل الصدق) حذف الكذب لجهه والعلم به وتأدياً في حقيق كلام الله تعالى وكلام رسوله وهذا يخرج لنحو زيد وعمرو (لذاته) أخرج ما يحتمله لا لذاته كالانشاآت من الامر والنهي وغيرهما كاستقنى الماء فانه وان احتمل ذلك للارزاه بحسب القرينة وهو أنا عطشان لا يحتمله لذاته أى مدلوله المطابق وهو طلب السقي ودخل المقطوع بصدقه من الاخبار وكذا المقطوع بكذبه منها (حوى بينهم) أى المناطقة (قضيه وخبراً) بالنصب على الحالية وشمل القضية اللفظية والعقلية وتسمى مقدمة ان كانت جزء قياس ودعوى ان افتقرت الى دليل ومطلوباً عند الشروع في الاستدلال عليها ونتيجة اذا أنتجها الدليل (ثم) للترتيب الذكري فقط (القضايا عندهم قسمان) الاولى (شرطية) وهى ما ليس طرفاه مفردين ولا في قوتها وما والثانية (حالية) وهى ما طرفاها مفردان أو في قوتها

ولان تعتبر المعنى الارادى كاعتبار المعنى الوضعى فتجعلها جنساً حقيقياً هذا ما ظهر لى (قوله) تشمل الاقوال الساتمة والناقصة القول الساتم ما يفيد المخاطب فائدة يحسن السكون عليها والناقصة ما لم يفد ذلك اضافياً كان كغلام زيد أو تقيدياً كالحيوان الصاهل أو لا ولا كجموع المتعاطفين (قوله الصدق) قال الشارح فى كبره وهو مطابقة نسبة الكلام للنسبة الخارجية والكذب عديمها اه ثم قال واعترض ذكر الصدق والكذب في تعريف الخبر بان الصدق مطابقة الخبر للواقع والكذب عديمها فأخذهما في التعريف دور وأجيب بانهما اشترافى المحاورات فلم يحتاج الى تعريف فصع ذكرهما في التعريف اه وأنت خبير بان الدور مندفع على تفسير الصدق بمطابقة نسبة الكلام للنسبة الخارجية والكذب بعديمها كما صنع أولاً فتغطن (قوله والعلم به الخ) أى لان الاحتمال لا يكون الا بين الشئ ومقابله (قوله لنحو زيد وعمرو) أى من سائر المفردات ويحتمل ان المراد يخرج لنحو هذا المركب من المعطوف والمعطوف عليه من سائر المركبات الناقصة ومخرج أيضاً القضية المشكوكه لانه لاحكم معها على التحقيق عند الجرجانى ومن وافقه (قوله كالانشاآت) والمركب الاضافى نحو غلام زيد فانه يستلزم خبراً وهو زيد غلام (قوله وهو أنا عطشان) اعترض بان الاول ان يجعل الارزاه اناطالب الماء أو المخاطب مطلوب منه الماء أو الماء مطلوب لاسـتغنائاه عن اعتبار القرينة اذ كل انشاء يستلزم لذاته خبراً من غير افتقار الى قرينة كإريت (قوله لا يحتمله) خبران (قوله لذاته) أى بقطع النظر عن المخبر والمداهة والواقع وبالتقييده اندفع الاعتراض بان الخبر اما أن يكون مطابقاً للواقع فلا يحتمل الا الصدق أو لا فلا يحتمل الا الكذب كذا فى القطب (قوله أى مدلوله المطابق) تفسير لذاته (قوله ودخل) أى فى تعريف القضية المقطوع بصدقه من الاخبار والمقطوع بكذبه منها قال فى الكبير فالاول كاخبار الله تعالى وأخبار رسوله والمعلوم صدقه بضرورة العقل نحو الواحد صدق نصف الاثنين والثانى كخبر مسيلم فى دعواه النبوة ونحو الواحد برح الاثنين وذلك لان القطع بالصدق فى الاول وبالكذب فى الثانى من جهة الخبر أو البداهة اه (قوله قضية وخبراً) فى التلويح اعلم ان المركب الساتم المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث استماله على الحكم قضيه ومن حيث احتماله الصدق والكذب خبراً ومن حيث افادته الحكم اخباراً ومن حيث كونه جزءاً من الدليل مقدمة ومن حيث يطالب بالدليل مطلوباً ومن حيث يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث يقع فى العلم ويسئل عنه مسئلة فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبار اه قال الغنى هذا يدل على ان النتيجة اسم للفظ المركب وقد صرح بعضهم عند تعريف القياس بانه قول مؤلف من قضايا متى سلت لزمت عنها لذاتها قول آخر بان المراد بالقول الاخر هو القول المعقول اذ هو الذى يلزم بخلاف الملقوط اه وقد يقال لا بعد فى تسمية الملقوط نتيجة باعتبار دلالة على المعقول وزاد الشارح انها تسمى دعوى من حيث افتقارها الى دليل كجسيأتى وزاد بعضهم انها تسمى مجتسم من حيث انها محل للبحث (قوله بالنصب على الحالية) قال فى الكبير بناء على التحقيق من انه لا يشترط فى الحال الاشتقاق (قوله والعلم به الخ) فتدخل المقدرة فى جواب هل زيد قائم اذ قيل نعم أو لا فان التقدير نعم قائم زيد أو لا قائم زيد وشمل أيضاً القضية المركبة من لفظ ومنوى معه كاقوم قاله فى الكبير ولا يعكز على هذا الشمول ايقاعه على اللفظ لما قدمناه فاندفع ما قيل هنا واطلاق القضية على القسمين قيل من باب الاشتراك وقيل حقيقة فى العقلية مجاز فى اللفظية وقد تقدم من يد كلام يناسب ما هنا عند قول المصنف ولا مشترك من القرينة خلا (قوله الاولى شرطية) أقول راعى الحسب فقال الاولى بالتأنيث ولو راعى الموصوف وهو القسم كما هو الاشهر لقول الاول بالتذكير وكثير ما جرى الشارح على هذه الطريقة فيما بعد فتنبه (قوله شرطية) سميت بذلك لوجود أداة الشرط فيها لفظاً أو تقديراً ليشمل المنفصلة فان قولنا ما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً فى قوة قولنا ان كان العدد زوجاً لم يكن فرداً وان كان فرداً لم يكن زوجاً وانما لم يذكر الشارح وجه تسمية الشرطية بالشرطية كذا ذكر وجه تسمية الحالية بالحالية لانه سيد ذكره فى محبت الشرطية (قوله ما ليس طرفاه مفردين ولا فى قوتها) ان الشرطية مؤلفة من مفردين فى القوة فانها اذا كانت متصلة فى قوة هذا لمزوم

نحو زيد كاتب زيد قام أبوه (٨٠) والمراد بالفرد ما يقابل الجلة ويسميت جملة باعتبار طرفها المحكوم به شبه بالشئ المحمول على الآخر

(و) القسم (الثاني) وهو الجملة قسمان الاولى (كلمية) أراد بها هنا ما موضوعها كلي سواء كانت مسورة أولا ليصح التقسيم الاثنى والثانية (شخصية) وهي ما المحكوم عليه فيها معين كقولنا زيد كاتب سميت بذلك لتخصيص موضوعها وتسمى مخصوصة لخصوص موضوعها (و) القسم (الاول) وهو الكلمية أي ما موضوعها كلي (امام سور) نحو كل انسان حيوان (واما مهمل) من السور نحو الانسان حيوان وسميت مهمة لاهمال بيان كمية الافراد فيها (والسور) وهو الدال على كمية افراد الموضوع كلها أو بعضها وهذا في الجملة لان الكلام فيها يسمى سوراً تشبيهاً بسور البلد المحيط بكاه أو بعضه (كياو خير بيا برى) وكل منهما امام واجب أو سلب خصوصاً في الاقسام أربعة وألوه أشار بقوله (و أربع) حذف لئلا من أربع وان كان المحدود مذكراً للضرورة كما قال المؤلف

لذلك وإذا كانت منفصلة في قوة هذا ما عندنا لئلا وسنذكر على تعريف الجملة ان الشرطية قد خالته فيه فيكون غير مانع وما أوجب به عن ذلك غير ناهض فلوقالوا القضية ان حكم فيها باسناد شئ شئ أو رفعه عنه فهي جملة أو بتعليق شئ على شئ أو رفعه فهي شرطية متصلة أو بعنادة شئ شئ أو رفعه فهي شرطية منفصلة وسكتوا عن ذكر الافراد والتركيب لكان أسهل وأوضح أفاده في كبره (قوله) نحو زيد كاتب (قوله) طرفاً هذه القضية مفردان وزيد قام أبوه موضوعها مفرد وتحوّلها في قوة الفرد لانه في قوة قائم الاب ومثال عكس هذه زيد قام قضية لانه في قوة هذا المركب قضية ومثال ما طرفاً ما في قوة المفرد زيد قام نقيض زيد ليس بقائم لانه في قوة هذا نقيض هذا (قوله) والمراد بالفرد ما يقابل الجلة (قوله) كيب الاضافي والتركيب التقييدي مفردان هنا بلان أول كلفي الكبير (قوله) طرفها أي الاخير في الترتيب الطبيعي وان كان متقدماً لفظاً وهو المحمول ونسبت اليه دون الموضوع لانه محط الفائدة وفي الغنى عن بعضهم ان الجملة في الحقيقة هي الموجبة لتحقيق معنى الجمل فهما أو السالبة فلا محل فيها لكن كثيراً ما تسمى الاعدام باسم الملكات اتساعاً اه (قوله) شبه بالشئ الخ أي فهو استعارة لغوية وتوان كان حقيقة عرفية (قوله) أراد بها هنا ما موضوعها كلي أي لا معناها المنهورة المقابل للجزئية والمهمة والشخصية وهي المسورة بكل ونحوها (قوله) ليصح التقسيم الاثنى أي تقسيمها الى جزئية ومهمة وكلمية بالعلمي المشهور اذ لو أراد بها الكلمية معناها المشهور للزم انقسام الشئ الى نفسه وغيره (قوله) معين أي في الخارج كزيد كاتب أو في الذهن نحو أبوه زيد عمره ثابتة فقوله بعد لتخصيص موضوعها أي خارجاً أو ذهنياً (قوله) كقولنا زيد كاتب (قوله) وأما قائم وهذا قاعدة والزيدان قائمان والزيدون قاعدون وكذا الرجل قائم اذا كانت ال للعهد الخارجى بأن أراد به شخص معين وكذا اذا كان الموضوع قضية معينة كقولنا زيد قائم جملة وكقولنا العالم متغير وكل متغير حادث يفيد ان العالم حادث كذا في الكبير (قوله) لتخصيص موضوعها قال في الكبير بمنع الطلاق الشخصية على نحو قولنا الله تعالى قادر لا يهملهم الشخص أي الجسماني وان أراد به أي الشخص معنى صحيح وهو كون المنسوب اليه معيناً لبقاء الالهام اه أي إلهام الشخص الجسماني (قوله) امام سور (قوله) قال في الكبير تسمى القضية مسورة لاشتغالها على السور (قوله) نحو الانسان حيوان أي يجعل ال للعقبة في ضمن الافراد لا بقيد كلها ولا بقيد بعضها بل المحتملة لان تكون الجميع أو البعض فلا يقال انها ان جعلت استعراقية والقضية كلمة أو للعهد الخارجى فتشخصية أو للعهد الذهني بجزئية أفاده الشارح أي وللحقيقة من حيث هي قطعية واعتراض بانهم لم يذكروا في أقسام الماذا كره أو لابل حصر وهما في المراد بها الحقيقة من حيث هي والمراد بها الاستغراق والمراد بها العهد الخارجى والمراد بها العهد الذهني (وأقول) ذكرها حفيد السعد في حواشيه على المطول وعلى المختصر حيث قال قد يعبر في المعرف بلام الجنس وجود الحقيقة في ضمن الفرد غير مقيد بالبعضية أو الكمية كفي المهمة اه (قوله) لاهمال بيان كمية الافراد فيها يستفاد منه ان مهمة من باب الحذف والايصال والاصل مهمل فيها (قوله) وهو الدال الخ أي سواء كان لفظاً نحو كل وبعض أو لا تكون النكرة في سياق النفي على ما يأتي تحقيقه في نحو لا رجل في الدار وكلاضافة التي دلت قرينة على عمومها أو عدم عمومها (قوله) كمية الافراد أي ترتيبها النسبية الى الكم المنفصل وهو العدد والمراد بربطها الشمول وعدم الشمول (قوله) وهذا أي تعريف السور بما ذكر في الجملة لان السكازم فيها أو السور في الشرطية فسميأت تعريفه (قوله) تشبيهاً الخ أي بجامع الاحاطة في كل فهو استعارة باعتبار اللغة وان كان حقيقة باعتبار اصطلاح المناطقة (قوله) كيا وهو مدلل على الاحاطة بجميع الافراد (قوله) وجزئياً وهو مدلل على الاحاطة ببعضها (قوله) ويرى أي يعلم (قوله) وكل منهما الخ أشار بذلك الى أن في كلام المصنف حذف التقسيم الى موجب وسالب للعلم به من كلامه (قوله) حيث جرى أي في أي مكان وقع (قوله) لان النسور اما أن يقع الخ صنع ذلك لبيان أن متعلق الجار محذوف وهو يقع

أو على مذهب من يجوز ذلك (أقسامه) أي السور (حيث جرى) لان النسور (اما) أن يقع (بكل) ونحوه من الاصطلاح الدالة على الاحاطة بجميع الافراد لا يوجب

ككل وجميع وعامة
نحو كل انسان كاتب
وتسمى القضية بهذا
الاعتبار مسورة وكلية
(أو ببعض) ونحوه
سأبدل على الاحاطة
ببعض الافراد في
الاجاب نحو بعض
الانسان كاتب وتسمى
القضية بهذا الاعتبار
مسورة وجزئية (أو
بلاشي) ونحوه مما يدل
على الاحاطة بجميع
الافراد في السلب كلا
واحد ولا ديار نحو لا شيء
من الانسان بحجر
وتسمى القضية بهذا
الاعتبار مسورة وكلية
أيضا كما مر (وليس
بعض) ونحوه مما يدل
على الاحاطة ببعض
الافراد في السلب نحو
ليس بعض الحيسوان
بانسان وليس كل
حيوان بفرس وليس
جميع الحيوان بناهق
وبعض الحيوان ليس
بناهق وتسمى القضية بهذا
الاعتبار أي نامسورة
وجزئية كما مر والى بقية
الاسوار أشار بقوله
(أو شبه جلا) أي أظهر
الاحاطة بجميع الافراد
أو بعضها (وكلاها) أي
كل تلك القضايا الاربع
وهي الشخصية
والمسورة بقسمتها
والمهملة

ويصح أن يكون التقدير لان النسور اما نسور بكل الخ و يصح الاستغناء عن تقدير شيء بعد ما يجعل الباء
للملابسة والتقدير لان النسور اما بكل أي ملابس لكل من ملابس المتعلق بالكسر للمتعلق بالفتح و يصح
ابدال النسور بالسور على ان الباء للملابسة من ملابس العام للخاص (قوله ككل وجميع وعامة)
يتعين حذف كل وأن يقال بجميع وعامة اذ التمثيل لنحو كل فكيف يمثل بكل ومثل جميع وعامة لام
الاستغراق وطرا وقاطبة وكافة وأجمعين وتوابعه (قوله أو ببعض ونحوه مما يدل الخ) أي كواحد واثنين
وثلاثة واثنين في الاثبات كواحد من الصفات عرض واثنان من الانسان فان كان كذا في الكبير (وأقول)
في النفس من كون التنوين في الاثبات سوورا للجزئية شيء فثامل (قوله أو بلاشي) قال في الكبير بحجر
شيء كسابقه و يصح فيه الفتح على الحكاية للفظ لا شيء المذكور في نحو قولك لا شيء من الانسان بحجر
وكذا يصح رفع سابقه وهما كل و بعض حكاية لكل و بعض الواقعين مبتدأ في في القضية وأما بعض في
قوله الا شيء وليس بعض فمتعين فيه الحكاية لان المعطوف هو مجموع ليس بعض اه (وأقول) الظاهر
أنه يتعين في قوله أو بلاشي الفتح على الحكاية لان المعطوف هو مجموع لا شيء (قوله كلا واحد ولا ديار)
أي وسائر النكرات في سياق النفي على ما أطلقه أهل هذا الفن قال في الكبير أهل هذا المن أطلقوا كون
النكرة في سياق النفي للسلب الكلي مع أن عند غيرهم تفصيلا وهو انها كانت مختصة بالنفي نحو ما جاء في
أحدا وكانت مع من ظاهرة نحو ما جاء في من رجل أو مقدرة نحو لا رجل في الدار فهي نص في العموم والا
فهي ظاهرة نحو لم يقم انسان فعند غير المناطقة ينبغي أن يقال في القسم الاخير يتعين المراد بالقرائن فاذا
لم تقم قرينة جعل على السلب الجزئي أحدا باليقين وأما بعض كذا فان قامت قرينة على تعيينه فاقضية
مخصوصة وان كان في سياق نفي نحو ليس احتمل نفي الوحدة ونفي الجنس وهو أظهر فلا يظهر كون ليس
بعض سوورا للسلب الجزئي بل ينبغي أن ينظر الى القرائن فالزم لو جرد قرينة كان كونها كناية أظهر هذا
ما تقتضيه قاعدة غير أهل المنطق أعني قاعدة العربية اه (وأقول) الاخذ بالمتيقن في نحو لم يقم انسان
عند عدم القرينة مع ان السلب الكلي في ما أظهر والاخذ بالظاهر فيما اذا وقعت بعض في سياق النفي عند
عدم القرينة مع ان المتيقن فيها السلب الجزئي تفرقة من غير فارق وهذا أخذ عند عدم القرينة بالمتيقن في
كل أو بالظاهر في كل ثامل (قوله وليس بعض) قال في الكبير الواو بمعنى أوله كراما في سابق (قوله
نحو ليس بعض الخ) اعلم ان الاسوار في السلب الجزئي ثلاثة ليس بعض وليس كل وبعض ليس والفرق بينها
أن ليس كل يدل على رفع الاجاب الكلي مطابقة وعلى السلب الجزئي التزاما والباقيان بالعكس أما الاول فلانا
اذا قلنا كل حيوان فرس كان معناه ثبوت الفرسية لكل فرد من أفراد الحيوان واذا قلنا ليس كل حيوان
فرس فقد رفعنا ذلك الحكم أي ليست الفرسية ثابتة لكل فرد من أفراد الحيوان وهذا مدلوله المطابق وهو
صادق بان لا تكون الفرسية ثابتة لشيء من أفرادها وهو السلب الكلي أو تكون ثابتة لبعض منسلبة عن
البعض وأيا ما كان يتحقق السلب الجزئي لانه اذا انسلب الحكم عن الجميع فقد انسلب عن البعض واذا
انسلب عن البعض وثبت البعض فقد انسلب عن البعض أيضا فليس كل يستلزم السلب الجزئي ويحتمل
معه السلب الكلي ولم يعتد به بل اقتصر على السلب الجزئي أخذ بالحقق وترك كالاكسوك وههنا نظر
وهو انه اذا كان ليس كل يحتمل الكلي والجزئي كانت مهمة لعدم روح المراد منها فلم يبق فرق بينها
وبين المهمة السالبة لا يقال هذه يتحقق فيها الجزئي وهو المراد لا نقول ذلك أيضا كذلك ولذا كانت في
قوتها واجاب شيخنا العلامة اليوسفي بان تلك احتمالا في الاصل متساويان دلالة لكن امت على
أحدهما احتياط الفقه وهذه بخلافها لكون أحدهما مطابقيًا والاخر التزاميا اه ولعل مراده ان
ليس كل حيوان انسانا مثلاً قبل دخول السلب مع وجود اللفظ كل الكلية مدلولها مطابقي والجزئية
لازمة لها وان كانت مدلولها تضمينا بخلاف المهمة واليه يشير قوله في الاصل وأما ليس بعض وبعض ليس
فلساط السلب فيهما على البعض صريحا يدلان على السلب الجزئي مطابقة وعلى رفع الاجاب الكلي التزاما

لان الحكم اذا انتفى عن بعض الافراد صدق أنه لم يثبت لكل الافراد فيكذب الايجاب السكلي والفرق بين
ليس بعض وبعض ليس من وجهين أحدهما ان الاول قد يستعمل للسلب السكلي كما ذكرنا لان بعضا ذكره
فاذا وقع بعد النفي صح أن يتم بخلاف بعض ليس لتقدم بعض على أداة النفي فلا يمكن تعميمه الثاني ان بعض
ليس قد يستعمل للايجاب الجزئي لجهة تقدير الرابطة مقدمة على حرف السلب فاذا قلنا بعض الانسان ليس
بحيوان صح أن يكون قد سلمنا عن بعض الانسان الحيوان وأن يكون قد وصفناه بالحيوانية وهو ايجاب
بخلاف ليس بعض لتقدم السلب على الموضوع المتقدم على الرابطة فلا يكون الاسبا ابدأ قاله الشارح في
كبيره ثم قال ويبقى النظر في القضية التي أريد بها الكل المجموع وقد نصوا على أنهم اغنيهم معتبرة في العالوم
والقياسات فكانهم تركوا تعين كونهم من أي قسم من الاقسام المتقدمة لذلك وقال الشيخ ليس يمكن أن
يقال هي جزئية اه (وأقول) نقل الغنيمي عن حواشي السمرقندي على القطب مانصه اذا كان الحكم على
المجموع من حيث هو مجموع تكون القضية شخصية لان المجموع من حيث هو مجموع شيء واحد تنفع
الشركة فيه فيكون الحكم عليه حكما على شخص اه وهذا هو الذي يظهر نعم تقدم انه يراد بالكل المجموع
بعض ما شتمل عليه مجازا فتكون القضية حينئذ جزئية فاحفظه ثم قال الشارح يظهر فيما اذا أراد بكل فرد
بشرط الاجتماع أن تكون كلية واشترط الاجتماع جاء من خارج كما أنه اذا أريد في القضية أشخاص
مخصوصة بشرط الاجتماع تكون شخصية واشترط الاجتماع جاء من خارج وان احتمل ارادة كل فرد بشرط
الاجتماع أو بعضها بشرط الاجتماع كانت مهمة اه (أقول) قياس هذا انه اذا احتمل ارادة كل فرد
بشرط الاجتماع و ارادة المجموع من حيث هو مجموع كانت القضية مهمة وهو ظاهر ثم قال ويظهر أن نحو
عندي عشرون رجلا جزئية لانهم نصوا على ان نحو اثنين وثلاثة من أسوار الجزئية والموضوع هور جل لان
المعنى عشرون من الرجال ولا نظر الى كون التمييز فضلا لان هذا اصطلاح للخاصة والمناطق لا ينظرون الى ذلك
ألا ترى أنهم يجعلون الموضوع في كل رجل قائم هور جل مع انه فغلة عند النكاح (قوله اذ تقدم التصريح
بها) أي بالاربعة وهو علة الحذف أي وتفسير الضمير بالقضايا المذكورة صحح اذ تقدم الخ وانما نبه على
تقدم التصريح به بالبعد بينه وبين الضمير وقوله في قوله كلية الخ أي مع قوله * والسور كليا وجزئيا يرى *
كافي الكبير (قوله موجبة) بفتح الجيم على الحذف والايصال أي موجب فيها وبكسر هاء على الاستناد
المجازي وهذا هو المناسب لتسمية مقابلها سالبة (قوله الواو للتقسيم) وهي فيه أجود من أو كما صرح به غير
واحد فلا حاجة الى جعل الشارح في كبيره الواو بمعنى أو (قوله فالتقضايا الاربعة) أقول لو قال الاربعة
بغير تاء لكان أولى اذ تقدم المعدود وحذفه مجوزان لا محسنان وقد وقع له فيما يأتي كثير من ذلك فلم ينبه له
(قوله أربعة تضرب) الاولى حذف أربعة لانها مكررة مع قوله قبل الاربعة (قوله اذا) أقول هو اذا
الشرطية حذف الجمله التي تضاف هي اليها وعوض عنها لثبوتها على ما قاله الكافي والسيوطي وغيرهما
من محقق المتأخرين لا الناصبة للمضارع اذ لا مضارع هنا (قوله الى الثمان) قال في الكبير بحذف الياء
تخفيفا والاعراب مقدر عليها أو ظاهر على الزنون كافي قوله

لها ثمانية اربع حسان * وأربع فثغرها ثمان

(قوله وتقدم التمثيل لهذه الاربعة) أي عند قول المصنف ما بكل أو ببعض الخ (قوله والمهمة في قوة
الجزئية) لان الحكم فيها على بعض الافراد محقق والزائد مشكوك فيه فطرح وجعلت القضية في قوة
الجزئية وكون المحكوم به قد يتيقن تحققه لجميع الافراد كفي الانسان كاتب بالقوة لا يقتضي تيقن الحكم به
من المتكلم على الجميع فسقط ما قيل هنا (قوله والشخصية في حكم الكلية) لان الحكم في كل منهما على
مصدق المقطع من غير شيء منه عن الحكم كافي الكبير وما كان الشبه بين الشخصية والكلية ضعيفا
عن الشبه بين المهمة والجزئية لرجوع معنى المهمة الى معنى الجزئية عبر بالحكم فيما بين الشخصية والكلية
دون القوة المعبر بها فيما بين المهمة والجزئية كذا ظهر لي فاقبل انه تفنن قصور (قوله نحو هذا زيد زيد

اذ تقدم التصريح به في
قوله كلية شخصية
والاول امام سور واما
مهم (موجبة
وسالبة) الواو للتقسيم
فالتقضايا الاربعة باعتبار
قسمي السور السكلي
والجزئي والشخصي
والاهمال أربعة تضرب
في اثنين الموجبة
والسالبة فهن اذ الى
الثمان آية أي راجعة
وهي الشخصية الموجبة
نحو زيد حيوان
والسالبة نحو زيد ليس
بكاتب والمهمة
الموجبة نحو الانسان
حيوان والسالبة نحو
الحيوان ليس بانسان
والكلية الموجبة
والسالبة والجزئية
الموجبة والسالبة
وتقدم التمثيل لهذه
الاربعة والمهمة في
قوة الجزئية والشخصية
في حكم الكلية ولذا جاز
جعلها كبرى في الشكل
الاول والثاني نحو هذا
زيد زيد

انسان وزاد بعضهم قسما اخر سماه الطبيعية وهي التي لم يبين فيها كمية الافراد ولا تصلح (٨٣) لان تصدق كية ولا جزئية نحو

الانسان نوع والحیوان
جنس والحق انها داخله
في الشخصية لان الحكم
فهي على شيء معين
مشخص في الذهن
مخصوص لم يعتبر فيه
عوم (و) للقضية ثلاثة
أجزاء الجزء (الاول)
في الرتبة وان ذكر آخرها
وهو المحكوم عليه لان
الاصل في المحكوم عليه
التقدم نحو زيد في
قولك زيد قائم أو قام زيد
(هو الموضوع) أي
يسمى به (في الجملة) لانه
وضع الحكم عليه بشئ
(و) الجزء (الآخر)
بكسر الخاء أي الآخر
في الرتبة وان ذكر أولا
وهو المحكوم به اذ
الاصل فيه التأخر نحو
قائم وقام في المثالبين
السابقين هو (المحمول)
أي يسمى به لانه على
شئ حال كونه سما
(بالسوية) أي مطعنين
في الذكركر بمعنى أنه
لا ينفرد أحدهما عن
الآخر بل يذكران
معنا أو المراد أنهما
مستويان في أن كلا
منهما وضع له اسم
والجزء الثالث النسبة
الواقعة بينهما ويسمى
اللفظ الدال عليهما رابطة
لدلالته على النسبة
الرابعة والرابعة تارة
تكون اسما كلفظة

انسان) مثال لها في الشكل الاول ومثالها في الشكل الثاني لاشئ من الحجر بحیوان وزيد حیوان ينتج لاشئ
من الحجر يزيد أي يسمى هذا الاسم (قوله سماه الطبيعية) لان الحكم فيها انما وقع على طبيعة الكل أي
ماهية لا على ما تصدق عليه من الافراد كما في الانسان نوع والحیوان جنس اذ لاشئ من أفراد الانسان بنوع
ولاشئ من أفراد الحیوان بجنس (قوله ولا تصلح لان تصدق الخ) فلا يصدق قولنا كل انسان نوع ولا بعض
الانسان نوع ولا كل حیوان جنس ولا بعض الحیوان جنس وخرج - هذا التمسيد المهملة قائمها صالحة كذلك
(قوله والحق انها داخله في الشخصية) هو أحد أقوال الثلاثة ثانيها انها داخله في المهمة ثالثها انما قسم مستقل
لا شخصية ولا مهمة قال في الكبير وهو المشهور وقد رد في الكبير القول بانها شخصية بما لا ينض فلهذا
اختار في الصغير انما شخصية والا قوال الثلاثة على انهم معتبرة في العلوم وقيل غير معتبرة فيها وهو مردود بما
هو مبسوط في الكبير (قوله الاول في الرتبة الخ) قال في الكبير والموضوع والمحمول متقدمان ذاتا على
الحكم ومتأخران عنه وصفالانه اذا صل الحكم للطرف المحكوم عليه صفة اوضاعية ولطرف المحكوم
به صفة المحمولية (قوله لان الاصل في المحكوم عليه التقدم) أي لان المحكوم به وصفه في المعنى والموصوف
سابق على صفته في الخارج والاعتبار وهذا يجعل النفاذ رتبة المبتدأ المتقدم وأما جعلهم رتبة الفاعل التأخر مع
أنه موصوف الفاعل في المعنى فلا مر للفظ وهو أن الفعل عامل فيه ورتبة العامل التقدم (قوله لانه وضع) أي
اعتبر ولوحظ وعبارة ابن يعقوب بسمي الاول موضوعا في القضية الجملة لانه يتخيل فيه أنه كشي وضع أي نصب
لجمل عليه غير هو سمي الثاني محمول التخييل أنه حل على الاول وسبب التخييل أن المعروف وهو الاول أصله
أن يكون ذاتا والعارض أنه أن يكون وصفا والذات أحق بان يكون حاملا فيكون الوصف أحق بان يكون
محمولا (قوله حال كونه سما بالسوية) أشار الى أن قول المذنب بالسوية حال من الموضوع والمحمول
على مذهب من يميز اتیان الحال من الخبر أو من ضميرهما بناء على أن الراد المسمى بالموضوع والمسمى بالمحمول
كما أشار اليه الشارح (قوله بل يذكران معا) أي لانهما في كافي الكبير (قوله والجزء الثالث النسبة
الخ) اعلم أن القضية جزأين آخر من غير الموضوع والمحمول وهما النسبة التي هي تعلق أحد الطرفين بالآخر
ثبوتاً أو انتفاء ووقوع تلك النسبة أو لا وقوعها أو ابداء تدل على الوقوع واللا وقوع مطابقة وعلى النسبة
المتقدمة التزاما لا استلزام ووقوع النسبة أو لا وقوعها تلك النسبة دون العكس فالجزءان من القضية أدبا بعبار
واحدة طلبا للاختصار كذا في شرح الشمية (أقول) اذ علمت هذا علمت في جعل شيخنا الشارح في كبيره
وشيخنا العدوي في حاشيته الجزء الرابع الايقاع والانتزاع أي ادراك الوقوع وعدم الوقوع اذ ليس ذلك من
أجزاء القضية وبها ان نفسه اعترض ملا أحمد على الفيزي في جعله ذلك من أجزائه فاحفظه وان الاولى حمل
النسبة في قول الشارح والجزء الثالث النسبة على ما بين النسبة بمعنى تعلق أحد الطرفين بالآخر والنسبة بمعنى
وقوع تلك النسبة أو لا وقوعها جعل ال استغراقية فتكون الدلالة في قولنا ويسمى اللفظ الدال على أعم من
المطابقة والاتزامية فانهم (قوله لدلالته على النسبة الرابطة) أي فتمسمية اللفظ الدال عليهما رابطة من تسمية
الدل باسم الاول (قوله والرابعة تارة تكون اسما الخ) في كلامه مخالفة لاصطلاح المناطقة لانهم لا يجعلون
هو اسما بل في قالب الاسم بل الرابع عند النحاة أن ضمير الفصل حرف لا اسم ولا كان فعلا بل في قالب الفعل
وعبارته في الكبير ثم اللفظ الدال على النسبة المسمى بالرابعة قالوا هو أداة لدلالته على معنى غير مستقل وهو
النسبة لتوقفها على الطرفين المنتسبين كما هو شأن النسب ثم هو قد يكون في قالب الاسم كقولنا زيد قائم أو قد يكون
قائم ويسمى رابطة غير زمانية وقد يكون في قالب الحكمة أي الفعل كما كان في قولنا زيد كان قائما ويسمى
رابطة زمانية اه وكذا في القاب والسعد التماراني هنا أبحاث انظرها في الكبير وسنذكر بعضها (قوله
كلفظة هو) استشكل السعد بان لفظة هو في قولنا زيد هو عالم ضمير عائد الى زيد بعبارته ووجه عند أهل
العربية مبتدأ ولادلالته على النسبة أصلا وان أريما يسمى بضمير الفصل والعماد هو لا يكون في مثل زيد
عالم وعلى تقدير أن يكون فهو انما يفيد الحصر والتأكيده وتحقق أن ما بعده مبتدأ ولا دلالة له على النسبة

هو ويسمى رابطة غير زمانية وتارة تكون فعلا كما في قوله

أصلا والذي يفهم منه الربط في لغة العرب هو الحركات الاعرابية بل حركة الرفع تحقيقا أو تقديرا لا غير لا إذا قلنا ز يد عالم على سبيل التعداد بالحركة اعرابية لم يفهم منه الربط والاسناد وإذا قلنا ز يد عالم بالرفع فهم ذلك وقدما كنت متأملا في حل هذا الاشكال ومتفهما صانع حقيقة الحال في هذا المقال حتى وجدت في كتاب الالفاظ والحروف لابي نصر الفارابي ما يدل على أن ليس مرادهم أن لفظ هو موضوع في لغة العرب للربط ولا أنهم مستعملون عندهم لذلك بل المراد أن الفلاسفة نفوا هذا ذلك واختار بعضهم في الجواب أن المعنى بالرابطة هو ضمير الفصل قال ولا نسلم أنه لا دلالة له على النسبة أصلا للتصريح بأنه يحقق أن ما بعده خبر لا نعت وهذا يستلزم ربط ما بعده بالموضوع ونسبته اليه إذ كل ما أفاد أن هذا الشيء خبر أفاد أنه مسند إلى موضوع وأما كونه لا يوجد في نحو ز يد عالم لأنه لا يذ كر الابين جزأى ابتداء معرفتين أو تكررتين كالعرفتين في امتناع لخلق آل فيمكن التخصيص عنه بأن يقال لما كان المقصود الا أنهم به عند النخبة الفرق بين الخبر والتابع لم يذ كروه لفظا الا اذا كان المحمول بليس بالتابع للفرق بينهما والمناطقة مقصودهم به أن يذ من ذلك وهو الربط أيضا فلم يعد أن يكون له ضمير مزيديا تمام ويلزموه في كل موضع نية سواء ذكروا لم يذ كره على أن بعض النخبة يجوز الفصل في النكرات مطلقا واستظهر اليوسى ما في كلام ذلك البعض قال ولو كان المقصود ما يكون مبتدأ لاحتاج هو أيضا إلى رابطة أخرى لأنه مع ما بعده قضية جملة وتلك الرابطة إلى رابطة أخرى وهكذا في تسلسل اللهم الآن يقال لقضية التي موضوعها ضمير تستغنى عن الرابطة واعلم أنه لا فرق في الضمير المحمول رابطة بين أن يكون للتكلم أو الخطاب أو الغيبة وان الجمل الفعلية مستغنية عن الرابطة وكذا الاسمية التي خبرها فعل نحو ز يدقام لكن يجوز في هذه التصريح بالرابطة قليل وكذا التي خبرها مشتق نحو ز يدقام لأن المشتق يدل على أن شيئا ما وجد له المشتق منه فهو لذلك مرتبط بالموضوع أفاد كل هذا في الكبير قال وظنى اني سمعت من تقرر رشحنا ان الضمير المستتر في قائم من قولك ز يدقام يدل على النسبة إلى موضوع ما ولفظ هو المتوسط يدل على النسبة إلى الموضوع العين اه (أقول) مراده بالجل الفعلية ما فعلها تام بدليل ما يأتي قريبا (قوله كـ كان) مثلها سائر الافعال الناقصة الا ما ينقلب الكلام معها انشاء كعسى وهذا التعميم يدخل فيه ليس على المشهور من انها فعل وفي كونها رابطة نظرا لاندل على شئ سوى نفي النسبة كادوات النفي ولا فرق في الافعال الناقصة بين أن تتقدم على الجزأين نحو كان ز يدقام أو تتوسط نحو ز يدقام أو تتأخر نحو ز يدقام كما كان وقد نظرت في كون الافعال الناقصة المذكورة رابطة أبو عبد الله الشريف من وجهين أحدهما انها قد تجتمع مع الضمير الرابطة نحو كنت أنت الرقيب وهذا يمنع كونها رابطة الثاني انها وضعت لمعنى آخر غير الرابطة كاللدالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الموافق لصيغتها ودعوى انها تفيد غير ذلك لدليل عليه وأجاب ابن مرزوق عن الاول بانهم لم يقولوا انها في كل مكان للربط بل يصح الربط بها كما كان الضمير كذلك وقوله تعالى كنت أنت الرقيب عليهم ان جعل أنت كيد التاء الفاعل ترجح كون كان للربط وان جعل فصلا فهو الرابطة ولك أن تجعل كلهم للربط كالتأ كيد اللفظي وكان كل واحد من الطرفين يجوز تأ كيد كذلك ما يدل على النسبة وعن الثاني أن قوله انها وضعت لمعنى آخر غير الربط لا يذ في كونها رابطة وأيضا فان النخبة انما سموها ناقصة على الصحيح لانها لا تنفي بالموضوع بل هي طالبة للمحمول معه وكذا شأن النسبة تستلزم المتسبب كذا في الكبير (قوله في لغة العرب) وأما غيرهم فاعانهم بمختلفة قيل ان لغة اليونان توجب ذكر الرابطة الزمانية دون غيرها وان لغة العرب لا تستعمل القضية خالية عنها باللفظ أو حركة من الكبير (قوله بالاعراب) أي الفظا وتقدرا (قوله والربط اللفظي) عطف لازم على ملزوم ونسبة الاعراب إلى اللفظ لأنه من عواض اللفظ (قوله حينئذ) أي حين اذ تحذف الرابطة (قوله فان صرح بالجهة أيضا) كأن قلت كل انسان حيوان بالضرورة اذ الجهة هي اللفظ الدال على كيفية النسبة في نفس الامر التي هي الضرورة والادام أو الامكان أو الاطلاق كما يأتي (قوله لان معنى السور) هو الاحاطة بجميع الافراد أو بعضها (قوله ان جمعات أداة الساب الخ) استشكل جعل أداته جزأ من المحمول أو الموضوع بأن معناها ما يجب أن يكون

كما كان ويسمى رابطة زمانية وقد تحذف الرابطة كثيرا في لغة العرب اكتفاء عنها بالاعراب والربط اللفظي وتسمى الجملة حينئذ ثنائية وعند التصريح بالرابطة ثلاثة فان صرح بالجهة أيضا فرباعية ولا تسمى عند التصريح بالسور تأسيسية لان معنى السور ليس لازما للقضية * واعلم ان كل واحدة من القضايا الثمانية المتقدمة ان جمعات أداة الساب

جزأ من محمولها سميت معدولة والاسميت محصلة ووجودية فترجع القضايا الثمانية الى ستة عشر من (٨٥) ضرب اثنين في ثمانية وسميت
الاولى معدولة لان اداة
السالب عدل به ان
أصل مدلولها هو قطع
النسبة وجعلت جزأ
من المحمول فاذا قلت
الانسان هو ليس بكاتب
فاداة السلب جزأ من
المحمول وبها صار
المحمول عدما بالتأخرها
عن الرابطة وقد تكون
اداته جزأ من الموضوع
نحو كل لحيوان جاد
فتسمى القضية معدولة
الموضوع أو جزأ من
فتسمى معدولتها نحو
كل لحيوان هو لا
انسان هذا في الموجبة
ومثال السالبة المعدولة
المحمول فقطز يدليس
هو لا عالم فاداة السالب
الاولى ليست جزأ من
المحمول بل هي لقطع
النسبة لتقدمها على
الرابطة والثانية جزأ
من المحمول ومثال
المعدولة الموضوع فقط
لاشي من غير الحيوان
بانسان ومعدولتها
نحو ليس غير الحيوان
بغير جناد والتحقيق
ان الموجبة ان كان
محمولها موجودا في
الخارج افتضت وجود
الموضوع نحو ز يدقام
والا فلا نحو زيد يمكن
أرمع لوم أو مذكور
أو غير عالم وقد جرت
عادة القوم أن يعبروا

يكون مستقلا ومعنى أداة السالب غير مستقلة والمركب من المستقل وغير مستقل الا ان يقال لو حفظ في
المحمولة والموضوعية جهة الاستقلال وان اشتملت على غيرها كذا في بس (أقول) اذا جعلت لا بمعنى غير كافي
قوله تعالى ولا الضالين على ما في البغوي وغيره لم يشك جعلها جزأ لانها حينئذ اسم مستقل (قوله جزأ من
محمولها) أقول مقتضى مقابلة هذا بقوله وقد تكون اداته جزأ من الموضوع الخ أن يكون المعنى جزأ من محمولها
فقط حينئذ يشك شكل قوله والاسميت محصلة لصدق قوله والحينئذ بما اذا جعلت جزأ من الطرفين مع انها
لا تسمى محصلة اتفاقا الآن يقصر قوله والا على غير هذه الصورة بان يكون المعنى ولا تجعل جزأ من محمولها أصلا
بان لم تجعل جزأ من أحد الطرفين أو جعلت جزأ من الموضوع فقط فتأمل (قوله معدولة) أي معدولة لا فيها
بالاداة عن أصل مدلولها كما سيذكره الشارح فهو من باب الحذف والايصال (قوله والاسميت محصلة) من
باب الحذف والايصال أي محصلا فيه لانه جعل المحمول فيها أمر محصلا أي وجوديا لا عديما ومنه يعلم وجه
تسميتها وجودية والمراد بكون المحمول وجوديا أن حرف السالب لم يعتبر جزأ منه لاما فهو موجودي
وبكونه عدما أن حرف السالب اعتبر جزأ منه فلهذا كان زيدا أي قضية محصلة لا معدولة (قوله وجودية)
أي ثبوتية وسيأتى ان الوجودية اسم أيضا للوجودية الادائية التي هي إحدى المطالبات الثلاث التي هي قسم
من الوجهات (قوله فترجع القضايا الثمانية الى ستة عشر) اعلم ان المعدولة اذا أطلقت لا تنصرف الا
لمعدولة المحمول لو حيث أر بدغيرها قيدت فمعدولة الموضوع معدولة الطرفين وكذلك المعدولة لا تنصرف
اذا أطلقت الا الى محصلة المحمول فان أر بدغيرها قيدت هذا ما يقتضيه قول الشارح والاسميت محصلة
وجودية والذي في كلام غير واحد كشعخ الاسلام في شرح ايساغوجي انها اذا أطلقت لا تنصرف الا الى
محصلة الطرفين وهو مقتضى تعريف غير واحد كالقطب والخبيرة المحصلة بما ليست أداة السالب جزأ من
أحد طرفيها وتسمى بسيطة لعدم تركيب طرفيها من النافي والمنفي وقد فهم مما ذكرنا ان الرجوع الى ستة عشر
فقط انما هو باعتبار انقسام الثمانية المتقدمة الى معدولة المحمول ومحصلة لا غير اما اذا اعتبرت اقسام
المعدولة الثلاثة وأقسام المحصلة الثلاثة وضررت الثمانية في هذه الستة فيبلغ المجموع ثمانية وأربعين المكرر
منها ستة عشر لان محصلة الموضوع فقط عين معدولة المحمول فقط ومحصلة المحمول فقط عين معدولة الموضوع
فقط وحاصل ضرب اثنين في الثمانية ستة عشر (قوله عن أصل مدلولها) أي مدلولها الاصل أي المتأصل
(قوله قطع النسبة) أي نفيها (قوله لتأخرها) علة لقوله جزأ من المحمول وأشار بذلك الى أن علامة كون
أداة السالب جزأ من المحمول تأخرها عن الرابطة وعلامة كونها ليست جزأ منه تقدمها على الرابطة وهذا
ظاهر اذا ذكرت الرابطة أما اذا لم تذكر فالمدار على النية والاعتبار فان اعتبرت تقدم الرابطة على أداة السالب
فمعدولة والا فمحصلة (قوله نحو كل لحيوان) أي غير حيوان فلا بمعنى غير كلهم والمراد كل لحيوان من
الحوادث فلا اعتراض (قوله هذا) أي التمثيل المذكور كونه في الموجبة أي المعدولة الموجبة (قوله فاداة
السالب الاولى) وهي ليس (قوله والتحقيق الخ) هذا هو الذي ذكره العقباني والسعد والسوسى معترضين
على القوم في اطلاقهم أن الموجبة تقتضي وجود الموضوع (قوله افتضت وجود الموضوع) أي خارجا حال
وقوع الحكم واتصاف الموضوع به حالا أو ماضيا أو مستقبلا وهذا حال تعقل القضية وإيقاع النسبة والوجود
الاول هو الذي اختصت النسبة باقتضاءها اذا كان المحمول خارجيا دون الثاني فانه مشترك بين الموجبة
والسالبة بمعنى انك لا تحكم على الشيء حكما ايجابيا أو سلبيا الا بعد أن تستحضره في ذهنك وتتصوره فقواهم
السالبة لا تقتضي وجود الموضوع أي خارجا كذا في اليوسى واعلم أن موضوع القضية الموجبة التي
تقتضي وجوده فسمان موجود بالفعل في أحد الأزمنة الثلاثة كافي كل انسان حيوان وتسمى القضية حينئذ
خارجية وموجودته سدرا كافي كل عتقاء طرثوت وتسمى القضية حينئذ حقيقية ومعنى كل عتقاء طرثوت
ان العتقاء لو وجدت كانت طائرا وأماما موضوعها ليس موجودا بالفعل ولا مقدرا للوجود فتسمى
بالقضية الذهنية نحو شريك الباري معدوم ووجه هذا التحقيق بعرف ما في كلام بعض هنا (قوله

عن الموضوع يج وعن المحمول بب (أقول هذا حيث لم يحتاجوا الى التعبير بغير هذين الحرفين ولا عبروا
 بغيرهما من الالف والdal واله والواو والراي والحاء والطاء وذلك عند اراد الامثلة الكثيرة طلبا للتمييز
 بينهما (قوله ولدفع توهم انحصار الخ) مثلا لو مثاوا القضية الموجبة السككية بكل انسان حيوان لتوهم
 انحصار جزئيات الموجبة السككية في مائة الانسان والحيوان (قوله من كيفية في نفس الامر) كالضرورة
 واللا ضرورة والدوام واللا دوام (قوله وتسمى مادة) وتسمى ايضا عنصر القضية وأصل القضية كافي
 الغنيمة (قوله واللفظ الدال عليها جهة) هذا في القضية المطلقة اما في المعقولة فالجهة حكم العقل بتكليف
 النسبة بالكيفية كافي القطب ومتى خالفت الجهة مادة القضية كانت كاذبة (قوله الضرورة) أي الوجوب
 العقلي كافي اليوسى وغيره واعلم ان الضرورة تستلزم الدوام من غير عكس كافي الخبيصى فهو أعم منها (قوله
 والاطلاق) أي الفعل وهو أعم من الاثنين وأما الامكان فأعم من الجميع ولوسلك الشارح هذا الترتيب
 لكان أحسن (قوله الى ثلاثة عشر) ست منها بسائط وهي مالم تشمل على الامكان الخاص أو على لادائما
 أولا بالضرورة وسبع مركبات وهي ما شتمت على ذلك وزاد جماعة كالسعدى تهذيبه على البسائط صورتين
 من الضروريات وهما الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة للاحتياج الى معرفتهما في المركبة فصار المجموع خمس
 عشرة (قوله الضروريات الخمس) قد علمت ان منهم من جعلها سبعين بزيادة الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة
 ووجه الحصر في السبع ان هذه الضرورة اما أن تكون ذات الموضوع أو وصفه أو وقته العين أو غير العين
 وكل من الثلاثة الاخيرة اما مع لادائما أولا (قوله الضرورية المطلقة) هي التي حكم بالضرورة والنسبة
 مادامت ذات الموضوع مثالها موجبة شكل انسان حيوان بالضرورة وسالبة لاشئ من الانسان بحجر
 بالضرورة فقد حكم في المثال الاول بالضرورة ثبوت الحيوانية للانسان في جميع أوقات وجود ذاته وفي الثاني
 بالضرورة سلب الجزئية عنه في جميعها وهي بسيطة وانما سميت ضرورية لاشتمالها على الضرورة ومطلقة
 لعدم تقييد الضرورة فيها بوصف أو وقت (قوله والمشرطة العامة) هي التي حكم فيها بالضرورة والنسبة
 مادام وصف الموضوع مثالها موجبة كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ومادام كاتب وسالبة لاشئ من
 الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتب فقد حكم في الاول بالضرورة ثبوت تحريك الاصابع
 للموضوع مدة دوام وصفه وهو الكتابة اذ ذات الكاتب من غير اعتبار وصفه ليس تحريك الاصابع ضروري
 الثبوت لها وفي الثاني بالضرورة سلب ساكن الاصابع عن الموضوع مدة دوام وصفه كما علمت وهي بسيطة
 وسميت مشروطة لاشتمالها على شرط الوصف وعامة لانها أعم من المشروطة الخاصة اتقيد الخاصة بما ينفي
 احتمال دوام الوصف وهو اللادوام (قوله والمشرطة الخاصة) هي المشروطة العامة مع زيادة قيد
 اللادوام بحسب الذات مثالها موجبة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب لادائما أي لامة دوام ذات
 الموضوع وسالبة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتب لادائما وهي ان كانت موجبة مركبة من
 مشروطة عامة موجبة مطلقة عامة سالبة هي مفهوم اللادوام لان ايجاب المحمول للموضوع اذالم يكن دائما
 كان السلب متحققا في الجملة وهو معنى المطلقة العامة سالبة كقولنا لاشئ من الكاتب متحرك الاصابع
 بالاطلاق أي بالفعل وان كانت سالبة من مشروطة عامة سالبة فوجبة مطلقة عامة هي مفهوم اللادوام لان
 سلب المحمول عن الموضوع اذالم يكن دائما كان الايجاب متحققا في الجملة وهو معنى الوجبة المطلقة العامة
 كقولنا كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل ومن هنا تبين ان الاعتبار في ايجاب القضية المركبة وسلبها
 بايجاب جزء الاول وسلبه فان كان موجبا كانت القضية موجبة وان كان سالبا كانت سالبة وان الجزء
 الثاني مخالف للجزء الاول في الكيف أي الايجاب والسلب موافق في الحكم أي السككية والجزئية وسميت
 مشروطة لخاصة لانها أخص من المشروطة العامة (قوله والوقتية والمنتشرة) يعني المركبتين لان من
 بعد الموضوعات ثلاث عشرة بعد الوقتية والمنتشرة المركبتين ولا بعد الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة البسيطتين
 كما علمت سابقا وكافي القطب واعترض على أهل هذه الطريقة في تركهم إلهام بانهم خارجا الوقتية والمنتشرة

عن الموضوع يج وعن المحمول بب (أقول هذا حيث لم يحتاجوا الى التعبير بغير هذين الحرفين ولا عبروا
 بغيرهما من الالف والdal واله والواو والراي والحاء والطاء وذلك عند اراد الامثلة الكثيرة طلبا للتمييز
 بينهما (قوله ولدفع توهم انحصار الخ) مثلا لو مثاوا القضية الموجبة السككية بكل انسان حيوان لتوهم
 انحصار جزئيات الموجبة السككية في مائة الانسان والحيوان (قوله من كيفية في نفس الامر) كالضرورة
 واللا ضرورة والدوام واللا دوام (قوله وتسمى مادة) وتسمى ايضا عنصر القضية وأصل القضية كافي
 الغنيمة (قوله واللفظ الدال عليها جهة) هذا في القضية المطلقة اما في المعقولة فالجهة حكم العقل بتكليف
 النسبة بالكيفية كافي القطب ومتى خالفت الجهة مادة القضية كانت كاذبة (قوله الضرورة) أي الوجوب
 العقلي كافي اليوسى وغيره واعلم ان الضرورة تستلزم الدوام من غير عكس كافي الخبيصى فهو أعم منها (قوله
 والاطلاق) أي الفعل وهو أعم من الاثنين وأما الامكان فأعم من الجميع ولوسلك الشارح هذا الترتيب
 لكان أحسن (قوله الى ثلاثة عشر) ست منها بسائط وهي مالم تشمل على الامكان الخاص أو على لادائما
 أولا بالضرورة وسبع مركبات وهي ما شتمت على ذلك وزاد جماعة كالسعدى تهذيبه على البسائط صورتين
 من الضروريات وهما الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة للاحتياج الى معرفتهما في المركبة فصار المجموع خمس
 عشرة (قوله الضروريات الخمس) قد علمت ان منهم من جعلها سبعين بزيادة الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة
 ووجه الحصر في السبع ان هذه الضرورة اما أن تكون ذات الموضوع أو وصفه أو وقته العين أو غير العين
 وكل من الثلاثة الاخيرة اما مع لادائما أولا (قوله الضرورية المطلقة) هي التي حكم بالضرورة والنسبة
 مادامت ذات الموضوع مثالها موجبة شكل انسان حيوان بالضرورة وسالبة لاشئ من الانسان بحجر
 بالضرورة فقد حكم في المثال الاول بالضرورة ثبوت الحيوانية للانسان في جميع أوقات وجود ذاته وفي الثاني
 بالضرورة سلب الجزئية عنه في جميعها وهي بسيطة وانما سميت ضرورية لاشتمالها على الضرورة ومطلقة
 لعدم تقييد الضرورة فيها بوصف أو وقت (قوله والمشرطة العامة) هي التي حكم فيها بالضرورة والنسبة
 مادام وصف الموضوع مثالها موجبة كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ومادام كاتب وسالبة لاشئ من
 الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتب فقد حكم في الاول بالضرورة ثبوت تحريك الاصابع
 للموضوع مدة دوام وصفه وهو الكتابة اذ ذات الكاتب من غير اعتبار وصفه ليس تحريك الاصابع ضروري
 الثبوت لها وفي الثاني بالضرورة سلب ساكن الاصابع عن الموضوع مدة دوام وصفه كما علمت وهي بسيطة
 وسميت مشروطة لاشتمالها على شرط الوصف وعامة لانها أعم من المشروطة الخاصة اتقيد الخاصة بما ينفي
 احتمال دوام الوصف وهو اللادوام (قوله والمشرطة الخاصة) هي المشروطة العامة مع زيادة قيد
 اللادوام بحسب الذات مثالها موجبة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب لادائما أي لامة دوام ذات
 الموضوع وسالبة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتب لادائما وهي ان كانت موجبة مركبة من
 مشروطة عامة موجبة مطلقة عامة سالبة هي مفهوم اللادوام لان ايجاب المحمول للموضوع اذالم يكن دائما
 كان السلب متحققا في الجملة وهو معنى المطلقة العامة سالبة كقولنا لاشئ من الكاتب متحرك الاصابع
 بالاطلاق أي بالفعل وان كانت سالبة من مشروطة عامة سالبة فوجبة مطلقة عامة هي مفهوم اللادوام لان
 سلب المحمول عن الموضوع اذالم يكن دائما كان الايجاب متحققا في الجملة وهو معنى الوجبة المطلقة العامة
 كقولنا كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل ومن هنا تبين ان الاعتبار في ايجاب القضية المركبة وسلبها
 بايجاب جزء الاول وسلبه فان كان موجبا كانت القضية موجبة وان كان سالبا كانت سالبة وان الجزء
 الثاني مخالف للجزء الاول في الكيف أي الايجاب والسلب موافق في الحكم أي السككية والجزئية وسميت
 مشروطة لخاصة لانها أخص من المشروطة العامة (قوله والوقتية والمنتشرة) يعني المركبتين لان من
 بعد الموضوعات ثلاث عشرة بعد الوقتية والمنتشرة المركبتين ولا بعد الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة البسيطتين
 كما علمت سابقا وكافي القطب واعترض على أهل هذه الطريقة في تركهم إلهام بانهم خارجا الوقتية والمنتشرة

الركبتين فيحتاج الى بيانهم أولاً ولنبيين الاربعه فنقول الوقتية المطلقة هي التي حكم فيها ضرورة النسبة في وقت معين مثالها موجبة بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع وقت الكتابة وسالبة بالضرورة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع وقت الكتابة وسميت وقتية لتقييد ضرورة نسبتها بالوقت ومطلقة لاطلاقها عن قيد الادوام بحسب الذات النافي احتمال دوام الوقت والوقتية الغير المطلقة هي الوقتية المطلقة مع زيادة قيد الادوام بحسب الذات ومثالها موجبة وسالبة واضح مما ذكرنا وتر كيهان كانت موجبة من وقتية مطلقة عامة موجبة فسالبة مطلقة من وقتية مطلقة سالبة فخالقة عامة موجبة هي مفهوم الادوام والمنشرة المطلقة هي التي حكم فيها ضرورة النسبة في وقت غير معين مثالها موجبة بالضرورة كل انسان متمنس وقتاً ما وسالبة بالضرورة لاشئ من الانسان بمتنفس وقتاً ما وسميت منشرة لانتشار وقت الحكم في اوسع دمه تعيينه ومطلقة لاطلاقها عن قيد الادوام والمنشرة الغير المطلقة هي المنشرة المطلقة مع زيادة قيد الادوام بحسب الذات ومثالها موجبة وسالبة واضح مما ذكرنا وتر كيهان كانت موجبة من منشرة مطلقة موجبة فخالقة عامة سالبة هي مفهوم الادوام وان كانت سالبة من منشرة مطلقة سالبة فخالقة عامة موجبة هي مفهوم الادوام (قوله الدائمة المطلقة) هي التي حكم فيها بدوام النسبة للموضوع مادامت ذاته مثالها موجبة دائماً كل انسان حيوان فقد حكم فيها بدوام ثبوت الحيوانية للانسان مادامت ذاته موجودة وسالبة دائماً لاشئ من الانسان بحجر فقد حكم فيها بدوام سلب الجريفة عن الانسان مادامت ذاته موجودة وهي بسيطة ووجه تسميتها دائماً واضح ومطلقة لاطلاقها عن التقييد بوصف أو وقت (قوله والعرفية العامة) هي التي حكم فيها بدوام النسبة مادام وصف الموضوع مثالها موجبة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً وسالبة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً وهي بسيطة وسميت عرفية لانفهام التقييد بدوام الوصف عرفاً ولولم يصرح به الا ترى انه يفهم عرفاً من قول القائل كل كاتب متحرك الاصابع ان المراد مادام كاتباً وعامة لانها اعم من العرفية الخاصة لتقييد الخاصة بما ينفي احتمال دوام الوصف (قوله والعرفية الخاصة) هي العرفية العامة مع قيد الادوام بحسب الذات ومثالها موجبة وسالبة واضح مما ذكرنا وكذا وجه تسميتها عرفية خاصة وهي ان كانت موجبة مركبة من عرفية عامة موجبة فخالقة عامة سالبة هي مفهوم الادوام وان كانت سالبة من عرفية عامة سالبة فخالقة عامة موجبة هي مفهوم الادوام (قوله الممكنة العامة) هي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم فان كان الحكم في القضية ايجابياً أفهم الامكان سلب ضرورة سلب ذلك الحكم وان كان سلبياً أفهم سلب ضرورة ايجابه وان شئت قلت هي التي نسبتها غير مستحيلة مثالها موجبة كل نار محرقة بالامكان العام فقد حكم فيها بسلب الضرورة عن عدم احواق النار وسالبة لاشئ من النار ببارد بالامكان العام فقد حكم فيها بسلب الضرورة عن برودة النار وهي بسيطة وسميت ممكنة لما هو واضح وعامة لانها اعم من الممكنة الخاصة لصدقها بهام بالضرورة (قوله والممكنة الخاصة) هي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن جانبي الحكم ثبوتها وانتفاءها مثالها موجبة كل انسان كاتب بالامكان الخاص وسالبة لاشئ من الانسان بكاتب بالامكان الخاص ومعناها ان ثبوت الكتابة للانسان وانتفاءها عنه ليسا ضروريين وتر كيهان موجبة أو سالبة من ممكنتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة ولا فرق في المعنى بين الموجبة والسالبة بل في اللفظ لانه ان عبر بعبارة ايجابية كانت موجبة أو سالبة كانت سالبة ووجه تسميتها ممكنة خاصة واضح مما قدمنا (قوله المطلقة العامة) هي التي حكم فيها بفعلية النسبة أي كونها بالفعل مثالها موجبة كل انسان متمنس بالاطلاق العام وسالبة لاشئ من الانسان بمتنفس بالاطلاق العام وهي بسيطة وسميت مطلقة لان القضية اذا اطلقت ولم تقيد بضرورة أو دوام أو لضرورة أو لا دوام يفهم منها فعلية النسبة فلما كان هذا المعنى مفهوم القضية سميت مطلقة وعامة لانها اعم من الوجودية الدائمة والوجودية اللا ضرورية (قوله والوجودية الدائمة) هي المطلقة العامة مع زيادة قيد الادوام بحسب الذات ومثالها موجبة وسالبة واضح مما مر وهي سواء كانت موجبة أو

الدائمة المطلقة والعرفية
العامة والعرفية
الخاصة الثالث
الممكنة الممكنة
العامة والممكنة
الخاصة الرابع المطلقات
الثلاث المطلقة العامة
والوجودية الدائمة

سالبة مركبة من مطلقة عين واحدة احدى اقسام جبة والاخرى سالبة لان الجزء الاول مطلقة عامة والثاني هو
 الادوام ومفهومة مطلقة عامة ومثبت بالوجودية لوجود نسبتها واسلمها بالفعل كافي اليوسى والادائمة
 لتقييدها بلا دأما (قوله والوجودية اللا ضرورية) هي المطلقة العامة مع زيادة قيد اللا ضرورية
 بحسب الذات ومثالهامو جبة وسالبة واضح مما هو هي ان كانت موجبة مركبة من مطلقة عامة موجبة
 فممكنة عامة هي مفهوم اللا ضرورية وان كانت سالبة من مطلقة عامة سالبة فممكنة عامة هي مفهوم
 اللا ضرورية ووجه تسميتها بالوجودية اللا ضرورية واضح مما مر (فان دان) الاولى زاد السنوسى
 في شرح مختصره أربع موجبات الممكنة الدائمة وهي ما قيد امكانها بالدوام نحو كل آكل فهو جائع بالامكان
 دائما والحيوية المطلقة وهي ما قيد اطرافها بالحين نحو الكاتب متحرك بالاطلاق حين الكتابة والحيوية
 الممكنة وهي ما قيد امكانها بالحين نحو الكاتب متحرك بالامكان حين الكتابة والممكنة الوقتية وهي ما قيد
 امكانها بالوقت نحو الاكل متحرك الفم بالامكان وقت الاكل قيل الفرق بين الحين والوقت في هذا المقام
 اننا اذا قلنا وقت الكتابة مثلا المراد جميع أوقاتها واذا قلنا حين الكتابة فالمراد وقت من أوقاتها قال شيخنا
 الشارح في موجباته ما لم يخصه ليس حصر الموجبات في عدد عقلي بل هو جوعلى فيمكن استخراج موجبات
 أخر كالمطلقة الوقتية وهي ما حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت معين والمطلقة المنتشرة وهي ما حكم فيها بذلك في
 وقت غير معين وكما اذا قلنا دائما بالضرورة أو بالامكان العام ضرورة اه مع زيادة من القطب وقال النطب
 الموجبات غير محصورة في عدد الا أن التي جرت العادة بالبحث عنها وعن أحكامها كالتناقض والعكس ثلاثة
 عشر * الثانية ما ذكر في الجمليات وأما الشرطيات فتكون أيضا موجبة اما المتصلة بفجتها اللفظ الدال على
 كيفية تعلق تاليها بمقدورها من لزوم أو الاتفاق كما اذا قيل كلما كان الشئ انسانا كان حيوانا وزوما
 أو كلما كان الانسان ناطقا فليار ناهق اتفاقا وأما المنفصلة بفجتها اللفظ الدال على كيفية عنادها من
 كونه عقليا أو اتفاقيا كما اذا قيل العدد اما زوج وأما فرد عقلا أو عنادا حقيقة كقولنا في الاتفاقية الاسود
 الا لا كاتب اما أن يكون أسودا ما أن يكون كاتبا اتفاقا أو ادا نال المذكور في المنفصلات كقولنا دائما ما
 أن يكون العدد زوجا وما أن يكون فردا فليس بجبهة كما توهم بل هو سور يدل على تعميم الازمنة في الشرطية
 بمنزلة أفراد الموضوع في الجلية ولا يكون اللفظ الواحد سور او جبهة كذا في موجبات شيخنا الشارح ومنها
 ومن مثل القطب على الشمسية يطلب بيان النسبة بين الموجبات وبيان نقائصها وعكوسها (قوله لعدم
 لزوم ذكر اللفظ الدال على الجبهة) أقول فيه أمران الاول ان السور أيضا غير لازم الذكور وقد قسم المصنف
 القضية باعتبارها كسابق الثاني ان الجبهة كما قدمه هي نفس اللفظ فكان ينبغي أن يقول لعدم لزوم ذكر الجبهة
 أو لعدم لزوم ذكر اللفظ الدال على الكيفية ونغاية ما يمكن في تصحيح عبارته أن يقدم مضاف أى الدال على
 مدلول الجبهة (قوله وترك تفسير الرابطة) أقول عبارته توهم انه ذكر الرابطة ولم يفسرها مع انه لم يذكرها
 من أصلها (قوله مع أن لغة العرب) في معنى التعليل لعدم لزوم ذكر الرابطة (قوله وترك المنحرفات)
 اعلم ان حق السور أن يقرن بالموضوع السكلى واقترانه بالموضوع الجزئى أو المحمول مطلقا هو الانحراف
 وتكذب المنحرفة مهما أثبتت للجزئى أفرادا أو كملت باجتماع أفراد في فرد نحو كل زيد انسان وعبر وكل
 انسان والا فكغيرها فتصدق عند عدم امتناع المادة نحو زيد بعض الانسان وتكذب عند امتناعها نحو
 زيد بعضا ماروقدا وصلها السنوسى في شرح مختصره الى مائة واثنى عشرة صورة (قوله تدريبا للطلبة)
 أى تعويدها على ممارسة الخفيات (قوله وان على التعليق) أى التعلق فقوله أى ربط بمعنى ارتباط
 لانه المحكوم به وأما التعليق فهو الحكم بالتعلق والارتباط فتأمل (قوله أى ربط احدى الخ) أى وليس
 اراد بالتعليق توقيف شئ على شئ لعدم شموله المنفصلة كما سيأتى (قوله أى ان حكم فيها الخ) بيان لما هو
 أصل التمييز وإشارة الى أن انحصار الحكم على فعل مقدر يفسره المذكور لان أدوات الشرط لا تدخل الاعلى

والوجودية اللا ضرورية
 وبيان هذه القضايا
 وتبين بسببها من
 مركها منذ كورفى
 المطولات وقد أفردنا ذلك
 وما يتعلق به بمنظومة
 وشرحها ذلك يرجع
 اليهما واعلم المصنف
 تركها لعدم لزوم
 ذكر اللفظ الدال على
 الجبهة وترك تفسير
 الرابطة لعدم لزوم
 ذكرها في جميع اللغات
 وانما يلتزم ذكرها
 الفرس مع أن لغة العرب
 تستغنى عنها كذا كره
 الامام السنوسى
 بالاعراب وترك المنحرفات
 لعدم كثرة نفعها وانما
 تدكر تدريبا للطلبة
 وامتحانا للافكار * ولما
 فرغ من تقسيم الجلية
 أخذ في بيان الشرطية
 وأقسامها فقال (وان
 على التعليق) أى
 ربط احدى القضيتين
 بالآخرى وعلى معنى
 البناء (فيها) أى القضية
 (قد حكم) أى ان حكم
 في الربط المذكور
 فانها

شرطية) وانما جعلنا التعليق بمعنى الربط الذي كورلانه لا بد من جعل كلامه شاملا للمنفصلة والمتصلة لانه سيقسم الشرطية اليها ما والربط
الذي كور في المتصلة ظاهرا وفي المنفصلة باعتبار أنه قد وقع الربط بين جزأيه بالعناد أي كل (٨٩) منها لا ينفك عن معاندة

الآخر وأنه لا يصح
الاقتصار على أحدهما
فلا تقول العددان زوج
وتسكت ويصح كون
التعليق باقيا على معناه
وراد ان الشرطية
ما حكم فيها بالتعليق
صريحا أو استلزاما
فتدخل المنفصلة لان
ثبوت أحدها طرفيها
متوقف على انتفاء
الآخر أو انتفاء
أحدهما متوقف على
ثبوت الآخر (وتقسم
أيضا) كما انقسمت الخلية
الى مامر (الشرطية
متصلة) نحو ان كانت
الشمس طالعة فالنهار
موجود وسميت شرطية
لوجود أداة الشرط
فيها ومتصلة لان اتصال
طرفيها صدقا ومعية
(ومثلها) في الربط
المتقدم (شرطية
منفصلة) نحو ان
يكون العددان زوجا
فردا وفي قولنا ومثلها في
الربط اشارة الى أن
تسميتها شرطية تجوز
باعتبار الربط الواقع
بين طرفيها بالعناد أو
هي حقيقة اصطلاحية
وتسميتها منفصلة
لوجود حرف الانفصال
فيها وهو امثال الذي
يصير القضية بن قضية

الفعل (قوله شرطية) سميت شرطية لوجود حرف الشرط فيها لفظا أو تقديرًا فدخلت المنفصلة لان
قولنا العددان زوجا وامر في قوة قولنا ان كان العدد زوجا فلا يكون فردا وان كان فردا فلا يكون
زوجا واعلم ان الجملة كما تكون صادقة وكاذبة تكون الشرطية كذلك وصدقها بمطابقة الحكم فيها
بالانصال والانفصال لنفس الامر وكذبها بعدم هذه المطابقة هذا ان كانت موجبة فان كانت سالبة
فصدقها بمطابقة سلب الحكم الذي كور وكذبها بعدم هذه المطابقة أعني من أن يكون طرفا الشرطية صادقين
نحو كما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود أو كاذبين نحو كما كان الانسان جارا فهو ناهق (قوله بمعنى
الربط الذي كور) أي ولم نحمله على ظاهره من توقف شيء على شيء لانه الخ أي واذا جملناه على ظاهره لم
يكن كلامه شاملا للمنفصلة مع انه سيقسم الشرطية الى المتصلة والمنفصلة فيكون في كلامه تقسيم الشيء الى
نفسه وغيره (قوله قد وقع الربط) من اقامة الظاهر مقام المظهر لطول الفصل ولئلا يلزم عمل ضمير المصدر في
قوله بالعناد (قوله وأنه لا يصح الخ) عطف على العناد (قوله أي كل منهما الخ) بيان لتوقف الربط بين
جزأيه بالعناد (قوله صريحا) كافي المتصلة أو استلزاما كافي المنفصلة لانها تدل على العناد بين طرفيها وهذا
يستلزم توقف ثبوت أحدهما على انتفاء الآخر في مانعة الجمع وتوقف انتفاء أحدهما على ثبوت الآخر في
مانعة الخلو وتوقف ثبوت أحدهما على انتفاء الآخر وتوقف انتفاءه على ثبوت الآخر في مانعة ما وبهذا
التقرير يعلم ان الشق الذي قبله أوفى لتعليل الشارح بالنظر لمانعة الجمع والشق الذي بعده أوفى بالنظر لمانعة
الخلو وأن أمانعة خلو فتجوز الجمع ويكون اجتماع الشقين تعليلًا لمانعتهما (قوله لان اتصال طرفيها) أي
اقتراعهما صدقا ومعية أي من جهة التحقق والمصاحبة ومعنى الاتصال من جهة الصدق أنه كما تحقق أحدهما
تحقق الآخر ومعنى الاتصال من جهة المعية اجتماعهما واتصافهما وعدم التناقض بينهما ما ذكر الاتصال معية
بعد ذكر الاتصال صدقا من ذكر الالزام بعد المنزوم وانما فسرنا الصدق بالتحقق لان الصدق في القضاء يعني
التحقق كما انه في المفردات بمعنى الجمل (قوله ومثلها) بالجرح عطف على شرطية وأنت خبير بأنه لا ضرورة
لزيادة مثلها من حيث المعنى لان المماثلة في الربط المذكور متحققة من جعل المنفصلة قسمين من الشرطية
كذا في حاشية شيخنا العدوي (قوله وفي قولنا) الضمير له وللمصنف لان بعض المقول مقوله وبعضه مقول
المصنف أو للشارح فقط باعتبار انه أقربا للمصنف فاندفع ما قبل هنا (قوله الى أن تسميتها شرطية تجوز)
أي في الاصطلاح وهذا لا يناسب ما قدمه من تعريف الشرطية بما يعي المتصلة والمنفصلة وحمل التعليق
فيه على ما يصلح لهما لان تعريف الشيء انما يكون بما يدخل أفراد الحقيقة فقط ولهذا قال في الشرح الكبير
لكن على هذا لا يصح ادخالها في تعريف الشرطية لان تعريف الشيء لا يكون شاملا لأفراده المجازية
(قوله باعتبار الربط) أي بسبب اعتبار الربط يعني أن علاقة التجوز المشابهة في الربط كما صرح
به في الكبير (قوله أوهى حقيقة اصطلاحية) هذا هو المناسب لما مر من ادخالها في التعريف
ولم تكن لغوية لان الظاهر أن الشرط عند اللغويين توقف شيء على شيء صراحة (قوله لوجود حرف
الانفصال فيها) قال السعد في شرح الشمسية اعلم أنه ليس كل ما يستعمل فيه أدوات الانفصال يجب أن يكون
أحد المنفصلات الثلاث فقد قال في الاشارات وقد يكون غير الحقيقي أصناف أخرى مانعة للجمع ومانعة للخلو
نحو رأيت اما زيدا واما عمر او العالم اما أن يعبد الله واما أن يقع الناس اه ذكروا فغني عن والشارح
في كبيره فيما يأتي مع مناقشة لا يوسى في المثال الاول فانظره (قوله مثلا) أشار الى أن أداة الانفصال لا تنحصر
في أمابل مشاهير تارة أو أو ونحوهما (قوله عدم الاجتماع في الصدق) هذا في المنفصلة مانعة للجمع وقوله أوفى
الكذب في مانعة الخلو وقوله أوفى في مانعتهما (قوله من المتصلة والمنفصلة) قال ابن يعقوب المشهور
في الاصطلاح أن المتقدم هو مدخول أداة الشرط في المتصلة والتالي ما علق على مدخولها أو ما المنفصلة فلا تقدم

واحدة والانفصال عدم الاجتماع في الصدق أو في الكذب أو فيهما معا كما يأتي (جزأهما) أي
الجزء الاول والثاني من المتصلة والمنفصلة (مقدم وتالي) أي الجزء الاول في الذكر في المنفصلة

وفي الرتبة في المتصلة ينهي مقدما وان ذكر آخر في المتصلة والجزء الثاني كذلك ينهي تاليا وان ذكر أول في المتصلة نحو النهار موجود
ان كانت الشمس طالعة (٩٠) أما المنفصلة فلا ترتيب بين آخر أيها الا في الذي ذكر فأيها ما ذكرته أولا فهو المقدم وأيها ما ذكرته

آخره هو التالي (أما بيان ذات الاتصال) أي المتهمة (فهما أوجبت) أي اقتضت (تلازم) أي صاحب (الجزأين) المقدم والتالي سواء كان تصاحبهما على وجه اللزوم وتسمى اللزومية وهي التي يحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق أخرى لعلاقة بينهما ما توجب ذلك وهي ما بسببه يستلزم المقدم التالي كالسببية بأن يكون المقدم سببا في التالي نحو كـ ما كانت الشمس طلعة فالنهار موجودا ومسببا عنه كماله عكست هذا المثال أو يكونا مسببين عن سبب آخر نحو أن كان النهار موجودا فالعالم مضيء أو وجود النهار وإضاءة العالم مسببان عن طلوع الشمس وكالتضاييف نحو أن كان زيد أبابكر فبكر ابنه أو كان لأعلى وجه اللزوم وتسمى القضية حينئذ اتفاقية وهي التي يحكم فيها بما مرر للعلاقة توجبه بل اتفق انهما وجد معا نحو أن كان الإنسان ناطقا فالإنسان ناطقا

المقدم

علاقة بين ناطقية الانسان وناطقية الجار حتى يستلزم أحدهما الآخر بل اتفق انهما وجد معا وانما فسرنا التلازم

في كلام المصنف بالتصاحي ليشمل كلامه الاتفاقي فانه متصلة ولا تلازم من خاتما

واعلم أن ما ذكره المصنف هو في الوجهة التي يحكم فيها بالصحة وأما السالبة فتحو ليس أن كان هذا انسانا كان حجر اقسيمهما متصلة
أولزومية اشابهتهما الموجهة والافهى ليس فيها اتصال ولا لزوم (وذا ذات الانفصال) أي المنفصلة (٩١) (فون مين) أي كذب

المقدم والتالي مسبيين عن سبب واحد ولا شك أن ناطقية الانسان وناطقة الجار مسبيين عن سبب واحد وهو
تعلق القدرة والارادة عندنا فيكون قولنا ان كان الانسان ناطقا فالجار ناطق لزومية مثل ان كان النهار
وجودا فالعالم مضيء أفاده الغنيمي واعلم أن الاتفاقية قسمان خاصة وهي ما حكم فيها بالصحة التالى للمقدم
في الوجود لا لعلاقة نحو ان كان الانسان ناطقا فالجار ناطق وعامة وهي ما حكم فيها بتحقيق التالى على تقدير تحقق
المقدم سواء تحقق المقدم بالفعل أو لم يكن محققا وكان بحيث لا ينافي تحققه تحقق التالى وكانت هذه أعم
لانهم ما يجتمعان في المثال المتقدم ونحوه مما تحقق مقدمه بالفعل وتنفرد العامة فيما لم يتحقق مقدمه بالفعل
كقوله تعالى ولو أن ما في الارض من شجرة أقلام والبحر عيده من بعده سبعة أبحر ما نفذت كلمات الله فقدمها
تلك الوقوع لكنه لم يقع وتاليا هو ما نفذت كلمات الله واقع مستمرا لا ينافيه ولا يرفعه تقدير وقوع المقدم
فهو ثابت على حال كذا في الكبير (قوله أن ما ذكره المصنف) أي في تعريف المتصلة بدليل تعليله لكن
ما سيذكره الشارح من التجوز يجري في تسمية السالبة شرطية لأنه لم يحكم فيها بالتعليق بل بسلبه فكان ينبغي
التنبية على هذا أيضا (قوله أولزومية) عطف خاص على عام وكان عليه أن يريداو اتفاقية لان تسمية
السالبة الاتفاقية بالاتفاقية لمشاها أيضا للموجبة الاتفاقية والافهى ليس فيها اتفاق بل سبب الاتفاق
(قوله لمشاها للموجبة) أي في تركيب الطرفين والاشتمال على أداة الشرط وصرح كلامه أن تسميتهما
بذلك من باب الاستعارة ويحتمل أن ذلك حقيقة عرفية وعلى هذا يكون المعنى مأووجب تلازم الجزأين اثباتا
أو نفيًا (قوله ليس فيها اتصال ولا لزوم) أي بل سلب الاتصال ولا لزوم (قوله مأوجببت تنافرا) اعلم أن
التنافر بين الطرفين إما أن يكون لاثباتهما فهى المنفصلة العنادية وهى التى تعرض لها الشارح أو لنفيها
العنادية بينهما في الوجود فهى المنفصلة الاتفاقية ولو تعرض لها الشارح كما تعرض للاتفاقية المتصلة لكان
أحسن وتقسم أيضا الى الاقسام الثلاثة الحقيقية كقولنا في شخص أسود كاتب إما أن يكون هذا أبيض
أو كاتبًا وممانعة الجميع كقولنا فيه إما أن يكون هذا أبيض أو لا كاتبًا وممانعة الخلو كقولنا فيه إما أن يكون
هذا لا أبيض أو كاتبًا (قوله فالمنفصل امامنا من جمع) اشار الشارح الى أن المصنف انما ذكر مانع جمع
باعتبار تأويل المقسم الذى هو القضية المنفصلة بالخبر فكانه قال الخبر المنفصل اما خبر مانع جمع الخ (قوله
وهى التى) أنت اعادة الخبر أولتاويل الخبر مانع الجمع بالقضية الممانعة الجمع كما هو المشهور في التعبير
(قوله صدقا) أي في الصدق أي التحقق أي أنهم لا يصدقان في محل واحد أعم من كونهما يرتفعان
عنه أو لا لجرى ان المتن على أعمية ممانعة الجمع وأعمية ممانعة الخلو من مانعتهما كسبب تعرفه ولا ينافي ذلك قوله
بعد وتتركب من الشئ والاحص من نقيضه لان المعنى وقد تتركب ومثل ذلك يقال في ممانعة
الخلو (قوله وتتركب من الشئ والاحص من نقيضه) فان الشجر نقيضه لاشجر والحجر أخض من لاشجر
وكذا الجبر قميصه لاجبر والشجر أخض من لاشجر (قوله كذبا) أي في الكذب أي الانتفاء أي انهما
لا يرتفعان عن المحل أعم من أن يجتمعا في نفسه أو لا لمانع (قوله وتتركب من الشئ والاحص من نقيضه) فان
غير أبيض نقيضه أبيض وغير أسود أعم من أبيض وكذا غير أسود نقيضه أسود وغير أبيض أعم من أسود
والقاعدة أن أطراف ممانعة الخلو نقائص أطراف ممانعة الجمع (قوله أي صار ضمير رفع) وان شئت قلت
أي صار في محل رفع والقصد دفع توهم انه اعر برفعنا (قوله كما هو ظاهر) قال في الكبير لانه يلزم عليه أن
يكون حجر ورا من فصل لا وضمير الجر لا يكون الامتصلا (قوله هى التى حكم بالتنافي بين طرفيها صدقا وكذبا)
قال في الكبير واعلم ان التعاريف السابقة شاملة للصادق والكاذب لان الحكم بالتنافي كان مطابقا
وذلك بان يحكم به بين الشئ ونقيضه أو المساوى لنقيضه أو الاحص من نقيضه أو الأعم من نقيضه كانت صادقة
وان كان غير مطابقا كما ان الحكم به بين الشئ ومساويه أو الأعم منه أو الاحص منه مطلقا أو من وجه كانت

(مأوجببت تنافرا)
أي تنافيا وعنادا
(بينهما) أي المقدم
والتالى (أقسامها) أي
المنفصلة (ثلاثة فلتعلمها)
فالمنفصل اما (مانع
جمع) وهى التى حكم
فيها بالتنافي بين جزأيهما
صدقا ونحو هذا الشئ
اما شجر أو حجر وتتركب
من الشئ والاحص من
نقيضه (أو) مانع
(خلو) وهى التى حكم
فيها بالتنافي بين طرفيها
كذبا ونحو اما أن يكون
الشئ غير أبيض واما
أن يكون غير أسود
وتتركب من الشئ
والاحص من نقيضه (أو)
مانع (هما) أي مانع
الجمع والخلو والضمير في
الاصل مضاف اليه فلما
حذف المضاف انفصل
الضمير فقام مقام
المضاف المرفوع فارتفع
أي صار ضمير رفع
معطوفا على مانع جمع
ولا يصح كونه معطوفا
على المضاف اليه المتقدم
كما هو ظاهر فالمنفصلة
التي هى ممانعة جمع
وممانعة خلو وهى التى
حكم بالتنافي بين طرفيها
صدقا وكذبا وتتركب
من الشئ ونقيضه نحو
اما أن يكون العدد

زواج أو غير زوج أو من الشئ والمساوى لنقيضه كقولنا العدد امار زوج واما فرد فها هذه النقيضة لا يجتمعان ولا يرتفعان (وهو) أي
مانعهما (الحقيقي)

لأول استعمالها على منع الخلو عن طرفيها بمعنى أنهم لا يكذبان معا والثالثة حقيقية لان التناقض بين طرفيها أتم منه في الآخرين (الانحصار) من الأولين (فاعلا) فكل حقيقة يصدق عليها انما مانعة جزم وانها مانعة لا دون العكس فجمع الثلاثة في نحو العدد امار زوج أو فرد وتنفرد مانعة الجمع بنحو امان يكون الشيء أبيض أو أسود ومانعة الخلو بنحو امان يكون الشيء غير أبيض أو غير أسود ولكل من مانعة الجمع ومانعة الخلو تفسير آخر انحصار مما ذكر فان أردته فرد في آخر كل من تفسيرهما المتقدمين كلمة فقط فنكون الحقيقة مبيانية لكل منهما بهذا التفسير وهذا في المنفصلات الموجبات واما السوالب فتسميتها مانعة جزم أو مانعة خلو أو حقيقة تجوز لمشايعتها موجباتها أو حقيقة اصطلاحية والافهـى تسلب منع الجمع أو منع الخلو أو منعها نحو ليس اما أن يكون

كاذبة نحو امان أن يكون الشيء انسانا أو ناطقا اهـ ومنه يعلم ان قول الشارح في كل قسم من الاقسام الثلاثة وتتركب من كذا وكذا بخصوص بالصادق (قوله وتسمى القضية حينئذ حقيقة) أقول الأولى التعبير بفناء التفريع أو أي التفسيرية فافهم (قوله في الآخرين) أقول وبتفخ الخلاء ولو قال في الآخرين لناسب قوله الأولى والثانية (قوله الانحصار) أي مطلقا من الأولين هذا على التعريفين السابقين لمانعة الجمع ومانعة الخلو اما على تعريفهما المازي يداخر كل منهما لفظ فقط فالحقيقة مبيانية لهما كما سبذ كره الشارح ثم على ما ذكره المصنف تكون النسبة بين مانعة الجمع ومانعة الخلو العموم والخصوص الوجهى فجمعهم في الحقيقة وتنفرد مانعة الجمع في نحو هذا الشيء اما أبيض أو أسود ومانعة الخلو في نحو هذا الشيء اما غير أبيض واما غير أسود (قوله وهذا في المنفصلات الموجبات) أي ما تقدم من تعريف المصنف المنفصلة بما أوجبت تنافرا ومن تسمية أقسامها بما نعتت الجمع ومانعة الخلو ومانعتها ومن أن الحكم فيها بالتناقض (قوله أو حقيقة اصطلاحية) قال في الكبير لكن التعريف السابقة لم تشملها اهـ (وأقول) يمكن جعلها شاملة لها بان المراد بقولنا ما حكم فيها بالتناقض أي اثباتا أو نفيا (قوله والا) أي والانتقال باحد الوجهين بل قلنا حقيقة لغوية لم يسلم لنا انما تسلب الخ (قوله فهى) أي السوالب تسلب معنى الجمع الخ أي يساب فيه اذ لك فالاسناد مجازى (قوله فيصيح التمثيل بهذه الثلاثة) اما لمانعة الجمع فباعتبار انها تسلب التناقض بين كون الشيء انسانا وكونه ناطقا في الصدق لانها مبيجة معان صدق في زيد مثلا واما لمانعة الخلو فباعتبار انها تسلب التناقض بينهما في الكذب لانها مبيجة معان كذب في الخوا مشلا واما الحقيقة فباعتبار انها تسلب التناقض بينهما في الصدق والكذب لانها مبيجة معان في زيد يرتفعان في الجار كذا قررره شيخنا الشارح بدرسه واستشكاه بعض بانه تقدم ان الحقيقة تتركب من الشيء ونقيضه أو المساوى لنقيضه ومانعة الجمع من الشيء والانحصار من نقيضه ومانعة الخلو من الشيء والاعم من نقيضه والانسان والناطق من مساويان فكيف يصح التمثيل بهذه القضية للثلاثة وأقول هذا غلط محض لان ما ذكر في الموجبة لافى السالبة والالم تصدق سالبة قط كما لا يخفى (قوله نحو العدد امارا ثانيا وناقص أو مساو) العدد هو مساوى نصف مجموع عاشرية القر بيتين أو البعدين على السواء مثلا الثمانية لها حاشيتان قر بيتان وهما العدد الذى قبلها وهو سبعة والذى فوقها وهو تسعة ومجموعهما ستة عشر والثمانية نصفها وحاشيتان بعيدتان وهما ستة وعشرة ومجموعها ستة عشر والثمانية نصفها وعلى هذا فقس وان شئت قلت العدد ما تألف من الاحاد وعلى كل فالواحد ليس بعدد واطلاق الحساب عليه اسم العدد مجاز من تسمية الجزء باسم كله وبذلك يندفع الاعتراض على كون القضية المذكورة منفصلة حقيقية بار تفاع أطرافها في الواحد والعدد على ثلاثة أقسام زائد وهو ما زاد عليه مجموع كسوره الصحيحة كاثني عشر فان لها نصفها وهو ستة وثلاثا وهو أربعة وسدسا وهو اثنان وربعها وهو ثلاثة ومجموعها خمسة عشر وهى زائدة عليها واعلم ان المتصف بالزيادة حقيقة لغوية انما هو مجموع الكسور لا العدد فاطلاق الزائد على العدد وان كان حقيقة عرفية تجازع على من وصف الشيء بوصف مصاحبه وقيل لغوى من تسمية الجزء باسم كله وناقض وهو مانع مجموع كسوره الصحيحة عنه كالاربعة فان لها نصفها وهو اثنان وربعها وهو واحد ومجموع الاثنين والواحد ثلاثة وهى ناقصة عن الاربع وفي اطلاق الناقص على العدد ما مر ومساو وهو مساو له مجموع كسوره الصحيحة كالسبعة فان لها نصفها وهو ثلاثة وثلاثا وهو اثنان وسدسا وهو واحد ومجموعها ستة وهى مساوية للاصل الذى هو الستة واعلم ان ما مشينا عليه من تعاريف الاقسام الثلاثة بما مر ومن اسناد الزيادة والنقص والمساواة في التعاريف الى الكسور هو المشهور وقيل العدد انما زاد على المجتمع من كسوره والناقص مانع عنه والمساوى مساو له كذا في بعض حواشي الفهرى (فان قلت) برء احد عشر وثلاثة عشر وسبعة عشر ونحوها من الاعداد التى ليس لها كسور صحيحة (قلت) الكلام في العدد الذى له كسور صحيحة فلا يرد ما ذكر (قوله فهى بحسب

الحقيقة مؤلفة من جزأين فقط (لان تر كها من الشيء ونقيضه والشيء ليس له إلا نقيض واحد والمساوي
لنقيضه وهو وان كان قديما بعد افظا كفى المثال المذكور واحد معنى فان المساوي لنقيض الزائد مجموع
ناقص ومساو الذي هو معنى غير زائد ولا يخلو التر كبت من ثلاثة أجزاء في الحقيقة وصدق الاول وكذب
الثاني فالثالث ان صدق لم يعاند الاول وان كذب لم يعاند الثاني (قوله أما مانعة الجمع) قال في الكبير لان
الركب من جزأين كل منهما أخص من نقيض الآخر لا بد أن ينفرد ذلك النقيض في محل آخر تحقيق العموم
اذ لا يوجد في هذا الجزء لانه نقيضه ولا ينحصر في الجزء الآخر لانه أعظم منه فصح الاقتصار على جزأين تارة
والاثنيان باكثر تارة أخرى وكذا مانعة الخلو لانها أبدام مركبة من نقائص أجزاء مانعة الجمع وانما عبر وافي
تعريف مانعة الجمع ومانعة الخلو بطرفين لانهما أقل ما يتحققان به فاذا علم الحكم بين الطرفين علم بين
الاكثر قال السيد والحق اننا اذا اعتبرنا الظاهر فالحقيقة أيضا قد تتركب من أكثر من جزأين كقولنا
اللفظ المستعمل اما اسم أو كلمة أو أداة وان رجعنا الى التحقيق فالمفصلة مطالقات تتركب من جزأين
لانها تتحقق بانفصال واحد والنسبة الواحدة لا تكون الا بين شيئين فعند زيادة الأجزاء تتعدد المنفصلات
فاذا قلنا اللفظ المستعمل اما اسم أو كلمة أو أداة فهي حقيقة قيتان على انه اما اسم أو غير هو وغيره اما كلمة
أو غيرها وهو الاداة واذا قلنا اما أن يكون هذا الشيء شجرة أو حجرا أو انسانا فهي ثلاث منفصلات
مانعات الجمع واذا قلنا اما أن يكون هذا الشيء شجرة أو لا شجرة أو لا انسانا فهي ثلاث منفصلات مانعات
الخلو باعتبار الانفصال بين كل جزأين اه وانما كانت مانعة الجمع السابقة في التحقيق ثلاث منفصلات
لان منع الجمع حاصل بين الشجر والحجر وبين الانسان وبين الحجر والانسان اه ببعض تصرف
(قوله على وضع معين) أي جاريا على وضع معين أي حالة معينة ككون المجيء مقيدا بخصوص الا أن
أو بخصوص الركوب مثلا والحاصل ان الأوضاع في الشرطية كالأفراد في الجملة (قوله والافان
ذكر في الخ) اعترض بان ظاهره ان الكمية الجزئية لا اهمال لا تجري في الخصوصية وليس كذلك بل
يجري فيها ما ذكر كما هو صريح كلام السنوسي في المختصر حيث قال متناوضا وشرحا وتكون أي الشرطية سواء
كانت مخصوصة أو غير مخصوصة مهملة ومسورة كلية وجزئية موجبات باثبات المازوم أو العناد ومالبات
برفعها فتكون الاقسام ستة في كل من الخصوصية وغير الخصوصية فالجميع اثنا عشر قسمها اه قال اليوسفي
قوله فالجميع اثنا عشر قسمها هي متمصلات وست منفصلات أما المتمصلات فهي مخصوصة كلية نحو كما
جئتني راكباً أو كرمتك ومخصوصة جزئية نحو قد يكون اذا جئتني اليوم أو كرمتك ومخصوصة مهملة نحو
ان جئتني راكباً أو كرمتك وغير مخصوصة كلية نحو كما جئتني أو كرمتك أو جزئية نحو قد يكون اذا جئتني
أو كرمتك أو مهملة نحو ان جئتني أو كرمتك وأما المنفصلات فمخصوصة كلية نحو دائما ما أن تكون
وأنت حي عالما أو جاهلا أو جزئية نحو قد يكون اما أن تكون وأنت حي عالما أو جاهلا أو مهملة نحو اما أن
تكون وأنت حي عالما أو جاهلا وغير مخصوصة كلية نحو دائما ما أن يكون العدد زوجا أو فردا أو جزئية
نحو قد يكون اما أن يكون العدد زوجا أو فردا أو مهملة نحو اما أن يكون العدد زوجا أو فردا هذا كله من غير
اعتبار الكيف اما ان اعتبر كانت أربعة وعشرين من اثنا عشر موجبات ومثلها سواها بالحرف وأقول
ما مشى عليه الشارح احدي طريقين للمناطقة كذا كره في الكبير حيث قال بعد جريانه على ما في هذا
الشرح الصغير مانعه وفي كلام الامام السنوسي ما يفيد ان الكمية وغيرها أقسام للمخصوصة كما انها أقسام
لغير المخصوصة ثم قال وهذه الطريقة غير الطريقة التي ذكرناها أولا اه (قوله على تعميم جميع الأوضاع
الممكنة) أي الامكنة الاجتماعية مع المقدم كفي الكبير قال وانما قيسنا الأوضاع بإمكان الاجتماع مع المقدم
لانه لولا ذلك لما صدقت شرطية كلية أبدا لان من الأوضاع نقيض التالي أو ضده فلا يصح استلزام المقدم
التالي اذ لا يستلزم الشيء النقيضين ففي كما كان زيدا انسانا كان حيوانا واعتبرنا كون زيد غير حساس ولا
متحرك بالارادة لاستلزام غير الحيوانية فلا يستلزم الحيوانية مع ذلك لاستلزام النقيضين ولا يقال ان الشرطية

الحقيقة مؤلفة من
جزأين فقط والاصل
العسد اما زائد أو غير
زائد فحذف غير زائد
وعبر عنه بنقص أو
مساو لانه بمعناه فالعناد
حقيقة انما هو بين
الزائد وغيره اما مانعة
الجمع فتألف من
أكثر من جزأين حقيقة
وكذا مانعة الخلو واعلم
ان الشرطية ان كان
الحكم فيها على وضع
معين فمخصوصة نحو
ان جئتني الآن
أو كرمتك وزيدا الآن
اما كاتبا أو غير كاتب
والافان ذكر فيها ما يدل
على تعميم جميع
الأوضاع الممكنة فكلية

فهذه نحو أن كان هذا
إنسانا كان حياً وانا
وأما أن يكون العدد
زوجاً أو فرداً وسور
الشرطية السكينة إذا
كانت متصلة موجبة
كلها ومهما نحو مهما
كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وان
كانت منفصلة موجبة
دائماً نحو دائماً أما أن
يكور العدد زوجاً أو
فرداً وان كانتا السابيتين
ليس البتة نحو ليس
البتة إذا كان هذا
إنسانا كان حجرًا وليس
البتة أما أن يكون
الشيء إنساناً أو ناطقاً
وسور الجزئية ان كانت
موجبة متصلة أو منفصلة
قد يكون نحو قد يكون
إذا كان الشيء حيواناً
كان إنساناً وقد يكون أما
أن يكون الشيء حيواناً
أو فرساً وان كانت
سالبة متصلة قد لا يكون
وليس كلها ونحوهما
نحو ليس كلهما كان
الشيء حياً وانا كان
ناهقاً وان كانت سالبة
منفصلة ليس دائماً وقد
لا يكون نحو قد لا يكون
أما أن يكون الشيء
حيواناً أو ناهقاً وكل
من المتصلة والمنفصلة
تتألف من جهات أو
من شرطيات أو منهما
وأما مثلها وبيان أقسامها

على سبيل الفرض إذا لم يكن الفرض مع التقييد وقس على ذلك المنفصلة اه وقال أيضاً لا يشترط أن تكون
تلك الاوضاع ممكنة في نفسها بل أن يمكن اجتماعها مع المقدم لو وقعت فإذا قلنا كلما كان الحجر إنساناً كان
حيواناً كان لزوم حيوانية الحجر لإنسانية ما يتامع كل وضع يمكن اجتماعه معه من كونه ناطقاً أو كاتباً واضحاً
وفي أي زمان ومكان وهذه الاوضاع تتجامع الحجر لو كان إنساناً اه (قوله أو بعضها) عطف على تعميم
(قوله والافهملة نحو ان كان الخ) مثل ان اذا ولو فاطلاق الثلاثة اهمال في المتصلة كما ان اطلاق اما اهمال في
المنفصلة (قوله كلما ومهما) اما كلما فهي في الاصل لتعميم الافراد ثم جعلت لتعميم الاوضاع لا كتساها
الظرفية من الحين المضافة هي اليه في الاصل النائب عنه ما واما مهما فهي في الاصل اسم شرط لما لا يعقل فهي
لتعميم الافراد فتصلح سور السكينة الحلية قال السعدوهم نقلوها الى عموم الاوضاع وجعلوها سور السكينة المتصلة
قال اليوسى والاقر بان جري على ما جوزه بعض النحويين من وقوعها ظرفاً استدلالاً بنحو قوله

وانك مهما تعطف بطنك سؤله * وفرجك نالاً منتهى الذم أجمعاً

وأما ادعاء النقل مع تصريح جهور علماء العربية بان مهما اجتفتي أكرمته لحن فقير مرضى لا يقال لاهل كل
فن أن يصطلحوا على ما شاؤوا ولا جري في الاصطلاح لاننا نقول ليس هذا من اللفاظ التي يصطلح عليها ويتأدى
بالمعنى المذكورة في الفن وتكون قاصرة عليه كالحد والرسم بل من الامور السكينة العامة الاخرى ان
هذه القضايا التي يذكرونها وأسوارها لا يعنون بها قضايا مصنوعات ولا أسواراً محدثات بل هي الحكم العربية
بحيث كلما وجدت في أي فن بحث فيها هذه الاحكام والمغرب للفن من حيث هو مغرب لا يكون له محيد عن
لغة العرب ولا مرادهم اه كذا في الكبير ببعض تصرف وكان على الشارح أن يزيد ونحوهما
لعدم انحصار سور الموجبة المتصلة فيها بل منتهى وأبان (قوله دائماً) خلافاً لمن توهم انها جهة الشرطية
المنفصلة كما تقدم ومثل دائماً على كل حال أبداً (قوله ليس البتة) بقطع الهمة أي ليس أبداً وأصله وقد ذكر
الشارح من الاسوار المشتركة ثلاثة ثلاثا ليس البتة وهي مشتركة بين المتصلة والمنفصلة السابيتين السكيتين
وقد يكون وهي مشتركة بين المتصلة والمنفصلة الموجبتين الجزئيتين وقد لا يكون وهي مشتركة بين المتصلة
والمنفصلة السابيتين الجزئيتين (قوله ونحوهما) كليس مهما وليس متى (قوله وأما مثلها وبيان أقسامها
مذكورة في المطولات) ببيان ذلك ان الشرطية متصلة كانت أو منفصلة تنقسم باعتبار اتحاد نوع طرفيها
واختلاف أقسامها لانها إما أن تتألف من قضيتين حليتين أو من متصلتين أو من منفصلتين أو من مختلفتين وهذا
الاعتبار تنقسم المتصلة تسعة أقساماً والمنفصلة ستة أقساماً أما أقسام المتصلة التسعة فالاول منها مركب من
حليتين نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الثاني من متصلتين نحو متى كان كلما كان هذا الشيء
إنساناً كان حيواناً فهو كلما يمكن حيواناً لم يكن إنساناً الثالث من منفصلتين نحو متى كان دائماً أما أن يكون
العدد زوجاً أو فرداً دائماً أما أن يكون منقسماً بمساواة بين أو غير منقسم بينهما الرابع من حلية ومتصلة
والحلية مقدمة نحو متى كان طلوع الشمس لعله لو جود النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
الخامس من متصلة وحلية والمتصلة مقدمة نحو متى كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فوجود
النهار لازم لطلوع الشمس السادس من حلية ومنفصلة والحلية مقدمة نحو كلما كان هذا العدد أفرداً واما زوج
أفرد السابع من منفصلة وحلية والمنفصلة مقدمة نحو كلما كان هذا اما زوجاً أو فرداً فهو عدد الثامن
من متصلة ومنفصلة والمتصلة مقدمة نحو متى كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فوجود دائماً أما
أن تكون طالعة وأما أن لا يكون النهار موجود التاسع من منفصلة ومتصلة والمنفصلة مقدمة نحو متى كان
دائماً أما أن تكون الشمس طالعة وأما أن لا يكون النهار موجوداً وكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وأما أقسام المنفصلة الستة فالاول منها مركب من حليتين نحو أما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً الثاني من
متصلتين نحو أما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما قد لا يكون اذا كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود الثالث من منفصلتين نحو أما أن يكون هذا العدد اما زوجاً أو فرداً وأما أن لا يكون

واختلاف غير القضايا
من المركبات الانشائية
وغيرها ودخل
اختلافهما بالعدول
والتحصيل كزيد قائم
زيد هو لا قائم فان
المحمول في الاولى قائم
وفي الثانية لا قائم لان
بحرف العدول جزء من
المحمول والاختلاف
بالوضع والمحمول
والزمان والمكان والقوة
والفعل والجزء والكل
والآلة والعلّة والتميز
والمفعول الى غير ذلك
مع اتفاق الكيف
فأخرج جميع ذلك
بقوله (في كيف) أي
ايجاب وسلب (صدق
واحد) من القضيتين
وذكر واحدا لانهما
بمعنى القولين والواو
للحال أي والحال ان
صدق احدهما
وكذب الاخرى (أمر
قفي) أي تبسّع دائما
يعني انه يكون أمرا
مطردا فأخرج القضيتين
المتلفتين في الكيف
وليست بهذه الحالة كما
اذا جاز صدقهما أو
كذبهما كانا مختلفا
في الموضوع أو المحمول
أو الزمان أو المكان أو
القوة والفعل أو الجزء
والكل أو الآلة أو
العلّة الى غير ذلك مع
اختلافهما بالايجاب
والسلب نحو زيد قائم
غير وليس بقائم وكذا

لا يسمى في الاصطلاح تناقضا لان أهل هذا الفن لا عرض لهم اصاله في المفردات فلهذا خضع التناقض في
اصطلاحهم بما بين القضايا وكون اختلاف المفردين السابق لا يسمى اصطلاحا تناقضا هو ما صرح به في الكبير
وفي كلام بعضهم ما يفيد انه يسمى بذلك اصطلاحا وانما أخرجه ههنا من تعريف التناقض لان الكلام ههنا في
أحكام القضايا ولائها مطمح نظرهم اصاله (قوله واختلاف غير القضايا) أعاد المضاف لبعد العهد بذكره
أولا (قوله من المركبات الانشائية) نحو قولهم لا تقوم وغيرها كالمركبات الاضافية كغلام زيد وثوب عمرو
والتمهيدية كحيوان ناطق وجره فرد (قوله حرف العدول) من الاضافة لادنى ملازمة أي حرف الساب
الذي عدل به عن استعماله الاصل (قوله والاختلاف بالموضوع) كزيد قائم عمرو قائم وقوله المحمول كزيد
قائم زيد كاتب وقوله والزمان كزيد جالس اليوم زيد جالس غدا وقوله والمكان كزيد جالس في المسجد زيد
جالس في السوق وقوله والقوة والفعل كقولنا الجري في الدن مسكر بالقوة الجري في الجوف مسكر بالفعل ولا
يضر وجود اختلاف المكان أيضا وقوله والجزء والكل كقولنا الزنجي أبيض بعض الظاهر الزنجي أسود
كل الظاهر ولا يضر وجود اختلاف المحمول أيضا كذا مثل ولا يخفى ما فيه اذ ليس كل ظاهره أسود لبياض
اسنانه وأظفاره وبعض عينيه ولعلهم أرادوا ببعض في المثال الجزء القليل وبالكل فيه الجزء الغالب والاوّل
عند التمثيل يزيد حسن وجهاز بدحسن كلا وعدوا القوة والفعل وحدة واحدة وكذا الجزء والكل لان
اختلاف القضيتين لا يتصور في كل من الاربع على انفراده كذا قيل (وأقول) يرد عليه نحو زيد طويل
عنقاز يد طويل يدا وقوله والآلة كزيد كاتب بالقلم الحديد يد كاتب بالقلم غير الحديد وقوله والعلّة
كالبيت زير بنور الشمس الميت زير بنور السراج وقوله والتميز كطاب محمد بنف طاب محمد علما وقوله
والمفعول كضرب زيد عرا ضرب زيد بذكره وقوله الى غير ذلك كالحال نحو جاء زيدرا كجاء زيد ضاحكا
(قوله مع اتفاق الكيف) طرف متعلق بمحذوف حال من اختلافهما والاختلاف في قوله ودخل اختلافهما
الى ان قال والاختلاف بالموضوع أي حالة كونهما كائنين مع اتفاق الكيف يعني أن قول المصنف خلف
القضيتين يشمل اختلافهما بالكيف واختلافهما بغيره مما تقدم وهذا ليس تناقضا فأخرج بقوله في كيف
فالتقديم بقوله مع اتفاق الكيف لاجل قوله فأخرج جميع ذلك بقوله في كيف (قوله أي ايجاب وسلب) قال
في الكبير واما الحكم فهو السكينة والجزئية (قوله وذكر واحدا) أي أتى به لفظا مذكرا والقياس تأنيثه
لوقوعه على احدي القضيتين لانهما بمعنى القولين والقول مذكر (قوله والواو للحال) أي من القضيتين
وانما جعلها للحال لم يجعلها استثنائية ليكون قيود التعريف الداخلة فيه بخلافه على جعلها استثنائية
(قوله وكذب الاخرى) أشار الى أن في كلام المصنف اكتفاء (وأقول) يرد عليه أن الخبر حينئذ يصير غير
مطابق لكونه مفردا والمبتدأ متعددا ويجاب بان المبتدأ وان تعدد لفظا واحدا في الحقيقة لان المقصود مجموع
صدق احدهما وكذب الاخرى أي الهيئة المجتمعة منهما (قوله أي تبسّع) تفسير بالمعنى اللغوي ولعله أخذ
قوله دائما من الاطلاق لان الشيء اذا أطلق انصرف الى الكامل وقوله يعني الجزئيات للمعنى المراد هنا (قوله
واو تبسّع هذه الحالة) أي المقدمة وهي اطراف صدق احدهما وكذب الاخرى ودخل في هذا النفي أربعة
أقسام الاول ما احتمل صدقهما وكذبهما بان اختلافهما في الموضوع أو المحمول أو نحوهما ومثله الشارح بنحو
زيد قائم عمرو وليس بقائم الثاني ما وجب كذبهما ومثله بنحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان
الثالث ما وجب صدقهما ومثله بنحو بعض الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بانسان الرابع ما كان صدق
احدهما وكذب الاخرى ليس باطل راد بل كان اتفاقيا ومثله بثلاثة أمثلة كائتين كقولنا كل انسان
حيوان ولا شيء من الانسان حيوان وجزئيتين كقولنا بعض الانسان حيوان بعض الانسان ليس
بحيوان وشخصيتين كقولنا زيد انسان زيد ليس بناطق (قوله كانا مختلفا في الموضوع) سيذكر
الشارح مثاله وقوله أو المحمول نحو زيد قائم زيد ليس بضاحك ولا يخفك استخراج بقية الامثلة مما
قدمناه قريبا (قوله وكذا نحو كل الخ) اسم الاشارة راجع الى ما جاز صدقهما وكذبهما وفصل بكذا لان

غير وليس بقائم وكذا نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان فانهما كاذبان

لأن مفهوم المحمول انما هو ثابت لبعض افراد الموضوع وكقولنا بعض الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بانسان فانهم صادقاتتان وكقولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان بحيوان اذا المراد بقوله وصدق واحد أمر قى كون صدق احدهما وكذب الاخرى أمرا لازما لاتفاقيا وصدق احدي هاتين القضيتين وكذب الاخرى أمر اتفاقى لازم فلا تناقض بينهما (٩٧) لأن المنطقى انما يعتبر الامور

المطرودة نعم الجزئية
اللازمة لاحدى
الكليتين والسكينة
الاخرى متناقضتان
وكذا أخرج نحو بعض
الانسان حيوان بعض
الانسان ليس بحيوان
لأن صدق احدهما
وكذب الاخرى اتفاقى
لا طراد له بدليل تخلفه
في نحو بعض الحيوان
انسان بعض الحيوان
ليس بانسان فانهما
صادقتان معا وأخرج
أيضا نحوز بى انسان
زيد ليس بناطق لأن
صدق احدهما وكذب
الاخرى لا طراد له
بدليل تخلفه فيما اذا
اختلف المحمولان ولم
يكونا متساويين نحو
زيد قائم زيد ليس
بقاعد وانما صدقت
احدى هاتين القضيتين
وكسبت الاخرى لما
اتفق من مساواة نحول
احدهما لمحمول
الاخرى فقدا كتنى
المصنف بقوله فى
الذى هو عبارة عن
الاطراد عن قولهم لذاته
لأن الاول يخرج ما
يخرج الثانى وتقرير
كلام المصنف على هذا

ما بعد ما قسم غير القسم الذى قبلها كما عرفت (قوله لأن مفهوم المحمول) أى فى السكيتين المذكورتين وهو مفهوم انسان وقوله انما هو ثابت لبعض افراد الموضوع أى لاثبات لجميعهم كما قالت القضية الاولى ولا منتف عن جميعهم كما قالت الثانية (قوله وكقولنا) أقول الذى ينبغى ويحصل به سلامة التركيب ان تجعل الكاف اسمية بمعنى مثل معطوفة على نحو فى قوله سابقا وكذا نحو كل حيوان انسان الخ وكذا قال وكذا نحو قولنا الخ فتكون كذا ملحوظة هنا أيضا لأن هذا أيضا قسم آخر كما عرفت سابقا ومثل ذلك يقال فى قوله الآتى وكقولنا كل انسان الخ تأمل (قوله اذا المراد الخ) أى وانما أخرج قوله وصدق واحد أمر قى قولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان بحيوان لأن المراد الخ وأقول كان يكفيه فى التعليل أن يقول لأن صدق احدى الخ اذ كون المراد بقوله وصدق واحد أمر قى ما ذكرناه عليه فبما مر فلا حاجة الى اعادته فانهم (قوله أمر اتفاقى) أى اتفق من كون المحمول أعم من الموضوع بدليل تخلف ذلك فى السكيتين السابقتين أعنى كل حيوان انسان ولا شئ من الحيوان بانسان اذ لا صدق لشيئ منهما (قوله فلا تناقض بينهما) أى فى اصطلاح المناطقة (قوله نعم الجزئية الخ) استدراك على قوله فلا تناقض بينهما دفع به توهم القاصر انه لا تناقض بينهما بوجه من الوجوه (قوله لاحدى السكيتين) أى الاولى أو الثانية فالجزئية اللازمة للاولى بعض الانسان حيوان والجزئية اللازمة للثانية بعض الانسان ليس بحيوان (قوله والسكينة الاخرى) بالرفع عطفا على الجزئية اللازمة (قوله وكذا أخرج الخ) أى كإخراج السكيتين السابقتين أخرج الجزئيتين المذكورتين أعنى بعض الانسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان وانما شبه إخراجهما بإخراج السكيتين السابقتين لأن الاخرين بجهة واحدة وهى عدم الاطراد وكذا إخراج نحوز بى انسان زيد ليس بناطق الآتى فى كلام الشارح فتعوله الآتى وأخرج أيضا نحوز بى الخ معطوف على آخر ج الذى بعد كذا هذه هكذا ينبغى ان تقرر عبارة الشارح (قوله اتفاقى) أى اتفق من كون المحمول أعم من الموضوع (قوله وأخرج أيضا الخ) قال فى الكبير ما ذكر من خروج هذه الاشياء السابقة لعله اصطلاح والافلاخفائه يقال لمن قال هذا الانسان هذا ليس بناطق ان كلامك متناقض اه (قوله فقدا كتنى المصنف الخ) تفريع على مجموع ما تقدم (قوله عن قولهم لذاته) أى فى قولهم التناقض اختلاف القضيتين فى الكيف اختلافا يمتضى لذاته صدق احدهما وكذب الاخرى وأخرجوا بقولهم لذاته ما اقتضى ذلك للاثبات بل بواسطة أو لخصوص المادة ومثلا للاول بنحوز بى انسان زيد ليس بناطق فان اقتضاء الاختلاف بينهما صدق احدهما وكذب الاخرى بواسطة ان زيد ليس بناطق بمعنى زيد ليس بانسان أو ان زيد انسان بمعنى زيد بناطق ومثلا للثانى بنحوز كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان بحيوان ونحو بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فان اقتضاء اختلافهما ذلك لا للصورة وهى كونهما كليتين أو جزئيتين والالزام لذلك فى كل كليتين أو جزئيتين اختلافهما بالاجاب والسلب والواقع خلافه بل لخصوص المادة أى كون المحمول أعم من الموضوع (قوله لأن الاول) أى قول المصنف فى يخرج ما يخرج الثانى أى قولهم لذاته وقد عرفت الذى أخرجه الثانى (قوله المثل المقدمة) يعنى الثلاثة الاخيرة (قوله عرج عليه) أى على هذا الوجه (قوله وفى تفسير كلام المصنف هذا وجه آخر) يعنى ان كلام المصنف يصح تفسيره بوجه آخر فعليك باستخراجه وليس المراد ان هذا الوجه لا يخرج ذكره فى الشرح الكبير اذ ليس فيه الا الوجه الذى هنا على ما رأيت من نسخة (قوله سمعنا بها) أى بهذه الابحاث قال فيه (تنبيه) قد علمت من تقرير هذا التعريف على هذا الوجه انه يؤخذ منه اشتراط الاتحاد فى الامور الثمانية المعبر عنها بالوحدات لأن قوله وصدق واحد أمر قى عبارة عن كونه مطردا ولا يكون أمرا

الوجه من نفائس التحقيقات وبه يندفع عن

المصنف الاعتراض بان التعريف غير مانع لصدقه على المثل المقدمة ونحوها ولم أر أحدا عرج عليه وفى تفسير كلام المصنف هنا وجه آخر واجبات شريفة سمعنا بها فى الشرح

(فان تكن) القضية (شخصية أو مهمة) أي نقيضها على أن المصدر بمعنى اسم الفاعل أو منقوضها على أنه بمعنى اسم المفعول وهو
 معناه غير مؤول (ب) بحسب (الكيف) حاصل (بأن تبدله) أي الكيف فتبدل الإيجاب
 الأشهر أو المصدر باق على (٩٨)

بالسبب والسلب بالإيجاب
 فنقيض زيد قائم زيد
 ليس بقائم وبالعكس
 ونقيض الانسان حيوان
 عند المصنف الانسان
 ليس بحيوان وبالعكس
 وعند غيره نقيض
 المهمة انما هو كاية
 تخالفها في الكيف
 لانها في قوة الجزئية
 فنقيض الانسان حيوان
 لا شيء من الانسان
 بحسب وان ونقيض
 الانسان ليس بحيوان
 كل انسان حيوان وما
 قررنا به المتن هو الذي
 يدل عليه كلام المصنف
 في شرحه فيكون قوله
 ان تبدله خبرا وحذف
 الجار مع ان مطرد
 واحترز بقوله بحسب
 الكيف عن التناقض
 بحسب الجهة فله
 أحكام منذ كورة في
 المطولات ويصح جعل
 أن تبدله بدلا من
 الكيف بدل اشتغال
 ويكون قوله بالكيف
 خبرا والمقصود هو البدل
 أي فتنقضيها حاصل
 بتبديل الكيف كما تقول
 نفقني زيد علمه أي علم
 ز يدو كما يجوز في قوله
 صدقت الكاس عنا أم
 عرو * وكان الكاس

مطردا الا عند الاتحاد فيها وان أريد بالقضية في التعريف القضية ان المتحدتان في النسبة علم منه اشتراط
 تلك الوحدات أيضا وهي وحدة الموضوع فلا تناقض بين زيد قائم عرو وليس بقائم والمحمول فلا تناقض بين
 زيد قائم زيد ليس بكاتب والزمان فلا تناقض بين زيد يصائم أي اليوم زيد ليس بصائم أي أمس والمكان فلا
 تناقض بين زيد جالس أي في المسجد زيد ليس بجالس أي في السوق والاضافة فلا تناقض بين زيد أب أي لعمره و
 زيد ليس باب أي لغيره والشرط فلا تناقض بين الزكاه واجب في مال الصبي أي اذا بلغ نصاب الزكاة ليست
 بواجبة فيه أي اذا لم يبلغ نصابه والقوة والفعل فلا تناقض بين الخمر في الدن يفتح الدال مسكرا أي بالقوة الخمر
 في الدن ليس بمسكرا أي بالفعل والجزء والسكل فلا تناقض بين الزنجي أسود أي جلده الزنجي ليس بأسود أي كله
 وردها كثير من المحققين الى وحدتين وحدة الموضوع ووحدة المحمول واكتفى بعضهم بوحدة النسبة
 الحكمية ونقل عن الفارابي واعلم انه لا تحصر الوجوه التي تختلف بها القضايا باختلاف خبر جها عن التناقض
 في هذه الوحدة الثمانية اذ تختلف بالحال والمفعول ونحوهما كما أشرنا اليه سابقا اه ملخصا قال بعض من
 حشنى الكتابي فان قيل قد صرحوا بان قولنا زيد انسان مناقض لقولنا زيد ليس بشئ وقولنا الانسان ناطق
 مناقض لقولنا البشر ليس بناطق مع فقدان الشرطين وهما وحدة الموضوع ووحدة المحمول قلنا المراد من
 الاتفاق في الوحدات أعم من أن يكون بحسب اللفظ والمعنى أو بحسب المعنى فقط والاتفاق ههنا وان لم يكن
 بحسب اللفظ فهو بحسب المعنى اه (قوله فان تكن) الفاء ما تقرر بعينه على التعريف لتضمنه جميع
 ما سبقت كره أو فصحة أي اذا أردت تفصيل النقائص فنقول ان كان الخ (قوله أي نقيضها) أي ناقضها بدليل
 قوله على ان الخ ولو عبر به لكان أظهر في افادة كون المصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله وهو الأشهر) أي كون
 المصدر في هذا المقام ألا يتبدل خصوصه في نفسه بمعنى اسم المفعول أشهر من كونه بمعنى اسم الفاعل وأقول مانع
 الأشهرية على كلا الاحتمالين بحال تأمل (قوله بحسب الكيف) ظرف لغو متعلق بنقض (قوله حاصل)
 أقول انما يظهر تقدير حاصل على غير احتمال بقاء المصدر على معناه أما عليه فالتقدير مصور (قوله وعند غيره
 نقيض المهمة الخ) هو الصحيح (قوله لانها في قوة الجزئية) فكأن نقيض الجزئية كلية مخالفة لها في
 الكيف نقيض المهمة كلية مخالفة لها في الكيف (قوله وما قررنا به المتن) يعني قوله بحسب الكيف
 حاصل بان تبدله (قوله هو الذي يدل عليه كلام المصنف في شرحه) حيث قال فتنقضيها بحسب الكيف
 بان تبدله اه (قوله وحذف الجار) أقول انما يحتاج الى حذفه على غير احتمال بقاء المصدر على معناه أما
 عليه فلا (قوله عن التناقض بحسب الجهة) كالتناقض بحسب الضرورة والامكان الخاص (قوله والمقصود هو
 البديل) أي فلا يقال لا معنى لكون النقص حاصلًا بالكيف (قوله كما تقول) تنظير قصد به ابضاح كون
 المقصود هو البديل لان الشيء يتضح بنظيره (قوله صدقت) بكسر التاء أي منعت وقوله أم عرو أي بأم عرو
 وقوله مجراها أي محل جريائها أو محل اجرائها فهو على الاول يفتح اليم وعلى الثاني يضمها (قوله واليمين خبر
 باعتبار البديل) أي كونه خبرا انما هو باعتبار ان مجراها بديل من الاسم والبديل هو المقصود وذلك لان معمولي
 كان أصلهما المبتدأ والخبر ولا يصح أن يكون اليمين خبرا عن الكاس لانها ممتبئتان وانما خبر عن المبتدأ في
 المعنى فصح الخبر باعتبار ابدال مجراها من الكاس المقترضى طرح المبتدأ منه وقصد البديل ولا شك ان البديل
 الذي هو مجراها عن الخبر الذي هو اليمين لان اليمين عين محل جريان الكاس واجرائها (قوله فاذا عرفت هذا
 الخ) أشار الى ان الفاء فصحة في جواب شرط مقدر (وأقول) انما يصح كون قوله فان يكن الخ جوابا بالقوله
 اذا عرفت هذا بقرينة أي اذا عرفت هذا فاقول ان تكن الخ أو فقد عرفت انه ان تكن الخ على انه لا داعي
 الى كون الفاء في كلام المصنف فصحة في جواب شرط مقدر كما أشار اليه لصحة جعلها عاطفة مفضلة

مجرها اليمين أن يكون الكاس اسم كان ومجرها بديل منه واليمين خبر باعتبار البديل (وان تكن) القضية (محمودة على
 بالسور) السكلى أو الجزئى الموجب أو السالب (فانقضض بسورها المذكور) فيها سور الإيجاب الكلى ضده سور السلب الجزئى وبالعكس
 وسور السلب الكلى ضده سور الإيجاب الجزئى وبالعكس فاذا عرفت هذا (فان تكن) القضية (موجبة كلية) نحو كل انسان حيوان

فإن نقيضها سالبة جزئية) وبالعكس وهي في المثال المذكور ليس بعض الانسان بحيوان وبالعكس (٩٩) (وان تكن سالبة كلية)

نحو لا شيء من الانسان
بحجر فـ نقيضها موجبة
جزئية) وبالعكس وهي
في المثال المذكور
بعض الانسان بحجر
وبالعكس اذ لو كانتا
كليتين جاز كذبهما معا
بان يكون موضوعهما
أعم من محمولهما ولو
كانتا جزئيتين جاز
صدقهما معا بان يكون
موضوعهما كذلك
والنقيضان لا يكذبان
معا ولا يصدقان معا في
بعض النسخ بدل البيت
الاخير وان تكن
سالبة جزئية نقيضها
موجبة كلية وأخرى
جميع ما ذكر في الشرطية
مثال التناقض فهما كما
كان هذا انسانا كان
حيوانا ليس كلهما كان
هذا انسانا كان حيوانا
هذا (فصل في) تعريف
أحكام (العكس) وهو
لغة التبدل والقلب
تقول عكست حاشية
الثوب اذا قلبتها
وجعلت أعلاها أسفلها
وفي الاصطلاح يطلق
على القضية التي وقع
التحويل اليها وعلى
المصدر وكل منهما ثلاثة
أقسام عكس نقيض
سوافق وعكس نقيض
مخالف وعكس مستوي

على مجمل وصحة جعلها تفرعية فافهم (قوله فـ نقيضها سالبة جزئية) أو ردها على موضوع السكينة غير
موضوع الجزئية لان موضوع الكلية جميع الافراد وموضوع الجزئية بعضها والبعض غير الكل وشرط
التناقض الاتحاد في الموضوع والجواب انه لما كان البعض الذي ورد عليه السلب في الجزئية واردا عليه الايجاب
في الكلية لدخوله في موضوع الكلية كانتا متحدتين موضوعا وهذا الاعتبار غاية ما في الباب أن موضوع
الكلية قد اشتمل على شيء آخر وهو البعض الآخر (قوله وبالعكس) يعني ان السالبة الجزئية نقيضها
موجبة كلية فالمراد بالعكس هنا عكس القاعدة المذكورة أعني قول المصنف فان تكن موجبة الخ أي في
كلام المصنف اكتفاء وقوله وهي أي السالبة الجزئية وقوله في المثال المذكور أي كل انسان حيوان
وفي الكلام حذف مضافين أي في مقام نقض المثال المذكور أي السالبة الجزئية التي نذكر في مقام نقض
المثال الخ أي في معنى الى متعلقة بحال محذوفة أي وهي منسوبة الى المثال الخ وقوله نانيا وبالعكس يعني ان ليس
بعض الانسان بحيوان نقيضه كل انسان حيوان فالمراد بالعكس هنا عكس ما دل عليه كلامه من ان كل
انسان حيوان نقيضه ليس بعض الانسان بحيوان كما يدل على ذلك عبارة في الكبير حيث قال عقب قول
المصنف نقيضها سالبة جزئية وبالعكس فنقيض المثال المذكور ليس بعض الانسان بحيوان وبالعكس اه
ولو عبر بها في هذا الشرح الصغير لكان أحسن ومثله جميع ما ذكر يقال فيما يأتي هذا ما ظهر لي في تقرير
هذه العبارة فاحفظه (قوله اذ لو كانتا كليتين) أي وانما وجب الاختلاف في المسورتين المتناقضتين في
القضايا الأربع المحصورات لانهم مالوا كانتا كليتين الخ فهو وعد له المحذوف ثم رأيت في الكبير قال واشترط
الاختلاف في السك لا في الخ وهو بمعنى ما قلنا (قوله بان يكون موضوعهما أعم من محمولهما) نحو كل
حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان (قوله بان يكون موضوعهما كذلك) أي أعم من محمولهما
نحو بعض الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بانسان (قوله والنقيضان لا يكذبان الخ) من تمام التعليل
(قوله وفي بعض النسخ الخ) على هذا البعض لا يكون في هذا البيت كبير فائدة لعلمه بما قبله ويكون
ساكتا عن نقيض السالبة الكلية (قوله وأخرى جميع ما ذكر) أي من كيفية التناقض وشرطه في
الشرطية لـ كن يقال بدل وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة المقدم ووحدة التالي قال في الكبير فنقيض
الشرطية شرطية توافقها في الجنس أي الاتصال والانفصال وفي النوع أي الزعم والاتفاق وتوافقها في
كيفية او كمها وان كانت مخصوصة كان نقيضها مخصوصة توافقها في كيفية اه ملخصا (قوله كلما
كان هذا انسانا الخ) هذا من أمثلة التناقض بين المتصلتين اللزوميتين فالاولى موجبة كلية والثانية
سالبة جزئية ومثال التناقض بين المتصلتين الانفاقيتين كلما كان الانسان ناطقا كان الجارنا هقا ليس كلما
كان الانسان ناطقا كان الجارنا هقا ومثال المنفصلتين دائما ما أن يكون العدد زوجا أو فردا ليس دائما ما
أن يكون العدد زوجا أو فردا

(فصل في تعريف وأحكام العكس)

(قوله والقلب) عطف تفسير والقلب جعل السابق لاحقا واللاحق سابقا قال في الكبير فهو في اللغة حقيقة
في المصدر فان أطلق على المعكوس اليه فمجاز مرسل (قوله وجعلت أعلاها أسفلها) أي وأسفلها أعلاها
(قوله على القضية الخ) ظاهر كلام الشارح ان اطلاقه على كل من المعنيين حقيقة اصطلاحية وهو ما في
مختصر السنوسي وشرحه فانه جعله في المتن والشرح مشتركا عرفيا بينهما قال الشيخ يس وفي المطالع خصاله
اه ولعل ما في المطالع ما صرح به بعضهم من أنه في المعنى المصدرى حقيقة وفي القضية مجاز (قوله موافق)
بالرفع صفة عكس وكذا مخالف وسيد كرا الشارح آخر الفصل وجه التسمية بالموافق والمخالف (قوله
وعكس مستوي) ويقال له عكس مستقيم لاستواء طرفيه واستقامتهما السلامة كل منهما من التبدل بالنقيض
(قوله وهو) أي العكس المستوي (قوله على أنه مصدر) اما على أنه بمعنى القضية فيعرف المستوى بأنه

وهو الذي اقتصر عليه المصنف لانه أكثر استعمالا ولا يقيده بقوله

(المستوي) وعرفه على أنه مصدر بقوله (العكس) المستوي

(قلب) أي تبديل (جزأى القضية) أي الموضوع والمحمول في الجملة والمقدم والتالي في الشرطية تخرج قلب جزأى غير القضية كالركب الاضافي فلا يسمى عكسا في الاصطلاح وتخرج عكس النقيض الموافق فانه قاب نقيضهما وعكس النقيض المخالف فانه قاب أحدهما ونقيض الآخر وسنذكرهما ولم يقيد (١٠٠) القضية بكونها ذات ترتيب طبيعي وهو في ذلك موافق لكثير من العلماء من عرف العكس وقد

اعترض عليهم بدخول المنفصلة مع انهما لا عكس لهما اصطلاحاً لأنها لا ترتب طبيعياً بين جزأيهما ويجب أن لا يحتاج الى هذه الزيادة لأن قوله قاب جزأى القضية يقتضي أن كل واحد له موضع طبيعي واللام يكن عكسا وعبارة المصنف أحسن من قول بعضهم أن يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا لتناولها الشرطيات المتصلة (مع بقاء الصدق) بمعنى انه اذا كان الاصل صادقا كان العكس كذلك لان العكس لازم للقضية وصدق الملزوم يستلزم صدق اللازم وليس المراد صدقهما في الواقع بل بان يكون الاصل بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس ولذا عبر بعضهم بالتصديق لأن التصديق لا يقتضي وقوع الصدق فخرج بهذا القيد قابهما لا مع بقاء الصدق كقولنا في عكس كل انسان حيوان كل حيوان

قضية تركبت بتبديل طرفي قضية أخرى (قوله قاب جزأى القضية) وذلك في الشرطية بأن تجعل المقدم تاليا والتالي مقسما وفي الجملة بان يراد من الموضوع المفهوم ويجعل محمولا ومن المحمول الذات ويجعل موضوعا فالمراد الجزأين بحسب الظاهر أي ما في العنوان والذي كثر لا مأر يد منه ما لان المراد بال موضوع الذات والمحمول المفهوم ولا يمكن جعل الذات محمولا والمفهوم موضوعا فلا يصح التبديل قاله الصفوي في شرح الغرّة كذا في يس (قوله أي الموضوع والمحمول) ان قيل لا يأتى تصيير المحمول موضوعا في نحو يزدهم فانه اذا بدّل لم يكن الفعل موضوعا والجواب انه يجعل في محل الفعل ما يصح أن يكون موضوعا كبعض القائم أو بعض من قام زيد فيكون المحكوم عليه ذلك البعض والمحكوم به مفهومه زيد بعد ان كان الامر بالعكس ويرتكب هذا الجعل في عكس نحو قام زيد فيقال بعض القائم أو بعض من قام زيد فزيد كان موضوعا ونحو في اللفظ ثم جعل محمولا وان لم يحصل تقديم ولا تأخير في هذا العكس فان المدار في مثل ذلك على نية المتكلم بان ينوي ان ما كان موضوعا يجعله محمولا والعكس والمفهوم من قوله قاب جزأى القضية أن يجعل الثاني بكامله أولا تخرج تبديل قولك الوند في الحائط الى قولك الحائط في الوند فليس عكسا اذا الحائط ليس هو في الاصل كل المحمول بل المحمول الاستقرار في الحائط فعكسه بعض المستقر في الحائط وتند (قوله في الجملة) مثاله فيها قولنا في عكس كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان (قوله في الشرطية) مثاله فيها قولنا في عكس كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا (قوله تخرج قاب جزأى غير القضية) هذا خارج باضافة الجزأين الى القضية وعكس النقيض الموافق وعكس النقيض المخالف تخرج باضافة القلب الى جزأيهما (قوله كالركب الاضافي) نحو ضارب غلام فعكسه الى غلام ضارب لا يسمى عكسا (قوله عكس النقيض الموافق) كقولنا في عكس كل انسان حيوان كل مائيس بحيوان هو ليس بانسان (قوله وعكس النقيض المخالف) كقولنا في عكس ما ذكر لاشئ مما ليس بحيوان بانسان (قوله لان لا ترتب طبيعيا بين جزأيهما) لان قولك العدد امار زوج أو فرد معناه الحكم بالعناد بين الزوج والفرد وهذا المعنى حاصل قدم الزوج أو الفرد دخلا فالأفاده القطب من أن المفهوم عند تقديم الزوج الحكم عليه بمعانده للفرد وعند تقديم الفرد الحكم عليه بمعانده للزوج والمفهومان متغايران فيكون للمنفصلة أيضا عكس مغاير لها في المفهوم الا أنه لما لم يكن فيه فائدة لم يعتبره (قوله ويجاب الخ) ولأن تقول أيضا استغنى المصنف عن التقييد هنا بقوله الا تقي والعكس في مرتب بالطبع الخ (قوله لان قوله قاب الخ) وذلك لان التعبير بالقلب يقتضي ان كلا من الجزأين نقل عن مكانه الاصل ورتبته العقلية (قوله والا) أي والا يمكن له موضع طبيعي لم يكن عكسا كان الاولى أن يقول لم يكن قلبا لانه المعبر به في التعريف ولان في قوله والا لم يكن عكسا شائبة مصادرة (قوله أن يصير) بتشديد اليماء مبنيًا للمفعول ان بدئ بياء تامة وللفاعل ان بدئ بقاء فوقية لا بتخفيفها لان العكس الاصطلاحي بالمعنى المصدري انما هو التبديل لا الحاصل به وهو التبديل كما يقتضيه التحقيق (قوله وليس المراد الخ) جواب اراد على المصنف هو ان تعريفه لا يشمل عكس القضايا الكاذبة مع انها تنعكس (قوله بحيث لو فرض الخ) أي فالمراد بالصدق ما يعم الصدق الفرضي (قوله ولذا عبر بعضهم بالتصديق) فيه ان التصديق نسبة المخاطب الى الصدق وهو ليس بشرط في تحقق العكس الا أن يقال مراده بالتصديق تسليم الصدق (قوله كقولنا في عكس كل انسان حيوان) أقول أراد العكس اللغوي فلا ينافي قوله بعد ذلك فلا يسمى هذا عكسا (قوله اذا يلزم من كذب الملزوم) أي الاخص كذب اللازم أي الاعم من الملزوم أي والعكس لازم أعم من المعكوس

الانسان فلا يسمى هذا عكسا وترك المصنف الكذب لانه لا يلزم من كذب الاصل كذب العكس اذا لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو بعض الانسان حيوان ولم يقل مع بقاء الصدق على وجه الملزوم

لا يخرج نحو كل ناطق انسان اذا جعلته عكس كل انسان ناطق فانه صادق لكن الصدق فيه اتفاقا لما اتفق من مساواة المحمول للموضوع بدليل تخلفه في عكس كل انسان حيوان لو عكسها كلمة وكذا بعض الانسان ليس بحجر اذا عكسها الى بعض الجربليس بانسان فانه صادق لكن صدقه اتفاقا لما اتفق من مباينة الموضوع للمحمول تباينا كما اذ يتخلف في نحو بعض الحيوان ليس بانسان والجواب عن المصنف انه لا حاجة الى هذه الزيادة لان قوله مع بقاء الصدق يعني عنها لان المراد ببقاء الصدق لزومه وعكس (١٠١) الكلية الموجبة كنفسها لا يلزم معه الصدق وكذا

عكس الجزئية السالبة
مع ان عكس نحو كل
انسان ناطق الى كل
ناطق انسان خارج
أيضا بقوله الا الموجب
الكلية فعوضها الموجبة
الجزئية (و) مع بقاء
(الكيفية) أي
الاجاب والسلب يعني
أن الاصل ان كان
موجباً يكون العكس
موجباً أو سالباً سالباً
وهذا يخرج قلبها لا مع
بقاء الكيفية كقولك
في عكس بعض الانسان
حيوان ليس بعض
الحيوان بانسان فلا
يسمى هذا عكساً في
الاصطلاح (و) مع بقاء
(الكلمة) أي الكلية
والجزئية (الا) كم
(الموجب) يحذف
التاء ترخيماً للضرورة
أي الموجبة (الكلمة)
نحو كل انسان حيوان
فلا يبقى في عكسها بل
تبدل كليتها بالجزئية
واليسه أشار بقوله
(فعوضوها) أي
المناطقة (الموجب)

فلا يلزم من كذب المعكوس كذب العكس (قوله لا يخرج) علة للمنفى وهو يقل (قوله اذا جعلته عكساً) أي اغوي أو كذا ما يأتي (قوله لو عكسها كلمة) بان قلت كل حيوان انسان (قوله وكذا) أي مثل كل انسان ناطق في اخراج عكسها بقيد على وجه اللزوم (قوله تبايناً كلياً) أما التباين الجزئي كالعموم والخصوص المطلق بين الانسان والحيوان فلا يتفق الصدق معه (قوله في نحو بعض الحيوان ليس بانسان) فانك لو عكسها الى بعض الانسان ليس بحيوان كان كاذباً (قوله والجواب عن المصنف) أي في تركه القيد على وجه اللزوم ولو قال تعليلاً لاني المتقدم لان قوله مع بقاء الصدق يعني عنه وأسقط قوله والجواب الخ لكان أخصر (قوله وعكس الكلية) مبتدأ خبره لا يلزم معه الصدق أي تخلفه في عكس كل انسان حيوان الى كل حيوان انسان (قوله وكذا عكس الجزئية السالبة) أي لا يلزم معه الصدق تخلفه في عكس بعض الحيوان ليس بانسان الى بعض الانسان ليس بحيوان (قوله مع أن الخ) ترق في الجواب بالنسبة الى بعض ما أخرج بالقيد الذي تركه المصنف (قوله الا كم الموجب) أقول لئلا زاد الشارح لفظاً كم ليكون الاستثناء استثناء من القريب اليه الذي هو الحكم وان كان يصح على بعد وتكلف كونه استثناء من القضية وكأنه قال الا الموجبة الكلية فان عكسها قلب جزأهم مع بقاء الصدق والكيفية فقط لا يقال يلزم على زيادة لفظ كم تغيير اعراب المتن لا نأقول التغيير هنا غير ظاهر فلا يضر لان الباء على كل حال مفتوحة فتحة بنية نحو يا على لغة من ينتظر فانهم قال في الكبير لا يقال التعريف للماهية لا لافراد فلا يدخل فيه استثناء لا نأقول ذلك من تدقيقات الحكماء والمناطقة والمصنف لم يعن بذلك قصد التقريب والتسهيل على المبتدئ أو نقول ليس هذا تعريف يقابل مضابط كلياته كلام المصنف في شرحه اهـ وينافي الجواب الاخير تصريح الشارح هنا في غير موضع بانه تعريف (قوله فلا يبقى) أي الحكم (قوله بل تبدل كليتها) أي الموجبة (قوله فعوضوها الموجب) في بعض نسخ المتن فعوضها الموجبة بفتح العين وسكون الواو واثبات التاء في الموجبة (قوله وكذا ما في قوتها) أي ما في حكمها من حيث وقوعها في كبرى الشكل الاول والثاني كالكلية على ما هي بمانه وسبأني أيضاً ولو عبر الشارح بالحكم بدل القوة لكان أظهر لان المتبادر من كبريها في قوتها انها تؤول بها وترجع اليها وليس كذلك ثم وجه شبهها بالكلية انها تنعكس جزئية ان كان محمولها كلياً فعكس زيد حيوان بعض الحيوان زيد وليس المراد التشبيه في الاستثناء لان الشخصية لا كم لها حتى تستثنى (قوله والا فكيف نفسها) أي شخصية فعكس هذا زيد بهذا (قوله وهذا القيد) يعني الاستثناء لا قوله والحكم لانه ذكره غيره (قوله بالمستوى) الباء للتصوير (قوله جزئية موجبة) محله في الشخصية ان كان محمولها كلياً ولا فعكسها شخصية كلياً فان قلت لو كانت الموجبة الجزئية تنعكس الى مثلهما الصبح عكس بعض الانسان زيد الى بعض زيد انسان مع أنه لا ينعكس اليه لكذبه وصدق الاصل قلت ليس المراد بزيد في هذا كرمعناه الجزئي لان الجزئي لا يقع محمولاً على ما فيه من الخلاف المتقدم بل المراد معنى كلي وهو المسمى بزيد فعني العكس بعض المسمى بزيد انسان وهو صادق أيضاً (قوله عكسه بعض الحيوان انسان) افراد الضمير مع رجوعه الى القضايا الثلاث قبله لتأويلها بالذكور أو المراد عكس كل منها (قوله ويصح عكس المهملة) في قوة الاستدراك على قوله

يحذف التاء لئلا يفسر (الجزئية) وهي في المثال المذكور بعض الحيوان انسان وكذا ما في قوتها وهي الشخصية ان كان محمولها كلياً والا فكيف نفسها وهذا القيد الاخير لم نجد له تفسير المصنف في تعريف العكس وهو حسن وقد تقدم أن القضايا ثمانية أقسام أربع موجبات وهي الشخصية والكلية والجزئية والمهملة وأربع مثلهما سوالب فالاربعة الموجبات عكس كل واحدة منها بالمستوى جزئية موجبة فتقولك زيد حيوان عكسه بعض الحيوان زيد وكل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان والعكس بعض الانسان ويصح عكس المهمة الموجبة الى مهمة

وكل ذلك داخل في تعريف المصنف وأما الأربع السوابق فلا يمتنع كس منها إلا السلبية والشخصية فيمنع كسان كأنفسهما انعكاس لشي من
الإنسان بحجر لشي من الحجر بانسان وعكس ليس زيد بعمر وعمر وليس زيد بعكس ليس زيد بحجر لشي من الحجر بز يدلان الشخصية في
حكم السلبية وأما الجزئية السالبة (١٠٢) والمهمة السالبة فلا عكس لهما وإليه أشار بقوله (والعكس) المستوي (لازم لغير ما وجد به)

ي فيه (اجتماع الخسيتين) وهما الجزئية والسلب والذى وجد فيه هو الجزئية السالبة (فاقتصد) أى توسط في الأمور وهو تقيم للبيت فالجزئية السالبة لا عكس لها لزومًا بدليل الانتقاض بمادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول فيصدق سلب الانص عن بعض أفراد الأعم ولا يصدق سلب الأعم عن بعض أفراد الأخص فيصدق نحو بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان وقيدنا بقولنا لا لأنه قد يصدق عكسها في بعض المواد اذ يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسها أيضا وهو بعض الحجر ليس بانسان (ومثلها) أى التي اجتمع فيها الخسيتان في عدم لزوم العكس (المهمة السلبية) نحو الحيوان ليس بانسان (لاخرا) أى المهمة

عكس كل واحدة منها بالمستوى خزيمة موجبة (قوله وكل ذلك داخل في تعريف المصنف) أقول اسم الإشارة يرجع الى ما ذكر من عكوس الموجبات الأربع في الجملة وانما قلنا في الجملة لان المفهوم من المتن في الشخصية والمهمة انهما يمتنع كسان كأنفسهما وأما كون الشخصية تنعكس خزيمة اذا كان محمولها كليًا وكون المهمة تنعكس خزيمة فلم ينهها منه وبهذا يندفع ما عترض به هنا (قوله فيمنع كسان كأنفسهما) محله في الشخصية اذا كان محمولها جزئيًا كفي المثال الاول الا أن الشخصية والا انعكست كية كفي المثال الثاني الا أن لها (قوله المستوي) أخذه من آل التي للعهد الذكري (قوله لغير ما وجد به) ذكر الضمير مرعاة للفظ ما وأنه بعد ذلك في قوله ومثلها مرعاة لمعناها اذ هي واقعة على القضية (قوله لا عكس لها لزومًا) أقول يتبادر من العبارة أن النفي منصب على القيد فيوهم أنه قد يكون لها عكس اصطلاحى وعما يوجب الإيهام قوله بعد وقد بانقوا لان الزوم لا أنه قد يصدق عكسها في بعض المواد وهو خلاف ما قدمه من أنه لا بد في العكس اصطلاحا من الاطراد في جميع المواد يمكن أن يقال تسمية ما لم يطرد عكسا باعتبار الصورة فتأمل (قوله يكون الموضوع فيها) كحيوان وقوا من المحمول كإنسان وقوله سلب الأخص هو انسان في المثال وقوله عن بعض افراد الأعم هو فيه حيوان (قوله لصدق نقيضه) أى ويلزم من صدق النقيض كذب الاصل (قوله في بعض المواد) أى الامثلة وهو ما اذا كان بين الموضوع والمحمول تبين كلي أو عموم وخصوص من وجه وقد مثل الشارح للاول ومثال الثاني بعض الحيوان ليس بانسان فانه صادق مع صدق عكسه وهو بعض الابيض ليس بحيوان (قوله أى التي اجتمع الخ) أشار الى أن الضمير عائد الى ما باعتبار المعنى (قوله في عدم لزوم العكس) فيه إشارة الى أنه قد يتفق صدق عكس السالبة المهمة كعكس الانسان ليس بحجر الى الحجر ليس بانسان (قوله وخرج بالمستوى عكس النقيض) أى بضميه فانه يلزم ما وجد فيه اجتماع الخسيتين وهى السالبة الجزئية مثال الموافق من عكس نقيضها عكس بعض الحيوان ليس بانسان الى بعض غير الانسان ليس غير حيوان ومثال المخالف منه عكسها الى بعض غير الانسان حيوان ومثل ما وجد فيه اجتماع الخسيتين المهمة (قوله والعكس الاصطلاحى مطلقا) أى باقسامه الثلاثة وان كان المصنف يصدق المستوي كذا في الكبير (قوله والعكس في مرتب الخ) تصرح بما علم من التعبير بالقلب فيما صرح كما أسلفه الشارح (قوله بحيث لو أزيل) أى اقتضاء ملتصقا بحيث لو أزيل تغير المعنى وهذا القدر من جود في الخلية والشرطية المتصلة اذ بتأخير الموضوع أو المقدم وجعله محمولاً أو تابيا بتغير المعنى الاول (قوله يكون الثاني يتوقف على الاول) ولا يتوقف الاول على الثاني هذا القدر أيضا وجود في الخلية والشرطية المتصلة لتوقف المحمول على الموضوع والتالى على المقدم وعدم توقف الموضوع أو المقدم على المحمول أو التالى (أقول) هذا انما يظهر في المتصلة اذا كان المقدم سببا والتالى مسببا لا فيما اذا كان المقدم مسببا عن التالى مسببا عن التالى نحو كلما كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة لان الامر فيه بالعكس أى ان الاول متوقف على الثاني والثاني ليس متوقفا على الاول ولا فيما اذا كانا مسببين عن سبب آخر نحو كلما كان النهار موجودا فالعالم مضى ولتوقف كل منهما على شئ آخر وهو طلوع الشمس وعدم توقف الثاني على الاول فالمتفسير الاول هو الذى ينبغي فتأمل (قوله وجميع ما تقدم الخ) في قوة التعليل لادخال الشرطية المتصلة في المرتب بالطبع (قوله كلما كانت الشمس الخ) مثال لعكس المتصلة الموجبة السلبية ومثال عكس المتصلة السالبة السلبية أن انعكس ليس البتة اذا كان النهار موجودا كان الليل موجودا الى ليس البتة اذا كان الليل موجودا كان النهار موجودا أو أما المهمة والسالبة الجزئية

السلبية (في قوة الجزئية) السالبة كما تقدم فامثال المذكور في قوة بعض الحيوان ليس بانسان وخرج بالمستوى عكس من النقيض فانه يلزم ما وجد فيه اجتماع الخسيتين (والعكس) الاصطلاحى مطلقا (في مرتب بالطبع) والمراد به ما يقتضى المعنى ترتيبه بحيث لو أزيل تغير المعنى ويفسر الترتيب بالطبع أيضا يكون الثاني يتوقف على الاول ولا يتوقف الاول على الثاني والمرتب بالطبع من القضايا هو الخلية والشرطية المتصلة وجميع ما تقدم من الاحكام شامل للشرطية المتصلة مثلا كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا تنعكس

الى جزئية موجبة وهي قد يكون اذا كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة (وليس) (١٠٣) العكس (في مرتب بالوضع) أي

الذ كردون الطبع وهو المنفصل نحو ما أن يكون العدد زوجا وما أن يكون فردا فإذا بدلتا طرفيها قلنا ما أن يكون العدد فردا وما أن يكون زوجا لم يسم هذا التبديل عكسا لأن الترتيب بين طرفيها ليس طبيعيا أي يقتضيه المعنى بحيث لو أزيل تغير المعنى بل الترتيب الذي كرى في ذلك موكول الى اختيار المتكلم اذ المعنى فيه متحد بدل أول يبدل * وأما عكس النقيض الموافق فهو تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيف على وجه الزوم نحو كل انسان حيوان كل ما ليس بحيوان هو ليس بانسان * وأما عكس النقيض المخالف فهو تبديل الطرف الاول من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني والثاني بعين الاول مع بقاء الصدق دون الكيف على وجه الزوم نحو كل انسان حيوان لاشئ ما ليس بحيوان بانسان وبمعنى هذا مخالف

من المتصلات فلا عكس لهما (قوله وليس العكس في مرتب بالوضع) تقدم الخلاف في ذلك (قوله بل الترتيب الذي كرى الخ) أقول الاحسن والاحضرن يقول بل هو ذكرى موكول الخ (قوله اذ المعنى) وهو المناقاة بين الزوجية والفردية (قوله بدل أول لم يبدل) بينا ما القاعل والضمير للمتكلم أو للمفعول والضمير للترتيب (قوله وأما عكس النقيض الخ) مقابل التقييد بالمستوى في أول الفصل (قوله مع بقاء الصدق) خرج به ما لا يبق مع الصدق كقولنا في عكس لاشئ من الانسان بحجر لاشئ من غير الحجر بغير انسان فان الاصل صادق والعكس كاذب وقوله على وجه الزوم يخرج به ما يبق مع الصدق لاهل وجه الزوم بل اتفاقا كقولنا في عكس لاشئ من الفرد زوج لاشئ من غير الزوج بغير فرد لا اتفاق الصدق من جهة ان الفرد والزوج كالنقيضين بدليل تخلفه في المثال الاول فان العكس فيه كاذب وبهذا يعلم ان السالبة الكلية في عكس النقيض الموافق وكذا المخالف انما تنعكس جزئية قاله في الكبير ويؤخذ منه ان قوله على وجه الزوم يرجع الى بقاء الصدق فقط (قوله نحو كل انسان حيوان الخ) تمثيل للاصل والعكس يحذف العاطف لجواز اختيار اهل ما صرح به غير واحد وكذا يقال في نظيره الا اني وهذا في الجليات ومثاله في الشرطيات قولنا في عكس كاسما كان الشئ حيوانا كان جسمها كاسما لم يكن الشئ جسمها لم يكن حيوانا (قوله مع بقاء الصدق) خرج به ما لا يبق مع الصدق كقولنا في عكس لاشئ من الانسان بحجر كل ما ليس بحجر انسان فان الاصل صادق والعكس كاذب وقوله على وجه الزوم يخرج به ما يبق مع الصدق لاهل وجه الزوم بل اتفاقا كقولنا في عكس لاشئ من الفرد زوج كل ما ليس بزوج فرد لا اتفاق صدقه من جهة كون الفرد وزوج كالنقيضين بدليل تخلفه في المثال الاول (قوله نحو كل انسان حيوان الخ) وهذا في الجليات ومثاله في الشرطيات قولنا في عكس كاسما كان الشئ فرسا كان جسمها ليس بالبتة اذا كان الشئ غير جسم كان فرسا (قوله تخالف طرفيه) أي موضوعه ومحموله أو مقدمه وتاليه ايجابا وسلبا وهي التي قبله موافقا لتوافقهما لا يقال لا يلزم اتفاقهما في الموافق كما في عكس كل انسان هو لا جاد الى كل جاد هو لا انسان ولا اختلافا في المخالف كما في عكس ما ذكر الى لاشئ من الجاد بانسان لا نناقول المذكور ان ليس من العكس الاصطلاحي لان صدقهما ليس باطراد بل هو اتفاق اتفاق من مباينة الجاد للانسان مباينة كلية فلا يقدح عدم الزوم في التعليل لان التعليل للاصطلاح هذا ما ظهر لي ثم رأيت في الكبير ما نصه سمى الموافق موافقا موافقة لاصله في الكيفية والمخالف مخالفا لخالفه أصله فيها هو وتعليل آخر ويمكن على بعدر ما هنا اليه بان يراد بطرفي العكس القضية المبدلة والمبدل بها لا الموضوع والمحمول أو المقدم والتالي ويراد بالعكس العكس بالمعنى المصدري (قوله وتفصيل أحكام هذين العكسين مذكور في المطولات) حاصله كما أفاده في الكبير ان السالبة الكلية تنعكس بالموافق الى السالبة جزئية فعكس لاشئ من الانسان بحجر بالموافق بعض غير الحجر ليس بغير انسان وبالمخالف الى موجبة جزئية فعكس القضية المذكورة بالمخالف بعض غير الحجر انسان والموجبة الكلية تنعكس بالموافق الى موجبة كلية فعكس كل انسان حيوان بالموافق كل لاجيوان هو لا انسان وبالمخالف الى سالبة كلية فعكس القضية المذكورة بالمخالف لاشئ من لاجيوان بانسان والسالبة الجزئية تنعكس بالموافق الى سالبة جزئية فعكس بعض الحيوان ليس بانسان بالموافق بعض غير الانسان ليس بغير حيوان وبالمخالف الى موجبة جزئية فعكس القضية المذكورة بالمخالف بعض غير الانسان حيوان والموجبة الجزئية لا تنعكس عكس نقيض بقسميه اذ يصدق بعض الحيوان هو غير انسان ولا يصدق عكسها بالموافق الى بعض الانسان هو غير حيوان ولا عكسها بالمخالف الى بعض الانسان ليس هو بحيوان وبالجمله تخفكم عكس النقيض عكس حكم المستوى في اعطى للموجبات في المستوى يعطى للسوالب الموافقة لها في الحكم في عكس النقيض بقسميه وما يعطى للسوالب في المستوى يعطى للموجبات الموافقة لها في الحكم في عكس النقيض بقسميه (قوله أسنى المطالب وأعلى المقاصد) أي مطالب الفن ومقاصده وهي التعريفات والاقيسة فالجميع

لخالف طرفيه ايجابا وسلبا والذي قبله موافقا لتوافقهما وتفصيل أحكام هذين العكسين مذكور في المطولات * ولما فرغ رحمه الله تعالى من مبادئ التصورات ومقاصدها ومن مبادئ التبعيد يفتت شرع في أسنى المطالب وأعلى المقاصد وهو مقاصد التعريفات

وهي الخرج ويقال لها القياس (١٠٤) فقال (باب في القياس) ووجه كونه أسنى المطالب ان المستفاد منه تصديق ومن

لما فوق الواحد أو باعتبار الافراد وعطف أعلى المقاصد على أسنى المطالب عطف تفسير (قوله وهي الخرج) الضمير المقاصد التصديقات (قوله ويقال لها القياس) الاولى الاقيسة كما عبر به في الكبير (باب في القياس)

(قوله ومن غيره) يعني التعريف قال في الكبير وبالجملة فهذا الباب يبحث فيه عن كيفية استنتاج الاحكام العقلية والشرعية وأما التصورات التي هي معرفة المساهيات بالسكنة كما في الحدود أو بالوجه كما في الرسوم فانما جئ بها لاجل هذا المقصد لان كل تصديق لا بد فيه من تصور فتقديم التصورات عليه من تقديم الوسائل على المقاصد اه بتصرف (قوله لاشتماله على النسبة) أي تعلقها به او وقوعه عليها لانها المصدق بها وليس المراد باشتماله عليها انها داخله فيه وجزء منه لانها ليست جزءا منه لعل القول الصحيح ببساطته ولا على القول بتركيبه من تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة وادراك وقوعها أولا ووقوعها اللهم الا أن يقدر مضاف أي لاشتماله على تصور النسبة (قوله تقدير شيء) كالتعاش على مثال آخر بالاضافة أي مثال شيء آخر كالذراع أي معرفة تقدير شيء بمثل شيء آخر فعلى معنى بقاء الآلة ويدل عليه قول الشارح في كبيره كتقدير الثوب بالآلة الحسية التي هي مثال لما في الذهن الذي هو الذراع الكلي مثلا اذا لم لا وجوده الا في الذهن على التحقيق اه وهو يدل أيضا على ان المراد بالشئ الاخر المقدر الكمي الموجود في الذهن فتسميته شئ باعتبار اللغة الاصطلاح المتكاملين (قوله ان القياس) قال في الكبير سيرا لما كان المعنى الاتي للقياس مخالفا للمعنى اللغوي والمعنى الاصولي كان الخطاب اما مسترددا أو منزلا منزلة المتردد لان المقام مقام أن يتردد في ان القياس هنا هل هو بالمعنى اللغوي أو الاصولي أو غيرهما فحسن التأكيديان فان قلت ان لتقوية الحكم وما هنا تصور رقنا التصور وهو التعريف المحمول على القياس وأما اسناد التعريف الى القياس فحكم اه (قوله قول ملفوظ) أي من حيث دلالاته على المعنى لان حيث انه ملفوظ اذ هو من هذه الحيشية لا يستلزم شيئا وهذا التعميم لا يجري في القول الاخر الا لزم الاتي في قوله مستلزم بالذات قول آخر اذا مر ادبه المعقول قطعا اذا المقدمات لا تستلزم شيئا من اللفاظ وانما تستلزم شيئا يتعقل سواء عبر عنه بعبارة أم لا الا أن يقال اللازم اللفاظ من حيث دلالاتها على المعاني أفاده في الكبير (قوله أي ركب بصورة) الباء للملابسة وقوله مخصوصة بان تكون مشتملة على الحد الوسط ومستوفية لساير الشروط الاتية في الاشكال (قوله المركب الذي ليس بقضية) كعلام زيد (قوله كعكسها المستوي) كاستلزام كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان وقوله أو عكس نقيضها أي الموافق كاستلزام ما ذكر كل مال ليس بحيوان هو ليس بانسان أو المخالف كاستلزام ما ذكر لا شيء مما ليس بحيوان بانسان وأوفي كلام الشارح مانعة خلوف تجوز الجمع وأدخالت الكاف استلزام نحو كل انسان حيوان بعض الانسان حيوان (قوله والمركبة) أي القضية المركبة في المعنى من قضيتين كمثل الشارح فانه مركب في المعنى من مطلقتين عامتين أولاها موجبة هي زيد قائم بالفعل ثانیتهما سالبة هي مفهوم اللادوام تقديرها ليس زيد قائما بالفعل فلثالث المذكور من الوجودية الالزامية غاية الامر انه اكتفى عن التصريح بجهة الموجبة لفهمهم من اللادوام فتأمل قال في الكبير وأورد دخول الشرطية لترتيبهم من قضيتين وأوجب بانها حال التركيب ليست قضيتين (قوله والمراد ان القياس مؤلف من قضيتين فاكثر) دفع لما يتوهم من التعبير بالجمع أي فالجمع هنا مراد به اثنتان فاكثر (قوله النبش) أي للقبور لا خذا كفان الموتى أو ما هو أعم من ذلك (قوله والاوّل) يعني المؤلف من قضيتين فقط يسمى بسيطا أي لانه قياس واحد غير مركب في المعنى من أقيصة متعددة بخلاف الثاني (قوله وليس ذكر الخ) هذا دفع لاعتراض سيدي سعيد قدورة على المصنف بتكرار ما هنا مع ما يأتي واعتراض بانه كان الاولى تأخير دفع هذا الاعتراض الى ما سيأتي لانه الذي يتوهم عنده التكرار (وأقول) الذي دعاه الى ذكره هنا أراد سيدي سعيد هذا الاعتراض هنا (قوله فيمسياتي)

غيره تصور والتصديق أشرف من التصور لاشتماله على النسبة التي هي أشرف أجزاء القضية وهو لغة تقدير شيء على مثال آخر واصطلاحا ما أشار اليه بقوله (ان القياس) قول ملفوظ أو معقول (من قضايا صور) أي ركب بصورة مخصوصة فقول جنس خرج عنه المفرد لان القول عند المناطقة خاص بالمركب وقوله من قضايا صوراً خرج المركب الذي ليس بقضية والقضية الواحدة وان لمزها لذاتها قول آخر كعكسها المستوي أو عكس نقيضها والمركبة نحو زيد قائم لادائما لا يطلق عليها انها قضيتان وان كانت في قوة القضيتين والمراد ان القياس مؤلف من قضيتين فاكثر على القول بان القياس يتألف من أكثر من قضيتين كما سيأتي بيانه فالمؤلف من قضيتين كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث يلزم عنه ما قول آخر وهو العالم حادث والمؤلف من أكثر كقولنا النبش أخذ للامال خفية سارق وكل سارق تقطع يده فهذا مؤلف من ثلاث قضايا يلزم عنها قول آخر وهو النبش تقطع يده والاوّل يسمى بسيطا

أي الثاني من كبريائين ذكر المثلين كيفية تركيب القياس المركب فيمسياتي تكرار المساهيات لتعريف القياس الشامل للبسيط والمركب

أى فى قول المصنف * فركبته ان تردان تعلمه * الخ (قوله والحق الخ) اعترض بان هذا التعبير يقتضى ان بعضهم يخالف فى رجوعه فى المعنى الى أقيسة بسيطة والظاهر انه ليس كذلك (وأقول) عبارته فى الكبير ومن رأى أن القياس المركب ليس قياسا واحدا بل هو فى التحقيق قياسان أو أكثر اقترع على ذكر القضييتين أو التصديقيتين وعلى هذا فيجاب عن ذكر الجمع كالمصنف بانه أطلق الجمع وأراد المثنى وكثيرا ما يستعمل ذلك أو أنه نظر الى صورة القياس المركب ولا شك ان فيه قضايا اه وهى أيضا تقتضى ذلك وعبارة سيدى سعيد قدورة والصحيح عند المحققين ان القياس المركب يرجع للبسيط اه وهى أيضا تقتضى ذلك وتسليم مقتضى هذه العبارات أولى من رده بمجرد الظن (قوله راجع الى أقيسة بسيطة فى الحقيقة) فالقياس المركب المتقدم مركب من قياسين فى الحقيقة الاول النبش أخذ المال خفية وكل أخذ المال خفية سارق والثانى النبش سارق وكل سارق تقطع يده فنتيجة القياس الاول هى صغرى القياس الثانى (قوله حال من ضمير صورا) لا يقال استلزامه بالذات قولا آخر عقب التصور لا مقارنة له لانه لا يقول على تسليم ذلك مقارنة كل شئ بحسبه (قوله أخرج الاستقراء) أى الناقص المفيد للظن وانما لم يقيد به لانه المعارف المفهوم عند إطلاق لفظ الاستقراء كفى شرح السعد الشمسى وهو يتبع أكثر الجزئيات توصلا الى الحكم على كليها بحكمها كتبع أكثر جزئيات الحيوان توصلا الى الحكم على الحيوان بانه يحرك فكه الاسفل عند المضغ لاجتماعها لان النسيج انما يحرك فكه الاعلى أما الاستقراء التام وهو يتبع جميع الجزئيات لكونها مضبوطة توصلا الى الحكم على كليها بحكمها كتبع جزئيات العنصر من النار والهواء والماء والتراب توصلا الى الحكم على العنصر بانه متخير فهو يفيد اليقين واعلم أن مقتضى ما ذكرنا خروج تتبع نصف الجزئيات فأقل عن الاستقراء وعليه يشكك استناد الفقهاء فى مسائل الى الاستقراء مع أنه لم يقع فيها تتبع لجميع الجزئيات ولا أكثرها كفى كون أقل سن الحيض تسع سنين وكون أقله يوما وليلة وأكثره خمسة عشر يوما وغالبه ستمائة أو سبعمائة فافهم صرحوا بان مستند الشافعى فى جميع ذلك هو الاستقراء ومعلوم أن الشافعى لم يستقر جميع نساء العالم فى زمانه ولا أكثرهن بل ولا نصفهن ولا ما يقرب منه فضلا عن نساء العالم فى جميع الأزمنة فالوجه ترك التقييد بالاكثر فى الناقص وان قيده كثير من المناطق بل يقيد البعض كفى بمحصول الامام وتبعه الاسنوى وينبغي ضبط البعض بما يحصل معه ظن الحكم قال العلامة ابن قاسم فى آياته (قوله والتمثيل) هو تشبيه جزئى بأخرى جامع بينهما توصلا الى الحكم على المشبه بحكم المشبهة كقولنا النبذ مسكر كالخمر فيكون حراما قال من لا أجد محل خروج الاستقراء والتمثيل بقيد الاستلزام اذا أريد بالاستلزام القول الاستلزام العلم اليقيني به أما اذا أريد ما يعم الظن فلا يخرج عن التعريف فبهم هذا القيد (قوله والضروب العقيمة) هى الفاسدة من جهة الصورة لانها لا تستلزم القول الاخر كقولنا لا شئ من الانسان بفرس وكل فرس جسم وسميت بالعقيمة لعدم انتاجها تشبيها لها بالمرأة التى لا تلد أما القياس الفاسد من جهة المادة فقط فسيأتى أنه داخل لانه بحيث لو سلم زعمته النتيجة (قوله التى لا يقطع بصدق لازمها) أقول هذا صريح فى أنها تستلزم قولا آخر الا انه غير مقطوع بصدقه بل نارة يكذب ونارة يصرف لخصوص المادة نحو لا شئ من الانسان بفرس وكل فرس صهل وهذا ينافى اخراجه الضروب العقيمة بقيد مستلزما والذي يظهر لى أنها لا تستلزم قولا آخر أصلا حتى يصدق أو يكذب وانما يتصيد منها الذى قد يصدق وقد يكذب ليس بنتيجة لازمة لها بل على صورة النتيجة اللازمة فتكون الضروب العقيمة كلها خارجة بهم هذا القيد فاحفظه (قوله لا مكان تخلف مدلولها عنها) على ما لا يخرج والضمير ان يرجعان الى الامور الثلاثة المذكورة هذا هو الاحسن (قوله بحث ذكرته فى الشرح الخ) حاصله انه أريد بالاستقراء القضية الاستقرائية نحو الانسان والفرس والبغل والحصار ونحوها تحرك فكه الاسفل عند المضغ والتمثيل القضية التمثيلية نحو النبذ مسكر كالخمر فى الاسكار فهما خارجان بقوله صورا وان أريد بالاستقراء المركب من مقدمتين فاكتر ناشئة عن تصفح الجزئيات نحو الانسان يحرك فكه الاسفل عند المضغ والفرس كذلك والبغل كذلك وهكذا وأريد بالتمثيل قضيتان دالتان على تشبيه

لا يقتضى معرفة كيفية
تركيب القياس المركب
بخصوصه من غير ان
البسيط والحق ان
القياس المركب راجع
الى أقيسة بسيطة فى
الحقيقة (مستلزما)
حال من ضمير صورا
أخرج الاستقراء
والتمثيل والضروب
العقيمة التى لا يقطع
بصدق لازمها لا مكان
تخلف مدلولها عنها
وفى اخراج الاستقراء
والتمثيل بما ذكر بحث
ذكرته فى الشرح وفى
حاشيتى على شرح
ايساغوجى اشبه
الاسلام (بالذات) أى
بذاته فالعوض من
الضمير

بخزني بجزئي بان يكون قولنا في الاسكار خبر مبتدأ محذوف والاصل النيذ كالخبر وذلك في الاسكار فلا نسلم
 خروجهما بسبب كونهما ظنيين واللازم خروج الخطابة والشعر والجدل والسفسطة لكونها ظنيات
 والجواب باختيار الشئ الثاني ومنع لزوم ما ذكره ببدء الفرق بين الاستقراء والتشثيل وبين ما ذكر وهو ان
 الظني في الاستقراء والتشثيل انما هو ارتباط الحكم بهما واما مقدمات الاستقراء فيقينية مشاهدة اذ تحريك
 الانسان فكما الاسفل عند المضغ مشاهد وكذلك الفرس والبغل ونحوهما والظني انما هو ارتباط الحكم على
 السكلى بهذا التحريك بما ذكره والتشثيل ايضا مقدماته يقينيتان اذ كون النيذ يشبه الخبر في وجهه مقطوع
 به وكون وجه الشبه الاسكار مقطوع به والظني انما هو ارتباط حكمه بحرمة النيذ بما ذكر بخلاف الخطابة والشعر
 والجدل والسفسطة فانها بالعكس أي ان الظني مقدمتها واما ارتباط الحكم بها ان سلمت فيقيني فالخلل
 انما هو في مادتها لا في صورتها والخلل في الاستقراء والتشثيل في صورتها لا في مادتها واما اعتبارها في
 مقدمات القياس أن تكون بحيث لو سلمت أي سلم صدقها لزم عنها قول آخر أي صحة صورتها فقولها مستلزما
 أي لو سلمت قضايها فيدخل في القياس القياس الكاذب المقدمات الصحيحة الصورة دون القياس الفاسد
 الصورة الصحيحة المقدمات وتسميته قياسا على سبيل التجوز ولبعض في الخراج الاستقراء والتشثيل بقيد مستلزما
 بحيث آخر شيأت دفعه (قوله أخرج الضروب العقيمة الخ) أقول كلامه هنا وفيما صرح في أن الضروب
 العقيمة قسمان غير مقطوع بصدق لازمها ومقطوع بصدق لازمهما مع أن الضروب العقيمة التي هي أنواع
 تحت كل نوع منها أفراد أو أمثلة دائمة غير مقطوع بصدق لازمها وان كانت أفرادها أو أمثلتها منها كاذب
 اللازم ومنها صادقة ويمكن أنه أراد بالضروب العقيمة أفرادها أو أمثلتها من الخلاق السكلى وإرادة الجزئي ثم
 هذا أيضا صريح في أن الضروب العقيمة تستلزم قولاً آخر وقد علمنا ذلك بما فيه (قوله في المادة اتفاقاً)
 أي بدليل كذب النتيجة أن أبدلت الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان (قوله وأخرج نحو قياس المساواة)
 لبعض في أخرجه بقيد بالذات بحث شيأت دفعه (قوله وهو) أي قياس المساواة ما يتركب من قضيتين
 الخ هذا التعريف يشتمل ما عدا تعريفه بالمساواة كالمثال الاول أو غيرها كالباينة كالمثال الثاني والنصفية
 كالمثال الثالث والملازمة كالشمس ملازمة للنهار والنهار ملازم فتكون اضافته الى المساواة
 باعتبار بعض الأمثلة وقوة كلام الشيخ في شرح مختصره تعطى أن قياس المساواة ما عدا تعريفه بمادة
 المساواة وكذلك قوة عبارة الشارح في كبريه والمراد بنحو قياس المساواة على الاول ما يتوقف على
 مقدمة أجنبية وليس فيه ضابط قياس المساواة كقولنا جزء الجوهر يوجب ارتفاع الجوهر ارتفاع الجوهر
 وكل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاع الجوهر فان هذا يستلزم أن جزء الجوهر جوهر لكن بواسطة
 مقدمة هي عكس نقض المقدمة الثانية وهي كل ما يوجب ارتفاع الجوهر فهو جوهر بناء على
 طريقة غير السنوسى وبيان ذلك كما أفاده في الكبير أن السنوسى قال المراد بالمقدمة الأجنبية التي يتوقف
 القول عليها ويخرج عن كونه قياساً غير اللازمة لاحدى المقدمتين لزوم ضروري أنه يدخل في تعريف
 القياس المثال المذكور أعني قولنا جزء الجوهر كانه يدخل الاشكال الثلاثة غير الاول الصحيحة الصورة
 لان المقدمة الأخرى التي تفقر اليها ليست بأجنبية عنها لزمومها لاحدى المقدمتين واما غيره فخرج عن
 القياس ما يتوقف على مقدمة غريبة وفسرها بما تكون حدودها مغايرة لحدود القياس وقسمها الى
 أجنبية وهي غير اللازمة لاحدى المقدمتين وغير أجنبية وهي اللازمة لاحدهما مع مغايرة حدودها لحدود
 القياس كعكس النقيض في المثال السابق فخرج ذلك المثال ونحوه عن تعريف القياس فعلم بذلك سقوط
 ما قبل الاولى على ما صنفه هنا من اعميم قياس المساواة اسقاط لفظه نحو قائل وتسمية قياس المساواة قياساً
 على سبيل التجوز لانه يشبه القياس من حيث اشتماله على مطلق تكرر وان لم يكن المتكرر رتبة الحد الاوسط
 (قوله متعلق) بكسر اللام ان قلت ان متعلق بحول الاولى هو الجار والمجرور وموضوع الاخرى هو المجرور
 فقط فلا يكون هذا ذات المتعلق في الحقيقة هو المجرور فقط والجار له لانه متعلق كباين في موضعه (قوله

أخرج الضروب
 العقيمة التي يقطع
 بصدق لازمها لخصوص
 المادة نحو لاشئ من
 الانسان بفرس وكل
 فرس صوال فإنه يستلزم
 لاشئ من الانسان
 بصوال لكن لا بالذات
 بل لصحة ذلك في المادة
 اتفاقاً وأخرج نحو
 قياس المساواة وهو
 ما يتركب من قضيتين
 متعلق بحول أو لاهما
 موضوع الاخرى نحو
 زيد مساو لعمرو وعمرو
 مساو لبكر فان هاتين
 القضيتين مستلزمتان
 زيد مساو لبكر لانه متعلق

بل بواسطة صدق مقدمة أجنبية وهي أن مساوي المساوي الشيء مساو لذلك الشيء ولذلك صدق هذا الالزام فالولم تصدق لم يستلزم القياس شيئا
كما إذا قلنا الإنسان مبين للفرس والفرس مبين للناطق لا يلزم منه أن الإنسان مبين للناطق لأن مبين المبين لشيء لا يلزم أن يكون مبينا
لذلك الشيء وكذا إذا قلنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الأربعة لا يلزم منه أن يكون الواحد نصف الأربعة لأن نصف النصف شيء
لا يكون نصفه (قولا آخر) أي لا يكون عين إحدى المقدمتين فإذا قلت كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم أنتج كل إنسان جسم
وهو ليس عين إحدى المقدمتين فأخرج بقوله قولا آخر القضيتين المستلزمين لاحداهما (١٠٧) لأن الالزام ليسن قولا آخر

فان قلت التعريف
شامل للقضيتين
المستلزمين لعكسهما
فلا يكون مانعا
لأن سلم ذلك اذ هذا خارج
بقوله قولا لأنه أفردة
فدل على أن مراده به
القول الواحد
والقضيتان المذكورتان
يستلزمان قولين لا قولا
واحدا والمراد بالزوم
ما يعين البين وغسيرة
فيتمسك القياس
الكامل وهو الشكل
الاول وغير الكامل
وهو باقي الاشكال
والمراد أنه يستلزم متى
سلم ولا بشرط أن يكون
مسما بالفعول ليدخل
في التعريف القياس
الذي مقدماته صادقة
كالمز والذى مقدماته
كاذبة كقولنا كل
إنسان جاد وكل جاد
جار فهذا وان كان
مؤلفا من قضيتين
كاذبتين إلا أنه بحيث
لو سلم استلزم أن كل
إنسان جار لأن القياس

بل بواسطة صدق مقدمة أجنبية) المراد بها ليست مفهومة من المقدمتين ولا لازمة لاحداهما موافقة
حدودها حدود القياس ولا تستلزم هذه الموافقة على ما مر من الخلاف فاندفع بقولنا ما ليست الخ ورود
الشكل الاول لأن المقدمة الخارجية التي هو مبني عليها وهي أن لازم الالزام لازم مفهومة من مقدمتيه ضرورة
وبقولنا ولا لازمة الخ ورود الاشكال الثلاثة لأن المقدمة الخارجية التي تتوقف هي عليها لازمة لاحدى
المقدمتين (قوله ولذلك) أي لاجل صدق المقدمة الأجنبية (قوله فالولم تصدق) أي المقدمة الأجنبية
(قوله لا يلزم أن يكون مبينا لذلك الشيء) بل يكون تارة مبينا كقوله قلنا الإنسان مبين للفرس
والفرس مبين للناطق وتارة لا يكون مبينا كقوله الشارح (قوله لا يكون نصفه) بل هو دأخر أربع
ذلك الشيء (قوله أي لا يكون عين إحدى المقدمتين) هذا بيان للمراد بمغايرة النتيجة للمقدمتين أي وليس
المراد به أن تكون أجزاء النتيجة غير أجزاء المقدمتين إذ لا بد من تركب النتيجة من بعض أجزاء المقدمة الاولى
وبعض أجزاء المقدمة الثانية (قوله القضيتين) أي مجموع القضيتين المستلزم مجموعهما لاحداهما أي لكل
منهما على حدته استلزام الشكل الجزئي كعجموع كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم فشكل من القضيتين دخل في
الاستلزام فسطع ما أورد هنا واعتراض على إخراج ما ذكر بقيد قولا آخر بأنه خارج بقوله صور لما قدمه من
أن المراد تركب بصورة مخصوصة وهي ليست موجودة هنا (وأقول) اعتبار ذلك يؤدي إلى عدم خروج شيء
بقوله مستلزما بالذات قولا آخر لخروج جميع ما خرج به بقولنا بصورة مخصوصة فالأقرب أن الشارح إنما
قصد تفسير صور تركب بصورة وأن قوله مخصوصة بيان من عنده للواقع زائد على المتن فلهذا لم ينظر إليه في
الإخراج وبهذا اندفع أيضا بحث بعض في إخراج الاستقراء والمثيل بقيد مستلزم وإخراج نحو قياس المساواة
بقيد بالذات بأنهما خرجت بقيد صور لأن المراد صور بصورة مخصوصة فافهم وأوردنا إذا قلنا كل إنسان إنسان
وكل إنسان حيوان أنتج عين الكبرى وإذا قلنا كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم أنتج عين الصغرى
وأوجب بوجوه النتيجة منها أن هذين ليسا من الأقيسة اذ مقدماتهما ليست كلها قضايا لان ما ادعى أنه الصغرى في
الاول والكبرى في الثاني ليسا قضيتين إذ لا بد من تغاير العارفين في القضية ذهنا واتحادها خارجا وحيث كانا
متحدتين ذهنا وخارجا لم يكن المركب منهما قضية (قوله ما يعين البين وغيره) المراد بالبين ما لم يفترق إلى واسطة
كافي الشكل الاول وبغير البين ما يفترق إلى واسطة كتغيير كل من المقدمتين واحداهما البر جرح القياس
إلى الشكل الاول (قوله لان القياس الخ) علة لدخول القياس الكاذب أيضا في التعريف (قوله ولزوم
الشيء الخ) من جملة التعليل فهو منصوب عطف على القياس (قوله وان لم يوجد) أي الشيء الملزوم (قوله
أي معناه) أقول تفسير القوة بالمعنى لا يلائم مقابلاتها بالفعل في الاستثنائي ولا العناية بعده (قوله يعني أن
النتيجة الخ) بيان للمراد بالدلالة على النتيجة بالقوة فدلالته عليها كدلالة أجزاء السري بر قبل تركبها سريرا
على السري (قوله كل جسم مؤلف) أي من الهول والصور على مذهب الحكماء ومن الجواهر الفردة
على مذهب المتكلمين (قوله وان شئت قلت الخ) على هذا يكون مفهومة عدم مباخلافه على الاول فوجود

يجب أن يعرف بتعريف شامل للخطابة والسنسطة والحدل والشعر والبرهان لأن هذه كلها أقيسة ولزوم الشيء كون الشيء بحيث
لو وجد وجد لازمه وان لم يوجد في الواقع وانما قال من قضايا لم يقل من مقدمات لئلا يلزم الدور لأنهم عرفوا المقدمة بأنما جعلت جزء قياس
فأخذوا القياس في تعريفها فلو أخذت هي أيضا في تعريفه لزوم الدور (ثم القياس عندهم) أي المناطقة قسمان * فلهذا أي القياس
(ما يدعى) أي يسمى (بالاقتراني وهو الذي دل على النتيجة بقوة) أي بقوة أي معناه يعني أن النتيجة تكون أجزاؤها متفرقة فيه ولا
تكون مذكورة فيه جميعها الاجتماعية مثلا كل جسم مؤلف وكل مؤلف جاد ينتج كل جسم جاد فلهذا النتيجة لم تذكر جميعها
الاجتماعية في القياس بل ذكر فيه متفرقة وان شئت قلت هو الذي لم تذكر فيه النتيجة

ولا نقيضها بالفعل
وهذا بخلاف الاستثنائي
كقياي وسمى اقترانيا
لاقتران الحدود فيه بلا
استثناء (واختص)
القياس الاقتراني
(بالجملة) هذا ما ذهب
اليه المصنف كابن
الحاجب ومع كون
ابن سينا هو الذي
استخرج الاقيسة
المركبة من الشرطية
أورد تشكيكاً في
انتاج المتصلتين منه
والتصلة والجملة
وكذا قدح في المتصلتين
أثير الدين وغيره بما هو
مذكور في مختصر
العلامة ابن عرفة وغيره
وقد أجيب عن ذلك
باجوبة مذكورة في
المختصر المذكور وغيره
وبحتم أن المصنف
والامام ابن الحاجب
أراد ما يتكلم فيه هنا
لفظة جدوى غيره

(قوله ولا نقيضها) أتى به تبعاً للمصنف في شرحه وإن أوهم أن النقيض مذكور في الاقتراني بالقوة مع أنه
ليس كذلك لانخراج الشرطي المستثنى فيه نقيض التالي لينتج نقيض المقدم (قوله وهذا) أي الاقتراني ملتبس
بخلاف الاستثنائي أو اسم الإشارة راجع الى ما ذكر من تعريف الاقتراني فيكون قوله بخلاف الاستثنائي على
حذف مضاف أي بخلاف تعريف الاستثنائي فإنه ما دل على النتيجة بالفعل وإن شئت قلت هو الذي ذكر فيه
النتيجة أو نقيضها بالفعل (قوله لاقتران الحدود فيه بلا استثناء) أي لاتصالها فيه من غير فصل بينها بإدانة
الاستثناء التي هي لكن والمراد بالحدود حدوده الثلاثة الأصغر والوسط والأكبر وسميت حدوداً لأنها
أطراف والحد في اللغة الطرف (قوله بالجملة) الباء داخل على المقصور عليه (قوله ومع كون ابن سينا)
هذا الظرف متعلق بقوله أو رد والقصد بذلك الاعتذار عن المصنف وابن الحاجب بأن تخصيصهما الاقتراني
بالجملة لقدح الشيخ ابن سينا المستخرج الاقتراني الشرطي في انتاجه وإن أجيب عنه ولا يخفى أنه اعتذار غير
قوي لاندفاع ذلك القدح بالجواب عنه (قوله استخرج الاقيسة) أي الاقترانية (قوله تشكيكاً) أي
اعتراضات تورث الشك بعضها في نتائج المتصلتين منه إذا كان من الشكل الاول وبعضها في نتائج المتصلتين منه
إذا كان من الثالث وبعضها في نتائج المتصلة مع الجملة فالاول أنه يصدق قولنا كلما كان الاثنان فرداً كان
الاثنان عدداً وكلما كان الاثنان عدداً فهما زوج ينتج كلما كان الاثنان فرداً فهما زوج وهو باطل وقد
أجاب هو عن ذلك لكن الذي ارتضاه اليومى في الجواب ما أجاب به الخوارج وهو منع كلية الشرطية الكبرى
لان معنى كليتها أن يكون التالي لازماً للقدم في جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وإن كانت محالاً في
نفسها ولا شك أن من جملة الاوضاع التي لا تنافي في المقدم هنا كون الاثنان فرداً لانه يجمع كونه عدداً وإن كان
كونه فرداً محالاً في نفسه ولا يستلزم كون الاثنان عدداً على هذا الوضع الزوجية فليس كلما كان الاثنان
عدداً فهما زوج والثاني أنه يلزم من انتاج المتصلتين من الشكل الثالث أن تثبت الملازمة بين كل أمرين
لا ملازمة بينهما مما بل وبين المتناقضين وبين المتضادين اذ يصدق مثلاً كلما تحقق انسان ولا انسان تحقق انسان
وكما تحقق انسان ولا انسان تحقق لا انسان ينتج قد يكون اذا تحقق انسان تحقق لا انسان وهو باطل
ويصدق أيضاً كلما تحقق السواد والبياض تحقق السواد وكلما تحقق السواد والبياض تحقق البياض
ينتج قد يكون اذا تحقق السواد تحقق البياض وهو باطل وقد أجاب هو عن ذلك لكن الذي ارتضاه
اليومى في الجواب منع صدق هذه المقدمات ولذلك كذبت النتيجة وسند المنع ان الشرطية لا تصدق
الامع الاوضاع التي لا تناقض التالي ولا تضاده ولو سلمنا صدق المقدمات لم نسلم كذب النتيجة الا لو كانت
كلية أما وهي جزئية فلا والثالث ان الجملة صادقة في نفس الامر والشرطية انما هي بالفرض
ولهذا لو قلنا كلما كان كل ثلاثة زواجا كان كل خمسة زواجا كانت متصلة صادقة لان الباقي من
الخمس بعد الثلاثة زوج فلو كانت الثلاثة زواجا كانت الخمسة زواجا لان المركب من الزوجين زوج
ولو فهمت اليها جملة صادقة وهي لاشئ من الزوج خمسة أنتج كلما كانت الثلاثة زواجا فلا شئ من الخمسة خمسة
وهو باطل وأجاب ابن سينا باعتبار المسادة بان الكلام يخص بحماية لا تنافي طرفاً للمتصلة وباعتبار الصورة
يمنع كذب النتيجة بناء على أن المقدم المحال جائز أن يلزمه محال ونظريه اليومى بان استلزام المحال للمحال انما
هو فيما اذا صدق الزوم فتصدق القضية وإن كان المقدم والتالي كاذبين نحو كلما كان الانسان فرساً كان
صاهلاً فلا خفاء في صدق هذه القضية بخلاف النتيجة السابقة فإنه لا لزوم بين زوجية الثلاثة وكون الخمسة
غير خمسة فهي كاذبة أفاده في الكبير (قوله وكذا قدح) أي كقدح ابن سينا قدح في المتصلتين أي في انتاجهما
أثير الدين بما هو مذكور في مختصر العلامة ابن عرفة وغيره وهو أن مقدم الصغرى يجوز أن يكون محالاً فيجوز
أن لا تصدق النتيجة مع فرض وقوع الكبرى الصادقة وهذا بعينه هو تشكيك الشيخ ابن سينا غاية الامر
أن الشيخ فرض الكلام في مثال معين قاله في الكبير (قوله وقد أجيب عن ذلك) أي عن تشكيك ابن سينا
وقدح أثير الدين (قوله أراد ما يتكلم فيه هنا) أي في تأييدهما معنى قول المصنف واختص بالجملة اختص

الاقترااني الذي يتكلم فيه في هذا المتن بالحجية ومثاله يقال في كلام ابن الحاجب وقوله لفة جدوى غير محلة لا اراد
(قوله أوأما) أي ابن الحاجب والمصنف نزل أم أي الغير منزلة العدم لذلك أي لما ذكر من قلة جدوى الغير
وقوله أشار لأول أي ارادة ما يتكلم فيه هنا وقوله وللثاني أي تنزيل الغير منزلة العدم (قوله ومثاله من
الشرطيات) هذا مثال للاقترااني الشرطي المركب من متصلتين وهو أحد أقسام الاقترااني الشرطي الخمسة
ثانيها المركب من منفصلتين ثالثها المركب من متصل ومنفصلة رابعها المركب من حلية ومنفصلة خامسها المركب
من حلية ومنفصلة وينبغي في كل قسم من الأقسام الخمسة الأشكال الأربعة لأن الحد الوسط ان كان تاليا
في الصغرى مقدما في الكبرى فهو الشكل الأول كفي مثال الشارح الذي عرفت أنه من القسم الأول وان كان
تاليا فيهما فهو الشكل الثاني كقولنا من القسم الأول كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس
الليلة إذا كان الليل حاصل فالنهار موجود ينتج ليس ليلة إذا كانت الشمس طالعة كان الليل حاصل وان كان
مقدما فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا من القسم الأول كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما
كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة ينتج قد يكون اذا كان النهار موجود فالارض مضيئة وان كان مقدما
في الصغرى تاليا في الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا من القسم الأول كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وكلما كانت الارض مضيئة فالشمس طالعة ينتج قد يكون اذا كان النهار موجود فالارض مضيئة
وبيان أمثلة الأشكال الأربعة من بقية الأقسام تطلب من المطولات واعلم أنه ان كان الوسط في الاقترااني
الشرطي هو أحد طرفي الشرطية برمتها سمي بالجزء التام وهو المتداول في العلوم والحجج الى معرفته وان كان
الوسط جزء ذلك الطرف سمي بالجزء غير التام والكلام عليه وعلى شروط انتاجه يطلب من المطولات (قوله أي
القياس) أي مطا القابل بقيد كونه اقتراانيا لان ماسد كره المصنف غير مختص بالاقترااني وان كان لكل شروط
غير شروط الآخر (قوله أي أجمع) دفع هذا التفسير ما يقال ان في كلام المصنف طلب تفصيل الحاصل
لان المقدمة هي القضية المجعولة جزء قياس (قوله على ما وجبنا) أي تركيبا كائن على الوجه الذي وجب
أو حال كون المقدمات مشتملة على الشرط الذي وجب (قوله جامع بين طرفي المطلوب) أي مناسب لطرفي
النتيجة بحيث لو حل على أحدهما ووضع ليحمل الآخر عليه لمع ذلك وكان هناك نسبتان متغايرتان وواسطة
في نسبة أحدهما الى الآخر وارتباط به (قوله وهو) أي الوصف الجامع (قوله وبه حصلت المقدمات)
أي على وجه منتج (قوله ومن اندراج الاصغر) عطف على قوله من الاتيان (وأقول) كان على الشارح
أن يوقع ما في كلام المصنف على الاتيان فقط لذكره الاندراج بعد أو على جميع ما يجب فلا يقصرها على الاتيان
والاندراج بل يجعلها شاملة لترتيب المقدمات والنظر الى صححها ويكون قوله ورتب الخ من ذكر الخاص بعد
العام (قوله في الاقترااني) أقول ينبغي حذفه كفي الكبير لان الاندراج المذكور لا يخص الاقترااني على
ماسد كره الشارح وان فو قش كليا أي وكذا الاتيان المتقدم لا يخصه كعلم من كلامه (قوله بان تقدم
الصغرى على الكبرى في الاقترااني) أي وبان تقدم الكبرى على الصغرى في الاستثنائي على الوجه الخاص
لماسيأتي من أن الكبرى في الاستثنائي هي الشرطية والصغرى هي الاستثنائية (قوله مثلا) راجع الى
قوله كون الصغرى موجبة والكبرى كلية في الشكل الأول أي واختلاف المقدمتين كيفاً وكلية الكبرى
في الشكل الثاني الى آخره ماسيأتي (قوله حتى يستلزم) أي الاقترااني النتيجة تعليل لقوله تقدم الخ أو تفريع
عليه (قوله على الوجه الخاص) متعلق بترتيب (قوله لاندرج العالم في موضوع الكبرى) أو رد عليه
أنه لاندرج مساواة العالم للمتغير وجوابه ما ذكره الشارح عند قول المصنف وما من المقدمات صغرى الخ
(قوله وانظرا) أي اعتبر (قوله متبنا) أشار الى أن من فاسد متعلق بحال محدودة (قوله من جهة النظام)
أي الصورة وقوله بان كانت الخ تصور للفاسد من جهة النظام وكان الأولى التعبير بالكاف بدل الباء لان
فساد الصورة لا يخصر فيما ذكره (قوله ومن جهة المادة) في شرح ابن يعقوب أن التنبية هنا على أنه يجب

ناطقا كان حيوانا
وكما كان حيوانا كان
جسمه ينتج كلما كان
الانسان ناطقا كان
جسمه (فان تردد تركيبه)
أي القياس (فركا) أي
اجمع (مقدماته) المراد
بها هنا وفيما يأتي ما فوق
الواحدة (على ما وجبنا)
من الاتيان بوصف
جامع بين طرفي المطلوب
وهو الحد المتكرو به
حصلت المقدمات
التيان أحدهما مشتملة
على موضوع المطلوب
أو مقدمه والآخرى على
شجوه أو تاليه ومن
اندراج الاصغر تحت
الاولى في الاقترااني كما
سيأتي (ورب المقدمات)
بان تقدم الصغرى على
الكبرى في الاقترااني
على الوجه الخاص
وهو كون الصغرى
موجبة والكبرى كلية
في الشكل الأول مثلا
حتى يستلزم النتيجة
والاما يستلزم شيئا مثلا
إذا قلت في بيان حدوث
العالم وهو ما سوى الله
بحل وعلا العالم متغير
وكل متغير حادث فان
ترتيب هاتين القضيتين
المعلومتين على الوجه
الخاص من كون الاولى
موجبة والثانية كلية
يوصل من أنضحه

بالبرهان صدقهما الى العلم بان العالم ساد لاندرج العالم في موضوع الكبرى (وانظرا) أي المقدمات متبنا (من فاسد) من
جهة النظام بأن كانتا سلبيتين أو جزئيتين اذ لا تتساج من سلبيتين ولا جزئيتين ومن جهة المادة بأن كانتا كاذبتين أو احداهما (مختبرا) لها

بالاستدلال عليهم ان كانت نظرية هل هي يقينية أم لا وهل هي على تأليف متج أم لا وهذا بيان للوجه الخاص الذي يكون عليه الترتيب الذي ذكره سابقا (١١٠) فلا يقال هذا تكرار لما تقدم (فان لازم المقدمات) وهو النتيجة من حيث يمتنع صدقه وعدم

وعناية مادة القضايا ليصح الدائسل والالزم تبرع من الناظم لان الغرض هنا تصحيح صورة القياس وسينبه في آخر
النظم على لزوم رعاية المادة (قوله بالاستدلال علمها الخ) اشار به الى المغايرة بين قوله تختبر او قوله وانظر
صحيحهما من فاسد والباء الالة وقوله هل هي يقينية أم لا مرتبها بقوله تختبر الها في العبارة حذف أى طالب العلم
جواب هذا الاستفهام والمناسب أولا كافي نسخ لان أم المتصلة لا تعادل هل ويمكن جعلها منقطعة لا لضراب عن
الاستفهام عن كونها يقينية الى الاستفهام عن كونها غير يقينية كما أوضحناه في حاشيتنا على عصام الاستعارات
(قوله وهل هي على تأليف منتج أم لا) ينبغي اسقاطه لانه لا يناسب قوله بالاستدلال علمها لان ادخاله في
الاختبار يؤدي الى التكرار مع قوله وانظر صحيحهما من فاسد لانه أدخل فيه الفساد من جهة الصورة (قوله
وهذا) أى قوله وانظر الخ بيان للوجه الخاص أى المذكور في بيان قوله ورتب المقدمات حيث قال هناك
على الوجه الخاص واعترض بأنه بينه ثم بقوله وهو كون الصغرى الخ فيكون ذلك قاصرا (وأقول) هذا
الاعتراض مدفوع بقول الشارح هناك مثلا (قوله الذى ذكره سابقا) نعم للترتيب (قوله فلا يقال هذا
تكرارا سابقا) يعنى قوله ورتب المقدمات (وأقول) الاظهر ان توهم التكرار بالنسبة الى غير اختبار
المقدمات هل هي يقينية أولا بالاستدلال علمها ان كانت نظرية فلا يفهم ذلك من الترتيب على الوجه الخاص
لان المراد به توفر شروط الانتاج وليس ذلك منها ولو تعرض أيضا لدفع ما يتوهم من التكرار بين قوله على
ما وجبنا وقوله ورتب الخ لوفى بحق المقام وقد علمته مما مر (قوله فان لازم الخ) علة للمضمون البيتين قبله (قوله
تيقن صدقه) أى بسبب اطراء صدقه وقوله وعدم تيقنه أى عدم تيقن صدقه بسبب عدم اطراء صدقه (قوله
محسب المقدمات) متعلق باقى (قوله صدق المقدمات) بان طابقت مادتها الواقع (قوله وان لم يتيقن ذلك)
أى المذكور من صدق المقدمات واستيفاء شرطها من حيث الصورة بان اتفق صدق المقدمات فقط وقدم له
أو انتفى استيفاء شرطها من حيث الصورة فقط أو انتقياما عما لم يمثل لهما التكال على القياسة وهما
كانت صدق المقدمات فى صدق النتيجة نارة وكذبها أخرى فصدقها فى انتفاء الاستيفاء كفى لاشئ من
الانسان بفرس وبعض الفرس صاهل وكذبها كفى لاشئ من الانسان بفرس وبعض الفرس حيوان
وصدقها فى انتفاء صاهل كفى لاشئ من الانسان بناطق وبعض الناطق حجر وكذبها كفى لاشئ من الانسان
بناطق ولاشئ من الناطق بحيوان (قوله ما يصح به المعنى) وهو قوله من حيث تيقن صدقه وعدم تيقنه ولم
يقبل من حيث صدقه وكذبه (قوله واعلم الخ) تهديد لكلام المصنف (قوله فى الغالب) فى الغنىبى نقسلا
عن العصام أن المراد فى غالب المواجهات الكلمة التى هى أشرف النتائج فلا مردان هذا انما يتم لو كانت النتيجة
موجبة كلية اذ موضوع السالبة لا يجوز أن يكون أخص وموضوع الموجبة الجزئية ليس فى الغالب أخص
اه وغير الغالب أن يكون مساويا لهما نحو كل انسان ناطق وكل ناطق صادق وينبغي أن لا يقال وقد يكون
أعم نحو بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق وان قيل لما عرفت أن الكلام فى النتيجة الموجبة الكلية
(قوله لتوسطه وجمعه بين الطرفين) الظرف تنازعه كل من توسط وجمع وأراد بجمعه بينهما مناسبتها لهما
وكونه وسيلة الى نسبة أحدهما الى الآخر فالعطف للتفسير يدفع به أن المراد التوسط لفظا لانه انما يظهر فى
الشكل الاول قال فى الكبير وجه كونه وسطا فى غير الشكل الاول مع أنه فى غيره ليس متوسطا لفظا ولا تعقلا
أن المراد أنه واسطة فى الجمع بين الطرفين وان ذكر أولا وآخر كفى الرابع أو أولا ووسطا كفى الثالث
أو وسطا وآخر كفى الثانى (وأقول) يمكن التزام ان التوسط لفظى فى جميع الأشكال غير أنه فى بعضها
بالفعل وهو الاول وفى بعضها بالقوة وهو البقية قل جوعرنا الى الاول على أن الغنىبى قال ان تسمية الامور
المناسبة فى وجه بشئ لا تتوقف على ثبوت المناسبة بين ذلك الشئ وبين كل من تلك الامور بل تتوقف على
ثبوتها بينه وبين بعضها (قوله بعضه) انما قال ذلك لان الذى قدمه الشارح خمس دعاوى بادلتها والذي

يتيقنه (بحسب المقدمات
 آتية) فان يتيقن صدق
 المقدمات واستيفاء
 شروطها من حيث
 الصورة يتيقن صدق
 لازمها وان لم يتيقن
 ذلك لم يتيقن صدق
 لازمها بل يحتمل حينئذ
 الصدق والكذب فاذا
 قلت كل انسان جاد وكل
 جاد جار فها تان كاذبتان
 وتصح - ما وهى كل
 انسان جاد كاذبة فاذا
 بدلت الكبرى بقولك
 كل جاد ناطق كانت
 النتيجة صادقة وهى كل
 انسان ناطق مع كذب
 المقدمتين فليس معنى
 كلام المصنف أنه يلزم
 من كذب المقدمات
 أو بعضها كذب النتيجة
 ولذا قد ردنا فى كلامه
 ما يوضح به المعنى * واعلم
 ان موضوع النتيجة
 يسمى أصغر لكونه فى
 الغالب أقل أفرادا من
 الاوسط والاكبر ومجولها
 يسمى أكبر لكونه
 فى الغالب أكثر أفرادا
 والمكرر فى المقدمتين
 يسمى أوسطا ووسطا
 لتوسطه وجهه بين
 الطرفين ومثل الموضوع
 والمجول فى الخلية
 المقدم والمكرر فى
 الشريطة والمقدمة التى

سید کریم

5185

فهي الاصغر تدعى الدغري لاشتغالها على الاصغر والتي فيها الاكبر تدعى الجبري لاشتغالها

وَأَعَادَ مَا ذَكَرْتُ وَأَنْ كَانَ سَيَاتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ بَعْضُهُ أَمَوْقَفَ فَهَمَّ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ

(الكبرى) ولو كان مساويا للأصغر لان ماهية كل شخص أو عارضه أعم من ذاته بل ولو كان الاوسط أخص نحو بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق هذا في الافتراضى وأما الاستثنائى فبموجب جمع فيه الى الشكل الاول بأن يقال مضمون التالى أمر محقق ملزم وممكن ما تحقق ملزم وممكن أو مضمون المقدم أمر التالى لازمه وكل ما انتفى لازمه منتفى هذا حاصل ما نقله شيخنا العلامة البومى في حاشية شرح الكبرى عن السعد وعلى هذا يحمل ما ذكره ابن سينا من أن حصول العلم بالمقدمتين فى الذهن ليس كانيا فى حصول النتيجة بل لابد من علم ثالث وهو التفطن لاندراج الصغرى تحت الكبرى كما اذا ادعت ان هذه بغلة وكل بغلة عاقر فلا ينتج ان هذه عاقر حتى تفطن الى ان هذه البغلة فرد من أفراد الكلية ليترجم الحكم على الفرد قال سرف الدين بن التلمسانى وما ذكره حق فانك اذا قلت البئذ مسكروا كل مسكر حرام لم يندرج البئذ فى الحرمة الا من حيث كونه فردا من أفراد المسكر فلا بد من التفطن الى الآية معلوم فى ضمن العلم بان هذا ترتيب منتهى فلا يكاد يتخلل الذهن

سيدا كره المصنف ثلاث بلا أدلة (قوله هنا) أى فى قوله وما من المقدمات الخ وفيه إشارة لطيفة الى أنه كان ينبغي لناظم أن يفسر الاصغر والا كبرى والاوسط أو لا ثم الصغرى والكبرى نانيا ثم يحكم بوجوب اندراج التالى صناعه مع قصوره فيه الحكم قبل التصور (قوله وما هي) أشار بتقدير هي الى أن صغرى خبر مبتدا محذوف والجملة صلة ما ومن المقدمات حال من الضمير فى صغرى أو من صغرى بناء على جواز إثبات الحال من الخبر وحذف صدر الصلة جائزا للطول وخبر ما قوله فيجب الخ قال فى الكبير واعلم انه جرى على السنة القوم صغرى وكبرى وأصغروا كبروا وليس لمن ان كانوا لا يريدون تفضيلا على معنى من وانما يريدون معنى فاعلة وفاعل أو تفضيلا لمطابقة المطابقة وان لم توجد لم توجد الاضافة كما قال ابن هاني

كأن صغرى وكبرى من ففاتها * حسباء در على أرض من الذهب

وكما يقول النحويون جملة صغرى أو كبرى والعروضيون فاصلة صغرى أو كبرى اه (قوله أى كل فرد فرد الخ) إشارة الى تعدد مضاف آخر فتكون جملة المضافات المقدرات أربعة اثنان بين اندراج والظاهر واثنان بين في وجر ودها أى فيجب اندراج أفراد أصغرها فى مفهوم أوسط الكبرى (قوله ولو كان) أى الاوسط مساويا للأصغر غاية أفادها عموم وجوب اندراج لهذه الحالة (قوله لان ماهية تامة لكل شخص أو عارضه أعم من ذاته) قال فى الكبير فاذا قلت كل انسان ناطق وكل ناطق جسم فالمراد من الانسان أفرادها فالمراد فى الناطق كل فرد فرد بخصوصه وكذلك الوقت فى الصغرى كل انسان ضاحك اه أى وفى الكبير يد كل ضاحك جسم ثم قال والحاصل ان المراد من الموضوع أفرادها معتبرا كل فرد فرد بخصوصه اه وقد أشار بهذا التعليل الى أن الاوسط دائر بين كونه ماهية للأصغر كفى كل انسان ناطق وكل ناطق جسم وكفى كل انسان حيوان وكل حيوان جسم أو عارضه كفى كل انسان ضاحك وكل ضاحك جسم وكفى العالم متغير وكل متغير حادث (قوله بل ولو كان الخ) اضراب انتقالي وقوله أخص أى من الاصغر (قوله نحو بعض الحيوان الخ) قال فى الكبير فافراد هذا البعض مندرج كل فرد منها فى الانسان اه أى مع كون الانسان أخص لصدق بعض الحيوان بقطع النظر عن كونه هنا خصوص البعض الانسانى بغیر الانسان أو أقول هذا مبنى على ان الاصغر بعض الحيوان ومقتضى الاصطلاح أنه الحيوان وأن بعض سور وحينئذ لا يظهر اندراج فتدبر (قوله هذا فى الافتراضى) أى ما ذكر من اندراج ظاهرى فى الافتراضى (قوله وأما الاستثنائى الخ) حاصله ان اندراج المذكور محقق فى الاستثنائى أيضا وتأويله بالاقتراضى وفيه ان اندراج فى الافتراضى انما احتج اليه ليعتدى حكم الاكبر للأصغر بواسطة الاوسط وهذا القدر مستغنى عنه فى الاستثنائى لان اتاجه لوجه آخر وهو انه يلزم من ثبوت الملزوم ثبوت لازمه ومن رفع اللازم رفع ملزم ومه (قوله مضمون التالى الخ) هذا اذا كان الغرض استثناء عن المقدم لينتج عن التالى وقوله أو مضمون المقدم الخ هذا اذا كان الغرض استثناء بقبض التالى لينتج بقبض المقدم أفاده فى الكبير (قوله هذا حاصل الخ) اسم الإشارة راجع الى ما تقدم من تأويل كلام المصنف بتقدير المضافات ومن بيان اندراج اذا كان الاوسط مساويا للأصغر أو أخص ومن بيان اندراج فى الاستثنائى على ما تنبيهه عبارة الكبير (قوله وعلى هذا) أى التأويل الذى أول به كلام المصنف من تقدير المضافات يحتمل كلام ابن سينا وحصل الجمل منه قوله التفطن لاندراج الصغرى تحت الكبرى وقوله فرد من أفراد الكلية فيفسد فى العبارة الاولى المضافات الاربع أى لاندراج أفراد أصغر الصغرى تحت مفهوم أوسط الكبرى ويقدر فى العبارة الثانية المضافان الاخيران أى فرد من أفراد مفهوم أوسط الكلية أى القضية الكلية التى هي الكبرى وانما ذكرها بمرتبها الارتباط بعضها ببعض وأفادتها لئلا بد من العلوم الثلاثة (قوله كما اذا ادعت الخ) توضيح لدعاء بتطبيقه على مثال (قوله عاقر) أى لا تلد (قوله ليس لزم) أى من الحكم على السككى الحكم على الفرد الذى هو البغلة المشار اليها وهو تعليل لقوله تفطن الخ (قوله وما ذكره) أى من اشتراط علم ثالث (قوله فى الحرمة) أى ذى الحرمة (قوله فى ضمن العلم بان هذا الخ) أى فالعلم بان هذا ترتيب منتهى يكفى وقد أفاد كلام ابن

عن ذلك عند ذكر المقدمتين على هذا الوجه قال الامام السنوسي وعبارته في الطوالع الاشبه انه لا بد بعد استحضار المقدمتين من ملاحظة الترتيب والهيئة العارضين لهما والامتيازات الاشكال في جلاء الانتاج وخفائه اهـ وعليه يحمل أيضا قول المصنف في الشرح لا بد أن تكون الكبرى أعم من الصغرى (١١٢) فعمل مما تقرر ومما قررناه في سبيل المثبت أن الصغرى ليست هي مبحثها وصورتها مندرجة

في الكبرى بل معنى اندراجها هو ما ذكرناه أولا وحاصله ان المراد ان الاصغر يندرج في مفهوم الوسط ليسبب عليه حكم الكبرى لكن القوم تسامحوا في العبارة (وذات حد أصغر) بالتنوين للضرورة وهو موضوع المطالب في الجملة ومقدمه في الشرطية كما مرّت الإشارة اليه هي (صغرها) أي صغرى المقدمتين لاشتمالها على الاصغر (وذات حد أكبر) بالتنوين للضرورة وهو محمول المطالب في الجملة وتاليه في الشرطية (كبراهما) أي كبرى المقدمتين لاشتمالها على الاكبر وسمى الاصغر والاكبر والايوسط حدودا لانها أطراف للقضية وتقدم وجه التسمية بالاصغر والاكبر والايوسط قال سيدي سعيد صغرها ما ممتدأ خبره قوله قبله وذات حد أصغر وكذا قوله كبراهما ويصح العكس اهـ (وأصغر فذلك ذو اندراج) في

التساوي انه لا بد من العلم بان هذا ترتيب منتج وان هذا العلم يتضمن العلم بالاندراج وهذا القدر ليس في كلام ابن سينا (قوله عن ذلك) أي العلم بالاندراج وقوله عند ذكر المقدمتين أي استحضارهما وقوله على هذا الوجه أي العلم بان هذا ترتيب منتج (قوله وعبارته) أي البيضاوي (وأقول) الغرض من نقل عبارته شيان الاول تأييد ما ذكره ابن التلمساني من تضمن العلم بان هذا ترتيب منتج للعلم بالاندراج حيث لم يذكر البيضاوي مع ما اشترطه العلم بالاندراج استغناء عنه باشتراط ملاحظة الترتيب الثاني الإشارة الى اشتراط أمر آخر وهو ملاحظة الهيئة العارضة للمقدمتين ومما قررناه في هذه القولة والتي قبلها يتبين خلل ما قيل هنا (قوله الاشبه) أي بالصواب في نفس الامر فلا ينافي أن هذا الاشبه صواب في ظننا فلا اعتراض (قوله لا بد) أي في حصول النتيجة كما هو مقتضى السياق قبل وقوله والهيئة أي الصورة الحاصلة من ترتيبها أي تقديم صغرها على كبراهما ومن كبراهما من ككون المكرر محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى أو لا يعطف الهيئة على الترتيب عطف كل على جزء وفي قوله العارضين تغليب المذكر على المؤنث (أقول) برده عليه أن من الهيئة ما لا يتوقف على ملاحظته حصول النتيجة بل جلاء انتاج القياس لها أو خفائه ككون المكرر محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى أو بالعكس فلا يظهر اشتراط ملاحظة ذلك في نفس حصولها الآن يقال المراد حصولها على وجه مخصوص من جلاء انتاج القياس لها أو خفائه فتأمل (قوله والا) أي وان لم يلاحظ ما ذكر وقوله لامتيازات الخ (أقول) فيه ان جواب الشرطية لا يصدر باللام وان هذا اقتصار منه على بعض ما يترتب على عدم ملاحظة الترتيب والهيئة اذ منه عدم حصول النتيجة المترتب على عدم ملاحظة الترتيب على أن في ترتيب عدم نفس تفاوت الاشكال في جلاء الانتاج وخفائه على عدم ملاحظة بعض الهيئة ككون المكرر محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى وعكسه نوع خفاء والواضح ترتيب عدم نفس تفاوت الاشكال على اختلاف الهيئة وترتيب عدم ظهور التفاوت على عدم ملاحظة الهيئة فتأمل المقام (قوله وعليه) معطوف على قوله على هذا يحمل ما ذكره ابن سينا الخ والضمير يرجع الى التأويل المتقدم بتقدير الإضافات فيكون الشارح ذكر هذا التأويل في ثلاث عبارات (قوله أعم من الصغرى) أقول صريح كلام الشارح ان التقدير أعم من أفراد أصغر الصغرى مع أن الوجه هنا تقدر مفهوم بدل انفراد كما لا يخفى (قوله أن الاصغر) أي أفراد الاصغر ولو صرح به لكان أحسن (قوله وذات حد) أي ومقدمة ذات حد (قوله كما مرّت الإشارة اليه) أي قبيل قول المصنف وما من المقدمات الخ (قوله هي صغرها) قدر ضمير الفصل لتأكيد النسبة ولعله لم يفعل ذلك في نظيره بعد تنبيهه على انه غير ضروري (قوله لانها أطراف للقضية) لا يقال تسمية المكرر وسطا ينافي تسميته حدا لانا نقول هو وسط بالنسبة لمجموع المقدمتين وحده بالنسبة الى كل منهما على حدة على ان معنى كونه وسطا انه واسطة في ربط أحد الطرفين بالآخر فلا ينافي كونه حدا وطرفا (قوله ويصح العكس) أي في كل من الجانبين وفيه إشارة الى ان الاول أحسن لان المبتدأ عليه معرفة (قوله ذو اندراج في الاكبر) اعترض بان هذا لا يتأتى في الضرب الذي فيه سلب نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر فالحد الاكبر مساو بسلب الاصغر فلا يتأتى اندراج الاصغر فيه أقول يدفع بان معنى اندراجها فيه في صورة السلب انسحاب سلب الاكبر عليه (قوله سواء كان موضوعا) أي في الصغرى فقط أو فهمما وقوله أو محمولا أي في الصغرى فقط أو فهمما وكذا يقال في قوله أو مقدما أو تاليا فدخلت الاشكال الاربعه جميعا وشرطها

الاكبر بواسطة اندراجها في الاوسط وبقولنا ذو اندراج في الاكبر الذي صرح به المصنف في الشرح مع حل الاندراج (فصل فيما سبق على الاندراج في الاوسط يندفع الاعتراض بالتكرار (ووسط) وهو المكرر في القياس سواء كان موضوعا أو محمولا أو مقدما أو تاليا (يلغى) أي يترك (الذي) أي عند (الانتاج) فهو كالاتي به عند الاحتياج اليه في التوصل الى المطالب يترك عند هذا

(فصل) في ذكر الاشكال وشروطها وعددها والمنتهى وما يتعلق بذلك (الشكل عنده هؤلاء الناس) أي المنطقة (بمطلق عن) أي على هيئة (قضيتي قياس) أي الهيئة الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى باعتبار (١١٣) طرفي المطلوب مع الحد الوسط

واحد نزع قضيتي غير

القياس كما لو قلت كل

إنسان حيوان وكل فرس

صاهل فلا يسميان

شكلا ولا ضربا (من

غير أن تعتبر الاسوار

اذ) أي وقت (ذلك)

أي اعتبار الاسوار

(بالضرب له) أي لما

ذكر من الهيئة المعبر

فيها الاسوار (بشار)

فالضرب عبارة عن الهيئة

الحاصلة من اجتماع

الصغرى والكبرى

باعتبار الاسوار فالضرب

المخصوص كما أولف من

كميتين موجبتين أنحص

من الشكل أي هو نوع

منه (وللمقدمات)

أي المقدمتين (اشكال

فقط * أربعة) أي

اشكال أربعة فقط

وذلك بحسب الحد الوسط

(فجعل) للحد الوسط

(بصغرى ووضعها

بكبرى) نحو كل إنسان

حيوان وكل حيوان

جسم (بدعي بشكل أول

ويدري) والمراد ندى

الهيئة الحاصلة من

ذلك الترتيب وهكذا في

جميع ما يأتي (وجمله)

أي الحد الوسط (في الشكل)

من الصغرى والكبرى

نحو كل إنسان حيوان

(فصل في ذكر الاشكال وشروطها وعددها والمنتهى وما يتعلق بذلك)

أي من تعريف الشكل والضرب ومن قول المصنف وتنبع النتيجة الاخس من تلك المقدمات الى آخر الفصل (قوله عنده هؤلاء الناس أي المنطقة) اما عند اللغويين فهيئة الشيء مطلقا (قوله أي على هيئة) أشار الى ان في كلامه مجاز اللغوي وبما بالحدف (قوله باعتبار طرفي المطلوب) أي باعتبار موقع طرفي المطلوب مع الحد الوسط والبناء للملابسة أو المصاحبة (قوله من غير أن تعتبر الاسوار) جمع الاسوار مع ان القياس لا يشمل الاعلى سور أو سورين باعتبار أن الاسوار في حد ذاتها أربعة سور الإيجاب السكلى والجزئى وسور السلب السكلى والجزئى أو اللام جنسية ومعنى قوله من غير أن تعتبر الاسوار من غير اشتراط أن تعتبر الاسوار فالنتي اشتراط اعتبارها فيصدق باعتبارها وعدم اعتبارها كذا أفاد سيدى سعيدة دورة وانه تبعده الشارح في كبره من عبارة المصنف لكنه أوجه وأنبب بكون الضرب ضروريا بالشكل أي أنواعه بخلاف جعل عدم اعتبار الاسوار شرطاً لاقتضائه تبين الضرب والشكل كما يوسى أي من ذلك فافهم (قوله أي وقت ذلك) جعل اذ وقتية وجوز في كبره أن تكون تعليلية أي لان ذلك أي اعتبار الاسوار أو قضيتي القياس باعتبار الاسوار فيكون افراد اسم الإشارة لتأول مرجعه بالذكور وعلى كل احتمال هذا الوجه لا بد من تقدير مضاف في العبارة لان الضرب هيئة القياس باعتبار الاسوار فتقديره على أولهما اذ محبوب ذلك وهو الهيئة وعلى ثانيهما اذ هيئة ذلك (قوله أي لما ذكر من الهيئة) أقول فيه أن المصنف لم يذكر الهيئة ويوجب بانها لما كانت ملحوظة مقدرة كانت في قوة المذكور (قوله المعبر فيها الاسوار) أقول لا حاجة اليه بعد قوله اذ ذلك أي وقت اعتبار الاسوار (قوله بشار) أفاد في الكبر أن الإشارة بمعنى الدلالة من إطلاق الخاص وإرادة العام اذ دلالة الضرب على الهيئة المذكورة ليست دلالة إشارة وان اللام في له جمع في على واعلم أنها كما تسمى ضربا تسمى قرينة لا اعتبار قرينة التعميم أو عدمه فيها وهي السور (قوله باعتبار الاسوار) أي واعتبار طرفي المطلوب مع الحد الوسط كفي كبره وانما ترك ذكره هنا للمشاركة الشكل بالضرب فيه مع تقدم ذكره في الشكل (قوله فالضرب المخصوص) قيد بدو له المخصوص لانه اذا اعتبر مطلق ضرب مع مطلق شك كل كانا متساويين ماصداقهما في أن كل ما يصلح أن يكون ضربا يصلح أن يكون شكلا وبالعكس وقوا أنخص من الشكل أي هو نوع منه أشار بذلك الى وجه تسميته ضربا فهو كناية قال هذا على أربعة أضرب أي أنواع (وأقول) ما ذكره من أنخصية الضرب من الشكل ظاهر على ما قدمناه عن سيدى سعيدة دورة من أن الملحوظ في الشكل عدم اشتراط اعتبار الاسوار اما على ان الملحوظ فيه عدم اعتبارها فالأخصية باعتبار أن المواد والامثلة التي تصلح بسبب اعتبار الاسوار لان يتحقق فيها الضرب المخصوص أقل من المواد والامثلة التي تصلح بسبب عدم اعتبارها لان يتحقق فيها الشكل مثلا المواد والامثلة التي يتحقق فيها الضرب المذكور أعني المؤلف من موجبتين كميتين اذا اعتبرت الاسوار أقل من المواد والامثلة التي يتحقق فيها الشكل الاول اذ لم تعتبر الاسوار لانه يتحقق في هذا الضرب وفي غيره عند عدم اعتبارها فالخصوص والعموم باعتبار الماصدق لا باعتبار المفهوم لاتباعها مفهومها على هذا الوجه وان زعمه بعض فاعرفه وعبارة مختصر السنوسى وتسمى المقدمتان باعتبار هيئة الوسط مع الاصغر والا كبر شكلا وباعتبار كهما وكيفهما ضربا اه وفيه ما يميل الى الاول (قوله أي اشكال أربعة فقط) أشار بذلك الى ان فقط مقدمة من تأخير (قوله بحسب الحد الوسط) أي لا بحسب شيء آخر كالسك والكيف اذ لا اعتبار في انقسام القياس الى الاشكال الاربعة (قوله فعمل للحد الوسط) أخذ من قوله ووضعها راجع ضميره الى الحد الوسط وأتى بالنساء لان في مثل هذا السياق تشعر بان ما بعدها تفصيل لما قبلها (قوله والمراد ندى الهيئة الخ) أي فلا ينافى كلام المصنف هنا ما (قوله حال كونه نائبا)

(١٥ - صبان)

ولاشئ من الجزر بحيوان (نائبا عرف) أي عرف حال كونه نائبا (وضعه) أي الحد الوسط

(في الشكل) من الصغرى والكبرى نحو كل إنسان حيوان وكل إنسان جسم (نائبا ألف) أي ألف حال كونه نائبا (ورابع الاشكال عكس

الاول) أي يكون الحد الوسط فيه موضوعا في الصغرى نحو لا في الكبرى نحو كل إنسان حيوان وكل إنسان وهذا الشكل أسقطه

بعضهم بعده عن الطبع
فما تقدم من الجائيات
المقدم والتالي في
الشرطيات (وهي على)
هذا (الترتيب) المتقدم
(في التكميل) فالشكل
الاول اكملها ويسمى
عندهم بالشكل
الكامل لانه المتبع
للمطالب الاربعة
الموجبة الكلية
والجزئية والسالبة
الكلية والجزئية ولانه
على النظام الطبيعي
وهو الانتقال من
الموضوع الى الحد
الوسط ثم منه الى المحمول
حتى يلزم الانتقال من
الموضوع الى المحمول
لكونه فردا من افراد
الوسط ثم الثاني لانه
اقرب الاشكال الباقية
اليه مشاركتها اياه
في صفاته السببية
اشرف المقدمتين
لاشتماله على موضوع
المطالب الذي هو اشرف
من المحمول لان المحمول
انما يطالب لاجل
ايجابا وسلبا ثم الثالث
لانه قسرا بما اليه
لمشاركته اياه في اخس
المقدمتين بخلاف
الرابع فلا قسرا به
اصلا لما افته اياه فيهما
وبعده عن الطبع
جدا (حيث عن هذا
النظام) أي النظام
بمعنى الترتيب على
الوجه المتقدم (يعدل) بان لم يتكرر الحد الوسط كما تقدم (في القياس) فاسد النظام) وقد أخذ

أي ثانيا في الاعتبار أو المراد مسمى ثانيا ولم يجعله منصوبا بغير الخافض لانه سماعي (قوله المقدم والتالي
في الشرطيات) فالشكل الاول فيها بان يكون الحد الاوسط تاليا في الصغرى مقدما في الكبرى نحو كما كان هذا
الشيء انسانا كان حيوانا وكما كان حيوانا كان جسمنا وقس البقية (قوله هذا الترتيب المتقدم) في قوله هذا
وقوله المتقدم اشارة الى أن ال في الترتيب للعهد والجمع بينهما لا يوضح (قوله في التكميل) أي الشكل والقوة
(قوله بالشكل الكامل) أي على الاطلاق وأما كمال الثاني والثالث فتسبي (قوله للمطالب الاربعة) سياقي بيان
ترتيبها في الشرف (قوله على النظام الطبيعي) أي الترتيب الجاري على مقتضى الطبيعة وما تألفه النفس (قوله
ثم منه) أي الحد الوسط (قوله حتى يلزم) الاظهار حتى تفر ببيعة فالعمل بعدها مرفوع وقوله لكونه فردا
الحالة يلزم (قوله الذي هو اشرف من المحمول الخ) قال في الكبير ويعارض هذا ان المحمول يحيط الفائدة اه
(وأقول) لا معارضة لان المفضل قد يختص بمزية لا توجد في الفضل (قوله انما يطالب لاجله ايجابا وسلبا)
أي فهو وصف تابع للموضوع والموضوع متبوع والمتبوع اشرف من التابع (قوله في اخس المقدمتين)
أقول أفعل التفضيل هنا وفي قوله سابقا اشرف المقدمتين على غير بابيه فلا يقال هذا يقتضي خمسة كل من
المقدمتين وقوله سابقا اشرف المقدمتين يقتضي شرفهما في كلامه تناقض (قوله وبعده عن الطبع جدا)
ولهذا لم يوجد في القرآن بخلاف الثلاثة فانهم موجوده فبسه بطريق الاشارة أما الاول ففي قول الخليل ان الله
يأتى بالشمس من المشرق فاتم من المغرب ونظم القياس أنت لا تقدر أن تأتي بالشمس من المغرب وكل من
لا يقدر على ذلك ليس ربي وأما الثاني ففي قوله فلما أقبل فلما أقلت ونظم القياس هذا آفل أو هذه آفلة ولا شيء
من الاله باقل ينتج هذا ليس باله وأما الثالث ففي رد الله على اليهود القائلين ما أنزل الله على بشر من شيء بقوله قل
من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى ونظم القياس موسى بشر وموسى أنزل عليه الكتاب ينتج بعض البشر أنزل
عليه الكتاب فهذه الموجبة الجزئية ترد السالبة الكلية التي قالتها اليهود وأورد أنه لم لا يجوز أن يكون قوله
تعالى ان الله يأتى بالشمس من المشرق فاتم من المغرب اشارة الى قياس من الرابع نظمه كل من لا يقدر على
أن يأتى بالشمس من المغرب ليس ربي وأنت لا تقدر على أن تأتي بالشمس من المغرب مع ان هذا المأخوذ يكون
على ترتيب المأخوذ منه وأجيب بان حالة ذلك ان النتيجة تخرج حينئذ كيميائيا غير عربي لانها تخرج ربي ليس
أنت أو ليس ربي أنت فيلزم وقوع ضمير الرفع في محل نصب خبر ليس أفاده في الكبير (أقول) انما ادعى
المورد جواز كون الآية اشارة الى قياس من الرابع والمناطق لا يتجددون باللفاظ بل مطمح نظرهم المعاني
فلا يلزم التعبير بالضمير لافي القياس ولا في النتيجة حتى يلزم ما ذكر بل يجوز التعبير بدله بما يقوم مقامه
كالاسم العلم واسم الاشارة فالانصاف أن الآية تصلح للاشارة الى كل من الاول والرابع فاعرفه ووجه برهان
الدين في حواشي الفري بعده عن الطبع جدا باحتياجه الى مزيد عمل لانه يحتاج الى تغييرين لان موضوع
المطالب محمول في صفاته ومحموله موضوع في كبراه فيحتاج عند تركيب النتيجة الى جعل المحمول موضوعا
والموضوع محمولا بخلاف بقية الاشكال فان الاول وقع فيه، وضوع المطلوب بموضوع في الصغرى ومحموله محمولا
في الكبرى فلا يحتاج الى تغيير أصلا والثاني وقع فيه طرفا المطلوب بموضوعين فيحتاج عند تركيب النتيجة الى
تغيير واحد وجعل الطرف الثاني محمولا والثالث وقع فيه طرفا المطلوب محمولين فيحتاج الى تغيير واحد وهو
جعل الطرف الاول موضوعا (قوله في هذا النظام) أي تكرار الحد الاوسط كما سيذكره الشارح
يعدل الخ قال ابن يعقوب التنبيه على هذا مما يستغنى عنه لانه اذا لم يذكر أحد الحدود الثلاثة فمعلوم ان الانتاج
بالضرورة اه (قوله على الوجه المتقدم) أي الاشتمال على الحد الوسط (قوله كما تقدم) أي في قوله
واحتزن عن قضيتي غير القياس (قوله فاسد النظام) فيه اظهار في محل الاضمار لاجل النظم وأورد أن
الشكل الاول والرابع الجليين ليس فيهما مكرران المراد من الموضوع الافراد ومن المحمول المفهوم ولا
يتكرر الوسط الا اذا كان المراد به في المقدمتين واحدا بان كان محمولا فيهما كفي الثاني أو موضوعا فيهما كما
في الثالث وأجيب بمنع ان الوسط لا يتكرر الا اذا كان المراد به في المقدمتين واحدا لان المراد بتكرار الوسط

في ذكر شروط الاشكال مبتدئا بالاول منها فقال (اما) الشكل (الاول فشرطه) أي شرط انتاجه بحسب الكيف (الاجاب في صفراء
(و) بحسب الكم (ان ترى كاية كبراه) اذ لو انتفي ايجاب الصغرى لم يندرج الاصغر في الوسط واضطربت النتيجة فقد تصدق نحو لاشئ من
الانسان بحجر وكل حجر جساد وقد تكذب كذا لو كانت بدل الكبرى وكل حجر جسم ولو انتفت كاية (110) الكبرى جاز كون الاصغر غير

ما ثبت له الاكبر
فمضطرب أيضا فقد
تصدق نحو كل انسان
حيوان وبعض الحيوان
باطق وقد تكذب كذا
قلت بدل الكبرى
وبعض الحيوان فرس
وضروبه كضروب سائر
الاشكال بحسب القسمة
العقلية ستة عشر لان
كلام من مقدمته اما
موجبة أو سالبة وكل
من هاتين اما كلية أو
جزئية واثنان في اثنين
باربعة وأما المهملة ففي
قوة الجزئية ستة وأما
الشخصية ففي حكم
الكلية في جميع الاشكال
وقولهم لانها تنفع في
كبرى الشكل الاول
استدلال على كونها
في قوة الكلية لان ذلك
يختص بالشكل الاول
كالمسبق الى بعض الاوهام
بل هي في حكم الكلية
في غير الاشكال بدليل
انها تنعكس بعكس
النقيض الى كلية اذا
كانت موجبة نحو زيد
حيوان كما ان الكلية
تنعكس كذلك ووجه
كونها في حكم الكلية
انها مشتركة في انهما لم
يخرج عن موضوعهما

اعتبار صدق مفهومه في المقدمات وان كان المراد به في الصغرى مفهومه من حيث صدقه على افراد الموضوع
كما هو شأن كل محمول وفي الكبرى افراد أي افراد الوسط من حيث صدق مفهومه عليها كما هو شأن كل
موضوع وتقرر الجواب على هذا الوجه لا يرد عليه ما قيل هنا فانه (قوله في ذكر شروط الاشكال) قال
في الكبير لانتاج كل شكل شرطان اذ لم تعتبر فيه الجهة فان اعتبر في الجهة سميت تلك الاقيسة بالاختلاطات
والاختلاطات ولها شروط أخرى تطالب من المطولات وقد أفردتها بمنظومة وشرحها اهـ فالاختلاطات
والاختلاطات الاقيسة المركبة من الموجهات (قوله ان ترى) أي تعلم بالبناء للمجهول فكلمة مفعول ثان
وكبراه نائب فاعل وهو الذي كان مفعولا أول أو للفاعل فكبراه مفعول أول والفاعل ضمير المخاطب (قوله
اذ لو انتفي ايجاب الصغرى) أي بان كانت سالبة صراحة بان كان هنالك أداة في أوصافها كما اذا قيد الموضوع
بوحده أو فقط نحو الانسان وحده ضاحك وكل ضاحك حيوان فالنتيجة وهي الانسان وحده حيوان كاذبة
لان وحده في معنى لاشئ من غير الانسان بحيوان فهو قضية دخلت في قضية فالصغرى في قوة قضيتين الاولى
الانسان ضاحك والثانية لاشئ من غير الانسان بضاحك وهذا نوع من أنواع الاغاليط يسمى بجمع المسائل
ويخرج بقولنا قيد الموضوع ما اذا قيد بذلك المحمول فان القياس صحيح ونتيجته صحيحة ونحو الانسان هو الضاحك
وحده وكل ضاحك وحده حيوان ينتج الانسان حيوان ذكره شيخنا العسدي (قوله واضطربت النتيجة)
أي اختلفت صدقا وكذبا (قوله فقد تصدق) أي اتفقا (قوله بحسب القسمة العقلية) أي لا بحسب القسمة
المنتهجة (قوله باربعة) البناء للتصور (قوله وأما المهملة الخ) جواب عما يقل تقدم ان أقسام الخلية
ثمانية فكان مقتضاه أن تكون أقسام كل شكل أربعة وستين وحاصل الجواب ان أربعة منها لم تعتبر في العدد
وهي المهملة بقسميها والشخصية بقسميها لان الاولى في قوة الجزئية فهي مدرجة فيها والثانية في حكم الكلية
فهي مدرجة فيها (قوله في حكم الكلية) تقدم وجه التعبير في جانب المهملة بالقوة وفي جانب الشخصية
بالحكم (قوله في جميع الاشكال) مثالها في الشكل الاول هذا زيد حيوان فهذا حيوان ومثالها في
الثاني كل فرس صاهل وزيد ليس بصاهل فلاشئ من الفرس يزيد ومثالها في الثالث زيد حيوان وزيد انسان
فبعض الحيوان انسان ومثالها في الرابع زيد ناطق ولاشئ من اصاهل يزيد فلاشئ من الناطق بصاهل (قوله
استدلال على كونها الخ) أي والاستدلال يكفي فيه ثبوت المدعى في صورة واحدة (قوله في قوة الكلية)
الاول في حكم الكلية لاسم (قوله تنعكس بعكس النقيض) أي الموافق بان تعكس زيد حيوان الى كل
ما ليس بحيوان هوليس يزيد والخالف بان تعكس ما ذكر الى لاشئ من غير الحيوان زيد (قوله اذا كانت
موجبة) قيد به لان الشخصية السالبة لا تنعكس بعكس نقيض الى كلية فليس زيد بحيوان لا تصدق عكسها
عكس نقيض وافق الى لاشئ من غير الحيوان بغير زيد ولا عكس نقيض مخالف الى كل غير الحيوان
زيد لان السالبة الشخصية في حكم السالبة الكلية وتقدم انها لا تنعكس بعكس نقيض الا الى
جزئية سالبة في الموافق وموجبة في المخالف فبطل التوقف في وجه التقييد بالاجاب (قوله كما ان
الكلية تنعكس كذلك) أي عكس نقيض الى كلية (قوله لم يخرج عن موضوعهما فرما) أي لوجود
الدور الكل في الكلية وتشخص الموضوع وعدم تعدده في الشخصية (قوله فتضرب الاربع الخ)
مرتبطة بقوله سابقا واثنان في اثنين باربعة أي فتضرب أقسام الصغرى الاربع الموجبتان الكلية
والجزئية والسالبتان الكلية والجزئية في أقسام الكبرى الاربع كذلك (قوله في الكلية والجزئية
الموجبتين الصغريين) لم تضرب حالتهما الكبرى في أحوال الصغرى الاربع كما مضى في حالتهما الصغرى

فرد ما فتضرب الاربع الصغريات في الاربع الكبرى فالخاصل منها مائة وستة عشر يسقط منها بشرط انتاجه السابقين انما عشر عقبة
ثمانية منها بالاول حاصله من ضرب الكلية والجزئية السالبتين الصغريين في الاربع الكبرى وأربعة بالثاني حاصله من ضرب الجزئية
الموجبة والجزئية السالبة الكبرى في الكلية والجزئية والموجبتين الصغريين

هذا طريق الاسقاط وأما طريق الفصل فان تقول الصغرى لا تكون الاموجبة فهي اما كلية او جزئية والكبرى لا تكون الا كلية فهي اماموجبة او سالبة فاثبات في اثنين بأربعة فضرره المنتجة أربعة الضرب الاول هو جبتان كليتان نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم والنتيجة كلية موجبة وهي كل انسان جسم الثاني كليتان والكبرى سالبة والصغرى موجبة نحو كل وضوء عبادة ولا شيء من العبادة يستغن عن النية والنتيجة سالبة كلية وهي لا شيء من الوضوء يستغن عن النية الثالث موجبتان والصغرى جزئية والكبرى كلية نحو بعض الوضوء عبادة وكل عبادة تقتر الى نية ينتج موجبة جزئية وهي بعض الوضوء يقتر الى نية الرابع صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية نحو بعض (١١٦) الوضوء عبادة ولا شيء من العبادة يستغن عن النية ينتج سالبة جزئية وهي ليس بعض الوضوء يستغن عن النية وانما

كانت النتيجة سالبة في الثاني والرابع وجزئية في الثالث والرابع أيضا لان النتيجة تتبع المقدمتين في الخمسة وهي السالب والجزئية ووجه ترتيب هذه الضروب المذكورة المطولات (و) الشكل (الثاني) مبتدأ عطف اليها منه وذلك جائز حتى في النثر قال تعالى الكبير المتعال (أن يختلفا) أي المقدمتان (بالكيف) أي الإيجاب والسالب (مع كلية الكبرى) ان وصافهما مبتدأ ثان خبره قوله (له شرط وقع) ووجه المبتدأ الثاني وخبره خبر الاول أي اختلاف المقدمتين مع كلية الكبرى شرط واقع لا نتاج الثاني اذ لو كانتا موجبتين أو سالبتين لم يلزم توافق الاصغر والا كبرولا

في أحوال الكبرى الاربع لانه يلزم على ذلك تكرار أخذهما مع السالبتين الصغرى بين خبر ووج ذلك بشرط ايجاب الصغرى ونظير ذلك يقال فيما يأتي في بقية الاشكال (قوله هذا طريق الاسقاط) أي اسقاط الضروب العقيمة وقوله وأما طريق الفصل أي تفصيل الضروب المنتجة والفرق بين الطريقين أن الاول يتعرض فيه بالبيان العقيمة صريحاً ويؤخذ منه المنتج بطريق المفهوم والثانية بالعكس وان الاول يبين المفهوم الشرط والثانية يبين المنطوقه (قوله نحو كل وضوء عبادة ولا شيء من العبادة يستغن عن النية) عارضه الخفي بان كل وضوء نظافة ولا شيء من النظافة يقتر الى النية ويضعفه أن المقصود بالذات من الوضوء العبادة ولا بد من تقييد العبادة بالبدنية التي ليست من قبيل التروك والاورد على الكبرى نحو التوكل ونحو ازالة النجاسة أو يقال المثال لا يشترط صحته (قوله مذكور في المطولات) قال في الكبير وقدم الضرب الاول لجمعه الشرفين الكلية والايجاب وقدم الثاني على الثالث لان الكل وان كان سالبا أشرف من الجزئي وان كان ايجابيا والثالث على الرابع لان الجزئي مع الايجاب أشرف من الجزئي مع السلب (قوله أن يختلفا) بالياء التحتية كالمحفوظ ولم يأت ببناء التأنيث مع أن الفاعل ضمير متصل أو ثلثا وله ما يقولين قاله في الكبير (قوله خبره قوله له شرط وقع) أي خبره شرط من هذا التركيب فالخبر مفرد له حال مقدمة على صاحبها لان نعت النكرة اذا تقدم عليها ينصب حالا وقع صفة لشرط لان الجمل بعد النكرات صفات وعائد المبتدأ الاول الصغرى في له (قوله لم يلزم توافق) أي تساوى الاصغر والا كبرى أي عند ايجابهما وما لا يتبينهما أي عند سلبهما في الكلام لف ونشر مرتب أي ومدار الانتاج على لزوم التوافق حتى تكون النتيجة دائما موجبة أو لزوم التباين حتى تكون دائما سالبة وحيث لم يلزم التوافق عند ايجابهما ولا التباين عند سلبهما ما وجب العدول الى اعتبار اختلافهما اللازم له التباين (قوله فضرر المنتجة) أي تختلف بان تصدق تارة موجبة وتارة سالبة وهذا يوجب تحير الذهن (قوله أمافي الموجبتين) أي اما اضطرابهما في الموجبتين وكذا يقال في قوله وأمافي السالبتين (قوله كان الحق السالب) أي الموافق للواقع وان كان مقتضى القياس الايجاب لحالهما عن السالب (قوله كان الحق الايجاب) أي الموافق للواقع وان كان مقتضى القياس السالب (قوله لم يلزم نفي الا كبر) أي المبنى عليه انتاج هذا الشكل اذ هو مبني على نفي الا كبر عن الاصغر بواسطة نفي اللازم الذي هو الوسط عن أحد الملزومين الاصغر والا كبر واثباته للاخر فيتنافيان فيه والتنافي في اللازم يقتضي التنافي في الملزوم الذي هو المطلوب في الشكل الثاني مثلا اذا قلنا كل حمار ناهق ولا شيء من الانسان بناهق ينتج لا شيء من الحمار بانسان لاننا ثبتنا للحمار الناهقية ونفيناها عن الانسان فيلزم أن يكون الانسان غير الحمار والاما تنفي اللازم عن أحدهما وثبت للاخر (قوله حينئذ) أي حين اذ كانت الكبرى جزئية (قوله نفي مفهوم الا كبر) أي الذي هو مبني الانتاج كالمفهوم (قوله كقولنا كل انسان حيوان الخ) فالمفهوم منه ان الانسان الذي هو الاصغر مناف له بعض أفراد الجسم الذي هو الا كبر وهو الذي لم تثبت له الحيوانية

تباينهما فتضطرب النتيجة أمافي الموجبتين فلانه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السالب وأمافي السالبتين فلانه يصدق لا شيء من الانسان بحمار ولا شيء من الفرس بحمار والحق السالب ولو بدلنا الكبرى بقولنا ولا شيء من الناطق بحمار كان الحق الايجاب ولو كانت الكبرى جزئية لم يلزم نفي الا كبر عن شيء من افراد الاصغر لان المفهوم من القياس حينئذ منافاة الاصغر لبعض افراد الا كبر وذلك لا يستلزم نفي مفهوم الا كبر عن الاصغر فتضطرب النتيجة أيضا كقولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب ولو قلنا بعض الجمل ليس بحيوان كان الحق السالب

وكقولنا لاشئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان بفرس والحق الايجاب ولو قلنا وبعض الصاهل فرس كان الحق السلب فسقيا بالشرط
الاول ثمانية الموجبتان مع الموجبتين بأربعة والسالبتين مع السالبتين بأربعة وبالثاني أربعة (١١٧) الجزئية الموجبة كبرى

مع السالبتين السالبة
والجزئية صغرى
والجزئية السالبة
كبرى مع الموجبتين
السالبة والجزئية
صغرى فتبقى أربعة
منتجة هـ ذات طريق
الاستقفا وطريق
التقصيل أن تقول
الكبرى لا تكون
الكلية فهي اما سالبة
فلا تنتج الامع الموجبتين
صغرى واما موجبة
فلا تنتج الامع السالبتين
صغرى فتلك أربعة
الاول من موجبة كلية
صغرى وسالبة كلية
كبرى نحو كل انسان
حيوان ولا شئ من الحجر
بحيوان فلا شئ من
الانسان بحجر الثاني
عكسه نحو لاشئ من
الحجر بحيوان وكل
انسان حيوان فلا شئ
من الحجر بانسان الثالث
من موجبة جزئية صغرى
وسالبة كلية كبرى
نحو بعض الحيتوان
انسان ولا شئ من الحجر
بانسان فبعض الحيوان
ليس بحجر الرابع من
سالبة جزئية صغرى
وموجبة كلية كبرى
نحو ليس بعض الحيوان
بانسان وكل فاطسق

أما الذي ثبت له الحيوانية فلا ينافيه بل هو عينه (قوله وكقولنا لاشئ من الانسان بفرس الخ) هذا مثال
لما إذا كانت الكبرى جزئية موجبة وما قبله مثال لما إذا كانت جزئية سالبة والمفهوم من هذا المثال منافاة
الانسان لبعض أفراد الحيوان وهو الذي ثبت له الفرسية أما البعض الذي ثبت له الناطقية فلا ينافيه بل
هو عينه (قوله الموجبتان مع الموجبتين) أي حاصل الموجبتين السالبة والجزئية الصغرى مع الموجبتين
السالبة والجزئية الكبرى بين وقوله بأربعة خبر محذوف أي وذلك بأربعة وكذا يقال فيما بعد (قوله كبرى)
هو حال وكذا قوله صغرى (قوله فتلك أربعة الخ) قال في الكبرى ما لمخص في الضر وبالمنتجة من الشكل
الثاني والثالث ثلاثة أقوال الاول احتياجها للرد الى ضر وب الشكل الاول المنتجة الثاني عدم احتياجها
الثالث احتياج ضر وب الثالث دون ضر وب الثاني وهو الحق لان حاصل الثاني الاستدلال تنافي الوازم على
تنافي الملزومات فإنا إذا قلنا لكل انسان حيوان ولا شئ من الحجر بحيوان تنافي لازما هـ ما لا يلزم الانسان
الحيوانية ولا يلزم الحجر نقيضها وهـ لان الزمان لا يجتمعان فلا يجتمع ملزوماهما وهما الانسان والحجر ولا
يقدر في الشكل الثاني بناء انتاجه على هذه المقدمة الخارجية وهي ان تنافي الوازم دليل تنافي الملزومات
لفهم مقصدها من مقدمته كما ان لا يقدر في الشكل الاول بناء انتاجه على مقدمة خارجية وهي ان لازم اللازم
لازم لفهمها من مقدمته ضرورة واعلم ان رد ضر وب الاشكال الثلاثة المنتجة الى ضر وب الشكل الاول
المنتجة أعني هـ في الجملة لان من ضر وبها لا يرتد الى ضر وبه فينبوا انتاجه بطريق آخر كالتلف فيرد من
ضر وب الشكل الثاني الى الاول الثلاثة الاولى فالضر وب الاول منه يرتد بعكس الكبرى وهو في مثاله المذكور
في الشرح لاشئ من الحيوان بحجر والضر وب الثاني يرتد بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة
وعكس الصغرى في مثاله وهو عكس الكبرى في مثال الضر وب الاول وقد عرّفته وعكس النتيجة لاشئ من الانسان
بحجر والضر وب الثالث يرتد بعكس الكبرى وهو في مثاله عكس النتيجة في مثال الضر وب الثاني وقد عرّفته وأما
الضر وب الرابع فلا يرتد الى الاول لا بعكس ترتيب مقدمته لانه يفوت كون الكبرى كلية ولا بعكس صفاته
لانها سالبة جوئية فلا تنعكس ولا بعكس كبراه لانها أعني انتاجها عكس جزئية وهي لا تصلح كبرى للشكل الاول فلذلك
ينبوا انتاجه بطريق آخر كالتلف وهو أن تجعل نقيض النتيجة صغرى وتضفه الى كبرى القياس فينظم منها
قياس على هيئة الشكل الاول منتج لنقيض الصغرى وهو باطل لانها مسلمة فيكون ما أدى اليه وهو صحة نقيض
النتيجة باطلا فتكون النتيجة حقا وكيفية ذلك أن تقول اذا صدق ليس بعض الحيوان بانسان وكل فاطسق
انسان صدقت النتيجة وهي ليس بعض الحيوان بناطق والاصدق نقيضها وهو كل حيوان ناطق فيضم صغرى
لكبرى القياس هكذا كل حيوان ناطق وكل فاطسق انسان ينتج كل حيوان انسان وهو نقيض الصغرى التي
هي ليس بعض الحيوان بانسان ولا يخل الامن نقيض النتيجة فيكون باطلا وتكون النتيجة حقا وسيأتي بيان
انتاج ضر وب الثالث والرابع في محلهما (قوله فلا ينتج هذا الشكل الاسالبة) أي كلية في الضر وب الاول
والثاني أو جزئية في الثالث والرابع فينتج مطلبين من الاربعه ووجه ترتيب ضر وبه أن الضر وب الاولين
أشرف من الاخيرين مقدمات ونتيجة لان الكلية مطلقا أشرف من الجزئية كالمسرة وتقدم الاول على الثاني
والثالث على الرابع لاشتمال صغرها على أولي المقدمتين على الايجاب الذي هو أشرف من السلب (قوله
شرطه) أشار الى أن الايجاب خبر مبتدأ محذوف ومجموعهما خبر المبتدأ الاول وقوله في صغرها ما في موضع الحال
(قوله وان ترى كلية احدهما) المراد عدم جزئيتها ما عدا يصدق بان تكونا كائنتين أو احدهما كلية
والاخرى جزئية كما سيوضح لك في بيان الضر وب المنتجة (قوله لم يلزم التقاء الصغر بالا كبر) أي اجتماعهما
هو مبنى انتاج هذا الشكل لان حاصل الحكم معا على شئ واحد يلزم اجتماعهما لان ملزوماهما واحد مثلا إذا

انسان فبعض الحيوان ليس باطلاق فلا ينتج هذا الشكل الاسالبة لان احدي مقدمتيه لا تكون الاسالبة (و) الشكل (الثالث) شرطه
بحسب التكيف (الايجاب في صغرها) أي المقدمتين (و) بحسب الكم (ان ترى كلية احدهما) اذ لو كانت الصغرى سالبة لم يلزم التقاء
الصغر بالا كبرائتا ولا نصفا فنظر ب النتيجة فقد تكون صادقة

كما اذا قلت لاشئ من الانسان يحجر وكل انسان ناطق فلا شئ من الحجر ناطق وقد تكون كاذبة كالأبدلت الكبرى بقولك كل انسان جسم ولو لم تكن احدهما كلية بان كانتا جزئيتين معا جاز كون البعض من الوسط المحكوم عليه بالصغر غير البعض المحكوم عليه بالكبر فلا يلزم لذلك التقاء الصغر بالا كبرائنا ولا نفيًا فقتضى طرب أيضا نحو بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ناطق فالنتيجة صادقة ولو قلت بدل الكبرى (١١٨) وبعض الحيوان فرس لكانت كاذبة فسقط بإيجاب الصغرى ثمانية اضرب حاصله من ضرب

قلنا كل انسان حيوان وكل انسان بشرفه حكم بالحيوانية والبشرية على شئ واحد وهو الانسان فيلزم أن بعض الحيوان بشر وهو المطلق لو بدأ قلنا كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان يحجر رفقد أثبتنا للانسان الحيوانية ونفيًا عنه الحجرية فيلزم سالب الحجرية عن الحيوان والاصح اني أحدهما عن شئ وإثبات الآخر فينتج بعض الحيوان ليس يحجر وهو المطلق وبمعنى لزوم الاجتماع في الإثبات أن يكون الا كبرائنا بالصغر دائما كالضرب الاول من الستة المنتجة ومعنى لزوم الاجتماع في النفي أن يكون الا كبر مسلو با عن الصغر دائما كالضرب الثاني منها ومعنى عدم لزوم الاجتماع في الإثبات أن يكون الا كبر قد يسلب عن الصغر ومعنى عدم لزوم الاجتماع في النفي أن يكون الا كبر قد يثبت للصغر (قوله كما اذا قلت لاشئ الخ) هذا مثال لما اذا كانت الصغرى فقط سالبة قال في الكبير وكذا لو كانتا سالبتين معا نحو ولا شئ من الانسان بفرس ولا شئ من الانسان بصالح فالنتيجة كاذبة ولو قلت بدل الكبرى ولا شئ من الانسان يحجر صدقت (قوله المحكوم عليه بالصغر) صفة لبعض (قوله فلا يلزم لذلك) أي لاجل جواز المغايرة بين البعضين (قوله نحو بعض الحيوان انسان الخ) مثال لما اذا كانتا موجبتين وكذا لو كانت الكبرى سالبة كالأبدلت الكبرى بقولنا وبعض الحيوان ليس بناطق أو ليس بفرس والحق في الاول الإيجاب وفي الثاني السلب قاله في الكبير (قوله فالنتيجة صادقة) أي لانه اتفق ان البعض المحكوم عليه بالصغر هو البعض المحكوم عليه بالكبر (قوله لكانت كاذبة) أي لكون البعض المحكوم عليه بالصغر غير البعض المحكوم عليه بالكبر (قوله فسقط بإيجاب الخ) الفاء تفرعية على اشتراط الشرطين السابقين (قوله الاول من موجبتين كلية ينتج موجبة جزئية) انما لم ينتج هذا الضرب موجبة كلية ولا الذي يليه سالبة كلية لجواز كون الصغرى أعظم من الا كبر نحو كل انسان جسم وكل انسان ناطق أو حيوان ونحو كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان بفرس وانظر ما وجه تخصيص الضرب الاول بالتصريح بأنه ينتج جزئية مع أن جميع الضروب انما تنتج جزئية ولو قال فلان الستة لا تنتج الا جزئية الاول من موجبتين كليتين الخ لكان أحسن واعلم ان ضروبه الثلاثة الاول ترتد الى الشكل الاول بعكس الصغرى والرابع يرتد الى بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة والخامس يرتد الى بعكس الصغرى والسادس لا يرتد اليه فينبوا انتاجه بطريق آخر كالخالف وهو هنا أن تجعل نقيض النتيجة كبرى وتضم اليه صغرى القياس فينتظم منه مقياس من الشكل الاول منتج النقيض الكبرى الصادقة فيكون هو باطلا فتكون النتيجة حقا وكيفية ذلك أن تقول اذا صدق كل حيوان جسم وبعض الحيوان ليس بفرس صدقت نتيجته وهي بعض الجسم ليس بفرس والاصدق نقيضها وكل جسم فرس فيضم كبرى الى صغرى القياس هكذا كل حيوان جسم وكل جسم فرس ينتج كل حيوان فرس وهو نقيض كبرى القياس الصادقة وهي بعض الحيوان ليس بفرس ونقيض الصادق كاذب ولا خطل الا من نقيض النتيجة فالنتيجة حق (قوله وقال بعض الفضلاء) توجيه لما صنع ابن الحاجب ومن وافقه وقوله وكان من درج على الاول اعتبر كلية المقدمتين أي والسلكية ولو سالبة أشرف من الجزئية ولو موجبة توجيه لما صنع ابن سينا ومن وافقه (قوله الثالث من موجبتين والكبرى فقط كلية) هذا هو الذي جعله ابن الحاجب نانبا (قوله الرابع من موجبتين والكبرى فقط جزئية) جعل هذا رابع ليس طريقته

السالبتين صغريين في الاربع ككبريات وباشترائط كون احدهما كلية اثبات الموجبة الجزئية صغرى مع الجزئية الموجبة أو السالبة ككبرى فضروبه المنتجة ستة هذا طريق التحصيل أن تقول الصغرى لا تكون الاموجبة فاذا كانت كلية أنتجت مع الاربع كبريات واذا كانت جزئية أنتجت مع السكيتين الموجبة والسالبة كبريين فتلك ستة الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية نحو كل حيوان جسم وكل حيوان نام فبعض الجسم نام الثاني من كليتين والكبرى فقط سالبة نحو كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس وجعل هذا الضرب نانبا هو طريق ابن سينا وعابه درج الكافي

ومن تبعه واختاره الامام السنوسي رحمه الله تعالى في شرح مختصره وجعل ابن الحاجب وجماعة نافي ضرر وبهذا الآتية الشكل ما هو مركب من موجبتين والكبرى فقط كلية وقال بعض الفضلاء ما اعتبره ابن الحاجب ينتج الإيجاب وما اعتبره غيره ينتج السلب والإيجاب أفضل اه وكان من درج على الاول اعتبر كلية المقدمتين الثالث من موجبتين والكبرى فقط كلية نحو بعض الحيوان انسان وكل حيوان جسم فبعض الانسان جسم الرابع من موجبتين والكبرى فقط جزئية نحو كل انسان حيوان وبعض الانسان جسم فبعض الحيوان جسم الخامس من موجبتين جزئية وسالبة كلية كبرى نحو بعض مجهول الصفة فاشئ من مجهول الصفة اصغر ببعه

فبعض الغائب ليس هو بفتح بيعة السادس من موجبة كلية وسالبة جزئية نحو كل حيوان جسمه و بعض الطيور ان ليس بفرس فبعض الجسم ليس بفرس وفي تقديم الرابع على الخامس خلاف فصاحب الشمسية جعل (١١٩) الموجبة الجزئية مع السالبة

الكلمة رابعة والموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية طامسا نظرا الى تقديم ما شتمل على كبرى الشكل الاول والامام السنوسي كصاحب الكشف عكس نظرا الى تقديم الموجبتين (و) شكل (رابع) شرطه (عدم جمع الخسيتين) من جنس واحد كسالبتين أو جزئيتين أو من جنسين أي جنس الحكم و جنس الكيف ككون الجزئية سالبة ولو في مقدمة واحدة كهذه وخسة الكيف السالب وخسة الحكم الجزئية (الابصورة) أي فيها وهي ماذا كانت الصغرى موجبة جزئية فبشترط أن تكون الكبرى معها سالبة كلية (نفها) أي في هذه الصورة (بستين) أي يظهر جمع الخسيتين وتقرر بذلك أن الصغرى إما أن لا تكون موجبة جزئية أو تكون فإن كان الاول فشرط انتاجه أن لا يجتمع فيه خستان وأن كان الثاني فشرط انتاجه أن تكون

الاشتمالية في الرموز بل هو فيها خامس فخرى هنا على طريقة وهناك على طريقة عملا بالطريقتين (قوله) فبعض الغائب ليس هو بفتح بيعة قدم ليس على الرابطة لتكون القضية سالبة وانما لم يقل لا يفتح بيعة لان الغالب في الالداخل على المحمول أن تكون جزئية فتكون القضية معدولة موجبة والفرض انما سالبة وما ذكره الشارح من عدم صحة بيع الغائب موافق لما ذهبنا معاشر الساذجية أمام ذهب الامام مالك رضي الله عنه فالصحة بشرط مذكورة في كتبهم (قوله) السادس من موجبة كلية وسالبة جزئية (الظاهران تعبيره هنا بالغاء وفي بقية المواضع بالواو وتفني (قوله) فصاحب الشمسية الخ) قال القطب في شرحها وانما وضعت هذه الضروب في هذه المراتب لان الاول أخص الضروب المنتجة للإيجاب والثاني أخص الضروب المنتجة للسلب والاخص أشرف وقدم الثالث والرابع على الاخيرين لاشتمالهما على كبرى الشكل الاول اه ووجه تقديم الخامس على السادس على طريقة صاحب الشمسية انه ينتج الإيجاب والسادس ينتج السلب وعلى طريقة السنوسي اشتمال الخامس على كبرى الشكل الاول كما علم (قوله) على كبرى الشكل الاول) أي ما يصلح كبراه وهي السالبة الكلية ولم يقل وصغرها مع اشتماله عليها أيضا لان الاشتمال على صغرها مشترك بين الضربين (قوله) شرطه عدم جمع الخسيتين أشار الى أن عدم جمع الخسيتين خبر مبتدأ محذوف لولا تقديره لم يستقم الكلام (قوله) ولو في مقدمة واحدة) أي سواء كان الجمع في مقدمتين كافي السالبتين والجزئيتين أو في مقدمة واحدة أي فقط كهذه أي الجزئية السالبة بان كانت إحدى المقدمتين جزئية سالبة والاخرى موجبة كلية ومثل الجزئية السالبة ما في قوتها وهي المهمة السالبة كافي الكبير فالكاف تشيلية (قوله) فبشترط أن تكون الكبرى معها سالبة كلية) أقول لو قال بدل هذه العبارة والكبرى سالبة كلية لكان أخصر وهو ظاهر وأولى لان كون الكبرى سالبة كلية سطر من الصورة المذكورة لا شرط (قوله) يستبين) قال في التعبير وقد استعمل بعض المولدين في الرجز زيادة حرف ساكن آخر الشطر الاول وآخر الشطر الثاني كما هنا وان كان المراد ضيوع لم يذكره بل ظاهر كلامهم منعه وهل هذا يسمى تذييلًا لمنوعا أو خارج من تعريف التذييل وعلى تسليم أنه يسمى تذييلًا فالأشبه بالجزء خاص بالكامل والبسيط وكان من استعمل ذلك تسامح فيه شبه مستعمل آخر شطر الرجز مستعمل آخر مجزوء البسيط وقد تقدم نظيره في قوله والكيلات خمسة دون انتقاص * جنس وفصل عرض نوع وخصائص وفي الخسيتين مع بستين سنادا لحسنه وهو اختلاف حركات ما قبل الرفع بفتحها والرفع حرف اللين قبل الروي لكن هذا جائز للمولدين كما نص عليه شيخ الاسلام في شرح الخرز جيسة بل نص على أن بقية أنواع السناد والاطاء والنصيب جائزة لهم أيضا اه بجر وفه أقوله قول خاص بالكامل والبسيط أي مجزوء ثم سماجى منه على طريقة الخليل المسقط بحرا المتدارك لا على طريقة الاخفش المثبت له لدخول التذييل في مجزوءه أيضا (قوله) أي يظهر) أشار الى أن الستين والتأزائدات (قوله) وتقرر بذلك) انما قرر والمقام على هذا الوجه مع أن كلام المنزلي ليس كذلك لما يرد على المن من الاشكال وهو أن مقتضى صنيعه أن الضرب المركب من موجبتين الصغرى فقط جزئية منتج لعدم جمع الخسيتين فيه مع أنه عقيم (قوله) فاما في مقدمة اثنين) فيه حينئذ صورت السالبتان السكيتان والجزئيتان والمختلفتان وتحت اختلافهما صورتان والسالبتان صغريين مع الموجبة الجزئية كبرى وقوله أو في مقدمة واحدة وفيه حينئذ صورتان الموجبة الكلية صغرى مع السالبة الجزئية كبرى وعكسه (قوله) الا اذا كانتا سالبتين) أي كائيتين أو جزئيتين أو مختلفتين فهذه أربع وقوله أو كانت الصغرى سالبة أي كلية أو جزئية فهاتان صورتان (قوله) أخص القرائن منهما) أي أخص الضروب الاربع المركبة من السالبتين

الكبرى كلية سالبة وبراهين ذلك على ما ذكره الامام السنوسي أن القسم الاول لو اجتمعت فيه خستان فاما في مقدمتين أو في مقدمة واحدة فان كان في مقدمتين لم يكن ذلك الا اذا كانتا سالبتين أو كانت الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية وإيما كان لا ينتج اما اذا كانتا سالبتين فلا تأن أخص القرائن منها هو المركب من سالبتين كلية جزئية

والاختلاف الدال على العقم موجود فيه فإنه يصدق قولنا لا شيء من الإنسان بفرس ولا شيء من الصاهل بإنسان والحق الايجاب وهو قولنا كل فرس صاهل ولو قلت بدل الكبرى ولا شيء من الخمار بإنسان لكان الحق السلب وهو لا شيء من الفرس بجماد وأما إذا كانت الصغرى سالبة والكبرى جزئية موجبة فلا أن أخص القرينتين منها هو المركب من السالبة الكلية والموجبة الجزئية والاختلاف متحقق فيه فإنه يصدق قولنا لا شيء من الحيوان بحمد ماد وبعض الجسم حيوان والحق الايجاب وهو قولنا كل جماد جسم ولو قلت بدل الكبرى وبعض المتحرك بالارادة حيوان لكان الحق السلب وهو قولنا لا شيء من الجماد يتحرك بالارادة وان كان اجتماع الحسنيين في مقدمة واحدة كانت سالبة جزئية مع الموجبة الكلية والسالبة الجزئية الصغرى أو كبرى وأيا ما كان يلزم الاختلاف أما إذا كانت صغرى فكذلك قولنا ليس كل جسم حيوانا وكل متحرك (١٢٠) بالارادة جسم والحق الايجاب وهو كل حيوان متحرك بالارادة ولو قلت ليس كل حيوان انسانا وكل

فرس حيوان لكان الحق السلب وهو بعض الانسان ليس بفرس وأما إذا كانت كبرى فكذلك قولنا كل انسان حيوان وليس كل متحرك بالارادة انسانا والحق الايجاب وهو كل حيوان متحرك بالارادة ولو قلنا كل ناطق انسان وليس كل فرس ناطق لكان الحق السلب وهو بعض الانسان ليس بفرس فهذه القرائن الاربع أخص ما اجتمع فيه الحسنان من القسم الاول وإذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم وأما القسم الثاني وهو ما إذا كانت الصغرى جزئية موجبة فلزم تكن الكبرى معها كلية سالبة لكانت اما سالبة جزئية أو

وأما كان المركب من سالتين كائنتين أخص الضروب لان السالبة الكلية أخص من الجزئية اذ لا تصدق الا عند سلب المحمول عن جميع الافراد بخلاف الجزئية لانها تصدق عند ذلك وعند السلب عن البعض فقط والمركب من الاخص أخص فهذا الضرب أخص أقسام المركب من السالتين الاربع لو جود الجزئية في باقية اعم بمحض أو مع الكلية (قوله والاختلاف) أي اختلاف النتيجة بعد قهها بارة موجبة وبارة سالبة وقوله موجود فيه أي وإذا وجد الاختلاف في هذا الاخص وجد في غيره بالاولى (قوله أخص القرينتين) أي أي أخص الضربين المركبين من السالبة بقسميهما والجزئية الموجبة هو المركب من السالبة الكلية والجزئية الموجبة لما عرفت فيما مر (قوله وهو قولنا لا شيء من الجماد الخ) أقول لم يقل وهو قولنا بعض الجماد ليس يتحرك بالارادة كما قال في نظيره بعدم أنه مقتضى كون النتيجة تنبع الاخص نظرا الى ان ذلك لا يعد نتيجة اصطلاحا وقرن بالسور الكلى أو الجزئي فتأمل (قوله يتحرك بالارادة) ذكر متحرك مع تعريفه في القياس لانه لا يجب موافقة النتيجة للقياس في التعريف والتذكير (قوله فهذه القرائن الاربع) أي السالتان السالبتان والسالبة الكلية مع الجزئية الموجبة والسالبة الجزئية صغرى أو كبرى مع الكلية الموجبة (قوله من القسم الاول) هو ما إذا لم تكن الصغرى موجبة جزئية (قوله وإذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم) وهو الضروب الاربع الباقية السالتان الجزئيتان والمختلفتان والسالبة الجزئية صغرى مع الجزئية الموجبة صغرى ووجه ما ذكره ان النتيجة اذ لم تلزم الاخص لم تلزم الاعم لان القاعدة كفاي شرح مختصر السنوسي أن ما لا يلزم الاخص لا يلزم الاعم (قوله أو موجبة بقسميهما) أي الكلية والجزئية (قوله وكلاهما) أي السالبة الجزئية والموجبة (قوله فلما علم فيما سبق) أي في قوله وان كان اجتماع الحسنيين في مقدمة واحدة كانت سالبة جزئية مع الموجبة الكلية الخ (قوله مع الموجبة الكلية التي هي أخص من الموجبة الجزئية) إنما كانت أخص منها لانها لا تصدق الا عند ثبوت المحمول لجميع الافراد والجزئية تصدق عند ذلك وعند الثبوت للبعض فقط (قوله أخص القرينتين منها ومن الموجبة الجزئية) أي أخص الضربين المركبين من الموجبة بقسميهما ومن الموجبة الجزئية (قوله وبالله تعالى التوفيق) هذا آخر كلام السنوسي (قوله مع غير المركب) أي غير ثلاث السالبة بقسميهما والموجبة الجزئية (قوله وباشترط كون الكبرى الخ) أي في القسم الثاني وكان الانسب التصريح به لتمام المقابلة (قوله مع غير السالبة الكلية) غير هاتلات الموجبة بقسميهما والسالبة الجزئية (قوله فهذه ثلاثة أضرب) منها واحد لم يجتمع فيه الحسنان وهو الموجبة الجزئية صغرى مع الموجبة الكلية كبرى ومقتضى كلام المصنف أنه منتج وليس كذلك (قوله

موجبة بقسميهما وكلاهما لا ينتج أم السالبة الجزئية فلما علم فيما سبق من عقمهما مع الموجبة الكلية التي هي أخص من الموجبة الجزئية وأما الموجبة فلا أن أخص القرينتين منها ومن الموجبة الجزئية هو المركب من الموجبة الجزئية صغرى والموجبة الكلية كبرى والاختلاف الموجب للعقم حاصل فيه كقولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب وهو بعض الانسان ناطق ولو قلت بدل الكبرى وكل صاهل حيوان لكان الحق السلب وهو لا شيء من الانسان بصاهل فهذه تراهن عقم ما لم لو جدي فيه شرط الانتاج في هذا الشكل وبالله تعالى التوفيق اه فسقط باشرط عدم اجتماع الحسنيين في القسم الاول ثمانية أضرب السالبة الجزئية صغرى مع الكبرى يات الاربع والسالبة الكلية صغرى مع غير الموجبة الكلية كبرى والموجبة الكلية صغرى مع السالبة الجزئية كبرى فهذه ثمانية وباشترط كون الكبرى سالبة كلية مع الموجبة الجزئية الصغرى ثلاثة الموجبة الجزئية صغرى مع غير السالبة الكلية فهذه ثلاثة أضرب

الى الثمانية قبلها يجمع أحد عشر كلمة قديمة ويبقى خمسة متجدة وأما طريق التحصيل فإلصغري إمامو جبة كلية وهي لا تنتج الامع
الثلاث وهي ماعدا السالبة الجزئية وإما سالبة كلية وهي لا تنتج الامع الموجبة السالبة وإما سالبة كلية وهي لا تنتج الامع السالبة الكلية
ولا يصح أن تكون الصغرى سالبة جزئية لاجتماع الحسنيين فيها فمجموع المنتج اذن خمسة أضرب الضرب الاول من كليتين موجبتين ينتج
موجبة جزئية نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق الثاني من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج
موجبة جزئية نحو كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان فبعض الحيوان ناطق الثالث من (١٢١) كايين والصغرى سالبة كلية

نحو لا شيء من العبادة
يستغن عن النية وكل
وفور عبادة فلا شيء من
الاستغنى عن النية
بوضوء الرابع من
كايين والكبرى سالبة
عكس ما قبله نحو كل
انسان حيوان ولا شيء
من الفرس بانسان
فبعض الحيوان ليس
بفرس الخامس هو
الصورة التي تجتمع
في الحسنان وهو ما
ألف من مقدمتين
(صغراهما موجبة
جزئية) و (كبراهما
سالبة كلية) نحو
بعض الانسان حيوان
ولا شيء من الفرس
بانسان فبعض الحيوان
ليس بفرس هذا مذهب
المقدمتين وذهب
بعض المتأخرين وتبعه
كثيرون الى أن ضرب
الرابع المنتجة ثمانية
وجعلوا الشرط فيه
أحد أمرين إيجاب
المقدمتين مع كلية
الصغرى أو اختلافهما

الى الثمانية قبلها) أي تضم الى الثمانية قبلها (قوله) وأما طريق التحصيل أي هذا طريق الاسقاط وأما الخ
(قوله) فمجموع المنتج اذن خمسة علم أن الثلاثة الاول منها ترتب الى الشكل الاول بعكس الترتيب بان تجعل
الصغرى كبرى والكبرى صغرى ثم عكس النتيجة واربع وجوه الحاصل من ان البكس كل من المتقدمتين
ومن جعل الضروب المنتجة من الشكل الرابع ثمانية براداس الى الشكل الثاني بعكس الصغرى وبرد
السابع الى الشكل الثالث بعكس الكبرى وبرد الثامن الى الشكل الاول بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة
كذا في الشمسية وشرحها (قوله الاول من كايين موجبتين ينتج موجبة جزئية) ولم ينتج كلية مع كلمة
مقدمته لجواز كون الاصغر أعظم من الاكبر كافي مثال الشارح ولفظ قد شرط كلية النتيجة وهو عوم وضع
الاصغر في الصغرى أو في عكسها كافي الكبير وقدم الضرب الاول لانه من موجبتين كليتين والإيجاب السالبة
أشرف المطالب الرابع من ثم الثاني وان كان الثالث والرابع من كليتين والسكلى أشرف وان كان سلبا
من الجزئية وان كان إيجابا المشار كنه الاول في إيجاب المقدمتين وفي أحكام الاختلاف كما يعلم من مراجعة أحكامها
ثم الثالث لارتدادها الى الشكل الاول بعكس الترتيب كالاولين ثم الرابع لكونه أخص من الخامس ثم
السادس والسابع على الثامن لاشتمالهما على الإيجاب السالبة وقدم السادس على السابع لارتدادها
الى الشكل الثاني دون السابع كذا في القلب (قوله الثالث من كايين والصغرى سالبة) قال في الكبير
وانما أتبع هذا كلية لعدم جواز كون الاصغر فيه غير مبين لا اكبر ولا ان الاصغر فيه عام الوضع في العكس
كاس (قوله الرابع من كايين الخ) الخ لم ينتج كلية لجواز كون الاصغر أعظم من الاكبر كافي مثال الشارح
وسلب الامع من جميع أفراد الاخص كاذب (قوله وهو ما ألف من مقدمتين صغراهما الخ) أشار الشارح
الى ان ضمير صغراهما في كلام المصنف يرجع الى المقدمتين المفهومين من السبقيات (قوله الى أن ضرب
الرابع المنتجة ثمانية) طريق الاسقاط على هذا المذهب أن إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى يسقط
ست صور السالبتين السكيتين والجزئيتين والاختلافتين والوجبتين الجزئيتين صغرى مع الموجبة
بقسمتها كبرى واختلافهما بالكييف مع كلية احدهما يسقط صورتين الجزئيتين الموجبة صغرى مع
السالبة الجزئية كبرى وعكسه وطريق التحصيل أن إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى يقتضي أن
ينتج اثنان لان الصغرى اذا كانت موجبة كلية فالكبرى إمامو جبة كلية أو موجبة جزئية واختلافهما
بالكييف مع كلية احدهما يقتضي أن ينتج ستة لان الصغرى ان كانت موجبة كلية فالكبرى إمامو جبة كلية أو سالبة
كلية أو سالبة جزئية وان كانت سالبة كلية فالكبرى إمامو جبة كلية أو موجبة جزئية وان كانت سالبة
جزئية فالكبرى موجبة كلية وان كانت موجبة جزئية فالكبرى سالبة كلية (قوله فالامر الثاني) هو
اختلافهما في الكييف مع كلية احدهما (قوله شرط تطلب من المطولات) عبارة في الكبير لكن بشرط
لانناج هذه الاضرب الثلاثة زيادة على ما أمر أن تكون موجبة بما عومذ كور في المطولات وقد ذكرته في
شرح نظمي للاختلافات وبسط فيه الكلام على ذلك اه وعبارة من الشمسية وشرحها للقلب والمقدمون

(١٦ - صبان)

بالكييف مع كلية احدهما فالامر الثاني يقتضي أن تنتج ثلاثة أضرب زيادة على الخمسة
السابقة وان اجتمع في كل من تلك الثلاثة خستان فردا وضربا احدهما هو جزئية سالبة صغرى وموجبة كلية كبرى نحو بعض السائمة
ليس بسانم وكل كاتب مسنقط فبعض الثائم ليس بكاتب وضربا سابعه او هو كلية موجبة صغرى وسالبة جزئية كبرى نحو كل كاذب
متحرك الاصابع وبعض ساكن الاصابع ليس بكاتب فبعض متحرك الاصابع ليس بسانم او هو الصغرى سالبة
كلية وكبرى موجبة جزئية نحو لا شيء من المتحرك بسانم وبعض المتحرك فبعض ساكن ليس بمتحرك لكن بشرط لانناج
هذه الاضرب الثلاثة زيادة على ما أمر شرط تطلب من المطولات

وقدر مررت الى ضروب
كل شكل تسهلا لحفظها
بقول
كم كل كهف له بر كساه
بم سى لذك ك له لاذ كم بل
لف سى س ك لا
كالشكل الاول كم بدر
كوى سلا
كم كان كل بدر للوداد
كلا كم لاح بدر لليل سام
كم كلام سرت له بضروب
الشكل فا ك لا
فال كاف للكيفية
الموجبة مقطعة من
كل واللام للسالبة
الكيفية مختزلة من
لا شئ والباء للموجبة
الجزئية مأخوذة من
بعض والسين للسالبة
الجزئية مأخوذة من
ليس بعض ويدل على
أول ضروب الثاني
فراغ عدة ضروب
الاول وكذا الباقي ويدل
على أول الرابع أيضا
توالى الكافين اللذين
في أول الشطر الأخير
من البيت الثاني لان
المركب من كلمتين
موجبتين لا يكون
الأول ضروب شكل
بالاستقراء وقولي
كالشكل الاول أى
ضروب الشكل الثالث
كضروب الشكل الاول
ويزيد الشكل الثالث
بالضرب بين اللذين بعد

حصر والاضروب بالنتيجة في الجنس الاول وذ كر ان الثلاثة الأخيرة عقيمة لتحقيق الاختلاف الموجب للعقم
فيها ما في الضرب السادس فاصدق نتيجة قوائمنا ليس بعض الحيوان بانسان وكل فرس حيوان وكذبها اذا قلنا
في الكبيرى وكل ناطق حيوان وأما في السابع فاصدق نتيجة قولنا كل انسان ناطق وبعض الفرس ليس
بانسان وكذبها اذا قلنا في الكبيرى وبعض الحيوان ليس بانسان وأما في الثامن فاصدق نتيجة قولنا لا شئ من
الانسان بفرس وبعض الناطق انسان و كذبها اذا قلنا في الكبيرى وبعض الحيوان انسان والجواب أن
الاختلاف في هذه الضروب بانما يثبت اذا كان القياس مركبا من المقدمات البسيطة لكان شرط في انتاجها
أن تكون السالبة المستعملة فيها إحدى الخاصتين فلا تنتهض تلك النقوض عليها انه ملخص والمراد
بالخاصتين كما نقل عن تقرير الشارح المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة فقول الشارح سابقا وبعض
المستيقظ ليس بفاثم يجعل خاصة بأن زاد ما دام مستيقظا لا دأما وكذا يفعل بالسالبة الواقعة في السابع
والثامن ويؤخذ من عبارته في الكبير ومن عبارة من الشمسية وشرحها انه اشترط شرط واحد لا شرط كما
في عبارته هنا فتأمل (قوله وقد مررت الى ضروب كل شكل) أى جاريا على أن الضروب بالنتيجة من الرابع
ثمانية رافض الكل ضرب ببحر فحين أولهما الصغراء وثانيهما الكبيراه لكنه أسقطا راضا أربعة من ضروب الشكل
الثالث استغناء عنه بقوله كالشكل الاول لموافقة ضروب الشكل الاول فصار الباقي من أربعة وأربعين
حرفا وموزا الاثنين وعشرين ضرا ستة وثلاثين حرفا آخر من ضروب الشكل الاول منها اللام من النوا آخر
من ضروب الثاني الكاف من ك لا وآخر من ضروب الثالث السين من س لا وما بعد من ضروب الرابع
وجميع ما مر به دائرين أربعة أحرف الكاف واللام والباء والسين (قوله كم كل كهف الخ) كم خبرية
للتكثير والكهف يطلق على الغار في الجبل وعلى المنجأ وهو المراد هنا والبر بال كسر الاحسان وقصر الباء
للضرورة وقوله لذ أى التجي اليه وقوله ك له لذ أى كم شخص لاذله أى التجا اليه وك الثانية تأ كيد لكم
الاولى ولف أمر من لافه اذا خاطه وقصر سماء للضرورة ورة كرضيمر هاني قوله ك لا لذ كبير مدلولها اذا المراد
بالسماء هنا الكهف المتقدم فهو من الاطهار في مقام الاضمار أو غيره الذي هو أعلى منه فيكون الاضراب على
الاول لا انتقال والترقي من تسميته بالكهف الى تسميته بالسماء الكامل وعلى الثاني لا انتقال والترقي من
الاتجاء الى الكهف الى الاتجاء الى السماء الكامل وقوله كالشكل الاول خبر مبتدأ محذوف كما يشير اليه
الشارح وهمزة الاول حذف بعد نقل حركتها الى اللام وقوله كوى سلا أى كوى بنار حبه سلمان العشق
وسلم كفرح اما صفة مشبهة أو صيغة مبالغة والبدن تصغير البدن واللام في الوداد لتقوية العامل الذى ضعف
بالتأخر وهو ك لا وقوله ك لا أى حفظ من الكل بالهمز وهو الحفظ لكنه أبدل همزة ألفا وقوله ليسل
ان جعل متعلقا بلاح أى ظهرف اللام بمعنى فوان جعل متعلقا بمحذوف صفة لبدن فلا وقوله سام الانسب هنا
أن يكون بمعنى كاف يقال سام فلانا الامر أى كفه اياه وضميمه يرجع الى البدن أى كاف هذا البدن الناس
تجرع غصص محبتهم له وقوله ك لا انصب على التمييز بفتح الكاف وكسر اللام اسم جنس جمعي لكلمة كنبق
ونبقة وجعله بضم ففتح جمع كلم بفتح فسكون أى جرح لا يساعده كتب اللغة ولا قواعد العربية وجعله سرت
صفة لكما وله حال من الضمير في سرت أو اللام بمعنى من والباء في بضروب سببية متعلق بسرت والمعنى كم سرت
كلماته في قلوب المحبين بسبب ضروب شكاه أى أنواع شكاه الحسن ولم نجعله صفة ثانية لكما كما قيل
لانه يلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول باخني وقوله فاما عطف على سرت أى فكمل حكمه وتم أمره
ولا يخفى ما في قوله بضروب الشكل من التورية وما في قوله فاما كتمل من حسن الختم حيث أتى بما يشعر بهام
مقصوده هذا ما ظهر لي في بيان المعنى الغزلي لهذه الابيات (قوله مختزلة) أى مقطعة وتعبير ههنا مختزلة
وفيما قبل بقة مقطعة وفيما بعد مأخوذة تفنن (قوله وكذا الباقي) أى يدل على أول ضروب الثالث فراغ عدة
ضروب الثاني وعلى أول ضروب الرابع فراغ عدة ضروب الثالث والكلام مع من يعرف عدة ضروب كل
شكل فلا يقال هذا لا يسر ان لا يعرف عدة ضروب كل شكل (قوله ويدل على أول الرابع أيضا) أى كما

وهذا طريق صاحب الشمسية ومن خطا حذوه (فمنفتح) شكل (أول أربعة) عدد ضروب (الثاني ثم) للترتيب المذكور (ثالث
 ف) منتجة (سنة) والفاة زائدة (و) شكل (رابع خمسة) عند المتقدمين ونهاية عند المتأخرين (قد أتج) والباء بمعنى في والخمسة طرف
 الانتاج وطرف أيضا الشكل من طرفية العام في الخاص لان الشكل أهم من تلك الخمسة (١٢٣) الا ضرب (وغير ما ذكرته

لن نتج) فالضروب
 العقاية باعتبار جميع
 الاشكال أربعة
 وستون حاصله من
 ضرب أربع عشرة
 الاشكال في ستة عشر
 عدد الضروب فاذا
 أسقطت المنتج منها وهو
 تسعة عشر على مذهب
 المتقدمين في الشكل
 الرابع واثنان وعشرون
 على مذهب المتأخرين

فيه من أربعة وستين
 بقى خمسة وأربعون
 عقبة على الاول واثنان
 وأربعون على الثاني
 (وتتبع النتيجة) في
 جميع الاشكال
 الاقترانية (الخاص)
 أي الحسب (من تلك
 المقدمات هكذا كن)
 أي علم فان كان في كل
 منها خمسة تبعها وما إذا
 كانت المقدمات
 موجبتين كانت النتيجة
 موجبة والافسالية
 وان كانت احدهما
 جزئية كانت النتيجة
 جزئية وان كانتا كليتين
 لم تكن النتيجة كلية
 الا ان كان الاصغر
 مسورا بالسور الكلي
 في الصغرى وفي عكسها

بدل عليه فراغ عدة ضروب الثالث فايضا مقدمة على محلها (قوله وهذا طريق صاحب الشمسية ومن خطا
 حذوه) اسم الاشارة يرجع الى كون الضروب اثنين وعشرين بجعل ضرب الرابع المنتجة ثمانية والى
 جعل المركب من الموجبة الكلية والموجبة الجزئية خمسة ضروب الثالث فان غيرهم كصاحب الكشف
 والسوسى جعلوه رابعا وجعل صاحب الشمسية ومن وافقه رابعا جعلوه خامسا كما سيبيانه (قوله فمنتج لاول
 الخ) البقاء السببية أي لكون ما تقدم من الاشتراط سببا لكون المنتج ما يذكره في الكبير (قوله لشكل
 أول) اللام بمعنى من (قوله للترتيب المذكور) قال في الكبير أو للترتيب في الشرف فان الشكاكين الاولين
 أشرف (قوله فمنتج ستة) اشار الى أن ستة خسب مبتدأ محذوف (قوله طرف الانتاج) أي المدلول عليه
 بقوله قد أتج والطرف على هذا الغو وقوله وطرف أيضا لشكل وهو على هذا مستقر طالع من فاعل أنتج وقوله
 من طرفية العام في الخاص راجع للاجتهال الثاني فقط بدليل التعليل (قوله أي الحسب) أشار الى أن
 افعل للفضل ليس على بابه وذكر باعتبار تأويل المقدمة بالقل والالكان القياس الحسب ويمكن أن يكون
 التذكير لوقوع الاختصاص على الكم والكيف ويكون في قوله من تلك حذف والتقدير من كم وكيف ذلك
 المقدمات وما ألتف ما قيل

ان الزمان لتابع أرذله * تبس النتيجة للاختصاص الارذل
 (قوله فان كان في كل منها خمسة) أي من جنسين جنس الكم وجنس الكيف بان كانت احدي المقدمتين
 موجبة جزئية والاخرى سالبة كلية لامن جنس واحد بان تكونا سالبتين أو جزئيتين لان ذلك لا يكون في
 الضروب المنتجة التي الكلام فيها (قوله واذا كانت المقدمات موجبتين) أي كليتين أو احدهما كلية
 والاخرى جزئية وهذا القسم زائد على شرح البيت اذ ليس في هذا القسم تبعية في الخمسة لكن ذكره تقيما
 للاقسام ومقابلة لقوله فان كان في كل منها خمسة (قوله والافسالية) أي والاتكونا موجبتين بل
 احدهما فقط فالنتيجة سالبة (قوله وان كانت احدهما جزئية) أي سالبة أو موجبة (قوله وان كانتا
 كليتين) مقابل قوله وان كانت احدهما جزئية (قوله الا ان كان الاصغر مسورا بالسور الكلي) بان
 كان السور الكلي داخلا عليه متصلابه في الصغرى كما في الضربين الاولين من الشكل الاول والثاني وفي
 عكسها كما في الضرب الثالث من الشكل الرابع كما سيذكره الشارح هذا ويشترط أيضا الكلية النتيجة
 على مذهب المتأخرين من ككون المنتج من الرابع ثمانية أضرب أن تكون الكبرى كلية تحسرا
 عن الضرب الثامن منه فان الاصغر فيه مسور بالسور الكلي في عكس ما راعه ذلك لا ينتج الجزئية
 سالبة فاد في التبعي فلا كفاء باشتراط كون الاصغر مسورا بالسور الكلي انما هو على مذهب الاقدمين
 (قوله ولو عكست قضيتيه) أي قضية الاصغر بالشكل الثالث أي القضية المشبهة عليه المسورة بالسور الكلي
 (قوله انعكست جزئية) مثلا كل حيوان جسم وكل حيوان فامن من الضرب الاول من الشكل الثالث ونتيجته
 جزئية وهي بعض الجسم فامن لان الاصغر فيه وهو الجسم محمول في الصغرى ولو عكست هذه الصغرى انعكست
 جزئية الى بعض الجسم حيوان لان عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية (قوله لانها) أي قضية الاصغر
 لا تكون الاموجبة أي وعكس الموجبة جزئية ولو كانت كلية (قوله لان صغرها كلية سالبة) انعكس
 كفسها أي فيصير الاصغر في عكسها موضوعا داخلا عليه السور متصلابه مثلا لاني من العبادة يستغن
 عن النية وكل وضوء عبادة من الضرب الثالث وهو ينتج كلية وهي لاني من المستغنى عن النية بوضوء لان
 الاصغر وهو المستغنى عن النية وان لم يكن مسورا في الصغرى مسورا في عكسها لانها انعكس كلية الى لاني من

فن ذلك يعلم أن الشكل الثالث لا ينتج كلية لان الاصغر فيه لا يدخل عليه السور لكونه محمول في الصغرى ولو عكست قضيتيه انعكست جزئية
 لانها لا تكون الاموجبة وكذا الشكل الرابع الا الضرب الثالث منه فانه ينتج كلية سالبة لان صغرها كلية سالبة انعكس كفسها أو أما
 الشكل الاول والثاني

الاستغنى عن النية بعباده و رد على الشارح ان الثامن كالثالث لان صغرا سالبة كلية تنعكس كنفسها مع انه لا ينتج الاجزئية الا ان يكون كلامه على مذهب الاقدمين من ان ضروريا الرابع خمسة (قوله فالامر فيها ظاهر) وهوان الضريين الاولين من كل منهما ينتج كلية وعموم وضع الاصغرى بالصغرى بالفعل فتلخص ان المنتج الكلية خمسة أضرب (قوله وهذه الاشكال الخ) تصريح بما علم من قوله واختص بالجملية لان الجنس اذا اختص بشئ اختصت به أنواعه (قوله بالجملي) قال في الكبير أى بالجملية واللام للجنس ولم يؤنث لتأويلها أى القضية بالقول اه والى تفسير الجملي بالجملية أشار هنا بقوله من القضايا (وأقول) يحتمل ان المراد بالقياس الجملي بل هذا أحسن لعدم احواوجه الى التأويل ومثل ما قيل فى قوله بالجملي يقال فى قوله بالشرطى (قوله ماذ كر) فيه اشارة الى الجواب عن الاعتراض على المصنف بمذ كبير الضمير مع رجوعه الى المؤنث (قوله وليس بالشرطى) تصريح بما علم مما قبله (قوله وتقدم الكلام على ذلك) أى على حكم المصنف باختصاص الاشكال بالجملي من انه تبع فى ذلك ابن الحاجب وأنه يعتذر عنه بما بانهم لم يعتبروا الاقتراعى من الشرطيات لعدم تعرض الاقدمين له ولأنه جردوا (قوله أى لبعضها) أقول دفع بحمل فى معنى اللام ما توهمه الظرفية من ان المحذوف بعض أجزاء المقدمة لا يقال الا بام مو جود على معنى اللام أيضا ذ بعض المقدمات يصدق بجزء من أجزاء المقدمة الواحدة لانا نقول المراد ببعض المقدمات احداها وكلامه يقتضى ان حذفها كلها لا يجوز والظاهر ان محله اذا كان المقام مقام استدلال (قوله أو النتيجة) أى أوهما معا بان حذف الصغرى مع النتيجة أو الكبرى مع النتيجة قصور والحذف خمس هاتان صورتان وحذف كل واحدة وسيد كر هذه الثلاثة الشارح وأوفى كلام المصنف ليست مانعة جمع لجواز حذف البعض مع النتيجة كما عرفت ولا مانعة لجواز أن لا يقع حذف الشئ تمام كرو قد تقدم نقل السعد عن الاشارات انه ليس كلها يستعمل فيه أدوات الانفصال يجب أن يكون احدى المنفصلات الثلاث نعو العالم اما أن بعد الله واما أن ينفع الناس (قوله لعلم) أى لاجل العلم بالمحذوف أو عند العلم به وافهم انه اذا فقد العلم بالمحذوف لا يجوز الحذف وهو كذلك وكلاقتراعى فى جواز الحذف الاستثنائى ومما حذف منه الاستثنائية والنتيجة قوله تعالى لو كان فهما آلهة الا الله لفسدنا التقدير لكنهم لم يفسدوا فلم يكن فيهما آلهة غير الله (قوله هذا يحد) أقول هى النتيجة وكان المناسب تأخيرها لان تقديمها هو اعتبارها دعوى مع ان غرضه التمثيل لحذف الصغرى فقط بدليل تمثيله بعد حذف النتيجة وكذا يقال فى مثاله حذف الكبرى (قوله هذا زمان الخ) هذا قياس طبعى ومقابل شرعى (قوله يحبس القى) أى يمنع من طلبه للخروج (قوله المقدمات) قال فى كبيره المعلومة من السياق اه ولا حاجة اليه لتقديمها صراحة فى قوله من تلك المقدمات وفى قوله لبعض المقدمات (قوله ان لم تكن ضرورية) أى ولا مسلمة أخذنا مما يأتى (قوله الى ذى ضرورة) أى الى قول ذى ضرورة أى ضرورى وقال فى الكبير الى قضايا ذات ضرورة أى اذا كانت المقدمتان أو احدهما غير ضرورية ولا مسلمة افتقرت الى كسب بقياس وهكذا الى ان تنتهى الى قياس مقدمته ضرورىتان أو مسلمتان (قوله لما من دور الخ) تعليل لمفهوم قوله وتنتهى الى ضرورة أى ولا يجوز أن لا تنتهى اليها لما الخ (قوله توقف الشئ على ما يتوقف هو عليه) أقول الصلة أو الصفة جارية على ما هى له لعود الضمير على ما فلا حاجة الى ابراز الضمير بل ينبغى حذفه لانه عوده على الشئ فاحفظه ولا تنظر لكلام فاسد قيل هنا وتوقف كل منهما على الآخر نارة يكون بغير واسطة ونارة يكون بواسطة ويسمى الاول مصرحا والثانى مضرا والمراد بالتوقف المقضى سبق المتوقف عليه فلا ينتقض بالجواهر والعرض لان توقف كل منهما على الآخر معى لاسبق والدور المعنى ليس محالا (قوله وهو ترتيب) الظاهر ان تعبيره فى جانب الدور بالتوقف وفى جانب التسلسل بالترتيب تفنن (قوله الذى هو) أى ما لزم وفيه اشارة الى ان من فى كلام المصنف بيانية (قوله على تقدير) متعلق بلزم (قوله فلزم الدور الخ) بيان ذلك انه لو لم تنته المقدمات أو بعضها الى ما ذكر لزم توقف العلم على غير ها وكذا الحال فى ذلك الغير وهكذا فان عدنا الى بعض الاوائل لزم الدور وان ذهبنا الى غاية لزم التسلسل فلزم الدور

فالامر فمسمما فظاهر (وهذه الاشكال) الاربعة (بالجملي) من القضايا (مختصة وليس) ماذ كر وهو الاشكال كائنا (بالشرطى) أى فيه وتقدم الكلام على ذلك فى قوله واختص بالجملي (والحذف فى بعض المقدمات) أى لبعضها صغرى أو كبرى (أو النتيجة علم أنت) خبر الحذف فمثال حذف الصغرى هذا يحذف كل زمان بعدد ومثال حذف الكبرى هذا يحذف لانه زمان ومثال حذف النتيجة هذا زمان وكل زمان يحذف زمان وكل زمان يحبس القى (وتنتهى) المقدمات ان لم تكن ضرورية (الى) ذى (ضرورة) لما من دور) وهو توقف الشئ على ما يتوقف هو عليه (أو تسلسل) وهو ترتيب أمر على أمر الى ما لا نهاية (قد لزم) أى لما لزم الذى هو دور أو تسلسل على تقدير عدم انتهائهما الى الضرورة فلزم الدور هو فيها اذا استدلل على المتأخر بما يتوقف على ذلك المتأخر ولزم التسلسل هو فيها اذا

توقف الاول على اداء مترتبة لا غاية لها فان انتهت الى دليل غير ضروري مقدماته ولا مسلمة لم تكف مثالها مقدماته ضرورية هذا
العدد منقسم الى متساويين وكل منقسم كذلك زوج ومثال الانتهاء ان تقول لو لم يكن الله تعالى واجب الوجود لكان جازا لوجود لكنه ليس
بجائز الو وجود فهو واجب الوجود اذ لو كان جائزا لوجوده لكان حادثا لكنه ليس بحادث فليس بجائز الو وجود اذ لو كان حادثا لافترق الى
محدث لكنه ليس بمفترق الى محدث فليس بحادث اذ لو افترق الى محدث لعدد الاله لكن الاله (١٣٥) لا يتعدد فلا يفتقر الى محدث اذ لو
تعدد الاله افسدت

السموات والارض
لكنهما لم تفسدا فلا
يتعدد الاله وكونهما
لم تفسدا ضروري
بالمشاهدة وكذا اذا
قات العالم صفاته حادثة
وكل من صفاته حادثة
فهو حادث فستدل على
الصغرى بقولنا العالم
صفاته متغيرة وكل
متغير حادث والاولى
من هاتين المقدمتين
ضرورية للمشاهدة
ونستدل على الثانية
منهما بان التغير ان كان
من عدم الى وجود كان
الوجود طارئا او من
وجود الى عدم كان
الوجود جائزا والجائز
لا يقع الا حادثا ونستدل
على الكبرى من القياس
الاول بقولنا كل من
صفاته حادثة لا يعرى
عن الحوادث وكل من
لا يعرى عن الحوادث
لا يسبقها وكل من لا يسبق
الحوادث فهو حادث فقد
انتهينا الى الضرورة
ولا عسيرة باعراضات
الفلاسفة على بعض

في الحالة الاولى ولزوم التسلسل في الحالة الثانية (قوله توقف الاول) أي القياس الاول (قوله فان انتهت)
الح) مفهوم قوله وتنتهي الح (قوله لكان جائزا لوجود) دليل الملازمة ان الله شيء موجود وكل شيء
موجود اما واجب الوجود او جائزه واما الاستحالة فنتية لان الفرض انه موجود (قوله اذ لو كان جائزا
الوجود الح) دليل للاستثنائية وهكذا الادلة الاتية كل دليل منها دليل للاستثنائية التي في الدليل قبله
(قوله لفسدت السموات والارض) فسر السعد الفساد بالخروج عن النظام المشاهد وبعضهم بعدم
وجودهما من أصله وبعضهم بعدم امداد الحوادث بما هو قوام وجودهما من الاكوان والالوان والاعراض
(قوله وكونهما لم تفسدا ضروري بالمشاهدة) أقول الضروري بالمشاهدة كونهما لم يفسدا بالفعل واللازم
على تعدد الاله جواز فسادهما لا فسادهما بالفعل لجواز اصطلاح الالهين كما قالوا وعدم جواز فسادهما غير
ضروري بالمشاهدة فلم تنته هذه الادلة الى الضروري ويمكن الجواب بالترام ان اللازم الفساد بالفعل بناء على
ما ذهب اليه السعد وجاعلة من ان الاتية خطابية لا برهانية بمعنى ان الملازمة عادية لا عقلية لان العادة جارية
بوجود التمانع والتغالب عند تعدد الحالك على ما أشير اليه بقوله تعالى ولعل بعضهم على بعض فتأمل (قوله
وكذا اذا قلت الح) هذا مثال من الاقترانيات وما قبله مثال من الاستثنائيات (قوله وكل من) فيه تغليب
العقل على غيرهم (قوله ويستدل على الثانية منهما) أي من هاتين المقدمتين وهي كل متغير حادث (قوله
كان الوجود طارئا) أي والطرف وعين المطلوب وهو الحادث (قوله من القياس الاول) هو العالم صفاته
حادثة وكل من صفاته حادثة فهو حادث (قوله لا يعرى) أي لا يخلو يقال يعرى يعرى كرضى يرضى أي خلا
وعرا يعرو كسما يسمى أي عرض وحادث

(فصل في القياس الاستثنائي)

(قوله وتسمى كبرى) لانها كبرى من الاستثنائية اذ ألفاظها على نحو نصف ألفاظ شرطية واذا اعتبرتها
بالترتيب الاقتراني لوجدتها على هيئة الشكل الاول المركب من جملة صغرى وشرطية كبرى مثلا اذا قلنا
كلما كان هذا انسانا فهو حيوانا لكنه انسان وجدته هو عين قولك هذا انسان وكلما كان انسانا فهو
حيوانا ونتيجته هي عين نتيجته ولا يختلفان الا في تقديم الصغرى في اللفظ وتأخيرها وكذا اذا قلت في هذا
المثال لكنه ليس بحيوانا يكون عين قولك هذا ليس بحيوانا وكلما كان انسانا فهو حيوانا وهذا من
الشكل الثاني وينتج هذا ليس بانسانا وهي نتيجة الاستثناء ولم يختلفا ايضا الا بالتقديم والتأخير قاله في الكبير
(قوله على وضع) أي اثبات وقوله أحد طرفيها أي الشرطية وطرفاها مقدمها وتاليها وقوله أو رفعه أي
نفيه وقوله لينتج أي الوضع أو الرفع (قوله لاشتماله على القضية الاستثنائية) وان شئت قلت لاشتماله على
أداة الاستثناء وهي لكن أي على أداة الاستدراك الشبيهة بالاستثناء في احداثه فيما قبله شيئا لم يوجد فيه كافي
شرح ابن يعقوب مبسوطا (قوله على ما ذكر في الشرطية فيضعه أو يرفعه) أي على مقدم الشرطية
فيضعه وعلى تاليها يرفعه (قوله والتعليق الاول يرجع الى هذا) زاد في الكبير وانما يتغيران بالاعتبار اذ
أداة الاستثناء أي النحوي سميت بذلك لرجوع المتكلم بها الى الكلام السابق فيخرج بها ما لا دلالة له في
الكلام السابق اه وحاصله أن الرجوع على كل من التعليقين متحقق لكنه معتبر أولا في التعليق الثاني

تلك المقدمات فان ذلك مكابرة (فصل في القياس الاستثنائي) وهو المؤلف من مقدمتين احدهما شرطية وتسمى كبرى والاخرى تدل
على وضع أحد طرفيها أو رفعه لينتج وضع الآخر أو رفعه وتسمى صغرى (ومنه) أي القياس (ما) أي قياس أو القياس الذي (يدعى) أي
يسمى (بالاستثنائي) لاشتماله على القضية الاستثنائية وهي التي فيها حرف الاستثناء وهو لكن وقال السيد سمي استثنائيا لان المستدل
ينعطف بالمقدمة الاستثنائية على ما ذكر في الشرطية فيضعه أو يرفعه والتعليق الاول يرجع الى هذا

(يقرب بالشرطي) باسكان الياء مخففة للوزن لان احدي مقدماته شرطية (بلامترام) أي شك (وهو) أي الاستثنائي القياسي الذي دل على النتيجة أو (على ضدها) أي نقيضها (بالفعل) بأن تكون النتيجة بصورتها مذكورة فيه أو نقيضها كذلك (لبالقوة) أي بان تكون النتيجة متفرقة الاجزاء في القياس كما سبق في الافتراض في مثال الاول أي كون النتيجة مذكورة بالفعل كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا لكن (١٢٦) الشمس طالعة ينتج النهار موجودا وهو مذكور بصورة في القياس واعتراض بان النتيجة لابد ان

تكون خبرا وقضية
تحتل الصدق والكذب
والتالي ليس كذلك لانه
بخلاف قضية والجواب أن
المعنى أن صورتهما
مذكورة في القياس
أي مثل صورتهما
موجود فيهما وان كانت
المغايرة حاصلة لان
النهار موجود عند
كونه نتيجة قضية تحتل
الصدق والكذب
وعند كونه تابيا
للشرطية جزء قضية
لا تحتل صدقا ولا
كذبا ثم الشرطية
الموضوعة في القياس
الاستثنائي امام متصلة
أو منفصلة فاشار الى
الاول بقوله (فان يك
الشرطي) أي القضية
الشرطية (ذا اتصال)
أي متصلة وذكر
باعتبار تأويل الشرطية
باللفظ (أنتج وضع) أي
اثبات (ذلك) أي
المقدم (وضع التالي)
نحو كلما كان هذا
انسانا كان حيوانا
لكنه انسان ينتج انه
حيوان (و) أنتج (رفع

والمعتبر أولاً في التعليل الاول نفس القضية المرجوع بها التي هي الاستثنائية (قوله يعرف بالشرطي) أي
فله اسمان قال في الكبير خص بذلك اما بناء على ما صرح من أن الافتراض لا يتركب من الشرطيات أول الزوم
الشرطية له بخلاف الافتراض فانه على القول بانه يتركب من الشرطيات وهو المعتمد لا يلزم فيه ذلك لانه يتركب
من محض الجملات أيضا وهو الاكثر اهـ (قوله أي نقيضها) دفع بذلك اعتراضا على المصنف (قوله بان
تكون النتيجة بصورتها الخ) تصور للدلالة على ذلك بالفعل بينه أن المراد بالدلالة على ذلك الاشتغال عليه
لا ما يتبادر منها وهو الافادة حتى يردان الافتراض فيقيد أيضا النتيجة بالفعل (قوله أو نقيضها كذلك) أي
أو يكون نقيضها بصورة مذكورة فيه (قوله بان تكون النتيجة متفرقة الاجزاء الخ) تصور للدلالة
بالقوة المنقبة (قوله مثال الاول) أي الدلالة على النتيجة بالفعل ولم يمثّل الثاني الذي هو الدلالة على نقيضها
بالفعل اكتفاء بما سيأتي ولم يكتف به في الاول ليمتدح الاعتراض الا في فاندفع ما قيل هنا (قوله واعتراض)
أي على كون النتيجة مذكورة فيه بالفعل كما هو ظاهر صريحه هنا صريح كلامه في الكبير أو على قوله دل
على النتيجة أو ضدها بشقيه فيكون في قول المصنف بان النتيجة كتنفأ أي أو ضدها كقيل (قوله والجواب
أن المعنى) أي المعنى كون النتيجة مذكورة فيه بالفعل وقوله ان صورتهما أي ومادتها وقوله وان كانت
المغايرة حاصلة للوالوالحال وان وصلية أي وان كانت المغايرة بين النتيجة والتالي حاصلة في الحقيقة باعتبار المعنى
وقوله لان النهار موجودا لان هذا القول عند كونه نتيجة الخ وقوله قضية أي مستقلة هذا وقد ورد
الشارح في كبره الاعتراض المجاب عنه بهذا الجواب بما لفظه واعتراض على الاول يعني كون النتيجة
مذكورة فيه بالفعل بانه يقتضي عدم مغايرة النتيجة للقياس وهو مناف لما قتضاه تعريف القياس من
وجوب المغايرة لقوله فيه مستلزم ما بالذات قولاً آخر اهـ وعدل عنه هنا الى الاعتراض المذكور لعدم
قوة ما ذكره في الكبير اذا المراد بالمغايرة كما مر أن لا تكون النتيجة عين احدي المقدمتين وهي فيما نحن فيه جزء
احدهما الا عين احدهما (قوله وذكر) أي الشرطي وقوله باللفظ الاحسن بالقول (قوله أنتج وضع
ذلك الخ) انما أنتج وضع المقدم وضع التالي لان المقدم ملزوم للتالي وثبوت الملزوم يقتضي ثبوت الملزوم
وانما أنتج رفع التالي وضع المقدم لاستلزام انتفاء الملزوم انتفاء التالي (قوله وضع التالي) أي وضع مثل
التالي كما تقدم أن النتيجة غير التالي (قوله ولا يلزم انتاج) أي فالضير عائد على الانتاج المعهوم من أنتج
(قوله في عكسهما) أي عكس وضع المقدم ورفع التالي أي مقابل كل منهما فاعكس وضع المقدم أي مقابله
رفع المقدم وعكس رفع التالي أي مقابله وضع التالي (قوله أي من) قال في الكبير أو باقية على معناها من
الظرفية يجعل مجرورها طر فاجازا (قوله من انه قد يكون الخ) أي ومن أن المقدم ملزوم والتالي لازم فيلزم من
ثبوت الملزوم ثبوت لازمه ولا يلزم من نفيه شيء ويلزم من نفي الملزوم نفي لازمه ولا يلزم من ثبوته شيء (قوله
أعم من المقدم) كفي المثال المتقدم قال في الكبير وأما اذا كان التالي مساويا للمقدم نحو كلما كان هذا انسانا
كان ناطقا فاستلزام نفي المقدم نفي التالي واثبات التالي اثبات المقدم ليس بالنظر الى صورة القياس بل الى مادته
المخصوصة والمعتبر هو الاول ألا ترى انهم لا يقولون أن الموجبة الكلية تنعكس كنفسها مع تحقق صحة ذلك
فيما اذا كان المحمول مساويا للموضوع اهـ (قوله وشرط انتاج الخ) كان الانسب تأخيرها الى آخر الباب
لتعاقبه بالمتصلة والمنفصلة (قوله أن تكون موجبة) فلا أنتج السالبة متصلة كانت أو منفصلة وقوله

نمال) أي نفيه (رفع أول) أي المقدم بأن تقول في هذا المثال لكنه ليس بحيوان ينتج أنه ليس بانسان (ولا يلزم) انتاج الزومية

(في) أي من (عكسهما) أي من رفع المقدم أو وضع التالي (لا انجلا) أي اتضح من أنه قد يكون التالي أعم من المقدم ولا يلزم من رفع
الاخص رفع الاعم ولا انبائه ولا من وضع الاخص ولا رفعه فلو قلت لكسكس ليس بانسان لم ينتج انه غير حيوان ولا انه حيوان
أو قلت لكسكس حيوان لم ينتج انه انسان ولا انه غير انسان وشرط انتاج الشرطية أن تكون موجبة لزومية وأن تكون كلية أو في

مادتها أو كون وضع الزوم أو العناد بعينه وضع الاستثناء نحو أن قدم زيدا لأن فهو مكرم لكنه قدم الآن (وان يكن الشرطي منفصلاً) أي قضية منفصلة فهي إما حقيقية أو مائعة جمع أو مائعة خلو فان كانت حقيقية (١٢٧) (فوضع ذا) أي أحد طرفيها ينتج رفع ذلك أي الطرف الآخر نحو ما أن يكون

الموجود قد عا وما أن يكون حادثاً لكنه قد عا ينتج أنه ليس بحادث أو لكنه حادث ينتج أنه غير قديم (والعكس كذا) أي رفع أحد الطرفين ينتج وضع الآخر كما إذا قلت لكنه ليس بقديم ينتج أنه حادث أو لكنه ليس بحادث ينتج أنه قديم (وذلك) أي كون وضع أحد الطرفين ينتج رفع الآخر والعكس (في المنفصل) (الانحص) وهو الحقيقية لأنها أنحص من مائعة الخلو ومائعة الجمع لأن فيها منع الجمع ومنع الخلو ويشترط في الحقيقة هنا أن تكون مركبة من الشئ والمساوي لنقيضه إذ لو تركبت من الشئ ونقيضه كانت الاستثنائية عن النتيجة فلا فائدة في الوضع ولا الرفع (ثم ان يكن) المنفصل (مائع جمع) فقط (فوضع ذا) أي أحد الطرفين (ز كن) أي علم (رفع لذلك) أي الطسرف الآخر لا مائع اجتماعهما على أنه صدق نحو ما

لزومية أي في المتصلة وكان عليه أن يقول أو عنادية أي في المنفصلة كفي الكبير لقوله بعد أو كون وضع الزوم أو العناد الخ فلا تنتج الاتفاقية متصلة كانت أو منفصلة وقوله وان تكون كلية فلا تنتج الجزئية متصلة كانت أو منفصلة على تفصيل سيشرح اليه وقوله أو ما في مادتها أي في مادة السكينة وهو المهملة والجزئية الواقعة عنان في مادة أي موضع يصلح للسكينة كقول السنوسي في الاستدلال على وجوده تعالى لأنه لو لم يكن له محدث الخ لأنها وان كانت مهملة لو جود علامته الإهمال وهي اطلاق لو لكنها في موضع صالح للسكينة بان يقال كما لم يكن له محدث لزم أن يكون أحد الأمرين الخ وقوله أو كون وضع الزوم الخ عطف على أن تكون كلية وبعبينه تأكيدي لوضع يعني أنه يقوم مقام كلية الشرطية أن تكون مخصوصة بوضع الزوم أو العناد فيها أي حالته بعينه ووضعه الاستثناء أي وضع ذات الاستثناء وهي الاستثنائية فلا يضر حينئذ كون القضية غير كلية لان الخصوصية في حكم الكلية حينئذ كالخصوصية المهمة في قولك ان قدم زيدا لأن فهو مكرم لكنه قدم الآن فانه ينتج بدم مكرم الآن والخصوصية الجزئية في قولك قد يكون اذا جالسني زيدا عند الزوال حدثته لكنه يجالسني عند الزوال فانه ينتج اني أحدثه عند الزوال وكذا يقال في المنفصلة نحو ما أن يكون هذا الجسم وهو حي عالماً أو جاهلاً لكنه وهو حي ليس بجاهل ومثله ما إذا كان وضع الزوم أو العناد والاستثنائية واحدة ما إذا كانت الاستثنائية عامة تشمل وقت الاتصال أو الانفصال لدخول الوقت في ذلك العموم نحو قد يكون اذا جالسني زيدا عند الزوال حدثته لكنه يجالسني جميع النهار فانه ينتج اني أحدثه عند الزوال أفاده في الكبير وأفاده في أيضاً أن لا واسطة عمالين تأتي لامتناع الأول لامتناع الثاني بمعنى أن امتناع الثاني علة للعلم بامتناع الأول من غير التفات الى أن علة انتفاء الجزء في الخارج ماله وتأتي لامتناع الثاني لامتناع الأول بمعنى أن امتناع الأول علة في الخارج لامتناع الثاني وعلى الأول قوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا فهو مسوق ليس بتبدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة وعلى الثاني قوله تعالى فلو شاء لهداكم أجمعين فهو لا فائدة ان علة انتفاء هداية الجميع في الخارج انتفاء تعلق المشقة بهم وعلى هذا اقتصر علماء العربية لأنهم لا يستعملونها في القياسات لتخصيل العلم بالنتائج وان اعترض عليهم ابن الحارثي وعلى الأول المناطقة لأنهم انما يستعملونها في القياسات لذلك (قوله وان يكن الشرطي) بمعنى الشرطية وذلك كمراسم وكذا يقال فيما يأتي (قوله فان كانت حقيقية) أخذ من قول المصنف بعده وذلك في الانحص والحاصل ان الحقيقة أربع نتائج ولكل من مائعة الجمع ومائعة الخلو ينتج (قوله أي أحد طرفيها) اطلاق ذاعلى أحد الطرفين لا بعينه بخلاف من اطلاق اسم الخاص على العام اذ هو موضوع لكل جزئي بعينه من جزئيات المشار اليه أفاده في الكبير (قوله ينتج رفع ذلك) لامتناع اجتماعهما (قوله والعكس) قال في الكبير أي اللغوي وهو هنا بتدليل الوضع بالرفع اه أي الرفع بالوضع (قوله كذا) لا يبطأ لاختلاف المعنى المستعمل فيه اسم الإشارة في الشطر الأول والشطر الثاني (قوله ينتج وضع الآخر) لامتناع رفعهما معاً (قوله لأنها أنحص الخ) هو إحدى طريقتين تقدمتا في بحث القضايا والثانية تبين الثلاثة (قوله كانت الاستثنائية عين النتيجة) أي فيلزم الاستدلال على الشئ بنفسه كفي الكبير (أقول) ان أراد العمية لفظاً فغير مسلم على اطلاقه لأننا اذا استثنينا الطرف الإيجابي انتج في الطرف السلبي مثلاً اذا قلنا ما أن يكون الموجود قديماً أو غير قديم لكنه قديم ينتج انه ليس غير قديم فالنتيجة غير الاستثنائية لفظاً وان أراد العمية معنى فلا مر كذا في المركبة من الشئ والمساوي لنقيضه ويحاج باننا نتخار الشق الأول ونقول يكفي في إلغاء المركبة من الشئ ونقيضه كون الاستثنائية عين النتيجة فيما اذا استثنينا الطرف السامي كان قلنا في المثال ان كور لكنه غير قديم فانه ينتج أنه غير قديم لأنهم لا يعتبرون الاما طرفاً فاندته (قوله ثم) للترتيب الذي كرى وللترتيب في الشرف لان الحقيقة أشرف من غيرها قال في الكبير (قوله دون عكس) خبر مبتدأ محذوف أي هذا الحكم

أن يكون الجسم أبيض أو أسود لكنه أبيض ينتج انه ليس بأسود أو لكنه أسود ينتج انه ليس بأبيض (دون عكس) أي لا ينتج رفع أحد الطرفين وضع الآخر لا احتمال اجتماعهما على الكذب فلو قلت لكنه ليس بأبيض لم ينتج أنه أسود ولا انه غير أسود لأنه لا يلزم من

رفع أحد الضدين اثبات (١٢٨) الآخر ولا نفيه لجواز وجود ضد آخر ككونه أحر (وإذا ما منع رفع) أي خلو (كان) فنانع

نخير كان تقدم عليها
واسمها ضمير يعود على
المنفصل (فهو) أي
مانع الرفع (عكس ذا)
أي رفع أحد طرفيه
ينتج وضع الآخر دون
العكس لا امتناع الخلو
عنهما واحتمال
اجتماعهما على الصدق
نحو ما أن يكون الشيء
غير أبيض أو غير أسود
لكنه أبيض ينتج أنه غير
أسود أو أسود ينتج أنه غير
أبيض ولو
قلت لكنه غير أبيض لم
ينتج أنه أسود ولأنه غير
أسود أو أسود ينتج أنه غير
أبيض ولأنه
غير أبيض وذلك ظاهر
وبالله التوفيق

(فصل في لواحق القياس)

جمع لاحق أي ما يلحق بالقياس البسيط في الاستدلال وهو أربع القياس المركب وقياس الخلف والاستقراء
والتمثيل وسياق في كلامه ما عدا قياس الخلف فالإضافة في لواحق القياس جنسية لا استغراقية أما هو
لفاصله أثبات المطلوب بإبطال نقيضه ومسمى قياس الخلف لأنه يؤدي إلى الخلف أي المحال على تقدير عدم حقيقة
المطلوب وقيل لأن المطلوب يأتي من خلفه الذي هو نقيضه ويركب من قياسين أحدهما اقتراحي والآخر
استثنائي تلخيصهما لم يتحقق المطلوب لتحقق نقيضه ولو تحقق نقيضه لتحقق محال ينتج لم يتحقق المطلوب
لتحقق محال لكن المحال ليس بتحقيق فالمطلوب متحقق مثلاً نقول لم يتحقق انتفاء وجوب الزكاة على الصبي
لتحقق وجوبها عليه ولو تحقق وجوبها عليه لتحقق وجوب الصلاة ينتج أنه لم يتحقق انتفاء وجوب الزكاة
على الصبي لتحقق وجوب الصلاة عليه الذي هو محال فتجعل هذه النتيجة إحدى مقدمتي الاستثنائي والمقدمة
الثانية قولك لكن وجوب الصلاة عليه غير متحقق ينتج أن انتفاء وجوب الزكاة على الصبي متحقق وهو
المطلوب وإنما كان القياس المركب وقياس الخلف يلحق بالقياس البسيط لأنه مما لا كافي الظاهر
مخالفين للقياس البسيط جعل الملحق به وإن كانا في الحقيقة مبرجعا إلى الله (قوله وقد عرفت الخ) لعله
دخول على المتن أشار به إلى أن التركيب الذي في القياس المركب خلاف التركيب اللازم لمطلق القياس
لأن التركيب اللازم له هو التركيب من مقدمتين (قوله أي من القياس) أي من مطلق القياس (قوله
ما يدعونه مركبا) أي القياس الذي يدعونه أو قياس بدعونه وتسمية المركب قياسا ظاهرا في مفصول النتائج
أما وصولها فهو أقيسة بسيطة مع كل منها نتيجة لكن لما كان الموصل للمطلوب هو مجموعها سمى المجموع
قياسا مركبا من حيث اتصاله إلى المطلوب (قوله في الحقيقة) أي وإن كان بحسب الظاهر قياسا واحدا
لكن هذا إنما يتأتى في مفصول النتائج أما موصوفها فهو في الحقيقة في الظاهر أقيسة فلو أسقط قوله في
الحقيقة لناسب القسمين (قوله فركبته) جواب الشرط الذي بعده على مذهب الكوفيين وبعض
البصريين ودليل الجواب على مذهب جمهور البصريين أي فاعلم كيفية تركيبه التي أثبتنا لك لأن المترتب
على إرادته علم المركب علم الكيفية لا إيجادها الذي هو مدلول قوله فركبته قاله ابن يعقوب ثم قال وإنما يحتاج
إلى ذلك التركيب أن كان الخصم بعد تسليم النتيجة الأولى لا تقزم عليه الحجة ولا يحصل مقصود المستدل من
إقامة الحجة عليه باثبات المدعى فيؤتى بالكلام على وجه التدرج حتى ينتهي إلى المقصود اهـ (قوله أي
اجعلها) يعني أنه ضمن أقاب معنى اجعل كافي الكبير (قوله نتيجة) فاعلم يلزم لم يؤت الفعل لأن الفاعل
مجازي التأنيت وتقوى بالفصل الذي لو وجد مع حقيق التأنيت لسوغ ترك التأنيت (قوله ينتج) بالجزم في
جواب الأمر (قوله إلى هلم جرا) أدخل إلى على هلم مع أنها اسم فعل وهو لا يدخل عليه عامل واعتذر الشارح
في كبره عنه بأنه كأنه استعمل هلم في غير ما وضعت له أي أطلقها على الاستمرار اهـ وسيسير إليه هنا بقوله
فيما يأتي فكانه قيل هنا أنه إلى الاستمرار الخ وفيه ما فيه وقال ابن يعقوب بواصل هلم أن تستعمل لطلب

نتيجته أي فيه وهي نتيجة المقدمتين الأولى وهي في المثال المذكور كل إنسان حساس أي اجعلها (مقدمة) صغيرة (يلزم) الإقبال
من تركيبها (مقدمة) (أخرى) أي معها (نتيجة) فقل كل إنسان حساس وكل حساس نام ينتج كل إنسان نام (إلى هلم جرا) مني يأتى عليه

بالألف واللام في الأصل خبراً وعملها في خبر كونه خبراً مستقلاً فينادى ومعه عليه قال ابن الأثير في التفسير جراً على التفسير أي جراً واحداً
أوعلى الحال أوعلى التمييز ذكره الشيخ السنوسي في شرح مسلم وبعضه بالمعنى وقال القاضي (١٦٩) ذكرنا نقلاً عن العلامة الجلال ابن

هشام أنه بعد اطلاعه
على كلام غيره وثوقه
في أنه عربي قال إن لم
يقال لا بمعنى المجيء
الحسي ولا بمعنى الطلب
حقيقة بل بمعنى الاستمرار
على الشيء وبمعنى الخبر
وعبر عنه بالطلب كقوله
قوله تعالى والنحل
خطاياكم فاستبدله
الرجح مداً وجراً مصدر
جره إذا سببه يبق
مصدراً أو يجعل حالاً
مؤكدة وليس المراد
الجر الحسي بل التعميم
كقوله السحب في قولهم
هذا الحكيم منسحب
على كذا أي شامل
فكانه قيل هنا أنته
إلى اعتبار قلب النتيجة
مقدمة استمراراً أو
مستمرراً كما يقال كان ذلك
عام كذا وهلم جرا أي
واستمر ذلك في بقية
الاعوام فقل كل إنسان
نام وكل جسم ينتج
كل إنسان جسم ثم قل
كل إنسان جسم وكل
جسم مركب ينتج كل
إنسان مركب وقس
عليه النبات أخذ
للمال خفية وكل أخذ
للمال خفية سارق وكل
سارق تقطع يده (متصل
النتائج) القياس المركب

الاقبال ثم استعيرت لطلب الاستمرار وكذا يقول هنا ليس هو التركيب هكذا استمراراً وعبر عن هذا الاستمرار
بالجر أي الانجرار لأن الأمر المتجر مستمر وأى في كلامه أمام قدرة الدخول على أمر محذوف موصوف بقوله
محذوف أي إلى حصول أمر يقال فيه ليستمر التركيب استمراراً هكذا إلى حصوله وهو مقصود المستدل أو
مقدرة الدخول على محذوف بلا قول يكون وصفه أو يكون هلم للأخبار فكانه يقول إلى نهاية يستمر
التركيب استمراراً إلى حصولها ولا يخلو كل من تكلف اهـ ملخصاً (قوله ومعناه) أي معنى هذا
التركيب برمته فسيروا مأخوذ من هلم وتهيأوا الخ مأخوذ من جراً كذا نقل عن تقرير الشارح (قوله فيما
دورم عليه) أي في استمرار مداوم عليه أي في الاستمرار على الشيء الذي دووم عليه كالعبادة مثلاً واستعماله
فيه أما بطريق النقل أو بطريق التجوز لعلاقة المشابهة بين السبر والاستمرار في اشتغال كل على طلب المقصود
أوعلى أرمته متواليته صار حقيقة عرفية (قوله أي جراً واحداً) يحتمل أن يكون إشارة إلى أن عامل المصدر
محذوف ومحل امتناع حذف عامل المصدر المؤكد إذا لم يبق المصدر مقام العامل ويحتمل أن يكون إشارة إلى أن
هلم على هذا بمعنى جراً تأمل (قوله أوعلى الحال) أي المؤسسة أو كدة باعتبار اختلاف المقصود بهلم وقوله
أوعلى التمييز إنما يظهر إذا أريد بهلم معنى تهيأوا مثلاً ما إذا أريد معنى سبر وافلا (قوله وقال القاضي ذكر يا)
لما كان مانق له الشيخ السنوسي بجملة بين فيه معنى كل من الأفظتين على حديثها وليس فيه من الفائدة مافي
عبارة القاضي ذكر يا نقل عبارة القاضي ذكر يا المستقلة على بيان معنى كل على حديثه وعلى زيادة الفائدة
(قوله في أنه) أي هلم جراً (قوله إن هلم) أي في هذا التركيب فلا ينافي آخر تأتي في غيره لطلب المجيء الحسي
كقوله تعالى هلم ليناً وبمعنى احضروا كقوله تعالى هلم شهداءكم وإضافة معنى إلى ما بعده للبيان (قوله
ولا بمعنى الطلب) أقول أسلفنا عن ابن يعقوب صحة بقاء ما على أفادة طلب الاستمرار لا يقال المنفي طلب المجيء
الحسي فقط كما قيل لأن قول قوله بعد بل معنى الاستمرار على الشيء وبمعنى الخبر بضافه فافهم (قوله حقيقة)
أقول يحتمل رجوعه لكل من المجيء الحسي والطلب ويحتمل رجوعه للطلب فقط وعلى كل فهو غير محتاج إليه
(قوله بل بمعنى الاستمرار على الشيء) راجع لقوله لا بمعنى المجيء الحسي وقوله وبمعنى الخبر أي الأخبار بهذا
الاستمرار راجع لقوله ولا بمعنى الطلب والأضراب التي تأتي باعتبار المنفي إبطاء باعتبار المنفي (قوله وعبر
عنه بالطلب) أي بصيغة الطلب وقوله كفي قوله أي تعبيراً كالتعبير عن الأخبار بصيغة الطلب في الآيتين
الذكرتين (قوله سبق مصدر) أي هو كذا العمل وهو هلم الذي معنى استمر وقوله حالاً مؤكدة أي
لعمامها كما عرفت (قوله بل التعميم) أي تعميم الشيء أي الاستمرار عليه بدليل ما سبق في كلامه وما يأتي فيه
وبذلك يعرف مافي كلام بعض هنا (قوله كما في السحب الخ) المشبهة لا يعطى حكم المشبهة من كل وجه
فلا ينافي أن التعميم المفسر به الجبر بمعنى الاستمرار والتعميم المفسر به السحب باق على ظاهره من الشمول
(قوله أنته إلى الخ) مقتضاه أن في كلام المصنف باقية على ظاهره من الانتهاء وقال في الكبير أنها بمعنى
مع أي وأقاب نتيجة مع مقدمة مع الاستمرار على ذلك استمراراً إلى أن يحصل المطلوب اهـ (قوله استمراراً أو
مستمرراً) الأول على كون جراً مصدرًا والثاني على كونه حالاً ولم يبين المعنى على احتمال كونه تمييزاً إشارة
إلى بعده (قوله فقل كل إنسان الخ) معطوف على أنته (قوله القياس المركب) إشارة إلى أن الذي صفة
محذوف (قوله أي الذي لا تماوى الخ) تفسير لقوله الذي حوى الخ (قوله بل تذكر بالفعل فيه مرتين الخ)
أقول الذي أفاده ابن يعقوب إنما تذكر بالفعل مرة واحدة نتيجة حيث قال مثال هذا التركيب أي تركيب
الاقبسة قياساً واحداً أن يكون المطلوب مثلاً العالم لا يذله من خالق فتقول العام ملازم للصنات الحادثة وكل

تذكر بالفعل فيه مرتين أو لا نتيجة وثانيًا مقدمة لقياس آخر كقولك كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس فكل إنسان حساس ثم
تقول كل إنسان حساس وكل جسماني نام فكل إنسان نام وهكذا يسمى بذلك لوصول النتائج بالمقدمات

الذي أو على القياس
ومفعول حوى محذوف
أي الإنتاج وقوله (أو
مقصود لها) معطوف
على متصل النتائج وهو
عكس الموصول فالمفصول
هو الذي فصلت عنه
النتائج فلم تذكر
نحو كل انسان حيوان
وكل حيوان حساس
وكل حساس نامسي
بذلك لفصل النتائج عن
القياس في الذكر
وان كانت صيغة
حيث المعنى (كل)
منهما (سوا) في افادة
المطالب (وان يجزئ
على كل استدلال) محذوف
ياكل يحد تخفيفها
(فذا بالاستقراء عندهم
عقل) أي عقل مسمى
بالاستقراء قال السعد
والصحيح في تفسيره ما
ذكر الامام حجة الاسلام
وهو انه عبارة عن تصفح
أمور جزئية ليحكم
بحكمها على أمثلة
ثلاثة الجزئيات اه
ثم المتصفح اما كلها وهو
الاستقراء التام واما
أكثرها وهو الاستقراء
غير التام وهو أيضا
الاستقراء المشهور كما
إذا استقرأت الحيوانيات
فوجدت أكثرها
يحرك فكذلك الاستقراء
عند المصنف

ملازم للحدث فالعالم حادث وكل حادث ممكن فالعالم ممكن وكل ممكن يحتاج الى خالق فالعالم يحتاج الى خالق
وهو المطلوب ويسمى هذا موصول النتائج لذكرها ولو أسقطتها للعلم وقلت العالم ملازم للحوادث وكل ملازم
للحوادث حادث وكل حادث ممكن وكل ممكن يحتاج الى خالق أنتج النتيجة الاولى بعينها ويسمى هذا موصول
النتائج لانها لم تذكر متصلة بالنتائج اه والانصاف ان هذا أوجه وأنسب يجعل متصل النتائج قياسا واحدا
بحسب الظاهر فافهم (قوله والذي حوى مبدءاً) أي خبره جملة ليكون متصل النتائج والرباط الضمير في يكون
(قوله أو خبر مبدءاً محذوف أي هو الذي) على هذا يكون ضمير يكون راجعاً الى ما في قول المصنف ما يدعونه
مركباً والضمير المقدر مبدءاً يرجع الى متصل النتائج فتكون جملة المبدء المقدر والخبر المذكر وهو الذي
حوى مسوقة لبيان متصل النتائج الواقع خبر يكون وهل تسمى هذه الجملة اعتراضية لوقوعها بين يكون
وخبرها أو لا تسمى لتقدم الخبر عن محله حرره (قوله يعود على الذي) أي الواقع صفة المحذوف وقوله أو على
القياس أي الذي هو الموصوف المحذوف والمساءل واحد خبر انه اعتبر في الاول الصفة لذكرها وفي الثاني
الموصوف لانه المتبوع ولا يخفى ان الوجهين انما يظهر ان على ان الذي مبدءاً اما على أنه خبر لمبدءاً المحذوف
فلا يمكن أن يحمل القياس في عبارته على القياس المدلول عليه بما في قول المصنف سابقاً ما يدعونه مركباً
فيكون في كلامه لفوض مرتب ووافق ما قرره سابقاً في جمع ضمير يكون على الاحتمال الثاني لا على
القياس المذكور في الترجمة لان المراد به القياس البسيط ومتصل النتائج ومفعولها قسم من المركب كما
هو ظاهر (قوله أو مفعولها) أو للتقسيم فهي بمعنى الواو (قوله معطوف على متصل النتائج) هذا انما
يصح على أن الذي خبر مبدءاً محذوف اما على أنه مبدءاً فلا يلزم عليه من الفساد لان ضمير يكون عليه
يرجع الى الذي حوى النتائج فيكون المعنى يكون الذي حوى النتائج متصل النتائج أو مفعولها وهو باطل
لان الذي حوى النتائج لا يكون مفعولها (قوله وان يجزئ على كل استدلال) أي يحكم جزئياً أي جزئيات على
حكم كلي والمراد بالجزئ هنا وفيما يأتي الجزئ الاضافي سواء كان حقيقة أم لا كذا في الكبير ونوقش بان
الظاهر أنه هنا يمين جملة على الحقيقي لان المتبوع انما هو الجزئيات الحقيقية (قوله محذوف يا كل) أي
لالتقاء الساكنين وقوله بعد تخفيفها أي لاجل النظم (قوله فذا) أي الاستدلال المذكور المفهوم من
استدلال بالاستقراء على كلامه الاستدلال بحكم الجزئ على حكم الكل وفسر أيضاً بالحكم على الكل بما وجد
في أكثر جزئياته وكذا التفسيرين ضعيف لسبب أي (قوله أي عقل مسمى بالاستقراء) أشاء الى أن الجار
والنحو مرتبط بمفعول محذوف ويصح أن يكون متعلقاً بعقل على تضمينه معنى عرف أو سمي (قوله والصحيح)
وجه صحته استعماله على المعنى اللغوي مع زيادة كماله شأن المعاني الاصطلاحية ووافقته كلام أبي نصر
الفارابي وغيره (قوله عن تصفح) أي تتبع (قوله وهو الاستقراء التام) ويسمى بالمعنى (قوله واما
أكثرها) كذا في جميع الجوامع أيضاً قال في الآيات البينات يلزم من وجوب ما يكون نصف الجزئيات فقل فلا
يكون استقراء على هذا الكلام وحينئذ يشكل الأمر بمسائل استند الفقهاء فيها الى الاستقراء مع انه لم يقع
فيها استدلال بجميع الجزئيات ولا بما أكثرها كفي كون أقل من الخيوط تسع سنين وان أقله يوم وليس له
وأكثر خمسة عشر وغالبه ستة أو سبع فانهم صرحوا بان مستند الشافعي في جميع ذلك هو الاستقراء ومعلوم
أن الشافعي لم يستقرئ على حال جميع نساء العالم في زمانه ولا حال أكثرهن بل ولا حال نصفهن ولا ما يقرب منه
فضلا عن نساء العالم على الاطلاق للقطع بعدم استقرائه حال جميع نساء الاعصار المتقدمة من لدن وجد
الانسان والمتأخرة عنه الى قيام الساعة قالوجه ترك التقييد بالاكثر في الناقص وان قيده بكثير من المناطق
بل يقيد ببعض كوقع في عبارة غير واحد كالامام في الموصول وتبعه الاسنوي وينبغي ضبط البعض بما يحصل
معه ظن عموم الحكم اه (قوله وهو أيضاً الخ) أي كما يسمى بالاستقراء الغير التام يسمى أيضاً بالاستقراء
المشهور وله اسم ثالث الاستقراء الناقص فله أمماء ثلاثة صرح بذلك في الكبير (قوله كذا اذا استقرأت)

تلك المستغنى كل حيوان بأنه يتحرك فكذلك الاسفل عند المضغ وربما يكون فرد من أفراد الحيوان لم تستقر على خلافه وذلك كما التمساح فإنه يتحرك عند المضغ فكذلك الأعلى وكذلك إذا استقر بنا خزيئات الحيوان الطويل العمر فوجدناه قليل المراتة مثل الإنسان والفرس والجلج فكذلك على كل حيوان طوي العمر بأنه قليل المراتة والاستقراء التام نافع بفيد اليقين (١٣١) كما إذا استقر بنا خزيئات

الحيوان فوجدناه المستوي لازماً لجميعها فكذلك بسببه على الحيوان فقلنا كل حيوان أماماش أو غير ماش وكل ماش ميت وكل ماهو غير ماش كذلك في كل حيوان كذلك (وعكسه) أي الاستقراء (يدعي القياس المنطقي وهو الذي قدمته) أي المعروف بأنه قول مؤلف من أقوال متى سلت لزوم عنها الذاتها قول آخر (لحقق) العلوم والمخالفة بينهما ظاهرة لأن القياس يحكم على خزيئات كل لوجود ذلك الحكم في السكلى فالسكلى يكون وسطاً بين خزيته وبين المحكوم به الذي هو الاكبر وفي الاستقراء يقلب هذا فيحكم على السكلى بواسطة وجود ذلك الحكم في خزيئاته (وحيث خزن على خزن) بأسكان الياء تخففه للوزن (جعل) في حكم (الجامع) كعمل النبيذ على الخرفي الحرمة للجامع الاسكار (فذلك تمثيل جعل) قال السعد والاصوب

في بعض النسخ استقر يت قلب الهمزة ألفاً للتخفيف ثم قلب الالف ياء لاتصالها بضمير المخاطب وقوله الحيوان أي أكثرها (قوله فكذلك على كل حيوان) أي من تمساح وغيره لظنك أن بقية الحيوانات التي لم تستقر ثم يتحرك أيضاً فكذلك الاسفل عند المضغ وهذا هو الحال عند الحكم الاستقراءى ثم تبين لنا بعد حكمك بذلك لما طالعنا على التمساح أنه لا يتحرك فكذلك الاسفل عند المضغ وليس المراد أن لقائس كان يعلم حين ذكر القياس أن التمساح لا يتحرك بل حين قاس غلب على ظنه من تتبع أكثر خزيئات الحيوان أن البقية كذلك فهو حكم مستند فيه إلى الظن أفاده شيخنا العدوي (قوله قليل المراتة) المراتة جلدة لطيفة لازقة بالكبد هي طرف المرة بكسر الميم والانصب بالقله أن مراد بالمرارة ما فيها (قوله نافع بفيد اليقين) لأنه القياس المنطقي المقسم (قوله أماماش أو غير ماش) الظاهر أنه أراد بالماشى ما لا يطير عادة وبغير الماشى ما يطير عادة (قوله وعكسه) لا بد من تقدير مضافين أي مجموع مقدمتي عكسه لأن العكس الذي هو الاستدلال ليس هو القياس المنطقي اذ هو قول مؤلف والاستدلال مصدر كذا في الكبير (قوله والمخالفة بينهما) أي بين الاستقراء والقياس المنطقي وفيه إشارة إلى أن العكس في كلامه بالمعنى اللغوي وهو المخالف (قوله لأن في القياس) اسم ان ضمير الشأن وقوله يحكم على خزيئات كل (أقول) هذا لا يشمل نحو زيد انسان وكل انسان حيوان لأن الحكم انما هو على خزن واحد لوجود المحكوم به في كايه الا ان تجعل اضافة خزيئات الى كل للجنس فتصدق بالجزئ الواحد (قوله وسطاً بين خزيته) بهزة مكسورة فباء مشددة (قوله جعل) أي قيس كافي الكبير (قوله كعمل النبيذ الخ) أي في قولنا النبيذ كالخمر يجمع الاسكار فهو حرام (قوله فذلك) أي الجمل المفهوم من جعل (قوله جعل) مفعوله الاول جعل نائب فاعل ومفعوله الثاني محذوف أي جعل من الادلة أو جعل مسمى بالتمثيل (قوله والاصوب) انما كان أصوب لاشتماله على المعنى اللغوي وزيادة (قوله في معنى مشترك بينهما) هذا هو الجامع فندخل في معنا غير مدخولها في قوله ساد فاجل في حكم (قوله المعلل) صفة ثانية للحكم (قوله فيتر كسب من أربعة حدود الخ) تسمية هذه الاركان اربعة حدوداً والمشبّه أصغر والحكم أكبر والجامع أوسط اصطلاح المناطقة واصطلاح الفقهاء تسمية الاصغر فرعاً والمشبّه به أصلاً والا كبر حكماً أي محكوماً به والوسط جامعاً وعلة والمتكاملون يسمون التمثيل استدلالاً بالشاهد على الغائب ويسمون المشبه غائباً والمشبه به شاهداً كذا في الكبير ولم يذ كر فيه ان المشبه به يقال له أصل في اصطلاح المناطقة فان كان الواقع ان تسمية أصلاً اصطلاح لهم كما يتبادر من عبارته هنا فالامر ظاهر والا كانت تسمية أصلاً في قوله وأصل يشبه به جرياً على اصطلاح الفقهاء بعد جريه في تسمية بقية الاركان على اصطلاح المناطقة (قوله ولا يفيد القطع الخ) قال في الكبير الاصل ولا يفيد قياس الاستقراء وقياس التمثيل القطع بمتجهيهما لحذف المضاف وأظهر في مجمل الاضمار اذ الدليل هنا هو الاستقراء والتمثيل اذ المراد جنس الدليل ويصح أن يكون الدليل بمعنى المدلول فلا يقدر لفظ النتيجة ولا يكون هناك الظاهر في محل الاضمار اه وأشار في الصغير والكبير الى ان قوله والتمثيل معطوف على الاستقراء بملاحظة متناف حذف للدلالة المضاف الاول عليه وبه يندفع الاعتراض بان لكل من الاستقراء والتمثيل قياساً مستقلاً ومقتضى عبارته أن مجموعهما قياس واحد ويحتاج أيضاً إلى جعل الاضافة للجنس وعلى هذا الحاجة الى تقدير قياس في المعطوف (قوله قياس الاستقراء وقياس التمثيل) أي اذا ارد الاستقراء والتمثيل الى صورة قياسين كان قلت في الاستقراء كل حيوان فرس وبغل وحصار وهكذا الى ان بلغت الاكثر وكل فرس وبغل وحصار وهكذا لا يتحرك فكذلك الاسفل عند المضغ والخلل فيه من الغري وكان قلت في التمثيل النبيذ مسكر وكل مسكر حرام والخلل فيه من الكبير عند

انه تشبيه جزئى بجزئى في معنى مشترك بينهما يثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلل بذلك المعنى انتهى فيتر كسب من أربعة حدود أكبر كل وهو حرام وأوسط كل وهو مسكر وأصغر وهو النبيذ وأصل مشبه به وهو الحر (ولا يفيد القطع بالدليل) أي نتيجة الدليل وأظهر في مجمل الاضمار لأن الدليل هنا هو الاستقراء والتمثيل (قياس الاستقراء)

من لا يسلمها (قوله ما تقدم) من انه بما يكون فرد لم تستقرئته على خلاف ما حكمت به فهذا تعليل لعدم افادة قياس الاستقراء القطع بالنتيجة وقوله اذ ليس يلزم الخلة لعدم افادة قياس التمثيل ذلك فلا حذف في كلامه لعله الاول ولا قصور

(أقسام الحجّة)

قال في الكبير لما فرغ من تقسيم القياس باعتبار الصورة الى اقتراني واستثنائي والاقتراني الى الاشكال الاربعه على ما سبق شرع في تقسيمه باعتبار المادة الى نقلي وعقلي وتقسيم العقلي الى الصناعات الخمس والحجة مأخوذة من خصوصه أي غلبه لان التمسك بها يغلب خصمه اهـ (قوله وحجة) مبتدأ والمسوغ للابتداء بها قصد الجنس أو التفصيل (قوله نقلي) منسوبة الى النقل لاستنداء اليه وان كان العقل هو المدرك لها ونسبت الى النقل ليميز ما يتوقف على النقل عن غيره (قوله وهي ما كان من الكتاب والسنة والاجماع) الواو بمعنى أو وزاد في كبيره وما استنبط منها اهـ واسقطه هنا لان المراد ما كان من صريحها أو المستنبط منها ثم المراد أيضا ما كان جميع مقدماته أو أحدها من الكتاب الخ لئلا يستقل عن الشارح في كبيره من ان ما احصى مقدماته نقلي والآخر عقلية نقلي لان المتركب من المتوقف على النقل وغير المتوقف متوقف (قوله عقلية) منسوبة الى العقل لان العقل لا يتوقف في اثباته على نقل فان قلت يجعل البرهان من أقسام العقلية مع انه قد يتركب من مقدمتين كلتاهما نقليّة أو أحدهما مثال الاول اذا تواتر ان زيد اذن في وقت زيد في وكل من زني يحبو ومثال الثاني نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة وأظهر المجزأة وكل من هو كذلك فهو نبي فالاولى من هاتين المقدمتين نقليّة بالتواتر قلت لا يلزم من جعل البرهان من أقسام العقلية انه لا يكون الاعقليا لان المراد ان العقلية تكون برهاناً أو غيرهما ولا يلزم منه حصر البرهان في العقلية بل قد يكون نقلياً وهذا كما تقسم الانسان الى أبيض وغيره فلا يقتضي ذلك ان الأبيض لا يكون غير انسان واعلم ان البرهان الذي كلنا مقدمته أو أحدهما نقليّة نظرية أريد الاستدلال عليها لا بد من انتهاء مقدمته أو مقدمته العقلية الى عقلية لان العقلية أصل للنقليّة مثلاً قولنا في القياس السابق وكل من زني يحذا إذا أريد الاستدلال عليها يستدل عليها بخبر الصادق أي القرآن أو الحديث ثم يستدل على صدق ما أتى به الرسول صلى الله عليه وسلم بالمجزة وهي تتوقف على اثبات وجوده تعالى والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والوحدانية والقدرة والارادة والعلم والحياة بالادلة العقلية كما هو مبسوط في محله هذا كله على تسليم ان البرهان لا يختص عند المناطق بما مقدمته عقلية وان وقد يقال باختصاصه عندهم بذلك لانهم اغمايحثون عن العقلية ولا يلزم منه انتفاء اليقين عن النقليّة انما اللازم ان لا يسمى برهاناً اصطلاحاً وقد أطال في بيان ذلك في الكبير (قوله وجه الحصر الخ) هذا الوجه جعلي قصده التقرّب الى الافهام لا عقلي اذ لو كان عقلياً لكانت الاقسام تسعة لان التصديق اما جازم أو غير جازم وكل منهما إما أن تعتبر حقيقته أو لا فهذه أربعة وكل منها لاحق في الواقع أو لا فهذه ثمانية يضم اليها التخيل المقابل للتصديق فتكون الاقسام تسعة (قوله كالتخيل) الكاف استقصائية (قوله) فالنقد للتصديق الجازم الحق أقول كان عليه أن يقول الجازم المعبر حقيقته الحق في الواقع وكذا كان عليه ان يزيد المعبر حقيقته في الجازم غير الحق (قوله والتصديق الجازم غير الحق السفسطة) وجه افادتها الجزم مع كون مقدماتها كاذبة ان المستدل بها يظهر انها حقة فهي بهذا الاعتبار تفيد تصديقاً جازماً غير مطابق وقول سيدي سعيد انها لا تفيد يقيناً ولا طناً وانما تحصل منها الشكوك والشبهة الكاذبة انما هو اذا نظر الى الواقع فلا ينافي ما قاله الشارح ومثل ذلك يقال في الجدل ونحوه اذا كانت المقدمات كاذبة في الواقع أفاده في الكبير (قوله والذي لا يعتبر الخ) الاحسن عطفه على غير الحق أي ولا تصديق الجازم الذي لا يعتبر فيه الخ (قوله بل عموم الاعتراف) أقول الظاهر انه يكفي اعتراف الخصم فكان ينبغي حذف لفظة عموم الا ان يراد به عموم اعتراف الخصم بجميع المقدمات فتأمل (قوله وهو والسفسطة داخلان في المغالطة) أقول

لما تقدم (و) قياس (التمثيل) اذ ليس يلزم من تشابه أمرين في شيء تشابههما في جميع الأشياء

(أقسام الحجّة)

(وحجة) اما (نقليّة) وهي ما كان من الكتاب والسنة والاجماع واما (عقلية) و (أقسام هذي) أي العقلية (خمس جايه) أي ظاهرة عند أهل المنطق وجه الحصر انما تفيد اما تصديقاً أو تأثراً في غيره كالتخيل والتصديق اما جازم أو غير جازم والجازم اما أن تعتبر حقيقته أو لا والمعتبر اما حق في الواقع أو لا فالنقد للتصديق الجازم الحق البرهان والتصديق الجازم غير الحق السفسطة والذي لا يعتبر فيه كونه حقاً أو غير حق بل عموم الاعتراف بالجدل وهو والسفسطة داخلان في المغالطة ومفيد التصديق غير الجازم خطابه ومفيد التخيل شعر

ينافيه ماسياتي له من جعل المغالطة اسم لا أحد أنواع السفسطة والمشغبة اسم النوع آخر منهما والذي يدفع
 هذه المناقاة ما يؤخذ من متفرق كلامه في الشرحين وهو ان المغالطة تستعمل بمعنيين معنى خاص ومعنى عام
 فالمعنى العام ما ألف من مقدمات غير حقة في الواقع فان اعترف بها الخصم كانت بعد لا والا فالسفسطة والمعنى
 الخاص ما كان من السفسطة مؤلفا من مقدمات تشبه الحق وليست به فتحمل المغالطة في قوله هنا وهو
 والسفسطة داخلان في المغالطة على المغالطة بالمعنى العام ويحمل قوله في إحدى صور السفسطة وتسمى
 مغالطة على المغالطة بالمعنى الخاص بل للمغالطة استعمال ثالث يؤخذ من قوله في الكبير ولم يذكر المصنف
 المشغبة والمغالطة لان مقدماتهما هي مقدمات السفسطة وانما تختلف الثلاثة بالاعتبار فباعتبار ان
 مستعملها يقابل بها صاحب البرهان ويوهم الناس الحكمة تسمى سفسطة وباعتبار انه يقابل بها من ينصب
 نفسه للجدال ويخدع أهل الحق والتشويش عليهم تسمى مشغبة وان لم يعتبر المستدل شيئا من ذلك فهو مغالطة
 لنفسه اهـ مع بعض ايضاح من ابن يعقوب ويؤخذ منه ايضا ان ما يأتي من تسمية أحد أنواع السفسطة
 مشغبة على أحد استعمالين فيها فلا تغفل (قوله أولها) أي في الذكر كرامات ترتيبها بحسب القوة فسيأتي (قوله
 قياس مؤلف من مقدمات الخ) قال في الكبير لا يشترط في تسمية القياس خطابة أن يكون كل من مقدمتيه
 غير يقيني بل يكفي أن تكون احدهما ظنية أو مقبولة وان كانت الاخرى يقينية وذلك لانه يغلب الخسيس
 على غيره حتى أن المركب من اليقيني والظني ظني ولذلك نظائر كثيرة فقوله هنا مقبولة أو مظنونة أي كانه
 أو بعضا وظاهر كلامه أن الخطابة لا تكون الا قياسا والحق أنهم قد تكون قياسا وقد تكون استقراء وقد
 تكون تمثيلا وقد تكون على صورة قياس غير يقيني الانتاج كالموجبين من الشكل الثاني بشرط أن يظن
 الانتاج ولا ينافي ما مر من دخول الخطابة في تعريف القياس مع خروج الاستقراء والتمثيل منه لان المراد أن
 بعض أفراد الخطابة داخل فيه قاله في الكبير (قوله أو من مقدمات مظنونة) أي وان كان مستعملها لو ردها
 بصورة الجزم ثم أن أرباب المقبولة فيما سبق ما يشمل المظنونة والمعتقدة اعتقادا جازما كان بين المعطوف
 والمعطوف عليه العموم والخصوص من وجبه وان أرباب المظنونة فقط كان بينهما العموم والخصوص
 مطلقا وان أرباب المعتقدة اعتقادا جازما كان بينهما التباين (قوله معتقد فيها اعتقادا جازما) صفة كاشفة
 (قوله نحو كل حائط الخ) الامثلة الثلاثة للنوع الثاني ومثال الاول ظاهر والتمثيل ان كان للخطابة المركبة
 من المقدمات المظنونة كان في كلامه حذف بعض المقدمات وان كان للمقدمات المظنونة فلا حذف وكذا يقال
 في نظائره (قوله يسار العدو) أي يعلمه بالسرو والسر والسر طرف بلاد الاسلام (قوله والغرض منها) أي
 الغرض الاصل والافقد تستعمل للرعي المدعى دعوى (قوله ترغيب الناس فيما ينفعهم) أي أو ترهيبهم
 عما يضرهم ففي كلامه اكتفاء (قوله من مقدمات تنبسط منها) أي من جميعها أو بعضها النفس سواء
 كانت مسلمة أو غير مسلمة صادقة أو كاذبة كذا في الكبير (قوله نحو الخراج) عبارة في الكبير فمثال مفيد البسط
 والترهيب قول من يريد الترغيب في شرب الخمر هذه خمر وكل خمر يا قوته سيالة فان النفس الخبيثة ترغيب
 بسبب ذلك فيها اهـ (قوله نحو العسل مرة مهوعة) هذا يقوله من يريد قبض النفس وتنفيها عن عسل
 النحل والمرة بكسر الميم وتشديد الراء في المرارة من الصفراء وضبطه بعض الشيوخ بالادال المهملة المشددة
 وهي ما يجمع في الجرح من القبح ومهوعة بفتح الواو المشددة أي مقبأة أي هي في النحل وضبطها بعضهم
 بالكسر وهو أيضا صحيح (قوله ونحو الورد الخ) هذا يقوله من يريد قبض النفس وتنفيها عن الورد والمراد
 بالورد أحد أنواعه وهو الاجر لانه الذي يشبه الصرم المذكور وقائم أي واقف منتصب أو بارز فهو على الاول
 صفة لبغل وعلى الثاني صفة لصرم (قوله وزيد) أي الانفعال بان يكون أي بسبب أن يكون على وزن
 والذي يظهر لي أن المراد بالوزن ما يعم الجور المعروفة وغيرها كالزجل ودوبيت ومما على الوزن قول الشاعر
 عذب الجول ولذبال معصما * بالله تسلم كما أهمل النهي سسلوا

أولها (خطابة) وهي
 قياس مؤلف من
 مقدمات مقبولة من
 شخص معتقد فيه
 كولي أو من مقدمات
 مظنونة معتقد فيها
 اعتقادا راجحا نحو كل
 حائط ينتثر منه التراب
 ينهدم ونحو فلان يسار
 العدو فهو مسلم للنفر
 ونحو فلان بطوف بالليل
 فهو منلص والغرض
 منها ترغيب الناس فيما
 ينفعهم كما يفعله الخطباء
 والوعاظ ونانها (شعر)
 وهو قياس مؤلف من
 مقدمات تنبسط منها
 النفس نحو الخمر يا قوته
 سيالة أو تنقبض نحو
 العسل مرة مهوعة
 ونحو الورد صرم بغل
 قائم في وسطه روث
 والغرض منه انفعال
 النفس بالترغيب
 والترهيب وزيد بان
 يكون على وزن
 أو صوت طيب (و) نالها
 (برهان) وهو قياس
 مؤلف

من مقدمات يقينية
لا نتاج اليقين وسيأتي
ورابعها (جدل) وهو
مؤلف من مقدمات
مشهورة وتختلف
باختلاف الأزمنة
والامكنة وغيرها أو
مسئلة عند الناس أو
عند الخصمين نحو هذا
ظلم وكل ظلم قبيح فهذا
قبيح ونحو هذه مراعاة
للضعفاء وكل مراعاة
للضعفاء مجودة ونحو
هذا خبر واحد عدل
وكل خبر واحد عدل
يعمل به والغرض منه
الزام الخصم واقناع
القائم عن ادراك
البرهان (وخامسها)
(سفسطة نلت الامل)
وهو قياس مؤلف من
مقدمات وهمية كاذبة
نحو هذا ميت وكل ميت
جدا فهذا جاد أو شبيهة
بالحق وليست به كقولنا
في صورة فرس على
ساطر هذا فرس وكل
فرس سهال فهذا سهال
وتسمى مغالطة أو شبيهة
بالشهورة كقولنا في
شخص يخطئ في البحث
هذا يكلم العلماء بالفاظ
العلم وكل من كان
كذلك فهو عالم فهذا عالم
وتسمى مشاغبة ومن
قبيل المشاغبة

فالرجح تحطيم ان هبت عواصفها * دوح الثمار ويخج الشبح والرم
(قوله من مقدمات يقينية) أي جميعها وقوله لا نتاج اليقين غاية التأليف لالا حراز كإسيائي (قوله وهو)
مؤلف من مقدمات مشهورة (الح) ظاهر صريح المصنف أن الخطابة مغايرة للجدل فلا تجتمع معه وقد يقال ان
المقدمات المقبولة يجوز أن تكون مشهورة والمقدمات المظنونة يجوز أن تكون مسئلة فيحصل الاجتماع الا
أن يقال ان قيد الحيشية مراعى في كل منهما فان الخطابة مؤلفة من مقدمات مقبولة أو مظنونة من حيث هي مقبولة
أو مظنونة والجدل مؤلف من مقدمات مشهورة أو مسئلة من حيث هي مشهورة أو مسئلة كذا في الغنبي (قوله)
مشهورة أو مسئلة) أي جميعها وبعضها كفي الكبير وفيه أن المشهورة ما تطابق آراء السلك عليها كحسن
الاحسان الى الآباء والفقراء أو آراء الجلي كوحدة الاله أو آراء طائفة مخصوصة كاستحالة التسلسل والمسئلة
ما يسلمه الخصم وبقوله أو ما يلزمه تساميه وقوله لكونه مستدلا عليه في علم آخر أو في مقام آخر اه وما يلزم
الخصم تساميه وقوله لكونه مستدلا عليه في علم آخر هو عين ما تنفقت عليه آراء طائفة مخصوصة فيكون بين
المشهوره والمسئلة عموم وخصوص من وجه فان فسرت المسئلة بما يسلمه المتباحثان فقط أو الخصم فقط كان
بينهما التغاير (قوله وتختلف) أي المقدمات المشهورة أي تختلف شهرتها فربما كانت مشهورة في زمان
دون زمان وفي مكان دون مكان وعند قوم دون آخر من فقوله وغيرها أي كالأشخاص قال في الكبير والمراد أن
قضايا الجدل تؤخذ من حيث انهم مشهوره أو مسئلة من غير اعتبار كونها يقينية وان كانت في الواقع يقينية
بل أولية فهو أهم من البرهان بحسب المادة وكما يكون قياسا يكون استقراره وتميلا فهو أهم منه صورة أيضا
ولا ينافي ما مر من دخول الجدل كبقية الخمسة في تعريف القياس لان الداخل في تعريفه بعض صور الجدل
اه ببعض تصرف (قوله أو مسئلة عند الناس) معطوف على مشهورة وقد علمت مما نقلناه سابقا عن
الشرح الكبير أن المسئلة عند الناس داخله في المشهورة سواء أرى بجميع الناس أو طائفة منهم فكان
الاحسن حذفها (قوله أو عند الخصمين) أقول الاولى كما يؤخذ من شرحه الكبير أن يقول أو عند الخصم
(قوله نحو هذا ظلم الح) قيل الامثلة الثلاثة على اللف والنشر المرتب قال في الكبير والجدل حسن ان كان
المقصود به حسنا كان يظهر هنالك مصل للناس في العقائد الدينية أو غيرها فيجب على من أتقن هذا الباب أن
يظهر للناس سوء طويته عينا ان لم يكن في القطر من يحسن غيره وكفاية ان كان اه لخصا (قوله وخامسها)
أقول يلزم عليه حذف التنوين في كلام المصنف فكان الاولى أن يقول وخامس لها وخامس اياها أي مصيرها
بنفسه خمسة كفي الكبير (قوله سفسطة) قال في الكبير مأخوذة من سوف وهي الحكمة واسطا وهو
التلبيس ومعناها الحكمة الموهمة (قوله وهمية الح) أي كها أو بعضها ومعنى قوله وهمية أن الوهم حكم
بما في غير المحسوسات وانما قلنا في غير المحسوسات لان أحكام الوهم في المحسوسات حقيقة يصدقها العقل بخلافها
في المعقولات الصرفة فكاذبة (قوله أو شبيهة بالحق الح) الظاهر أن عطف هذا وما بعده على وهمية كاذبة
من عطف الخاص على العام وقوله بالحق أي بما اعتبرته حقيقة من غير اعتبار كونه مشهورا أولا وقوله فيما
بعد بالمشهورة أي بما اعتبرته شهرته من غير اعتبار كونه حقا أولا (قوله هذا فرس الح) فهذا القياس يشبه
القياس الذي استعمل فيه الفرس بمعناه الحقيقي وأفاد شيخنا العدوي أن المراد بكون المقدمات تشبه الحق أن
مدلول بعضها يشبه وهو الصورة المنقوشة المعبر عنها بالفرس في قولنا هذا فرس وأنه ليس المراد أن اللفظ
الذكوري يشبه بالمقدمة الحقيقة (قوله أو شبيهة بالمشهورة) المراد أنهما ليست مشهورة بحيث يعترف بها الناس
لكنهما تشبه المشهورة لانه يقع صحفنا في وهم كثير من الناس من ليس لهم علم قاله شيخنا العدوي (قوله يخطئ)
من باب ضرب بوي يحمل قراءته بالتشديد والخط في الاصل السير على غير هدى تشبها به التكم على غير هدى
(قوله مشاغبة) المشاغبة والشغاب والشغب بالاسكان في اللغة تهيج الخصام والشر (قوله ومن قبيل المشاغبة)
(الح) جعل المغالطة الخار جية من قبيل المشاغبة لظهور معنى المشاغبة لغة في المغالطة الخار جية وقال في الكبير

المنالطة الخار جسيمة من المنالطة القويية لا الاصطلاحية ولا تنافي كما لا يخفى فتأمل (قوله ما يسمى المنالطة الخار جسيمة) سميت بذلك لسكونها بامر اجنبي عن البحث المتكلم فيه سواء وقعت قبل البحث أو في أثناءه أو بعده (قوله يغيب) بفتح الياء من غاظه يغيبه (قوله وهو حوام) أي لغرض ضرورة كما يؤخذ مما بعده (قوله ونحوه) كالرافضي والمعتزلي والمتعنت من ذلك ما وقع للقاضي الباقلاني حين أقبل لمجلس المناظرة وفيه ابن المعلم أحد رؤساء الرافضة فالمتعنت إلى أصحابه وقال قد جاءكم الشيطان فسمع القاضي ذلك من بعد فلما جلس أقبل على ابن المعلم وأصحابه وقال لهم قال الله تعالى ألم تر أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا ومن ذلك ما وقع له معه أنه اشتد الكلام بينهم ما فرماه ابن المعلم بكف من البقاء أعدله يعرض له بما نسب إليه ليخجله ويحيره فرد القاضي يده إلى كفه ورماه بسوط فجب الناس لفطنته وأعداده للأمو وأشباهها قبل وقتها ومن ذلك ما وقع له في مجلس عضد الدولة حين ناظر الأديب ورؤس معتزلة بغداد وعددا كثيرا من معتزلة البصرة فقال الأديب لبعض تلامذته سله هل لله أن يكاف الخلق ما لا يطيقون وغرضه أن يعجز مذهب أهل السنة في تجويزهم التكليف بما لا يطاق بل قال بعضهم أنه واقع في العقائد كتكليف من في أقاصى البلاد من البلاداء الذين لا يكادون يفقهون قولاً بالنظر والمعرفة فقال القاضي إن أردت بالتكليف القول المجرد ففسد وجه ذلك قال الله تعالى قل كونوا حجارة أو حديد الآية ونحن لا نقدر أن نكون كذلك وقال اتوني باسماء هؤلاء إن كنتم صادقين فطالبهم بما لا يعلمون وقال يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون وإن أردت بالتكليف الذي تعرفه وهو طلب ما يصح فعله وترك ما لا يصح فعله فالكلام متناقض وسؤالك فاسد لأنك قلت تكليف والتكليف اقتضاء فعل ما فيه مشقة على المكلف وما لا يطاق لا يفعل لا بمشقة ولا بغيرها فسكت القائل وأخذ الأديب في الكلام فقال أيها الرجل سأت عن كلام مفهوم فطرحته في الاحتمالات وليس ذلك بجواب وجوابه إذا سألته أن تقول نعم أو لا قال القاضي فأعجبني كلامه اذ لم يقر في توقيف الشبهة وقتها بهذا أنت ناظم ورجسالة في الملام طرحت السؤال في احتمال من الاحتمالات الأربعة بين الوجوه المحتملة فإن كان معك في المسئلة كلام فأتبه والآن تكلم في غيرهما فأعاد الكلام الأول فقال المالك أيها الشيخ قد بين وجوه الاحتمال وليس لك أن تعاتبه ولا أن تغالطه وما جعتكم إلا لفائدة لا للمهاجرة ولا لالبا يليق بالعلماء ومن ذلك ما وقع لشيخنا مع بعض المدرسين وكان أصله من أهل وحدثت بحث معه شيخنا فقال له المدرس هذا العلم الذي نقرأ فيه علم الأصول معرضا لشيخنا أنه لا يفرق بين علم الأصول وبين غيره ليغيبه فقال له شيخنا لم يلبس على بالخواص معرضا به أنه كان أصله يهوديا ومن ذلك ما وقع له مع بعض من جاء يسأله في درسه متعنتا حين تكلم شيخنا على تعريف الليل والنهار فقال له ذلك البعض وكان أعور هل يجوز أن يجمع الله بين الليل والنهار فقال له شيخنا قد جمع الله بينهما في وجهك فضحك الحاضرون وأخفهم من الكبير مع بعض تصرف (قوله من وهم أو شبيهه) أي بالحق أو المشهور ويوجد في بعض النسخ أو شبيهه بالإضافة إلى الضمير وهو تعريف فاحش (قوله أجلها) أي أقواها البرهان لأنه يفيد القطع بخلاف غيره (قوله فالجدل) أي لأنه يتركب من مقدمات قريبة من اليقين وهي الشهوات والمسلطات (قوله فالخطابة) أي لأنها تنفذ الفان بخلاف الشعر والسفسطة (قوله فالشعر) أي لأنه لا يعمل النفس به كأنفعها باليقين والفان (قوله ما ألف) عطف بيان على البرهان أو خبر مبتدأ محذوف قال بعض المحققين وهذا تعريف بالرسم لأن القياس صورة البرهان والمقدمات اليقينية مادته واليقين المسند فادعائه والاولان داخلان والثالث خارج والتعريف المركب من الداخل والخارج رسم (قوله ليعلم به قوله الخ) أي لا الاحتمال عن شيء (قوله وغيرهما) من الشعر والسفسطة (قوله غاية) أي التأليف أي لا الاحتمال (قوله اعتقاد جازم الخ) قال في الكبير نخرج بالاعتقاد الشك والوهم والجازم الظن إن قلنا أنه يسمى اعتقادا والادعوى خارج من الاعتقاد فلا حاجة إلى التقييد بالجازم وبالطابق الجهل المركب ولا يقبل التغير اعتقادا للمقاد المصيب لأنه يقبل التغير بالتشكيك

ما يسمى المنالطة الخار جسيمة
الخار جسيمة وهو أن
يغيب أحد الخصمين
الآخر بكلام يشغل
فكره وهو حوام وقد
تدعو الضرورة إلى
استعماله في دفع كافر لم
يقدر عليه ونحوه وقد
نظمت ما يتألف منه
غير البرهان بقول
من المسلم ومشهور
جدل خطابة من ظن
أو ما يقتبل شعر من
الخيالات سفسطة
من وهم أو شبيهه اعلم
ضابطه
(أجلها) أي المذكورات
(البرهان) فالجدل
فالخطابة فالشعر
فالسفسطة وهو أي
البرهان (ما) أي القياس
الذي (ألف من مقدمات
باليقين تقرن) أي من
مقدمات يقينية لا نتاج
اليقين أعسم من أن
تكون ضرورية أو
مكتسبة فالقياس جنس
يتناول الأقسام الخمسة
وألغى كرا ليعلم به
قوله من مقدمات
وباليقين تقرن يخرج
الخطابة والجدل
وغيرهما وقول لا نتاج
اليقين غاية واليقين
اعتقاد جازم مطابق
للاوضاع متمنع التفسير

والبرهان قسيمان الى
وهو ما الوسط فيه علة
لثبوت الاكبر والاصغر
في الذهن والخارج نحو
ز يدمنعن الانحلاط
وكل متعفن الانحلاط
محموم فتعفن الانحلاط
علة لثبوت الحى زيد
فيها وسمى لما لا فادته
اللمية أى العلة اذ يجب
به السؤال بلم وانى وهو
ما الوسط فيه علة لذلك
في الذهن فقط نحو ز يد
محموم وكل محموم متعفن
الانحلاط فالحى علة
لثبوت تعفن الانحلاط
في الذهن لا الخارج
وسمى انيا لاقتصاره
على انية الحكم أى ثبوته
دون ايمته من قولهم
ان الامر كذا فهو
منسوب لان الاول للم
ثم ابدل من قوله من
مقدمات الخ قوله (من
أوليات) الخ والمراد ان
المقدمات اليقينية اما
من السنة أو منتبهة اليها
ووجه الضبط ان حكم
العقل اما بلا استعانة من
الحس أو معها والاول
ان لم يتوقف على وسط
ياضري في الذهن فهى
الاوليات وان توقف
فهى قضايا قياساتها
معها والثانى اما ان
لا يتوقف اليقينية بعد
الاحساس على شئ أو
يتوقف اما الاول
فالا احساس

واعترض بان اليقين من النظريات قد يذهل الذهن عن بعض مبادئه فيشك فيه بل ربما يحكم بخلافه وأجيب
بان اليقين مادام دليله الصحيح حاضر في الذهن يمتنع فيه الشك بخلاف اعتقاد المقلد فانه يمكن زواله وان كان
مستنده الذى هو المقلد قد يفتح اللام موجودا بالشك فيك انتهى ملخصا (قوله والبرهان قسيمان الخ) قال في
الكبير الوسط في البرهان لا بد أن يكون علة لوصول التصديق بالحكم المطلوب ذهنا والام يكن البرهان برهانا
عليه ثم لا يخفى لو ما أن يكون الاوسط مع ذلك علة لثبوت ذلك الحكم في الخارج أيضا ويسمى برهانا لما الى أن قال
واما أن لا يكون كذلك ويسمى برهانا انيا ثم قال والحاصل انه متى استدلل بالعلة على المعاول والمؤثر على الاثر
كان البرهان ليا ومتى استدلل بالمعلوم على العلة والاعراض على المؤثر كان البرهان انيا اه (قوله لى) بتشديد
الميم وان كان المنسوب اليه لم يخففها لان القاعدة العربية انك اذا نسبت الى الثنائى تضاعف الثنائى منه
(قوله في الذهن والخارج) متعلق بثبوت (قوله متعفن الانحلاط) أى الطبايع الاربع الموجودة فيه
وفي كل انسان السوداء والصفراء والباغم والدم غير ان الشخص قد يغلب عليه احدها فينسب اليها والمراد
بتمتعفها تغيرها وخروجها عن الاستقامة (قوله فيهما) أى في الذهن والخارج اما كون التعفن علة في
الذهن فلا اعتباره أولا واعتبار الثبوت المذكور آخره لانه لا معنى لكون العلة ذهنية الا أن العقل يعتبرها
سابقة على معلولها واما كونه علة في الخارج فله ترتيب الحى عليه اذا وجد خارجا كما هو مشاهد (قوله اذ يجب
به السؤال بلم) أقول لا يظهر تعليل افادته اللمية بكونه يجب به الـ قال بلم بل الظاهر العكس وهو تعليل
كونه يجب به السؤال بلم بافادته اللمية فكان عليه أن يقول لانه يجب به السؤال بلم بافادته اللمية وعبارته في
الكبير أحسن من عبارته هنا ونصها ويسمى برهانا لما منسوب اليها اذ يجب به السؤال بلم كان كذا وان شئت
قلت لا فادته اللمية أى العلة للحكم اه (قوله فالحى علة لثبوت تعفن الانحلاط في الذهن) أى لا اعتبار العقل
اياها أولا والتعفن آخره وقوله لافى الخارج أى لان الامر فيه بالعكس (قوله انية الحكم) هو تعفن الانحلاط
في مثال الانى وقوله أى ثبوته أى في الخارج وان قال في كبره في العقل وتبعه بعض من كتب لا يخفى على
من تأمل وقوله دون ايمته أى علمته في الخارج التى هى المعتمدة فاندفع ما يقال انه يفيد العلة في الذهن فهلاسمى
لما (قوله من قولهم) أى مأخوذ من قولهم ووجه المناسبة أن تفيد ثبوت الحكم (قوله من أوليات)
قال شيخنا العدوى بضم الهمزة وسكون الواو جمع أولى كما ضبطه بعض المحققين اه (وأقول) الظاهر
ان ما جرى على اللسان من فتح الهمزة وتشديد الواو صحيح أيضا نسبة الى الاول لحكم العقل بها من أول
وهالة لعدم توقفها على شئ يعتمد تصور الطرفين بل هذا الضبط متعين في المتن لانه الموافق للوزن (قوله والمراد
الخ) دفع هذا المراد ما يرد على ظاهر المتن من القصور لاقتضائه وجوب ترك البرهان من الضروريات
الست الالية مع انه قد يترتب كسب من نظريتين وان كان يجب انتهاؤها الى ضروريتين وحاصل الدفع انه
ليس المراد انه يجب ترك البرهان من تلك الست بل المراد انه يجب ترك كسبه منها أو مما ينتهى اليها (قوله
ان المقدمات اليقينية) أقول الانسب بجعله من أوليات الخ بدلا من مقدمات الخ أن يقول والمراد أن البرهان
يتركب اما الخ لان تعبيره يعطى ان من في قوله من أوليات تبعضية (قوله من الستة) أقول الانسب
حذف التاء لان المعدود مؤنث وان كان حذف المعدود يسوغ ثبوته (قوله أو منتبهة اليها)
معطوف على متعلق من الستة المحذوف (قوله ووجه الضبط) أى الحصر (قوله من الحس)
أى الظاهر والباطن ووجه حذف بعض النسخ من الحس المجرد وليس لهذا اللفظ كبير معنى (قوله على
وسط) أى دليل كالمسياتى (قوله فهى الاوليات) أنت الضمير مع رجوعه الى الاول المذكور مراعاة
للخبر وكذا يقال في نظائره الالية (قوله فهى قضايا الخ) أقول التعرض لهذا القسم بوجوب ان انواع
المحموم فيها سبعة والغرض توجيه الحصر في الست كما درج عليه المصنف فكان الاولى ترك التعرض
له في بيان وجه الحصر (قوله قياساتها معها) أى أدلتها صاحبة لها في الذهن لا تنفك عنها (قوله

ان كان للحس الظاهر) أي منسوب بالحس الظاهر وليس المراد بالحس الظاهر خصوص الابصار وقوله
 فالمحسوسات أي فالاول الذي فيه الاحساس للحس الظاهر المحسوسات وقوله أو الباطن أي أو منسوب
 للحس الباطن وقوله فالوجدانيات واعلم ان ايضاح المقام يحتاج الى الكلام على الحواس الباطنية
 فنقول قال ابن يعقوب في شرحه على التلخيص ما نصه اعلم ان القوة الباطنية المدركة أربعة القوة العاقلة
 والقوة الوهمية وقوة الحس المشترك والقوة المفكرة فاما القوة العاقلة فزعموا انها قائمة بالنفس
 أو بالقلب تدرك الكميات والجزئيات المجردة عن عوارض المادة المعروضة للصور والابعد كالطول والعرض
 والعسمق لانها مجردة ولا يقوم بها الا المجرد وزعموا أن لها خزائنه هي العقل الفيض الذي هو ذلك القمر
 وأما الوهمية فهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات بشرط ان تكون تلك
 المسدوكات الجزئيات لا تتلصق الى مدرك كما من طرف الحواس وذلك كادراك الصداقة أو العداوة فيز يد مثلا
 وكادراك الشاة معني هو الا اذا عني الذئب مثلا ولهذا يقال ان البهائم لها وهم تدرك به ان لها حسا وتحكم تلك
 القوة بالحكم كاذبة ثم تلك القوة أعني الوهمية قائمة باول التجويف الاخر من الدماغ وذلك ان للدماغ
 تجاويف أي بطون او احدى في مقدم الدماغ وآخر في مؤخره وآخر في وسطه فزعموا ان الوهم قائم باول
 التجويف الاخر وله خزائنه تسمى الذكاء ككرة والحافظة قائمة بجوخر تجويف الوهم وأما الحس المشترك وهو
 الذي تتأدى اليه الصور المحسوسة الجزئية من الحواس الظاهرة فهو قوة قائمة باول التجويف الاول من الدماغ
 وتحكم بين تلك الصور المتأدية اليها كالحكم بان هذا الاصفر هو نفس هذا الخمر مثلا ويعنون بالصور
 ما يمكن ادراكه ببعض الحواس الظاهرة ولو كان مسموعا ويعنون بالمعاني الجزئية المدركة للوهم ما لا يمكن
 ادراكه بها وخزائنه الخيال وهو قوة قائمة باخر تجويف الحس المشترك تبقى فيه تلك الصور بعد غيبتها
 عن الحس المشترك وأما المفكرة فهي قوة تنصرف في الصور الخيالية وفي المعاني الجزئية الوهمية وهي دائما
 لا تسكن نقطة ولا مناما واذ حكمت بين تلك الصور وتلك المعاني فان كان حكمها بواسطة العقل كان صوابا أو
 الوهم أو الخيال كان غالبا كاذبا كالحكم بان رأس الحمار ثابت على جنة الانسان والعكس ولا ينتظم تصرفها
 بل تنصرف بها النفس كيف اتفق وهي انما تسمى مفكرة في الحقيقة ان تنصرف بواسطة العقل وحده أو مع
 الوهم وان تنصرف بواسطة الوهم وحده أو الخيال وحده أو هما خصت باسم التخيلة أو الوهم ولم يذكروا
 لها خزائنه بل خزائنها خزائن القوى الاخر وقد صرح بعض حذاق المحققين بان النفس هي المدركة بواسطة
 هذه القوى وان نسبة الادراك اليها كنسبة القطع الى السكين في يد صاحبها وهذا كله عند الحكماء وأما أهل
 السنة فيجوزون هذا التفصيل والتعدد على وجه العادة والجعل من الله تعالى ويجوز عندهم أن يكون
 المدركة قوة واحدة وتسمى بهذه الاسماء باعتبار تعلقها بتلك المدركات وحكمها بتلك الاحكام اه وفي كلامه
 اعتبار المدركة نارة والخزائنه أخرى اشارة الى جواز الاعتبار بين فافهم (قوله وهو المتواترات) أي المتوقف
 الذي فيه الحس حس السمع المتواترات (قوله أو غيره) بالرفع معطوف على حس السمع أو بالجر معطوف
 على السمع (قوله وان توقف على الحدس) أقول توهم عبارته ان الحدسيات لا تتوقف على تكرار مع ان
 الحدسيات كالجربيات في تكرار المشاهدة ومقارنة قياس خفي كما صرح بذلك في الكبير وسيأتي ايضاحه فيجب
 ان يحتمل قوله على تكرار أي فقط أي من غير حدس حينئذ تظهر المقابلة (قوله وليس هذا حصر اعقليا) اذ لو
 كان حصر اعقليا لزادت الاقسام باعتبار ان الشيء الذي يتوقف عليه بعد الاحساس لا ينحصر عقلا في التكرار
 والحدس وباعتبار غير ذلك أيضا (قوله بل الضبط) أي بل هو جعل لاجل الضبط وسهولة الحفظ (قوله
 فالاوليات ما يحكم الخ) أي أقوال أو قضايا وبها عبر الشارح في كبره في الانواع الستة وجعل ما واقعة على
 جمع ليناسب قوله الاوليات (قوله بمجرد تصور طرفه) أي وان كان تصور طرفه أو أحدهما كسيب قال
 في الكبير وقد يتوقف العقل في الحكم الاولى بعد تصور الاطراف اما نقصان الغريزة كالأصبيان والبله واما

ان كان للحس الظاهر
 فالمحسوسات أو الباطن
 فالوجدانيات وتسمى
 مشاهدات أيضا كما ان
 المحسوسات تسمى
 بذلك وان توقف فالحس
 اما حس السمع وهو
 المتواترات فانها
 تتوقف على حكم
 العقل بامتناع تواتر
 الخبرين على الكذب
 أو غيره فان توقف على
 تكرار فالجربيات وان
 توقف على الحدس
 فالحدسيات وليس
 هذا حصر اعقليا بل
 للضبط فالاوليات ما يحكم
 فيه العقل بمجرد تصور
 طرفيه نحو الواحد
 نصف الاثنين

لتدريس الفطرة بالعقائد المضادة للاوليات كما يكون لبعض العوام والجهال اه (قوله والكل أعظم من
الجزء) أي جزء ذلك الكل فلا ينافي ان هذا الجزء قد يكون أعظم من كل غيركاه (قوله يعني باطنية) قال في
الكبير وأما التي يحكم بها العقل بواسطة الخواص الظاهرة كالحكم بان الشمس مضيئة فهي المحسوسات وهي
السادسة في كلام المصنف اه مع بعض حذف وتسمية هذه مشاهدات والتي بالخواص الظاهرة محسوسات
بجرد اصطلاح للمصنف وابن الحاجب ومن وافقهما والافقد تقدم ان كلا يسمى باسم الآخر (قوله كان لنا
جوعا وعطشا) الاقرب كسرهمزة ان على معنى كهذه القنعية ولا حاجة الى ارتكاب خلافه لاجل ارجاع
عبارته هنا الى عبارته في الكبير التي نصها كالحكم بان لنا جوعا وغضا اذ هذا غير لازم قال شيخنا العسوي
واختلف في الجوع فقيل هو فراغ الجسم عما به قوامه وقيل الالم الذي ينال الحيوان من تناول المعدة عن الطعام
فهو على الثاني وجودي وعلى الاول عسوي (قوله وهي ما يحتاج الخ) عبارة في الكبير وهي قضايها يحكم بها
العقل بمشاهدات متكررة مفيدة اليقين بواسطة قياس خفي وهو ان الوقوع المتكرر على نهج واحد لا بد له
من سبب وان لم يعرف ماهية ذلك السبب وكما علم وجود السبب علم وجود المسبب قطعا ثم هي قد تختص
كقولنا السقمونيا تسهل الصفراء وكبقية الطبائيات وقد تعم كعلم العلامة بان الجر مسكر والسقمونيا كافي
القاموس نبات يستخرج من تجاويه شيء رطب ويخفف ويسمى باسم نباته ومضادته للمعدة والاحشاء أكثر
من جميع المسهلات ويصلح بالاشياء العطرة كالفلفل والزنجبيل والانيسون مقدار ست شعيرات منه الى عشرين
شعيرة يسهل المرة الصفراء وتميز المجربات عن الاستقراء بانها لا تفارق هذا القياس بخلاف الاستقراء اه ثم
نقل عن اليوسى تفسير السبب بالعلل دفعه لما يقال لا يلزم من وجود السبب وجود المسبب لامكان وجود مانع
أو تخلف شرط وفي المصباح السقمونيا بفتح السين والقاف والمدمر وفة قيل بوزانية وقيل سريانية اه
(قوله مرة بعد أخرى) لوقال تكرار لا يفيد اليقين لكان ظاهرا (قوله بواسطة السمع الخ) ويشترط استناد
الخبر من الى الحس أي حس كان من الخواص الظاهرة فخرج المستند الى الدليل العقلي كالانخبار عن حدوث
العالم واذا كان هناك طبقتان فأكثر فلا بد في كل طبقة من أمن نواظهم على الكذب ومن كون أخبار الطبقة
الاخيرة عن حس والصحيح أنه لا يعتبر عدد مخصوص بل المدار على كون الخبر ينم عن نواظهم على الكذب
ويختلف ذلك باختلاف الوقائم والخبرين قال في الكبير والعلم الحاصل من التواتر والتجربة والحس الا ترى
لا يكون حجة على الغير لجواز أن لا يحصل له مثل ما حصل لك اه (قوله وظهرت المجزة) اسم فاعل من الاعجاز
وهو اثبات العجز الذي هو ضد القدرة بحوزة الى اظهار العجز ثم أسند مجازا الى ما هو سبب عادة في اظهاره والتاء
للتنقل من الوصفية الى الاسمية كفي حسنة وسبئة وقيل للمبالغة وهي الامر الخارق للعادة المقررون بالتحدى
الدال على صدق من ظهرت على يديه والتحدى دعوى النبوة ولو بلسان الحال فلا يقال هذا القيد يخرج أكثر
معجزاته صلى الله عليه وسلم اذ لم يقرن أكثرها بدعوى النبوة بلسان القال (قوله وحديثات) بفتح الدال
للضرورة (قوله بحس) أي بواسطة حدس مفيد للعلم لقوته وبقيد مفيد للعلم خرج الحدس الذي لا يفيد
العلم لعدم قوته وقوة مفيد العلم (قوله سنوح المبادئ والمطالب) أي حصولها وحضورهم ما في الذهن دفعة
واحدة أي مرة واحدة فهي بفتح الدال والمراد بالمبادئ الادلة والمطالب النتائج وانما كان ذلك دفعة واحدة
لانه لو كان هناك انتقال من المبادئ الى المطالب لكان هناك فكر فتكون الحدسيات من النظريات والفرض
انها من الضروريات وفي كلام بعضهم ان مع الحدسيات انتقالا بسرعة ولم يذكرها ابن الحاجب في الضروريات
وعدها شارحه العضد من الظنيات ومثلها بما مر من أن نور القمر مستفاد من نور الشمس وهو المنهج الذي
درج عليه كثير من العلماء لانه يحتمل عقلا أن يكون نور القمر من شيء آخر وكذا اذا رأيت رشاشا حول اناه
فيه ماء لا نسلم انه يتيقن أن ذلك الرشاش من ذلك الماء لاحتمال انه من غيره وعدد بعضهم المجربات أيضا من
الظنيات قال اليوسى وبعض القائلين بان المجربات والحدسيات والمتواترات يقينيات جعلها نظريات

والكل أعظم من الجزء
فان هذين الحكمين
لا يتوقفان الا على
نصير الطرفين
و(مشاهدات) يعني
باطنية وهي ما لا يحكم
فيه العقل بمجرد ذلك بل
يحتاج الى المشاهدة
بالحس الباطن وتسمى
وجدا نيات كأن لنا
جوعا وعطشا وغضا
و(مجربات) وهي
ما يحتاج العقل في الجزم
بحكمه الى تكرار
المشاهدة مرة بعد
أخرى كقوله لنا
السقمونيا مسهلة
للصفراء و(متواترات)
وهي ما يحكم فيه العقل
بواسطة السمع من
جمع يؤمن نواظهم
على الكذب كقولنا
سيدنا محمد صلى الله
عليه وسلم ادعى النبوة
وظهرت المجزة على
يديه (وحديثات)
وهي ما يحكم فيه العقل
بحس مفيد للعلم
والحدس سنوح
المبادئ والمطالب في
الذهن دفعة

وهو معنى قول المحققين الظفر عند الانتماء الى المطالب في الذهن مع الحدود الوسطى كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس لاختلاف
تشكلاته النورية بحسب قربها من الشمس وبعدها عنها وافرقت بينهما وبين المجربات بانها واقعة بغير اختيار بخلاف المجربات (ومحسوسات)
وهي ما يحكم فيه العقل بواسطة الحس الظاهر من غير توقف على شيء آخر كقولنا الشمس مشرقة (١٣٩) والنار محرقة (فتلك جلة

اللاحظة قياس خفي في كل منها وانما خلفه نظري راجع الى تفسير الضروري والنظري اهـ وبعضهم أخرج
المجربات والمتواترات من الضروريات وجعلها واسطة بين الضروريات والنظريات (قوله وهو) أى
تفسير الحس الذي كورس معنى قول المحققين الظفر أى بحصول المطالب وقوله في الذهن متعلق بحصول
المطالب المقدر وكذا قوله مع الحدود الوسطى والمراد بالحدود الوسطى الأدلة لانها واسطة في حصول المطالب
وبتقدير هذا التعريف على هذا الوجه يتضح كل الاتضاح كون التعريف الاول معنى هذا التعريف (قوله
كقولنا نور القمر الخ) تقدم الكلام مبسوطا على هذه القضية وقوله لاختلاف تشكلاته النورية بهذا
هو الحد الوسط (قوله وافرقت بينهما الخ) لما كان بين الحدسيات والمجربات مشاركة في التكرار ومقارنة
القياس الخفي احتيج للفرق بينهما (قوله بانها) أى الحدسيات واقعة بغير اختيار من الحادس بخلاف المجربات
فانها واقعة باختيار المجرب وفعل وافرقت أيضا بان السبب في المجربات معلوم السببية غير معلوم الماهية وفي
الحدسيات معلوم بالوجهين ذكره في الكبير (قوله ومحسوسات) سميت بذلك لان الحكم بها مبني على
الحس والعقل لا العقل فقط كما هو ظاهر ولا الحس فقط لان المحسوس حيزي وهي أحكام كلية واعترض على
التعبير بالمحسوسات بأنه انما يقال أحسن من ذلك أو به كذا فقياس اسم مفعول محس وأما الحس الثلاثي
فله معان أخر لا تناسب هنا وهي قتل ومسمع وأنضح ويحجب بانه قد يتوسع في منسل ذلك وهل الحواس الحس
تيسر تقل بالادراك أولا بدني ادراكها من العقل رآيات ويدل للأول أن البهائم تدرك بحواسها ولا عقل لها
ويدل للثاني أن الانسان اذا نام وانفتحت عيناه لا يدرك شيئا وذهب قوم الى أن الحس لا يقيد بقينا الغلطه
في أمور وانظر بقية دليلهم والرد عليهم في الكبير (قوله بواسطة الحس الظاهر) أى البصر وغيره ولذلك
مثل بمثلين (قوله أى التي يتألف الخ) دفع هذا ما رد على قوله فتلك جلة اليقينيات من أن اليقينيات قد
تكون مكنسبة بالبرهان فكيف حصرها في الستة (قوله ولم يذ كر المصنف القضايا الخ) أى مع عدد كثير
اياها في الضروريات (قوله بسبب وسط حاضر) متعلق بقولنا (قوله والوسط ما يقتضيه الخ) سمي وسطا
لانه واسطة في العلم بالمطالب كما (قوله بقولنا لانه الخ) أى أوما في معناه (قوله وكان الخ) لم يجزم لعدم
الدلائل (قوله وعليه تكون) أى الاوليات ما لا يتوقف الخ أى تفسير بذلك (قوله لم يذ كرها) أى القضايا
التي قياسها معها فاضمير لا حرف تنبيه داخل على هنا (قوله لانها في الاصل كسبية) أى فلم يعددها المصنف
اعتبارا باصنافها (قوله لكنها الخ) توجيهه بعد كثير اياها في الضروريات (قوله لا يغيب عن الخيال) تفسير
لقوله ضروريا (قوله فعدها) تفرع على قوله صارت هي أيضا ضرورية (قوله وغيره ذكرها الخ)
عطف على قوله ولم يذ كرها المصنف أو استئناف (قوله وعد المحسوسات الخ) أى تعدد الانواع على كل ستة
(قوله في الربط) يعني الارتباط وقوله بين الدليل والنتيجة أى بين العلم أو الظن بالدليل والعلم أو الظن
بالنتيجة كما سيأتي (قوله وفي دلالة الخ) في كلام المصنف تجوز وحذف فالاول التجوز بالدلالة الى الارتباط
والثاني أشار الشارح بقوله يعني وفي الارتباط الخ والثاني حذف العلم أو الظن قبل المقدمات وقبل النتيجة
واحتج الى ما ذكر ليوافق كلام المصنف الواقع فان الخلاف انما هو في الارتباط بين العليين أو الظنيين اذ
لا خلاف في الدلالة ولا في الارتباط بين نفس المقدمات ونفس النتيجة كما أوضحه في الكبير (قوله على العلم)
راجع للعلم وقوله أو الظن راجع للظن (قوله خلاف) أى مع اتفاق جميع الطوائف على استلزام العلم
بالمقدمات المرتبة الترتيب الخاص المستوفية للشروط للعلم بالنتيجة أعم من أن يكون الاستلزام علميا أو عاديا

اليقينيات) أى التي
يتألف منها البرهان
أو بما ينتهي اليها ولم
يذ كر المصنف القضايا
التي قياسها معها وهي
ما يحكم به العقل بواسطة
لا تغيب عن الذهن عند
أصول الطرفين كقولنا
الاربعة زوج بسبب
وسط حاضر في الذهن
وهو الانقسام
بمتساويين والوسط ما
يقترن بقولنا لانه
كقولنا بعد الاربعة
زوج لانها منقسمة
بمتساويين وكل منقسم
بمتساويين زوج فهذا
وهو متصور في الذهن
عند تصور الاربعة
وكأن المؤلف أدرجها
في الاوليات وعليه
تكون ما لا يتوقف
على استعانة من الحس
وان توقف على وسط
حاضر والاحسن أن
يقال لم يذ كرها هنا
لانها في الاصل كسبية
لكنها لما كان برهانها
ضروريا لا يغيب عن
الخيال عند الحكم
صارت هي أيضا ضرورية
فكانها لا تحتاج الى
ذلك البرهان فعدها
كثيرا في الضروريات

وعدها منها هو ما عليه المحققون وغيره ذكرها وعد المحسوسات بالحس الظاهر والمحسوسات بالحس الباطن قسم واحد أو سماه
المشاهدات ثم ذكر الاختلاف في الربط بين الدليل والنتيجة بقوله (وفي دلالة) العلم أو الظن (بالمقدمات على) العلم أو الظن (ب) النتيجة
يعني وفي الارتباط بين العلم أو الظن بالمقدمات والعلم أو الظن بالنتيجة (خلافات)

فإن خلاف انما هو في حال العلم بالنتيجة أفاده في الكبير (وأقول) في حواشي الناصر للقائى على شرح جمع
الجوامع أن هناك قوماً نفوا حصول العلم عقب النظر فاجبر (قوله) فلما كان للدليل ارتباط بالدلول
لعله يعنى أن اطلاق الدلالة على الارتباط بجازم من اطلاق اسم السبب على السبب (قوله) ولذا (أى) لكونه
أطلق الدلالة على الارتباط اعتبرنا انما معنى الارتباط فقال عقلى ولم يقل عقليته وقوله اعتبرنا أى بعد
اعتبار لفظ الدلالة والتعبير به أولاً والاضافة فى معنى الارتباط للبيان (قوله) أى هذا الارتباط عقلى (أى)
فعلى خبر مبتدأ محذوف والعلم أو القان بالنتيجة على هذا القول والذي بعده بخلاف الله تعالى وعلى الأخير من
لا كما استعرفه (قوله) بلا تعاميل ولا تولد) قاله ليغايير هذا القول قول الفلاسفة وقول المعتزلة الاتيين إذ
الفلاسفة القائلون بأنه واجب لا ينكر ون أنه عقلى وقول المعتزلة القائلين بالتولد يستلزم أنه عقلى وإن كانوا
هم يدعون أنه عادى وذلك لأن مذهبهم مأخوذ من مذهب الفلاسفة فى الطبائع والطبيعة تستلزم مطبوعها عند
وجود الشرط وانتفاء المانع قاله فى الكبير (قوله) فلا يمكن تخلف العلم أو الظن (الح) اعترض بأنه فعل القادر
المختار الذى إن شاء فعل وإن شاء ترك فكيف يكون واجباً وأجيب بأن عدم انفكاك اللازم عن الملزوم
لا ينافي جوازه يعنى أن الفاعل المختار إن شاء خلق المزموم وخلق اللازم وإن شاء تركهم ماعلا أن يخلق المزموم
ولا يخلق اللازم وهكذا كل متلازمين عقلاً كالجواهر والاعراض المتلازمين ولو توجه هذا الاعتراض لم يثبت
لازم عقلى فى الكائنات وحاصله أن ترك اللازم مع خلق المزموم محال لا تتعاقب به القدرة فلا يلزم نفي الاختيار
قاله فى الكبير (قوله) عند عدم اضداد النظر العامة (أى) للنظر وغيره كفى الكبير بأن تكون أضراداً للنظر
وغيره والظرف متعلق بلا يمكن (وأقول) كان الانسب أن يقول عند عدم اضداد علم النتيجة أو ظنها العامة
لأن القصد اشتراط انتفاء مانع علم النتيجة أو ظنها عند علم المقدمات أو ظنها (قوله) بالبال (أى) فى الذهن متعلق
بخطر (قوله) وما فى معناها) كالجنون والانعفاء (قوله) وما يقابلها) معطوف على أضراد النظر العامة أى
وعند عدم ما يقابلها (قوله) من الاضداد الخاصة (أى) بالنظر كفى الكبير ومن يمانية وقوله كالعلم به أى
بالمنظور فيه وقوله أى المركب اما الجهل البسيط فيجاء بالنظر بل هو شرط فيه ففى بعض الحواشى من
التوقف فى التقييد بالمركب لا وجه له قال فى الكبير وكالظن والشك والوهم فان قيل العلم بضاد غير النظر فانه
يضاد الجهل فكيف يكون من الاضداد الخاصة بالنظر فالجواب ان الحكم على العلم والجهل المركب والظن
والشك والوهم بانها تضاد النظر لا غير لا ينافي اهتمام تضادة فيما بينها وبين كون العلم بضاد النظر أن العالم
لو نظر لكان نظره تحصيلاً للحاصل قالوا ونظر العالم فى الدليل انما هو لاختبار دلالة للاستدلال به أو انه يقدر
زوال العلم الاول ووجه كون الجهل المركب بضاد النظر ان صاحبه لو نظر لازم تحصيل الحاصل أيضاً لانه يستدل
على معتقده ومعتقده حاصل عنده نعم ان كان النظر لاجل اختبار معتقده ليستمر عليه أو ليرجع عنه لم يكن
مضاداً للنظر بل بجماعه ووجه كون الظن والشك والوهم بضاده ان المستدل متى نظر فى طرف لم يخطر بباله
الطرف الآخر وهل عدم الخطور للطرف الثانى الموجب للتنافى عقلى أو عادى فيه تردد للمشكلين
فبان بهذا ان الانسان حال النظر خالى الذهن عما سوى المنظور فيه اه أقول الجواب للدافع لا يرد
أن يقال ان الحكم على الخمسة بانها تضاد النظر لا غير باعتبار جملتها لا كل واحد منها فلا ينافي أن كل
واحد منها يضاد غير النظر فافهم (قوله) أو عادى (أى) أو لتتويع الخلاف (قوله) بلا تولد) قاله ليغايير هذا
القول قول المعتزلة فانهم يزعمون انه عادى كما هو معلوم عندهم فى بحث التولدات وإن كان يلزمهم أنه عقلى كما
هو ولم يقل هنا ولا تعليل لعدم القائل بان الارتباط عادى بالتعليل حتى يجرى عنه ففى بعض الحواشى من
التوقف فى عدم قوله هنا ذلك غير ظاهر (قوله) فيمكن تخلفه (أى) العلم أو الظن (قوله) لان من الشروط
أى شروط القياس المنتج انتفان للاندراج أى وهوها مفعول فتخلف العلم أو الظن بالنتيجة لفقده شرط
القياس والكلام انما هو فى القياس المستوفى للشروط والجواب عنه بإمكان أن الاشهرى صاحب هذا

فلما كان الدليل
ارتباط بالدلول أطلق
الدلالة على الارتباط
ولذا اعتبرنا انما معنى
الارتباط فقال (عقلى)
أى هذا الارتباط
عقلى بلا تعاميل ولا تولد
فلا يمكن تخلف العلم
أو الظن بالنتيجة عن
العلم أو الظن بالمقدمتين
عند عدم اضداد النظر
العامة وهو ما لا يخطر
بمعها المنظور فيه بالبال
كالوت والنوم والنسيان
وما فى معناها وما يقابلها
من الاضداد الخاصة
كالعلم به والجهل به أى
المركب (أو عادى) بلا
تولد فيمكن تخلفه بان
ينتهى شخص فى البلادة
الى أن يعلم أو يظن
المقدمات ولا يتفطن
لاندراج الاصغر تحت
الاولى فلا يعلم أولاً
يظن النتيجة وفى هذا
التصور نظر لان من
الشروط لتفطن
للاندراج

(أو تولد) عقلي أي ذو تولد بمعنى أن القدرة الحادثة أثرت في العلم أو الظن بالنتيجة بواسطة تأثيرها في العلم أو الظن بالمقدماتين إذا التولد أن يوجد فعل لفاعل فعلا آخر (أو واجب) عقلي أي منسوب إلى الوجوب بمعنى التعليل أي (١٤١) أو بطريق الوجوب أي التعليل

بمعنى أن العلم أو الظن بالمقدماتين علة أثرت في وجود العلم أو الظن بالنتيجة (والأول) وهو أنه عقلي بالتعليل ولا تولد (المؤيد) لآمام الحرمين والثاني للشيخ الأشعري والقاضي القولان والثالث للمعتزلة وهو فاسد بقواطع الجاهلين المقررة في محلها وقال الإمام السنوسي في شرح الكبير وهذا المذهب أي القبول بالتولد مطلقا أخذه من مذهب الفلاسفة في الأسباب الطبيعية فهم زعموا أن الطبيعة تؤثر في مطبوعها مالم يمنع مانع ولم يجعلوا هذا المذهب من باب المذهب في العلة (قوله لا تتوقف على مانع لها) أي على انتفاء مانع لها كفي عبارة الكبير أي لأنها لا مانع لها حتى تتوقف على فقد (قوله ويجوز أن يمنع من التولد مانع) أقول هذا يعكس على تمثيل الشارح في كبره للتولد بحدوث حركة المفتاح عن حركة اليد (قوله فاختار المعتزلة ذلك) أي تأثير الطبيعة في مطبوعها مالم يمنع مانع (قوله وقالوا فاعل السبب وغيره والعبارة) أي قالوا في بيان الفاعل المتولد هو فعل فاعل السبب فاضافوا الفعل إلى فاعل السبب وجعلوه المؤثر فيه مكان إضافة الفلاسفة للفعل إلى السبب وجعلهم السبب هو المؤثر فيه وغيره وعبارة الفلاسفة في ذلك كما اخترعوا اسم التولد في زيادة في إحقاق ما أخذهم (قوله واستثنوا) أي المعتزلة وغرضه بيان بعض ما يرد على مذهبهم (قوله ثم استرجع) أي تكلف رجوعه بطالب الذهن أياه وتفكره فيه بناء على ما سيذكره الشارح وسيأتي ما فيه (قوله لأنه لا بد فيها استثنوا الخ) اعترضه السعد بمأصله أن الذي استثنوه ليس هو ما كان بقصد العبد وأعمال فكره وتربيته مقدماته التي غفل عنها الاعتراض فهم بأن في هذا أيضا تولد وإنما الذي استثنوه ونفوا التولد فيه ما سخر للذهن بعد نسيانه من غير قصد العبد لأن هذا بفعل الله تعالى فالعلم الناشئ عنه أيضا بفعل الله تعالى أفاده في الكبير (قوله حتى يحصل الاسترجاع) أي الرجوع (قوله على أن الخ) توفيق من فساد تفرقة بينهم المذكورة إلى فساد مذهبهم من أصله وأقول لا حاجة إليه بعد قوله سابقا وهو فاسد بقواطع البراهين (قوله بقواطع البراهين)

المذهب لا يشترط التقطع للاندراج لا يخفى بعده فالأولى تصور به أن يخلق الله العلم أو الظن بالمقدماتين دون العلم أو الظن بالنتيجة خرقا للعادة (قوله أو تولد عقلي) وصفه بالعقل باعتبار ما يلزمهم في نفس الأمر والأفهم نزعمون أنه عادي كما عرفت ومعنى كونه عقليا أن لزوم فيه واجب عقلا (قوله أي ذو تولد) ويحتمل أن التولد بمعنى المتولد فلا حذف يؤيده قوله بعد أو واجب (قوله أن يوجد فعل لفاعل فعلا آخر) مفعول يوجد هو فعلا آخر والفعل الأول هو المتولد عنه كالعلم أو الظن بالمقدماتين إذا المراد بالفعل هنا الأمر فيدخل فيه العلم وإن قلنا أنه من مقولة السكيف والفعل الثاني هو المتولد كالعلم أو الظن بالنتيجة (وأقول) استناد الإيجاد إلى الفعل بجوار عقلي من باب الاستناد إلى الوساطة فلا ينفى أن المؤثر عندهم في الفعلين القدرة الحادثة كما ذكره أولا (قوله أي منسوب إلى الوجوب) فواجب من النسب الذي على فاعل كلابن وتأمر كفي الكبير لآمن الوصف الموضوع لذات ومعنى قائم بها والا كان بمعنى معال على صيغة اسم الفاعل وهو غير صحيح وقوله أي أو بطريق الوجوب تفسير لول المصنف أو واجب بين به معنى النسبة وقوله أي التعليل زيادة إيضاح وإن كفي قوله قبل بمعنى التعليل (قوله المؤيد) لأنه اختاره الإمام الرازي أيضا وشهره بحجة الإسلام وغيره ولأن ما احتج به الشيخ الأشعري يمكن القدح فيه كما بسطه في الكبير (قوله لآمام الحرمين) خبرنا أن لقوله الأول (قوله بقواطع البراهين) أي الدالة على أن لا تأثير للقدرة الحادثة لا مباشرة ولا تولدا وأن الله تعالى منفرد بكل تأثير وإضافة قواطع إلى البراهين من إضافة الصفة اللازمة إلى موصوفها (قوله بالتولد مطلقا) أي في هذه المسئلة وفي غيرها (قوله في الأسباب الطبيعية) متعلق بمذهب أي الأسباب المؤثرة عندهم بطبيعتها كالنار المؤثرة عندهم في الاحراق بطبيعتها (قوله فهم) أي الفلاسفة زعموا أن الطبيعة أي طبيعة السبب تؤثر في مطبوعها أي المسبب عنها والغاء تعليلية (وأقول) لعل المراد أن الطبيعة تؤثر بطبيعتها في المطبوع لكن نسب التأثير إلى الطبيعة لأنها الوساطة في التأثير وإنما قلنا ذلك ليوافق ما شتهر عنهم من أن النار مثلا تؤثر بطبيعتها في الاحراق (قوله مالم يمنع مانع) كالبلل في تأثير النار في الاحراق أي أو ينف شرط كالمماس في ذلك (قوله ولم يجعلوه) أي المعتزلة معطوف على أخذه أي لم يجعلوا التولد من باب العلة أي ولم يجعلوا هذا المذهب من باب المذهب في العلة (قوله لا تتوقف على مانع لها) أي على انتفاء مانع لها كفي عبارة الكبير أي لأنها لا مانع لها حتى تتوقف على فقد (قوله ويجوز أن يمنع من التولد مانع) أقول هذا يعكس على تمثيل الشارح في كبره للتولد بحدوث حركة المفتاح عن حركة اليد (قوله فاختار المعتزلة ذلك) أي تأثير الطبيعة في مطبوعها مالم يمنع مانع (قوله وقالوا فاعل السبب وغيره والعبارة) أي قالوا في بيان الفاعل المتولد هو فعل فاعل السبب فاضافوا الفعل إلى فاعل السبب وجعلوه المؤثر فيه مكان إضافة الفلاسفة للفعل إلى السبب وجعلهم السبب هو المؤثر فيه وغيره وعبارة الفلاسفة في ذلك كما اخترعوا اسم التولد في زيادة في إحقاق ما أخذهم (قوله واستثنوا) أي المعتزلة وغرضه بيان بعض ما يرد على مذهبهم (قوله ثم استرجع) أي تكلف رجوعه بطالب الذهن أياه وتفكره فيه بناء على ما سيذكره الشارح وسيأتي ما فيه (قوله لأنه لا بد فيها استثنوا الخ) اعترضه السعد بمأصله أن الذي استثنوه ليس هو ما كان بقصد العبد وأعمال فكره وتربيته مقدماته التي غفل عنها الاعتراض فهم بأن في هذا أيضا تولد وإنما الذي استثنوه ونفوا التولد فيه ما سخر للذهن بعد نسيانه من غير قصد العبد لأن هذا بفعل الله تعالى فالعلم الناشئ عنه أيضا بفعل الله تعالى أفاده في الكبير (قوله حتى يحصل الاسترجاع) أي الرجوع (قوله على أن الخ) توفيق من فساد تفرقة بينهم المذكورة إلى فساد مذهبهم من أصله وأقول لا حاجة إليه بعد قوله سابقا وهو فاسد بقواطع البراهين (قوله بقواطع البراهين)

فقالوا فيه بقول الإمام أي أنه عقلي من غير تولد ولا تعليل وهذه تفرقة من غير فارق لآله لا بد فيها استثنوا من أعمال الفكر وترتيب المقدمات التي غفل عنها الذهن حتى يحصل الاسترجاع على أن المذهب فاسد من أصله والرابع مذهب الحكماء وهو فاسد أيضا بقواطع البراهين المقررة في محلها فعلم

المقدمتين الظنيتين
والظن بشيئهما
ارتباطاً إذا كانت
الصورة صحيحة وان
أمكن زواله بعد ذلك
لان ذلك الزوال لا يمنع
حصوله عنهما عقلاً
أو عادة فيجري فيه
الخلاف السابق وقال
الجلال المحلي بخلاف
ذلك ويبحث معه
السلامتان ابن أبي
شريف وشيخ الاسلام
بما تقدم وحاصله أن
يجوز زواله وانما هو
دليل على عدم ثبات
الظن بعد حصوله لاعلى
انتفاء حصوله عقب
النظر الصحيح الصورة
* (خاتمة) * في بيان
خطأ البرهان (وخطأ
البرهان) اقتصر عليه
لان ماسياً في لا يشترط
في جميعه الا في البرهان
بخطأ الخلاف الخطابة
والشعر والجدل
والسفسطة اذ لا يشترط
فيها في جميع ماسياً في
لما كانت برهاناً ولما تأتت
السفسطة (حيث وجدنا)
فهو اما (في مادة) وهي
كل من مقدمتيه (أو
صورة) أي هيئته
(فابستدا) وهو خطأ
المادة اما (في اللفظ
كما شترالك) نحو هذا
قرع وتريد الحيز وكل
قرع لا يحرم الوطء فيه
ينصح هذا لا يحرم الوطء فيه (أو يجعل ذا) بالالف قال المؤلف على لغة القهر في الاسماء الستة أي صاحب

أي الدالة على اطلاق القول بالعلة وعلى أن لا تأثير لآله (قوله حماد كونه) أي في قولنا سابقاً وفي الارتباط
بين العلم أو الظن بالمقدمات والعلم أو الظن بالنتيجة وقوله أن بين المقدمتين أي بين ظنيهما وقوله الظنيتين أي
الظنيتين وقوله وان أمكن زواله أي زوال ظن النتيجة وقوله بعد ذلك أي بعد حصول ذلك أي ظن النتيجة
وقوله لا يمنع حصوله أي ظن النتيجة عنهما أي عن المقدمتين الظنيتين وقوله عقلاً أي كما هو مذهب الامام
أو عادة أي كما هو مذهب الشيخ الاشعري وقوله فيجري فيه الخلاف السابق تفريع على قوله ان بين المقدمتين
الظنيتين ومن نتيجتهما ارتباطاً (قوله وقال الجلال المحلي بخلاف ذلك) نخص في شرحه جمع الجوامع
الارتباط والخلاف بما اذا كان الدليل مجزوماً وبما يقيناً لان الحاصل عن الدليل الظني يمكن زواله فلا ارتباط
بينهما (قوله على عدم ثبات الظن) أقول أي على جواز عدم ثبات الظن اذ يجوز زواله وانما يدل على جواز
عدم الثبات لاعلى عدمه بالفعل وانما يدل على عدمه بالفعل زواله بالفعل وقوله لاعلى انتفاء حصوله الخ أي
فبينهما ارتباط وقوله عقب النظر قال في الكبير أي أو معه اه وقد منع هذا البحث ابن قاسم وأيد كلام
الجلال المحلي فقال يجب عليه بانه لا منشأ له الا عدم التنبه لوجه استدلال الشارح بذلك فان وجهه أنه لما أمكن
زوال الظن لاطار والمعارض أمكن عدم حصوله ابتداء لمقارنة المعارض لان المعارض اذا كان منشأ السقوط
الظن بعد حصوله كان منشأ لعدم حصوله ابتداء كما هو في غاية الظهور والعجب خفاء ذلك على الكمال ثم
رأيت السيد الشريف السهمودي أجاب بذلك فله الحمد على موافقة هذا الامام وأما قوله فان القياس اذا كان
صحيح الصورة لا يتخلف عنه حصول الظن فيجب عليه بان هذا مسلم عند انتفاء المعارض وكلامنا مع المعارض اه
وقال أيضاً وجه الفرق أن الدليل اليقيني المؤدى الى العلم قطعي التأدية اليه والقطعي لا يعارضه شيء من قطعي أو
ظني فلا يتخلف عنه العلم أبداً بخلاف الدليل الظني المؤدى الى الظن فانه ظني التأدية اليه والظني يمكن معارضته
بقطعي أو ظني فتنتفي التأدية اه

(خاتمة في بيان خطأ البرهان)

وخاتمة الشيء لغة ما يختم به ذلك الشيء واصطلاحاً الإلقاط المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة (قوله
اقتصر عليه) جواب عن اعتراض سيدى سعيد بان الخطأ لا يختص بالبرهان بل يكون في غيره ويحذر
من ذلك الخطأ في القياس كله فكان الانسب أن يقول وخطأ القياس (قوله بخلاف الخطابة الخ) قال في
الكبير ولو سلم أنه يشترط فيه انتفاء جميع ماسياً في لما تأتت السفسطة (قوله ولما تأتت السفسطة) اذ هي مركبة من مقدمات وهمية كاذبة (قوله
حيث وجدنا) أي الخطأ والظرف متعلق بما يتعلق به الجار والمجرور بعد (قوله فهو اما الخ) الفاء زائدة في
خبر الخطأ بحسب منيع الشارح وان كان خبره بحسب صنيع المصنف في مادة (قوله وهي كل من
مقدمتيه) أي باعتبار لفظيهما أو باعتبار معنييهما يتأني التقسيم الآتي (قوله في اللفظ) أي من جهة
اللفظ وقوله كما شترالك قال في الكبير كخطأ اشتراك واضافة الخطأ الى الاشتراك لادنى ملازمة أي الخطأ
الحاصل بسبب الاشتراك والمراد بالاشتراك هنا أن يكون للفظ اطلاقان فاكتر ولو بسبب اعلال تصريح
كالختار للفاعل والمفعول أو بسبب التجوز الى أحدهما كالفرس للحيوان الصاهل والصورة المنقوشة على
هيئة (قوله وكل قرع لا يحرم الوطء فيه) أي وتريد الطهر فالمقدمتان على هذا صادقتان الآن الحد الوسط
لم يتكرر معنى فان أردت الحيز فيها كانت الكبرى كاذبة أو الطهر فيها كانت الصغرى كاذبة اذ الغرض
ان المشار اليه حيز أمالو كان المشار اليه الطهر وكان هو المراد في المقدمتين فالقياس صحيح مادة صورة فان
قلت الفساد على الاول من جهة الصورة فكيف جعلتموه من فساد المادة قلت لما كان عدم تكرر والوسط
معنى ناشئ من المشترك الذي هو جزء من أجزاء المادة جعلتموه من فساد المادة بهذا الاعتبار وان كان يصح
جعلها من فساد الصورة باعتبار عدم التكرر ومعنى أنظر الكبير (قوله قال المؤلف الخ) أسنده الى المؤلف

(تبيان) مع شيء آخر

في الحقيقة (مثل الرديف
مأخذاً) فغير مثل نحو
هذا صارم مشيراً إلى
سيف غير قاطع وكل
صارم سيف فالصارم
حقيقة تبيان حقيقة
السيف والسيف ما كان
على الهيئة المخصوصة
قاطعاً كان أولاً والصارم
اسمه بغير القاطع
(و) أما في المعاني
لالتباس القضية
(الكاذبة) قضية
(ذات صدق) تعليل
لخطأ (فافهم المخاطبة
كمثل جعل العرضي
كالذاتي) نحو الجالس
في السفينة متحرك وكل
متحرك لا يثبت في موضع
واحد فاحداهما كاذبة
ان أراد بالمتحرك فيهما
معنى واحد فان أراد
بالمتحرك في الأولى المتحرك
بالعرض وفي الثانية
المتحرك بالذات لم يوجد
تكرر وهذا غير العرضي
والذاتي بالمعنى المتقدم
(أو) جعل (ناج) أي
أو أن تجعل النتيجة
(أحدى المقدمات) نحو
هذه نقلة وكل نقلة
حركة فهذه حركة
فالنتيجة عين الصغرى
لان الحركة مرادفة
للقلة وهذا وان كان
للبحث فيه مجال لكن
البحث في المثال ليس من
شأن الفعول وقد بحث

لا اعتراض سيدي سعيد عليه بان لغة القصر انما هي في أب وأخ وحم لافي ذي بمعنى صاحب وقم بلامهم فانهم ما انما
يعربان بالاحرف كالتبعية عليه المرادى فكان الاولى أن يبدل ذلك بمثل قولنا في اللفظ كاشتراله أو كجعل ذي
تبيان مرادفاً في المأخذ اهـ ونقله في الكبير وأقره (قوله تبيان) أي خري كان يكون بين اللفظين العموم
والخصوص المطلق كما في المثال الاتي وقوله في الحقيقة متعلق بتبيان (قوله فغير مثل) أي من جهة المأخذ
فيؤخذ المبيان كالمأخذ المراد في نحو قولنا زيد انسان وكل بشر حيوان (قوله نحو هذا صارم مشيراً إلى سيف
غير قاطع وكل صارم سيف) هكذا أيضاً في الكبير ووقع في بعض نسخ هذا الشرح تبديل في هذا المثال
فليطرح والفساد في هذا المثال في صغره حيث أطلق فيها الصارم على السيف غير القاطع توهمان الصارم
مرادف للسيف وانه اسم للهيئة المخصوصة وان لم يقطع (قوله تبيان حقيقة السيف) أي تبياناً خريئاً لان
بينهما العموم والخصوص المطلق (قوله وأما في المعاني) أي من جهة المعاني قال في الكبير مقابل قوله في
اللفظ أي الخطأ في المادة أما في اللفظ وأما في المعنى قال في المعاني للجنس فتبطل جميعتها اهـ (قوله لالتباس
الكاذبة) قال في الكبير وعلى الخطأ في المعنى بقوله لاجل التباس القضية الكاذبة بقضية ذات صدق أي
صادقة وقد يكون التباس الصادقة بسبب المشترك أو الحقيقة والمجاز كالوقايت هذه عين مشيراً إلى الباصرة
وكل عين جارية فاصداً الباصرة أو الباصرة وغيرهما من باب استعمال المشترك في معنييه عندهم يجوز وهو
الامام الشافعي رضي الله عنه ومن وافقه فهذا خطأ في اللفظ أي نشأ من اشتراك اللفظ والقضية الكبرى كاذبة
شبيهة بالصادقة وقد نص شيخنا على ان كون المقدمة الكاذبة شبيهة بالصادقة اما من جهة اللفظ كالمشترك
والحقيقة والمجاز واما من جهة المعنى فيجتمعل أن يقال ان تعليل الخطأ في المعنى بالتباس الكاذبة بالصادقة لا ينافي
أن يكون الخطأ في اللفظ أيضاً على ذلك أو يقال ان قوله لالتباس الكاذبة بذات صدق راجع للامرين
أعني قوله في اللفظ وقوله في المعاني انتهى وقوله هنا تعليل خطأ أي في قول المصنف وخطأ البرهان جرى على
الاحتمال الثاني وأقول لو قال تعليل لكونه خطأ أي ان سبب حصول الخطأ هذا الالتباس لكان أولى لان
التعليل لمضمون القضية لا موضوعها ويمكن جعل عبارته عليه بتقدير المضاف (قوله فافهم المخاطبة) أي
المخاطبة به فالمصدر بمعنى اسم المفعول (قوله كمثل) تمثيل للخطأ في المعاني ولفظ مثل صلة لنا كيد معنى
الكاف كما قاله في الكبير (قوله جعل العرضي كالذاتي) أي مثله في حكمه والمراد هنا بالذاتي ما ثبت لكل فرد
من أفراد ما جعل عليه من غير واسطة أمر مبين كالكتاب بالقوة والمتحرك بالذات والعرضي ما ليس كذلك
كالكتاب بالفعل والمتحرك بحركة السفينة أفاده في الكبير (قوله نحو الجالس الخ) فالمتحرك بالعرض
جعل في هذا المثال كالمتحرك بالذات في حكمه وهو عدم الثبات في موضع واحد اذا أريد بالمتحرك في الكبير
المتحرك بالعرض وهي حينئذ ملتبسة بالصادقة (قوله فاحداهما كاذبة) هي الصغرى ان أراد بالمتحرك
بالذات لان الفرض أنه متحرك بالعرض فقط والكبرى ان أراد بالمتحرك بالعرض (قوله ان أراد بالمتحرك
فيهما معنى واحد) هذا الشق هو مبنى التمثيل (قوله بالمعنى المتقدم) أي في بحث الكلبي (قوله أو جعل
ناج) أو بمعنى الواو والناج معنى النتيجة كما أشار إليه الشارح بقوله أي أو أن تجعل النتيجة وانما فسر المصدر
بان والفعل ليبين ان اضافة جعل الى ناتج من اضافة المصدر الى مفعوله الاول ويبين ان احدى المقدمات مفعوله
الثاني لا تابع لناتج وجعل النتيجة احدى المقدمات يسمى مصادرة على المطلوب كما في الكبير (قوله فالنتيجة
عين الصغرى) ومثال ما النتيجة عين الكبرى في المعنى الانسان بشر وكل بشر ضحكك (قوله وهذا) أي
النوع الثاني مما مثل به المصنف للخطأ في المعنى وهو جعل النتيجة احدى المقدمات وقوله وان كان الخ الواو
للحال وان وصلية (قوله وقد بحث الخ) استئناف بياني سبق لبيان البحث المتقدم وابطاحه كافي شرح سيدي
سعيد ان الغلط فيما جعلت فيه النتيجة عين احدى المقدمتين ليس من جهة مادة القياس فانها صادقة ولا من
جهة صورها فانها صحيحة وانما جاء فيها الغلط من جهة أن النتيجة ليست قولاً آخر بل هي احدى المقدمتين

سيدي سعيد بانه اذا كانت المقدمات صادقة فكيف تكون من أنواع التباس الصادقة بالكاذبة

(و) كمال الحكم للجنس (أى (١٤١) على كل فرد من أفراد (بحكم النوع) الخاص به نحو الفرس حيوان وكل حيوان ناطق وهذا

سيال أصفر والسيال
الأصفر مرة فهذا صفة
ويسمى مثله إيهام
العكس لانه لما رأى أن
كل مرة سيال أصفر فمن
أن كل سيال أصفر مرة
وحقيقة إيهام العكس
أن يقاب الغلط أو
الغلط إحدى جزأى
القضية مكان الآخر
(و) كمال كالتقطعي
غير القطعي) بحر غير
بالإضافة أى جعل غير
القطعي كالتقطعي ففصل
بين المضاف والمضاف
اليه بالمفعول الثانى
وهو جائز لانه منصوب
المضاف نحو وهذا
ميت وكل ميت جاد
(والثان) بحذف
الماء تخفيفاً والوزن
وهو خطأ الصورة
(ك) الخروج عن
اشكاله) أى اشكال
القياس نحو كل انسان
حيوان وكل فرس
جسم اذ لم يوجد تكرار
والقياس الاقترانى
لا بد فيه من مكرر
(وترك شرط النتج)
أى الانتاج (من كماله)
أى كمال خطأ الصورة
كان ينترك إيجاب
الصغرى أو كلية الكبرى
فى الشكل الاول نحو
لأننى من الانسان
بفرس وكل فرس جسم
أو كل انسان حيوان

والواجب أن تكون غيرهما كمالاً فى حد القياس وإذا كانت المقدمات صادقة فكيف تكون من أنواع
التباس الصادقة بالكاذبة اه قال فى الكبير وإذا دقت النظر وجدت إحدى المقدمات كاذبة لأن فيها
حل الشئ على نفسه والحل يقتضى المغايرة بين الطرفين فى المفهوم فحمل الشئ على نفسه يقتضى المغايرة بين
الشئ ونفسه ومغايرة الشئ لنفسه مخالفة للواقع فالدال على مغايرة الشئ لنفسه بحمله عليها كاذب فصح
جعله من التباس الكاذبة بالصادقة لكن هذا واضح فى الاقترانى أما الاستثنائى فاذا جعلت فيه الاستثنائية عين
النتيجة لم يلزم أن يكون فى إحدى المقدمات ثبوت الشئ لنفسه وان كان فيه الاستدلال على الشئ بنفسه نحو
دائماً ما أن يكون العدد زوجاً أو غير زوج لكنه زوج ينتج انه زوج فالنتيجة عين الاستثنائية ولم يكن فى
إحدى المقدمات حل الشئ على نفسه ثم انا نقول لا تكون النتيجة فيما مر عين إحدى المقدمات ولا يلزم حل
الشئ على نفسه فى أحدهما الا اذا لم يرد الاخبار بان المفصلة تسمى حركة وان الانسان يسمى بشراً والاحصل
التعابر باعتبار ملاحظة التسمية اذا سمى بالبشر مغايرة لمفهومه بالادلول الانسان والمسمى بالانسان مغايرة لمفهومه
لادلول البشر فالمسمى باحد الاسمين مغايرة لمفهومه للمسمى بالآخر اه ملخصاً (قوله وكالحكم للجنس)
اللام بمعنى على كفى الكبير وقوله بحكم النوع أى بالحكم كونه للنوع وقوله الخاص به صفة للحكم والضمير
يرجع الى النوع وفى كلام المصنف بحث لان المقدمة التى حكم فيها على الجنس بحكم النوع هى الكاذبة وليست
ملتبسة بقضية صادقة فلا يصح جعل هذا النوع من أنواع التباس الكاذبة بالصادقة ويمكن أن يقال التباس
الكاذبة بالصادقة ليس على جميع أنواع الخطأ فى المعنى بل لبعضها فافهم (قوله والسيال الاصفر مرة) أل
استغراقية بدليل ان المثال مثال للحكم على كل فرد من أفراد الجنس بحكم النوع والمرارة من المانع
الاصفر (قوله ويسمى مثله) أى مثل الحكم على الجنس بحكم النوع أى يسمى هو ومثله كالحكم على
الصف بحكم النوع نحو الزنجى انسان وكل انسان أسود (قوله إيهام العكس) أى يقع صحة العكس فى
الوهم أى وهم نفسه ان كان غلطاً وهم غيره ان كان مغلطاً (قوله أن يقاب الغلط) من الغلط وقوله أو
الغلط من المغالطة (قوله وجعل كالتقطعي غير القطعي) قال فى الكبير أى وجعل غير القطعي من المقدمات
الظنية أو الوهمية أو الاعتقادية التقليدية مثل القطعي ويظهر ان هذا من عطف العام على الخاص لان ما تقدم
أيضاً فيه جعل غير القطعي كالتقطعي (قوله بالمفعول الثانى) أى للمضاف وكون كالتقطعي مفعولاً ثانياً طاهر على
اعتبار الظرف دون المتعلق وعلى ان السكاف اسم بمعنى مثل اما على اعتبار المتعلق دون الظرف فهو متعلق
المفعول الثانى بكسر اللام وأما على اعتبارهما فبعض المفعول الثانى (قوله وهو) أى الفصل الذى كور جائز لانه
منصوب المضاف فهو مستكمل شروط الفصل بين المضاف والمضاف اليه وهى كون المضاف شبيهاً بالمفعول
فى العمل وكون الفاصل منصوباً وكونه واحداً فاده فى الكبير (قوله نحو هذا ميت وكل ميت جاد) أقول
الكبرى وهمية لان الوهم يحكم بحكم مادى الميت لكونه كالجاد فى عدم الروح والاحساس والحركة فعملت
فى هذا القياس كالتقطعية وتزلت منزلتها فى أخذها جزأً له ورددنا ما ردد على النوع الذى قبله من البحث
والجواب وقد ذكر فى الكبير صوراً من جعل غير القطعي كالتقطعي وذكر من أسباب الغلط جلة فارجع اليه
(قوله والقياس الاقترانى لا بد فيه من مكرر) أما الاستثنائى فستغنى عنه وان قال الشارح فيما مر فى كبرى
هنا ان فيه التكرار بالقوة لانه يرد الى الشكل الاول من الاقترانى (قوله وترك) بالجر عطفاً على الخروج
فيكون قوله من كماله حالاً من شرط والضمير يرجع الى النتج أو البرهان أو من ترك والضمير يرجع الى
خطأ الصورة والمراد بالا كمال التحصيل أى حالة كون الشرط مما يتوقف عليه تحصيل النتج أو البرهان
أو حالة كون الترك من أسباب تحصيل خطأ الصورة أو بالرفع مبتدأ ومن كماله خبر والضمير على هذا يرجع
الى خطأ الصورة والمراد بالا كمال التحصيل أى من أسباب تحصيله (قوله نحو لاشئ الخ) تمثيل على وجه الملف
والنشر المرتب (قوله وهو أن يترك) أى المتكلم ناطقاً كان أو ناطراً (قوله هذا) ان كان التمام بمعنى

المتم فاسم الاشواذ يرجع الى الخاتمة أو الى بيان خطأ الصورة وان كان بمعنى الجميع فهو راجع الى جملة ما ذكره في هذا المتن من المسائل المنطقية قال في الكبير الاشارة للالفاظ أو المعاني أو النقوش أو الالفاظ والمعاني أو الالفاظ والنقوش أو المعاني والنقوش أو الثلاثة فهذه سبع احتمالات أو لها ان الاشارة للالفاظ باعتبار دلالتها على المعاني اه أي على سبيل الاستعارة التصريحية لتبيينها بالمحسوس وهل هي أصلية أو تبعية خلاف بيننا في رسالتنا في الاستعارات وإنما كان هذا الاحتمال أولى من احتمال الاشارة الى النقوش لعدم تيسرهما كتيسر الالفاظ ومن احتمال الاشارة الى المعاني لتوقفها افادة واستفادة غالباً على الالفاظ وما توقف غيره عليه أولى بالاعتبار ومن بيان وجه الاول ية على هذين يفهم وجه الاول ية على المركب منهما فقط أو مع غيرهما أو من أحدهما مع غيره وأقول هذه السبعة بطريق التفصيل ثمانية وعشرون احتمالاً لان الالفاظ التي هي المسمى على الاحتمال الاول اما أن تكون لامع اعتبار شيء أو مع اعتبار دلالتها على المعاني أو مع اعتبار نقشها بالنقوش أو مع اعتبارها والمعاني التي هي المسمى على الاحتمال الثاني اما أن تكون لامع اعتبار شيء أو مع اعتبار انفعالها من الالفاظ أو مع اعتبار نقش دوالها بالنقوش أو مع اعتبارها والنقوش التي هي المسمى على الاحتمال الثالث اما أن تكون لامع اعتبار شيء أو مع اعتبار دلالتها على الالفاظ أو مع اعتبار انفعالها من الالفاظ أو مع اعتبارها فما فيه اثنا عشر احتمالاً في الاحتمالات الثلاثة الاولى في كل احتمال أربع مجموعات من الالفاظ والمعاني الذي هو المسمى على الاحتمال الرابع اما أن يكون لامع اعتبار شيء أو مع ارتباط المجموع من حيث هو مجموع بالنقوش أو مع اعتبار ارتباط الالفاظ بالنقوش أو مع اعتبار ارتباط المعاني بالنقوش أو مع اعتبارها واما أن يكون لامع اعتبار شيء أو مع اعتبار ارتباط المجموع من حيث هو مجموع بالمعاني أو مع اعتبار ارتباط الالفاظ بالمعاني أو مع اعتبار ارتباط النقوش بالمعاني أو مع اعتبارها ومجموع المعاني والنقوش الذي هو المسمى على الاحتمال السادس اما أن يكون لامع اعتبار شيء أو مع اعتبار ارتباط المجموع من حيث هو مجموع بالالفاظ أو مع اعتبار ارتباط الالفاظ بالمعاني بالالفاظ أو مع اعتبار ارتباط النقوش بالالفاظ أو مع اعتبارها فهذه خمسة عشر احتمالاً أخرى في الاحتمالات الثلاثة التي قبل الاخيرة في كل احتمال خمسة تضم لاثني عشر يكون الحاصل سبعة وعشرين والثامن والعشرون سابع الاحتمالات وهو كون المسمى بمجموع الالفاظ والمعاني والنقوش فأحفظه (قوله تمام الغرض) أي ذى الغرض لان المؤلف ليس غرضاً شيئاً آخر بل هو ذو غرض أي حاملي عليه وهو حصول القبول كفي شرح المصنف أي ان يحصل له الرضا من الله تعالى وهذه المرتبة أعلى من أن يعمل لحصول ثواب غير الرضا كالقصود والولادان والحور أو دفع عذاب وأنه لا حذف ويكون أطلق السبب وأراد السبب قاله في الكبير (قوله صفة كاشفة) قال في الكبير لان كلام الغرض وما يفعل للغرض لا يكون الامقصودا (قوله بيانية أو تبعية) قال في الكبير ويؤيد الثاني ان هذا التأليف ليس بجميع أمهات المنطق أي أسو له الآن يقال انه جميعها ادعاء ومبالغة باعتبار أن من حصل له حصلت له ملكة يحصل بها ما بقي من أمهاته (قوله من أمهات) أي دوال أمهات ان كانت الاشارة الى الالفاظ فان كانت الى المعاني فلا حاجة الى التقدير أفاده في الكبير (قوله على انه أيضاً محذور) أي والتحقيق كأن على أنه أيضاً محذور في نفسه واختلاطه بضلالاتهم لا يقبله مذموماً لان ذلك عارض للحاجة وهي التمكن من الرد عليهم والعارض لا يعتد به (قوله من الاشتغال) أي اشتغال القاصر (قوله لاختلاطه بذلك) أي بما ذكر من ضلالاتهم فيخاف على القاصر من تمكن بعضها في قلبه (قوله من اضافة المسمى الى الاسم) أو العلم الى الخاص ولم يتكلم على اضافة فن الى علم وفي حاشية شيخنا العدوي أنها أيضاً من اضافة المسمى الى الاسم أو العلم الى الخاص (قوله وهذا البيت الخ) أي فلا اعتراض بتحصل التكرار على انه قد يقال أعاد حديث تمام مقصوده لأجل قوله بحمد رب الفلق (قوله أبلغ من التعبير) أقول

تمام الغرض المقصود)
صفة كاشفة (من)
بيانية أو تبعية
(أهمات) أى أصول
(المنطق المحمود) لانه
يصون الفكر عن
الخطأ وخرج غير
الممود وهو المشوب
بضالات الفلاسفة على
أنه أيضا محمود وإنما
منع من الاشتغال به
لاختلاطه بذلك (قد
انتهى) متلبسا (بمحمد
رب الفلق) أى الصبح
(مارمته) أى قصده
(من فن علم المنطق)
إضافة العلم للمنطق من
إضافة المسمى إلى الاسم
وهذا البيت لوالد
المؤلف أمره بإدخاله
فادخله رجاء بركته
(نظمه العبد الذليل
المفتقر) أبلغ من
الفقر (لرحمة المولى
العظيم

المقتدر (الانحصرى) ثبت له بعد قال المؤلف وهو يعرف لثبنا على ما اشتهر في السنة الناس وليس كذلك بل المتواتر من اعالى اسلافنا
واسلافهم ان نسبنا للعباس (١٦٦) بن مرداس (عابد الرحمن) اشارة الى ان اسم المصنف عبد الرحمن (المرتضى) اى المؤلف مع الانحصرى

الاسباب (من ربه
المنان) اى المنعم أو
المعبد الذم وأما النهى
عن المنة فلا يخالف
وأما الخلق فيفعل ما
يشاء (مغفرة) من الغفر
وهو الستر والمراد
عدم المؤاخذه (تحيط
بالذنوب * وتكشف
الغطاء عن القلوب)
أى تزيل حجب رين
الذنوب المحذرة بانوار
القلوب الحاشية بين
القلب وبين سلام
الغيوب قال المؤلف
فشبه القلوب بأشياء
مغطاة استعارة بالسكنية
والغطاء تخيل وتكشف
ترشح (وأن يثينا)
أى يجازينا (بجنة
العلم) جمع علميا بالضم
ككبر وكبرى (فانه)
تعالى (أكرم من
تفضلا) بل التفضل
في الحقيقة ليس الامنة
(وكن) يا (أخى
المبتدى) وهو من
أخذ من مبادئ العلم
والمنتهى من حصل
من العلم ما يهتدى به الى
باقية والمتوسط من
حصل المبادئ ولم يبلغ
درجة الثانية (مساحا

المفتقر اسم فاعل فهو يدل على الحدوث والفقير صفة مشبهة فهى تدل على الدوام فليس المفتقر أبلغ من الفقير
الا ان يقال اسم الفاعل قد يدل بمعنى المقام على تجدد الحدوث مرة بعد أخرى وهكذا فيكون المفتقر دالاً على
المقام على تجدد حدوث افتقار بعد افتقار وهكذا بخلاف الصفة المشبهة فانها تصدق بافتقار واحد دائم فكان
أبلغ منها بذلك الاعتبار ولا يقال الالبغية باعتبار زيادة بناء المنة وتقر على بناء الفقر لا ناقول محل دلالة زيادة
البناء على زيادة المعنى اتحاد النوع كان تكون السكاهات اسمى فاعل أو صفتين مشبهتين نعم يمكن أن يجعل
المفتقر صفة مشبهة تجر يده عن قصد الحدوث فيتم ما ذكر (قوله المقتدر) قال في الكبير أبلغ من القادر
اه ووجهه ان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى في متحدى النوع كما هنا (قوله الانحصرى) نسبة الى الانحصر
جبل بالمغرب على ما ذكره كرى بعض الطلبة من المغاربة (قوله على ما اشتهر) حال من نسب أى حالة كونه جارياً
على ما اشتهر وقوله وليس كذلك أى وليس نسبنا فى الواقع كذلك وهذا النفي انما يتجه اذا لم تكن بلد الشيخ
يقرب ذلك الجبل المسمى بالانحصر والا كان نسبنا الى المكان صححاً (قوله واسلافهم) الضمير يرجع الى اسلافنا
أولى الناس (قوله للعباس بن مرداس) صحابي مشهور (قوله وأما النهى الخ) جواب عما ردد على الاحتمال
الثانى ودليل النهى عن المنة بمعنى تعدد النعم قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والاذى
ووجه الدلالة ان النهى عن المسبب نهي عن السبب لا يقال يجوز أن يكون سبب الإبطال مجموع المن
والاذى فلا تكون فيه دلالة على النهى عن المن وحده لانا نقول السنة والاجماع نفي ذلك على أن المنة تتضمن
الاذى وقد أوضحنا ذلك في حواشينا على شرح آداب البحث والمناخنة (قوله والمراد عدم المؤاخذه) لما كان
الستر لا يقتضى عدم المؤاخذه قال والمراد الخ (قوله تحيط بالذنوب) قال في الكبير أى تتعلق بكل فرد منها
(قوله رين الذنوب) قال في القاموس الرين الطبع والدنس ران ذنبه على قلبه رينا وريناً غاب وكل ما غلبك
رانك وبك وعليك والمفسس حبست وغشت انتهى واضاف رين الى الذنوب على معنى الآدم (قوله المحذرة)
أى المحيطة وهو والحاملة يصح حمصاً صفتين للذنوب ونصهما صفتين لحجب وهذا هو الاحسن (قوله
وبين سلام الغيوب) أى وبين مشاهدة سلام الغيوب الثابتة لاهل الله (قوله والغطاء تخيل) أى
وتكشف ترشح ويصح أن تكون الاستعارة تصر بجهة في الغطاء بان شبه انطاس القلوب بالذنوب بالغطاء
بجامع المنع فى كل وتكشف ترشح (قوله بجنة العلم) أى بجنة الغرف العلوا وهذا أولى من جعل شجنا
العدوى الاضافة من اضافة الموصوف الى الصفة كما لا يخفى وقوله جمع علميا هى خلاف الدنيا (قوله بل
التفضل فى الحقيقة الخ) يشير الى أن ما اقتضاه كلام المصنف من أن هناك متفضلاً غيره تعالى انما هو بحسب
الظاهر (قوله وكن أخى) أى فى الاسلام (قوله بمعنى الباء) أى السببية أو التى لتصوير النصع (قوله
الفساد) هو خروج الشئ عن الاستقامة والاصلاح ضده كما فى البيضاوى (قوله بان تكتب الخ) تصوّر
للاصلاح على أن اللام بمعنى الباء وللنصح فى الاصلاح على أنها بمعنى فى وجعل الاصلاح قوله تكتب وحمل النصع
قوله بعد ما عن النظر (قوله فلا تهجم) بضم الجيم (قوله والتجمل) عطف مرادف (قوله ثم هذا تواضع الخ)
دفع به ما يقال حيث كان المصنف مبتدئاً فى الحامل له على التأليف وحاصل الجواب أن وصفه نفسه بذلك من
باب التواضع مع أنه انما صنفه لمن هو مثله (قوله ولم يأمن) أى وبكونه لم يأمن (قوله بالتأمل) الباء
للملابسة قاله فى الكبير (قوله أن يصلح) أى فى صواب المتن ويحمل هذا على الاذن بالاصلاح فى صواب المتن وقوله
* وكن لاصلاح الفساد ناصحاً * على الاذن فى الاصلاح على الهامش اندفع توهم التكرار فى كلامه (قوله وان

كان

وكن لاصلاح) اللام بمعنى الباء أى (الفساد) الذى يظهر لك (ناصحاً) بان تكتب بعد ما عن النظر على الهامش
لعله كذا اذ لم يكون ما جماعته صواباً هو الخطأ فلا تهجم ببادئ الرأى على الخطئة ولا تأت بعجالة فيهم اسوء أدب بل اثبت بالتعظيم والتجمل
ثم هذا تواضع من المصنف حيث وصف نفسه بكونه مبتدئاً ولم يأمن وقوع الخطأ (وأصل الفساد بالتأمل) هذا اذن من المؤلف لمن يكون
أهلاً أن يصلح ان رأى خطاً

(وان) كان الاصلاح
(بدية) أى ذابدية
بان كان بى ادى الراى
(فلا تبدل) ولا تأت بما
بدل على أن الصواب
خلاف ما ذكر (اذ
قيل كم تريف) قولا
(صحى) أى جاءل
الصحيح ردينا فسادكم
مبتدا خبره محذوف
أى موجود والاولى
تقديره بعد قوله (لاجل
كون فهمه قبيحا) الجار
والجرور متعلقان
بمزيف وهذا اشارة الى
قول الشاعر وكم من
عائب قولا صحى
وأفته من الفهم السقيم
(وقيل ان لم ينتصف
لمقصدي) بل لامتى
(العذر حق واجب
للمبتدى ولبنى احدي
وعشرين سنة * معذرة)
أى عذر (مقبولة
مستحسنة) لكون هذا
السن يقل فيه من يحصل
فيه العلم وهذا أيضا
تواضع من المؤلف رحمه
الله تعالى (لا سيما) أى
لامثل الشخص الذى
(فى عاشر القرون) من
الهجرة موجود قال
المؤلف وفى القرن أحد
عشرة ولا قيل لكل
عقد من العشرة الى
ثمانين فتلك ثمانية
أقوال وقيل مائة وأياه
أعنى وقيل مائة وعشرون

كان الاصلاح بدية) فيه اشارة الى أن المصنف حذف كان مع اسمها وأقول جعله الاسم الاصلاح لوقوع فى
الركاكة لان المراد بالاصلاح هنا تبدل الخطأ بغيره فى صلب المتز فيصير المعنى وان كان ذلك التبدل بدية
فلا تبدل ويمكن دفعه بان مراد بالاصلاح الواقع اسمها لكان التبدل الذهبى لا الخارج أى وان كان
التبدل الحاصل فى ذهنيك المعزوم عليه بدية فلا تبدل فى الخارج أى فلا توقع ذلك التبدل الذهبى فى الخارج
وأسهل من ذلك جعل اسمها الفساد بتقدير مضاف أى وان كان ظهور الفساد الخ (قوله ولا تأت بما يدل الخ)
فيه اشارة الى أن كلام المصنف فيها كتنافى وان قوله * وان بدية فلا تبدل * راجع لكل من قوله
* وكن لاصلاح الفساد ناصحا * وقوله * وأصلح الفساد بالنأمل * (قوله اذ قيل) اذ تعليلية
(قوله كم) هى لانشاء التكثير مبنية على السكون لتضمنها معنى رب التثنية وتسمى خبرية لان انشاء
التكثير يستلزم الاخبار بالكثرة بخلاف الاستفهامية (قوله مزيف) بالجر تميزا لكم وجره باضافة كم
اليه على الصحيح وقيل بمن القدرة أو بالرفع على أنه خبر كم ومميزها محذوف أى كم شخص مزيف أو بالنصب
على لغة من ينصب تميز كم الخبرية والى جواز ذهب سيبويه والمبرد والفارسي والسيرافي والشلوبين لكن
الرسم لا يناسب النصب والخبر على الاول والثالث محذوف أى موجود وقد روى بالثلاثة قول الفرزدق
* كمة البيت لكن الخبر فيه على الاول والثالث ليس محذوف بل هو قد حلت (قوله والاولى تقديره بعد قوله
لاجل الخ) أى لتكون العلة متصلة بالمعلول أى غير مفصول بينهما بالخبر (قوله لمن لم ينتصف لمقصدي) أى
يعدل فيما قصدته الذى هو هذا النظم بان اعترض على فيه فاللام بمعنى فى ومصدره مصدر ميمى بمعنى اسم المفعول
أو اسم مكان أى مكان قصدى يجعل المسائل طرفا للقصد (قوله العذر) مصدر عذره يعذره كضربه يضربه
كما أفاده صاحب القاموس ويطاق كثير بمعنى ما يعذره والمعنى المصدرى هو المراد هنا ولهذا قال فى الكبير
بمعنى الاعتذار (قوله واجب) أى متأكداً ومعنى ما يشاب على فعله ويعاقب على تركه فان من جمع اعتراضا
على أحدي فعل وعلم أن له عذرا وجب عليه رد الاعتراض والاعتذار عنه ان لم ينحس ضرر اقاله فى الكبير (قوله
للمبتدى) ليس للتخصيص لان الاعتذار مطلوب لغير المبتدى أيضا لكن اقتصر على المبتدى لان طلبه له أشد
(قوله ولبنى) جمع ابن كفى الكبير واعلم أن قوله ولبنى الخ مغاير لما سر من طاب العذر للمبتدى المستفاد من
قوله العذر حق واجب للمبتدى لانه ليس كل مبتدى صغير فى السن وليس كل صغير فى السن مبتدئا وأعرب
مما وقع للمصنف بكثير ما وقع لابن مرزوق فانه نظم جمل الخونجى وهو ابن نحو ست سنين كما صرح بذلك فى
نظمه (قوله معذرة) أى عذر قال فى الكبير مصدر ميمى بمعنى اعتذار والتأنيث أى فى مقبولة مستحسنة
باعتبار لفظ معذرة اه والمعذرة اذا كانت مصدرا كانت بكسر الدال وفتحها واذا كانت اسما كانت مثناة
الذال أفاده فى القاموس (قوله لا سيما) ليست من كلمات الاستثناء حقيقة لكن ذكر وهما فى بابها لان
ما بعدها مخرج مما قبلها من حيث أوليته بالحكم مما قبلها ولا نافية للجنس وسى بمعنى مثل اسمها وما معنى الذى
فما بعدها خبر محذوف وجو بالمشابهة لاسمها الا وهى لا تقع بعدها الجملة ولهذا المشابهة جاز حذف صدر صلة
ما هنا ولم تطل أو نسكرة موصوفة وخبر لا محذوف فاذا قلت جاءنى القوم ولا سيما زيد فالمعنى ولا مثل الذى
أو رجل هوز يدس جودين القوم الذين جاؤنى أى بل هو أخص بى وأشد اخلاصا فى الجىء الى و يجوز جعل
ما زائدة وجر ما بعدها باضافة تسمى اليه وجعلها نسكرة تامة وانصب ما بعدها تميزا لها ان كان نسكرة وكذا ان
كان معرفة على مذهب من يجوز تعريف التميز أو مفعولا لفعل محذوف وجو باقتديره أعنى قال فى الكبير
والواو الداخلة عليها فى بعض المواضع اعتراضية اذ لا سيما مع ما بعدها جملة مستقلة ونصرف فى هذه الانظمة
نصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقل سيما محذوف لا سيما بخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف
ما بعد لا سيما على جعلها بمعنى خصوصية تكون منصوبة المحل على أنها مفعول مطلق مع بناء سى على نصبها سيما
لذا فاذا قلت أحب زيد ولا سيما راكبا أو ولا سيما على الفرس فهو بمعنى خصوصارا كبا أو خصوصاعلى

وقيل من عشرة الى مائة وعشرين من أهل هذا القرن ينبغي أن يعذر فيه الشخص أكثر من كان قبله (ذو الجهل) وهو انتفاء العلم بالمقدود (والفساد والفتون) جمع فتنة (وكان في أوائل المحرم * تأليف هذا الرسخ) الذي وزنه مستعملان ست مرات (المنظم من سنة) بالتنوين للوزن (احدى وأربعين) حال من أوائل أو من المحرم (من بعد تسعة من المئين) من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام (ثم الصلاة) تقدم معناها (والسلام) أى زيادة طيب التحيّة والاعظام (سرمد) على رسول الله خير من هدى (على) (آله وصحبه) الثقات * السالكين (سبل) جمع سبل وهو الطريق أى طرقت (النجاة) وسبلها امثال المأمورات واجتناب المنهيات (ما قطعت شمس النهار) ما ظرفية مصدرية أى مدة قطع الشمس النهار (ابرجا) جمع قلة والمراد هنا الكثرة وهى اثنا عشر الجل والثور والجزء والسرطان والاسد والسنبلة والميزان والعقرب والقوس والجدى والدلو والحوت وقطع الشمس الفلك

الفرس حال من مفعول الفعل المقدراى وأخصه بزيادة المحبة خصوصاً كبا وأعلى الفرس وكذا نحو أحبه ولا سيما هو راكب أو ولا سيما ان ركب وجواب الشرط مدلول لاسمى أى ان ركب أخصه بزيادة المحبة ويجوز مجىء الواو وعدم مجيئها فى هذه الحالة أيضاً أعني اذا جعلت بمعنى المصدر الآن مجيئها أكثر وهى اعتراضية أيضاً ويجوز أن تكون للعطف والاول أولى هذا المخلص ما ذكره الرضى وعلى الحالة الثانية تنزل عبارة المصنف فانه لم يذكر عقب لاسمى ما قبل ما بعد هاجار ومجر ورو هو قوله فى عاشر القرون فهو نظير أحب زيد لاسمى على الفرس فهو بمعنى خصوصاً فى عاشر القرون وفى عاشر القرون حال من مفعول الفعل المقدراى أخص بنى احدى وعشرين سنة بزيادة الاعتذار خصوصاً فى عاشر القرون ويصح أن تنزل على الحالة الاولى على معنى لا مثل الذى هو أو لا مثل شخص فى عاشر القرون موجود بينهم أى هو أولى منهم بالاعتذار واذا كان هذا فى عاشر القرون غاباً بالثبوت هذا القرن الثانى عشر الذى ذهب فيه العلماء الاعلام وكسفت فيه شمس العلم وانتشرت فيه ظلمات الجهل العام

هذا الزمان الذى كئنا نحاذره * فى قول كعب بنى قول ابن مسعود

ان دام هـذا ولم تحذله غير * لم يبيك ميت ولم يفرح بولود

اه بعض اختصار (قوله) وقيل من عشرة الى مائة وعشرين) فصاحب هذا القول يسمى كلا من العشرة والمائة والعشرين وما بينهما قرنا (قوله) أكثر من كان قبله) مفعول مطلق أى عذراً أكثر من كان قبله أى من عذر الشخص الذى كان قبله وفى بعض النسخ مما كان قبله فساو فاعلة على القرن والهاء راجعة اليه أى عذراً أكثر من عذر القرن الذى كان قبله أى من العذر فى القرن الذى كان قبله ويجوز غير ذلك (قوله ذو الجهل) قال فى الكبير وهو انتفاء العلم بالمقدود فيشمل الجهل البسيط والجهل المركب لانه ان لم يكن مع اعتقاده أنه عالم ببسيط والا فركب اه المخلص ومقتضاه أن المركب عديم والمشهور رأيه وجودى وأنه اعتقاد الشئ على خلاف ما هو عليه (قوله احدى وأربعين) بدل من سنة أو عطف بيان لكن لابد من ان يراد أول سننى احدى وأربعين اذ ليس مجموع احدى وأربعين نفس السنة التى وقع فيها التأليف نعم على القول بآيات بدل الكل من البعض لا يحتاج الى تقدير ويجوز فى نون أربعين والمئين الفتح والكسر قاله فى الكبير (قوله حال من أوائل أو من المحرم) أى قول المصنف من سنة حال الخ فكان المناسب ذكره قبل قوله احدى وأربعين كما فعل فى الكبير لما فى صنيعة هنامن الايام (قوله الثقات) جمع ثقة بمعنى الموثوق به (قوله جمع سبل وهو الطريق) كل من السبيل والطريق يذكروا يؤث كفى القاموس (قوله وسبلها امثال الخ) فشبه امثال المأمورات واجتناب المنهيات بالسبل الحسية واستعير لها لفظ السبل استعارة تصريحية أو شبهة النجاة بما لفظ سبل حسى على طريق الاستعارة بالكناية والسبل تخمير والسبل على كل حال ترشيح (قوله ما قطعت شمس النهار) أى سيرها الذاتى لها الذى هو الى جهة المشرق أما ما يظهر لنا من سيرها الى جهة المغرب فليس من ذاتها بل عارض لها من حركة الفلك الاعظم الى جهة الغرب لانه يحرك بحركته هذه جميع ما احتوى عليه من الافلاك وما فيها من الكواكب ولا يخفى ان القيد غير مراد وان المقصد التعميم فى جميع الاوقات على طريق الكناية (قوله) وهى اثنا عشر) اعلم ان الحركات قسم وامنطقة الفلك الثامن الذى هو فلك الثوابت اثني عشر قسموا سموا كل قسم منها برجاً وقسموا كل قسم منها درجاً وقسموا كل درجاً ستين قسماً وسما كل قسم دقيقاً وقسموا كل دقيقة ستين قسماً وسما كل قسم ثمانية وقسموا كل ثمانية ستين قسماً وسما كل قسم ثالثة وهكذا ولا تفارق الشمس مساماة هذه المنطقة أصلاً فعند مساماة الشمس وهى فى ذاكها قسمان تلك الاقسام الاثنى عشر قيل حلت فى البرج الفلانى واذا فارت مساماة وابتدأت فى مساماة ما يليه قيل قطعت وحلت فيما يليه ومنطقة كل ذلك دائرة عظيمة بعدها عن قطبيه على حد سواء (قوله والدلو) وفى بعض النسخ أو الدالى وكلاهما صحيح لانه يسمى بالاسمين لان كواكب هذا البرج على صورة شخص معه دلو

علا به فتارة يسمى باسم الدلو وتارة يسمى باسم صاحب الدلو والكلام على هذه البروج مقام آخر (قوله في سنة) شمسية وهي من انتقال الشمس الى أول جزء من الحمل الى انتقالها اليه ومقدار أيامها ثلثمائة وخمسة وستون وربع يوم (قوله وتقطع كل يوم) أي وليلة وقوله درجة أي تقريبا والافقد ينقص ما تقطعه في اليوم والليلة عن الدرجة بدقة وبدقيقتين وثلاث دقائق وقد يزيد بدقة وبدقيقتين فقط فغالب النقص أكثر وكذا الحكم بانها تقيم في كل برج ثلاثين يوما تقريبا أيضا والافعال غالب انهما تقطعه في أكثر من ثلاثين يوما بكسر ولهذا كله زادت السنة الشمسية على ثلثمائة وستين يوما بخمسة أيام وربع فاحفظه (قوله وتقيم في كل برج ثلاثين يوما) أي مقدار ثلاثين يوما لانها كثيرا ما تنتقل لاول البرج في أثناء اليوم أو الليلة وتنتقل عن آخره كذلك (قوله البدر) هو القمر ليلة تمام نوره عند استقباله لنا بجميع نصفه النير وذلك عند مقابلة الشمس بان يكون بينه وبينها ستة بروج ولا يلزم أن يكون ليلة أو بعة عشر كما يعرفه من له أدنى المسام بالهيئة فقولهم هو القمر ليلة أو بعة عشر تقريبي والمنير صفة لازمة اذا البدر لا يكون الا منيرا والمخسوف لا يسمى بدرا (قوله في الدجى) جمع دجبة بضم الدال وسكون الجيم وهي الظلمة كذا في القاموس (قوله وتقطع الفلك في شهر) اعلم ان الشهر هو من اجتماع القمر بالشمس الى اجتماعه به فهو يقطع الفلك في أقل من شهر لانه انما يجتمع بها ثانيا بعد أن يقطع الفلك ويقطع ما قطعه الشمس في تلك المدة التي بين الاجتماعين من الدورة الثانية وهو برج الاقرب بما من نصف درجة من درجانه الثلاثين ولما كانت المدة التي بين الاجتماعين أقل من ثلاثين يوما بأقل من نصف يوم بشئ يسير نقصت السنة القمرية عن ثلثمائة وستين فكانت ثلثمائة وأربعة وخمسين يوما وخمس يوم وسدس يوم كما يعلم تفصيل ذلك من رساله الاعلامة أي الفتح الصوفي في التواريخ (قوله ويقيم في كل برج ليلتين وثلاثا) هذا أيضا تقريبي لانه مبنى على ان مسيرته في اليوم والليلة ثلاث عشر درجة الاشياء يسيرا وهو تقر يب فانه قد ينقص مسيره في اليوم والليلة عن ذلك وقد يزيد ومنتهى النقص إحدى عشر درجة وكسر ومنتهى الزيادة أربع عشر درجة وكسر هكذا ينبغي تقرير هذه المواضع فاحفظه ولا تنظر الى ما يخالفه مما يقع في حاشية شيخنا العدوى على شرح الناطم فكل من لا يخطئ (قوله فسبحان مكنون الاكوان) أي موجد الموجدات فلا اكوان جمع كون بمعنى الكائن أو بمعنى المكنون بفتح الواو أي الموجد بفتح الجيم والله تعالى أعلم

(قال المؤلف) ثم تبليض هذه الحاشية على يد مؤلفها الفقير الى رحمة مولاه محمد بن علي

الصبيان عامله الله تعالى بالغفران والاحسان وكان تمام تبليضها يوم

الاربعاء لاربع ليل بقيت من شهر محرم الحرام افتتاح سنة ١١٩٧

سبع وتسعين ومائة وألف من الهجرة النبوية على

صاحبها أفضل الصلاة والسلام وكان تمام

تسويدها يوم الخميس لثلاث عشر

ليلة خلت من رمضان سنة

١١٨٠ ثمانين ومائة

وألف

في سنة وتقطع كل يوم
درجة وتقيم في كل
برج ثلاثين يوما (و) ما
(طلع) أي مدة طلوع
(البدر المنير في الدجى)
ويقطع الفلك في كل
شهر ويقيم في كل برج
ليلتين وثلاثا فسبحان
مكنون الاكوان والحمد
لله رب العالمين وصلى
الله على سيدنا محمد سيد
المرسلين وعلى آله
وصحبه أجمعين

(يقول راجي غفران المساوي * مصححه محمد الزهري الغمراوي)

الحمد لله الذي عم بفضله الكائنات ونخص بحكمته نوع الانسان بالغفر المرقى الى أوج السعادات والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي جاء بالميزان الفارق بين الحق والباطل وعلى آله ذوى النفوس الطاهرة وأصحابه البالغين في الهداية القدر الكامل أما بعد فقد تم بحمد الله تعالى طبع حاشية خاتمة المحققين ودرة عقد الفضلاء المدققين شمس نهار العرفان ومرجع المحققين في كل زمان الشيخ محمد بن علي الشهور بالصبيان توات عليه محائب الرحمة والرضوان على شرح الملوى على متن السلم للأخضرى في المنطق رحم الله الجميع وأسكنهم المكان الرفيع وقد وثقت طرر تلك الحاشية بالشرح المذكور فتمت

محاسنها وعظم بها النور وذلك بالمطبعة الممينة بمصر المحروسة المحمية بجوار

سیدی أحمد الدردیر قریباً من الجامع الأزهر المنیر وذلك

فی شهر رمضان سنة ١٣٢١ هجرية على

صاحبها أفضل الصلاة

وآتم التحية

آمین

(فهرست حاشية الصبان على شرح الملوى على السلم)

صفحة	صفحة
٧١	٦ مطلب أما بعد
السلب وانها من عموم	١١ مطلب هل الحمل للمجرور أو للجوار والمجرور
فائدة النسبة بين السكى والجزئى	١٢ مطلب دخول المعنى في خبر المبتدا اذا أشبه اسم
فصل في المعارف	الشرط
التعريف اللفظى	١٣ مطلب تعريف الحد
باب في القضايا ٨٠ تقسيم السور	١٩ مطلب تعريف العقل
الفرق بين ايس بعض وبعض ليس	٢١ مطلب الفرق بين الايمان والاسلام
بيان الرابطة ٨٤ القضية المعدولة والمحصلة	٢٣ مطلب هل الصلاة من المشترك اللفظى أو
الموجّهات وتقسيمها وتعريفها	المعنى
تقسيم الشرطية الى متصلة ومنفصلة	٢٥ مطلب الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم
تقسيم الشرطية الى شخصية وكلية وجزئية	الجنس وبين جمع الكثرة والقلة
ومعجزة	٢٧ مطلب مهم ما يكن من شئ
تركيب الشرطية من حائتين أو شرطيتين أو	٢٩ مطلب فى تعريف النفس
بمختلفتين	٣٠ مطلب مبادئ علم المنطق
فصل فى أحكام التناقض وتعريفه	٣٠ مطلب الفرق بين الفائدة والغاية والغرض
اشتراط الوحدات الثمانية فى التناقض	والغاية الغائية
فصل فى تعريف وأحكام العكس المستوى	٣٣ مطلب أسماء الكتب من علم الشخص
عكس النقيض الموافق والمخالف	٣٤ فصل فى جواز الاشتغال به
باب فى القياس ١٠٦ قياس المساواة	٣٨ أنواع العلم الحادث
القياس الاقترانى ١١٣ فصل فى الاشكال	٣٨ مطلب العلم من أى المقولات
شرط الشكل الاول	٣٩ مطلب تعريف التصور والتصديق
شرط الشكل الثانى	٤٤ أنواع الدلالة الوضعية
شرط الشكل الثالث	٤٦ مطلب انتقاض كل من الدلالات بالاخرين
شرط الشكل الرابع	فى لفظ الشمس
المرئى الى الضروب المنتجة ١٢٣ حكم النتيجة	٤٧ مطلب دلالة العام على بعض أفرادها
فصل فى القياس الاستثنائى	٤٩ مطلب فى اعراب فضلا عن كذا
فصل فى لواحق القياس	٥١ فصل فى مباحث الالفاظ
قياس الاستقراء ١٣١ قياس التمثيل	٥٥ مطلب فى السكى المنطقى والطبيعى والعقل
أقسام الحجّة ١٣٦ القياس اللغوى والافنى	٦٠ تعريف الجنس ٦١ تعريف الفصل
خاتمة فى بيان خطأ البرهان	٦٢ تعريف العرض
مبحث مرجع اسم الاشارة للتأليف يحتمل	٦٣ تعريف النوع ٦٣ تعريف الخاصة
احتمالات سبعة ابعاداً وثمانية وعشرين	٦٤ مبحث العقول العشرة
تفصيلاً	٦٥ فصل فى نسبة اللفظ الى معناه
اعراب لاسمها	٦٩ فصل فى السكى والكلية والجزء والجزئية